شؤون فلسطينية

٢٠٣ شباط (فبراير) ١٩٩٠

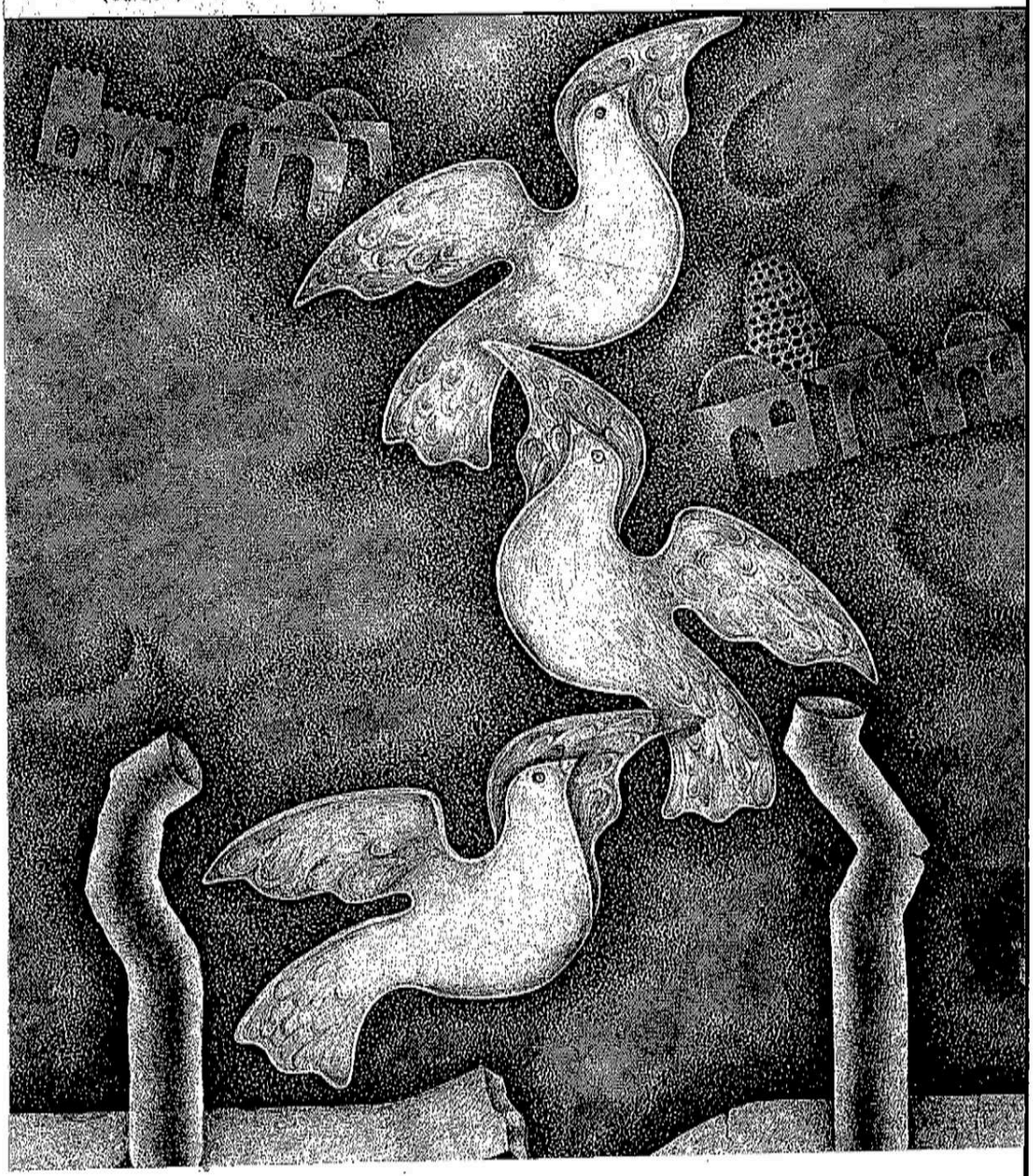

شؤون فلسطينية

٢٠٣ شباط (فبراير) ١٩٩٠

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ منظمة التحرير الفلسطينية
وتحديات عقد التسعينات ..... د. نبيل حيدري
١٩ الانتفاضة والقوى السياسية في اسرائيل ..... عمر سعادة
٣٤ حدود فلسطين الجنوبية
والسيادة في سيناء ..... مها بسطامي
٥٠ محدّدات المبادرة الاوروبية
تجاه القضية الفلسطينية ..... محمد خالد الازهري
٧٦ تغيرات البيئة الدولية ومستقبل
الصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... حسن ابو طالب
٩٠ اليهود والصهيونية في الاتحاد السوفياتي ..... فايز ساره

مراجعات

١٠١ دور رأس المال الصهيوني في فلسطين ..... سميح شبيب

شهريات

١٠٦ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
مستجدات ذات أهمية ..... س. ش.
١١٠ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
مؤشرات الى وفاق سوري ـ فلسطيني ..... أحمد شاهين
١١٥ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
«تسويف» الحلول ..... ن. ح.
١٢٢ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
الانتشار شرق صيدا ..... د. يزيد صايغ
اسرائيليات:
١٢٨ القرار بشأن الاجتماع الثلاثي
بعد اجتماع مركز الليكود ..... محمد عبدالرحمن
١٣٦ أزمة اقالة وايزمان ..... صلاح عبدالله

١٤٤ المناطق المحتلة:
ملاحقة الشخصيات الوطنية والاسلامية ..... ربعي المدهون

يوميات

١٤٨ **موجز الوقائع الفلسطينية**
من ١٦/١٢/١٩٨٩ الى ١٥/١/١٩٩٠

بيبليوغرافيا

١٦٦ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **محمد الركوعي**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية
ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258-4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

منظمة التحرير الفلسطينية وتحدّيات عقد التسعينات

د. نبيل حيدري

كيف يمكن القاء نظرة، في التسعينات، في حين ان الآفاق القريبة، والبعيدة، تكاد تكون متداخلة بعضها ببعض، تكتنفها اسئلة ونقاط استفهام متعدّدة المظهر والاهمية؟ بل كيف يمكن القاء نظرة، في التسعينات، والاحداث المعاشة على تسارع مذهل، يختلط فيها ما هو اساسي ناتج من الاوضاع في الارض الفلسطينية المحتلة، مع ما هو ظرفي في منطقة الشرق الاوسط، وفي المحيط الدولي، يتفاعل معها دوماً؟

بالطبع ليست الاسئلة المثارة، هنا، مجاراة لموضة رائجة على هامش الانتفاضة الفلسطينية. ربما شجّعت الانتفاضة على صوْغ الاسئلة بوضوح أكثر، وصراحة اكبر، لكنها أُثيرت، في مجملها، في سياق الحديث عن مستقبل العمل السياسي الفلسطيني على امتداد العقد الحالي، بعدما برزت الى العيان حقيقة ان منظمة التحرير الفلسطينية وصلت، في الوقت الحاضر، الى نقطة في نضالها، تستوجب ترجمة الانتفاضة الى مكاسب سياسية ـ جغرافية ملموسة، أو في الظفر بجائزة حقيقية على «هجوم السلام» الذي شنّته منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، واضعة اياها ازاء تحدّي صوغ بديل سياسي لا يفقد الانتفاضة مغزاها ودورها المفترض في دفع عملية التسوية خطوات الى أمام.

الدلائل على هذا الوضع أكثر من ان تعدّ وتحصى، بحيث يبدو، الآن، ان احداً لا يجافي الحقيقة عندما يستنتج، مثلاً، ان الاستراتيجية الاسرائيلية كشفت، خلال العام المنصرم، عن قدرة اسرائيل على المحافظة على خطتها للانتخابات في الارض المحتلة، وتمكّنت من جذب اهتمام الولايات المتحدة الاميركية ومصر الى عملية دبلوماسية حافلة بالمعاناة، فضلاً عن كونها مضيعة للوقت، لكنها استهدفت، من حيث الاساس، التهوين من مشروعية منظمة التحرير الفلسطينية في العملية السياسية، وكذلك، العمل من خلال مصادرة الاراضي واستقطاب المهاجرين اليهود الجدد، على خلق حقائق قد تؤدي الى ضمّ فعلي، لا رجعة عنه، للمناطق المحتلة، ثمّ السعي الى البحث عن أصوات فلسطينية «معتدلة» بديلة يمكنها التفاوض معها على أساس الحكم الذاتي المحدود. ثمّ ان احداً لا يجافي الحقيقة عندما يقول، مثلاً، ان الجهود العربية التي تتخذ، في العادة، طابعاً توسّلياً، بلغت حداً جعلها غير قادرة على ضمّ اثنين من المبعدين الفلسطينيين الى وفد فلسطيني اقترحته مصر للتفاوض مع وفد اسرائيلي، حول شروط اجراء الانتخابات المقترحة في الارض المحتلة، لاختيار ممثلين الى المفاوضات، وكأنها كادت تختصر جهود التسوية كلها. كما تبيّن، اخيراً، ان الادارة الاميركية الحالية ليست في عجلة من امرها الى تحقيق أي تقدّم ذي مغزى على صعيد النزاع في المنطقة، وان ليس

ثمّة ما يدعو الى الاستعجال متى أُخذ في الاعتبار الوضع الدولي، من جهة، والوضع الاقليمي، من جهة أخرى. فعلى الصعيد الدولي، بدا واضحاً، أكثر من أي وقت مضى، ان حدّة المنافسة الاميركية ـ السوفياتية في شأن الشرق الاوسط، بعامة، والقضية الفلسطينية، على وجه التحديد، خفّت الى حدّ بعيد؛ وان نقاط الالتقاء بين الجانبين، الاميركي والسوفياتي، ازدادت على نحو لم يكن متوقّعاً من قبل؛ وان قدرة الاتحاد السوفياتي على ممارسة دور أكثر فاعلية في عملية التسوية لم تعد كما في السابق. وعلى الصعيد الاقليمي، باتت الادارة الاميركية تعتقد بأن المنطقة قادرة على الانتظار، وان ليس ثمّة ما يدعو الى بذل جهود استثنائية، اقلّه لعدم وجود خطر اندلاع حرب اقليمية. وقد أثبتت تجارب الماضي ان واشنطن لا تتحرّك جدياً الّا عندما تتأكد من ان موسكو تعمل على تعزيز مواقعها في المنطقة، ومن ان ثمّة ما يدعو الى تفادي مواجهة عسكرية بين اسرائيل واحدى جاراتها العربيات. وفوق ذلك كله، تبقى اسرائيل العامل الثابت في سياسة واشنطن الشرق أوسطية، وليس ما يشير، اقلّه في المدى المنظور، الى استعداد اميركي للضغط عليها، بل ان كلمة «ضغط» ليست موجودة، اصلاً، في قاموس التعاطي مع تل ـ أبيب.

يستوجب هذا التقويم الاولي مسحاً موجزاً للظروف التي سبّبت هذا المأزق، وتحليلاً للقيود التي تفرضها البيئة السياسية، المحلية والاقليمية والدولية، عند النظر، من منطلقنا الحالي، باتجاه عقد التسعينات، وذلك بقصد تحديد المخاطر التي تُفرض على الآمال والتطلّعات المستقبلية الفلسطينية، أو على الاقل على الفرص التي تقدّمها.

الرهان الدبلوماسي

لقد نجحت منظمة التحرير الفلسطينية، خلال العقدين المنصرمين، بصورة تحسد عليها، في وضع القضية الفلسطينية في مقدّم اهتمامات الشرق الاوسط، ووسّعت دائرة الاقتناع، على نطاق واسع، بأن أي حلّ سلمي ناجع للنزاع في المنطقة لن يأتي من دون ضمان حل المشكلة الفلسطينية. ولكن على الرغم من هذا السجل النضالي الهامّ، فان المنظمة لم تصل، بعد، الى تسوية تلبّي الحدود الدنيا من المطامح الفلسطينية. صحيح ان العديدين سوف يردّون بأن العملية النضالية ما زالت في منتصف الطريق، وان معايير النجاح، أو عدمه، ليست كافية، الّا ان الصحيح، كذلك، ان ثمّة فرقاً واضحاً بين انجاز المنظمة الدبلوماسي، وبين بلوغ هذا الانجاز مكاسب جغرافية محدّدة[1].

لم يكن هذا الوضع، بطبيعة الحال، يحول دون ضمان فاعلية المنظمة، أو يوهن قدرتها على الاستمرار، الّا انه أخّر، الى وقت، ما كان مأمولاً تحقيقه حتى الآن. ومن دون التجوّل كثيراً على التفاصيل، يمكن القول، ان م.ت.ف. قد أعاقتها نتوءات فرضها اسلوب العلاقات فيما بين التنظيمات المكوِّنة لها، ووضع المحيط العربي الذي يلزم ان تعمل من خلاله. ولمّا كانت المنظمة «اطاراً جبهوياً» عريضاً، فانها أفرزت، في الاجمال، رؤى سياسية مختلفة الى أي من الممكنات التي ينبغي ان يتوجه النضال الوطني الفلسطيني اليها[2]؛ كما ان التزام القيادة الفلسطينية الوقوف على «الخط الفاصل» للاهتمامات المتقلّبة للنظام العربي، نابع، من حيث الاساس، من اغتراب القرار الفلسطيني عن وطنه، ووقوعه على خطوط التماس العربية ـ العربية، ومتغيّراتها، منذ ارتباطه بمؤسسة القمّة العربية وقراراتها[3]. ولقد صار الوقوف الفلسطني على الخط الفاصل «استجابة» لتوازن النقائض العربية، منفردة أو مجتمعة، متحالفة أو متمحورة. فحين كانت النقائض العربية تفرض شروط الغياب التامّ للفلسطينيين، أو ما سمّي «شطب الرقم الفلسطيني الصعب»، كانت استجابة القرار

الفلسطيني للتحدي بالحفاظ، اولاً وأخيراً، على م.ت.ف. باعتبارها شكل الوجود السياسي الرسمي، والشرعي، للشعب الفلسطيني. وحين كان التحدي هو جرّ المنظمة الى مواقع حرب الطوائف في لبنان، كانت استجابة القيادة الفلسطينية بالتركيز على العمق الفلسطيني في الارض المحتلة. وحين كان التحدي في التشكيك بوحدانية التمثيل الفلسطيني، أو تقييد استقلاليته بتغذية الانشقاق، او المحاصرة، كانت الاستجابة في تمسّك القيادة الشرعية بحوارات «المصالحة الوطنية»، طويلة النفس، بكل الاختلافات التي عكستها هذه الحوارات من تعدّدية سياسية وتنظيمية[٤].

هناك، لا شك، مجال أوسع للنقاش في هذا الخصوص. النقطة الجوهرية هي، مرة أخرى، تلك المفارقة الطردية القائمة بين انجازات منظمة التحرير الدبلوماسية وبين ترجمة تلك الانجازات الى مكاسب جغرافية. ومن الخطأ بمكان الاعتقاد بأن هذه المفارقة تمّت فجأة، أو انها نهائية. فقد برزت في أعقاب هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ التي انهت الآمال الفلسطينية المعلّقة على تحقيق التحرير الشامل لفلسطين من خلال القوة التقليدية العربية؛ وقوّضت، بالتالي، موقف اولئك الفلسطينيين الذين راهنوا ردحاً من الزمن على النظام العربي في العودة والتحرير. والاهمّ من ذلك كله، ان الهزيمة العربية خلقت «فراغاً للقوة» سارعت التنظيمات الفدائية، بمختلف تلاوينها، الى ملئه، وتمثّل، اساساً، في اقامة القواعد الارتكازية خلف الخطوط الاسرائيلية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة[٥]. ومنذ ذلك الحين، تمّ قلب شكل ومحتوى م.ت.ف. كلياً، وتحويلها من اطار تقليدي عربي الى اداة فلسطينية، من جهة، والى ازدياد حرية المناورة والشرعية للمنظمة تجاه النظام العربي، من جهة أخرى[٦].

ولكن على الرغم من سقوط الولاية العربية التي اخذت على عاتقها مسؤولية تحرير فلسطين، وانتهاء الوصاية العربية، فان منظمة التحرير الفلسطينية التي أخذت قدرها بيديها، بقيت محكومة بمعادلة معقّدة. فكانت، من ناحية، لا يمكنها التفكير باحراز النصر من دون مساندة النظام العربي لها، ومن ناحية أخرى، ادّى تطوّرها، في حدّ ذاته، الى تناقض مع بعض هذا النظام. ووقع هذا التناقض، بصورة رئيسة، في حقلين اثنين: فحيثما هي متمتّعة بنفوذ عسكري (كما في الاردن، ثمّ في لبنان) واجهت تعارضاً من سلطة الدولة، فمارست سلطتها الخاصة بها على الفلسطينيين، فضلاً عن ارغام الدول الاخرى على المجابهة مع اسرائيل؛ كما انها وقفت موقفاً معارضاً لما تطرحه هذه الدول من هدف مباشر (ازالة آثار العدوان) لشعورها بأنه مناقض لاستراتيجيتها في العودة والتحرير[٧].

غير ان النهاية المبكّرة لاستراتيجية القواعد الارتكازية في الارض المحتلة، وفي الاردن، ادّت الى تضاؤل حجم الآمال الجادّة لدى القيادة الفلسطينية في ان الخيار العسكري المستقل هو خيار كافٍ لدحر اسرائيل التي باتت تمتلك، بالفعل، مجتمعاً عسكرياً وصناعياً معقّداً، وقدرة على شنّ ضربات اجهاض ضد أي وجود فلسطيني مسلّح في دول الجوار. ولم تكن هذه القدرة، بطبيعة الحال، تحول دون شنّ حرب عصابات ناجحة ومؤثرة، لكنها أشارت، على الاقل، الى مراجعة عميقة وجذرية للشعارات المرافقة لمبدأ الكفاح المسلّح، مثل «الحرب الشعبية» وغيرها؛ وأشارت، في المقابل، الى تضعضع الشكل التنظيمي الذي يعتمد على حركة مؤلفة من مجموعة فضفاضة من التنظيمات الفدائية المنفصلة، والى تطوّر نحو نظام فلسطيني جديد، انتقل فيه الكفاح المسلّح، في نظر القيادة الفلسطينية، من السبيل «الوحيد» الى السبيل «الرئيس» للتحرير[٨].

من هنا، أذنت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ بمجيء نظام جديد، وحقبة جديدة، للعلاقات الفلسطينية ـ العربية، وكان على منظمة التحرير الفلسطينية ان تتقدّم في صحبة

النظام العربي كشريك قطري شرعي له مكانته وحدوده، لتجني المكاسب الدبلوماسية التي جاءت بها الحرب العربية ـ الاسرائيلية المحدودة، بعدما لاحت في الأفق وعود تحقيق المكاسب الجغرافية من خلال الانضمام الى الموازين الدولية واللعب عليها. وكان الاغراء شديداً، خصوصاً ان المنظمة كانت تتعرّض لآثار الخروج من الاردن، وللضغوط السورية، ولتجميد النشاط العسكري من جنوب لبنان(٩).

في ضوء هذا الواقع الجديد، شهد الهدف الاستراتيجي الفلسطيني تعديلاً تكتيكياً، من المطالبة بالهدف الاقصى باقامة الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الوطني، الى المطالبة باقامة «السلطة الوطنية المقاتلة [الدولة]» على «بعض» فلسطين الى جانب دولة اسرائيل. وكان ذلك نتيجة لمناقشات حامية، أُجريت داخل اطر المنظمة، وبشكل خاص خلال الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة، في حزيران (يونيو) ١٩٧٤(١٠).

وباقرار برنامج «النقاط العشر» في الدورة تلك، اختتمت، على الساحة الفلسطينية، مرحلة من النقاش الحادّ، والطويل، حول جدوى، أو عدم جدوى، مساهمة منظمة التحرير الفلسطينية في الجهود الدبلوماسية الدائرة، وتكرّس، في داخل المنظمة، نهجان مختلفان تمايزا في السلوك السياسي: نهج براغماتي أدرك ان الوقت قد حان للمبادرات السياسية، اضافة الى التمسّك بالسلاح؛ وآخر دوغمائي لم يعط كبير وزن للتبدلات الحاصلة، وظل يعتبر الكفاح المسلّح سبيلاً «وحيداً» وشرعياً وفاعلاً لتحرير فلسطين(١١).

ولا ريب في ان استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لاقامة دولة في الضفة والقطاع أظهر مرونتها، وزاد الاعتراف الدولي بها، وبقضيتها، وقد دعم الاعتراف الفعلي بها ممثلاً لشعب محتل له حقوق اصيلة غير قابلة للتصرف، في مواصلة المساعي والجهود الرامية الى تحقيق الاستقلال بجميع الوسائل الممكنة، بما فيها الكفاح المسلّح. غير ان المرونة الدبلوماسية الفلسطينية، هذه، بقيت ملتزمة، الى حدّ بعيد، بالاهداف القصوى؛ فلم تطرح الدولة «الصغرى» سوى من باب «التمرحل» على طريق تحقيق الحلم الاكبر؛ كما ان المنظمة لم تتخل عن ذلك الهدف النهائي، بل أكدت استحالة الاعتراف باسرائيل، أو الاقرار بحقها في الوجود، حتى خلال، أو بعد، أي حل سلمي يستهدف اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع(١٢).

ولقد أدّى التوازن في الاستراتيجية الفلسطينية بين المرونة وبين عدم مسّ القضايا الاساسية (مثل الاعتراف باسرائيل، أو التخلّي عن الهدف النهائي) الى الانتقال من «الدبلوماسية المكبّلة» الى «الدبلوماسية المأمونة»؛ وتمثّلت هذه الدبلوماسية في سعي منظمة التحرير الفلسطينية (بدفع خاص من «فتح») الى توسيع دائرة القبول والتأييد لفكرة الدولة المصغّرة ـ التي اصبحت أكثر وضوحاً، في العام ١٩٧٧، لتعني «تقرير المصير» و«الحق في اقامة دولة فلسطينية مستقلة» ـ والى رفض تقديم أية تنازلات اضافية، أو فعلية، لاسرائيل، وزاد هذا الاسلوب المكاسب السياسية بأدنى ثمن، وقلّل، في المقابل، من المخاطر الداخلية(١٣).

ولكي تفسد الانجازات الدبلوماسية التي حققتها المنظمة، التمست اسرائيل ثلاثة سبل محدّدة: فمن جهة أولى، روّجت، على الصعيد الدبلوماسي، للفكرة الغامضة التي تشير الى ان قيام الدولة الفلسطينية لا بدّ ان يترك آثاراً سلبية على مصالح الولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط، وكذلك على الاستقرار الاقليمي، وان مثل هذه الدولة لا بدّ ان ينظر اليها باعتبارها مصدر «اشعاع وحدوي» ومصدراً لـ «القلاقل» لا ضرورة لها، كما ان مصيرها الغالب هو ان تكون قاعدة

للقوة السوفياتية في المنطقة. وقد جرّبت اسرائيل السبيل العسكري، كسبيل ثانٍ، من طريق تصعيد مستويات العنف في وثبات واسعة، وذلك بقصفها القواعد العسكرية لـ م.ت.ف. في جنوب لبنان. وفي السبيل الثالث، كان تطبيق سياسة «القبضة الحديدية» في الارض المحتلة، والضمّ الفعلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة، من خلال تصعيد بناء المستوطنات، واحداث تكامل اقتصادي مع تلك المناطق[١٤].

وبالمنظار ذاته، كانت اتفاقيتا كامب ديفيد ضمن محاولات اسرائيل هدم المشروعية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونقض النجاح الدبلوماسي لها. وبدا، على اثر هاتين الاتفاقيتين، ان م.ت.ف. باتت منفردة، واصبحت أكثر عرضة لعدوان اسرائيل، التي دشّنت غزوها الشامل للجنوب اللبناني في آذار (مارس) ١٩٧٨، واتبعته بغزو لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، بهدف خلق واقع جيو ـ سياسي جديد في الشرق الاوسط، تستطيع، في اطاره، ان تكون الشريك الاصغر في السلام الاميركي[١٥].

في أعقاب حرب العام ١٩٨٢، برزت مرحلة جديدة، حملت في طياتها فرصاً وآمالاً هامّة لتقدّم العمل السياسي الفلسطيني لدى مختلف التنظيمات المؤتلفة في م.ت.ف. فقد اتفق الجميع، اساساً، على أهمية الحفاظ على الاجماع والوحدة الوطنية في ذلك الظرف، وصون مكانة م.ت.ف. ممّا وفّر للقيادة الفلسطينية المجال لتنظيم الصفوف واسترجاع المبادرة المعنوية، والدبلوماسية. لكن احاطت بتلك القيادة ظروف صعبة، تمثّلت في تشتّت قواتها واداراتها، ممّا جعلها أكثر عرضة لضغوط ورغبات بعض أطراف النظام العربي، وأدّى ذلك، بدوره، الى تباين في الآراء حول سبل معالجة المستجدات: هل بتمتين العلاقة مع الاردن ومصر ومَن وراءهما، أم بتعميق الاتكال على سوريا؟ ولا ريب في ان جوهر الاختلاف دار بين مَنْ اراد اتباع الدبلوماسية كأداة واقعية لتقديم الطموحات الفلسطينية، وبين مَنْ ظل يصرّ على الكفاح المسلّح فقط، كأسلوب للتحرير[١٦].

وما من شك في ان ما حفظ تماسك منظمة التحرير الفلسطينية، خلال الشهور الستة الاولى الحسّاسة التي أعقبت مغادرة بيروت، كان مكانة ياسر عرفات الشخصية، ومهارته الدبلوماسية، والثقل السياسي لـ «فتح»، ممّا سمح له بفرض خياراته السياسية على بقية الاطراف في المنظمة، وتوّجت هذه العملية بالجدال الذي أدّى الى «الحل الوسط» الذي جُسِّد بقرارات وتوصيات ترضي الجميع في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (شباط ـ فبراير ١٩٨٣) في الجزائر[١٧].

وبالطبع، لم يكن أمام المنظمة من خيار سوى استنفاد ممكنات الواقع بكل ما يحتويه هذا الاسلوب من عناصر. وممكنات الواقع الفلسطيني انحصرت في فتح، وتطوير الحوار مع الاردن، لرغبتها في منعه من الاشتراك في مسار سياسي يعزل دورها، وللبحث عن مصدر قوة يعوّض عن الساحة اللبنانية وعن التعرّض للضغط السوري.

واذا ما كانت هذه العوامل قد شجّعتها على تعميق الاتفاق السياسي مع الاردن، فان موقف المعارضة، وازدياد التهديدات السورية، عملت بعكس هذا الاتجاه، سواء في المؤتمر الذي عقدته ليبيا لأطراف «الرفض الفلسطيني»، أو في الموقف السوري العلني من رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات. الّا ان ما قلّل من وتيرة الاتصالات الفلسطينية ـ الاردنية لفترة كان قيام بعض الضباط في «فتح» باعلان انشقاقهم عنها في وقت تصاعد الصراع مع النظام السوري الى درجة خطيرة[١٨].

أعادت حرب طرابلس، خريف العام ١٩٨٣، مجريات الامور الى المستوى السياسي، بعد ان

أُخرجت قوات م.ت.ف. من لبنان علناً، ممّا أضعف القدرة السورية على ابتزاز منظمة التحرير الفلسطينية جسدياً. وربما تآلف الاتجاه نحو الاردن ومحاولات المصالحة الفلسطينية الداخلية مع طبيعة ومعطيات المرحلة الجديدة، حيث تأثّرت مرتكزات العمل العسكري والمؤسسي الفلسطيني، ولم يعد في امكان القيادة الفلسطينية ان تضع «عنوانها السياسي» او «اداتها العسكرية» في لبنان، أو في سوريا، ولم تقدِّم الاردن بديلاً من تلك الاحتياجات الضرورية، كما ابتعدت القواعد العسكرية الموزّعة في ارجاء العالم العربي من ان تكون نقاط ارتكاز لانطلاق النشاط المسلّح اليومي ضد اسرائيل(١٩).

جاءت علامة على صعوبة الوضع وعلى وقوع الطرف الفلسطيني بين فكي الكماشة الاسرائيلية ـ السورية في قيام عرفات بخطوات مثيرة. كانت الخطوة الاولى زيارة القاهرة، حيث سعى الزعيم الفلسطيني، من خلالها، الى اكتساب وزن مصر الاقليمي الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، ودعم سياستها، اقليمياً ودولياً. ودلّت تلك الزيارة، فلسطينياً، على زيادة اعتماد القيادة على تأييد مطالب أهالي الضفة والقطاع، وعلى عدم توفر آمال قوية في اعادة اللحمة والاجماع، سريعاً، الى صفوف المنظمة؛ كما ساعدتها، ايضاً، على تقوية حوارها مع الاردن. وكانت الخطوة الثانية هي عقد المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الاردنية، عمّان، الذي اثمر الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني في شباط (فبراير) ١٩٨٥، حيث بدت في الافق، حينذاك، امكانات السلام القائم على مبادلته بالارض(٢٠).

وعلى الرغم من نشدان الحل السياسي، فقد دأبت المنظمة على النظر الى انجازات الماضي بعين الرضى، لكنها ظلت تواجه مسألة انها لم تتقدّم أكثر على طريق الحصول على الاعتراف والارض، طالما بقيت ترفض الاعتراف باسرائيل، والاكتفاء بدولة فلسطينية مصغّرة، اقلّه بصورة معلنة وصريحة.

من هنا كانت منظمة التحرير الفلسطينية المستفيد الاكبر، بدون شك، في اطلاق الانتفاضة في الارض المحتلة، في أواخر العام ١٩٨٧، التي دعمت اوضاع م.ت.ف. السياسية في مجالات رئيسة ثلاثة، هي العلاقات الداخلية والتوازن مع سوريا والروابط مع الاردن.

ولمّا كانت الانتفاضة اكتسبت شرعية اعطت المنظمة «حق الرقبة»، فان عرفات بات يكرّر جملة مؤداها: «ما كان جائزاً تكتيكياً قبل الانتفاضة لم يعد جائزاً بعدها». وتعكس هذه الجملة، بطبيعة الحال، تقديراً يرقى الى مستوى التقديس لفعل الانتفاضة، وتعكس، في الوقت عينه، تفهّماً من القيادة الفلسطينية لرهبة المسؤولية، عندما يتعلق الامر بمصير بلاد وعباد. وعلى هذا الاساس، اصبحت الحسابات التي تنظّم ايقاع القرار السياسي الفلسطيني بين خطين متوازيين: الاول، يستهدف تصعيد وتائر المشروع الانتفاضي في الداخل، والآخر سعى الى توظيف نتائج هذا المشروع لتحصيل مكتسبات سياسية، وجغرافية، بوزن الانتفاضة.

ما سبق ذكره لم يكن تجريداً، وانما أُجريت مناقشته عيانياً في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٨)، في الجزائر، الذي ردّد البعض ان أروقته شهدت، بالفعل، عملية فرز بين هذين الخطين. ففي حين رأى اصحاب الخط الاول ان الانتفاضة مثّلت انتصاراً معنوياً هائلاً، وأوجدت حقائق على الارض، لكنها لم تُوجد، بعد، الحقائق الكافية لبدء التحرك السياسي للحصول على مكاسب جغرافية، وان التحرك السياسي ينبغي ان يبقى مقتصراً على دعم الانتفاضة وتحقيق التلاحم بها، وفضح العدو وممارساته القمعية، ومحاولة ايجاد حقائق جديدة، فقد رأى اصحاب الخط الثاني ان الانتفاضة حققت الكثير على مختلف الصعد والمستويات، وانه لا بدّ من توظيف ما حققته، والتحرك من موقع الثقة بالنفس، وخوض غمار التحرك السياسي، وصولاً

الى تحقيق مكسب ما، وان الوقت قد حان للتفاوض. كما اكد اصحاب هذا الخط انهم لم يسلّموا بترك الهدف الاستراتيجي، ولكنهم ارادوا، فقط، تأجيله.

وبالطبع، فقد غلب اصحاب الخط الثاني. الاّ ان النصوص التي جسّدتها القرارات كانت، في صياغتها، «حمّالة اوجه»، فأفسحت في المجال للتحرك السياسي من دون التخلّي عن الهدف الاستراتيجي؛ وكذلك افسحت في المجال، في التحرك السياسي، لنوع من المناورة في التفاوض، ولكن مع التأكيد على ضرورة اتقان عملية التفاوض(٢١).

ولم تقتصر استفادة قيادة المنظمة من اندلاع الانتفاضة على هذا المجال فقط، بل أدّت الى تدعيم زعامة عرفات، وتهميش غالبية التنظيمات المعارضة. وربما استند هذا التطوّر، في جانب هامّ منه، الى المصالحة الوطنية التي تمّت بين «فتح» والجبهتين، الشعبية والديمقراطية، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧، الاّ ان الانتفاضة عزّزت، من دون شك، مكانة عرفات أكثر من أي وقت مضى، ممّا تسبب بفقدان التنظيمات الصغرى لقوة النقض التي كانت تتمتع بها ضمن عملية صنع القرار داخل المنظمة. امّا المعارضة المعادية التي مقرّها دمشق، فقد افصحت عن مدى هامشيتها عبر مقاطعتها الكاملة للحوار داخل مؤسسات المنظمة، ممّا تسبب في شق صفوفها (مع عودة جبهة التحرير ـ جناح طلعت يعقوب الى المنظمة) وخروج جبهة النضال الشعبي من «جبهة الانقاذ الوطني» التابعة لسوريا(٢٢).

وبعكس المرحلة السابقة، وجدت سوريا نفسها، هي الاخرى، في موقع تراجعي، على أكثر من صعيد. فقد انحسر نفوذها، وتقلّص دورها، بعد ان انتزعت منظمة التحرير الفلسطينية المبادرة من «اليد السورية»، ولم يعد لسياسة دمشق السلبية، ومواقفها الرافضة، الموقع المؤثر. فمع التحوّل الجذري في طبيعة النزاع مع اسرائيل، بعد خروج قوات المنظمة من بيروت، في صيف العام ١٩٨٢، وبعد اهتزاز ايديولوجية «التوازن الاستراتيجي» مع اسرائيل، لم يعد لسوريا سوى التراجع الى خط دفاعها الاخير في علاقتها مع المنظمة، إنْ في ما يتعلق بـ «شحن» قدرة حالة الرفض والتمرّد لدى بعض التنظيمات الفلسطينية، وابراز كل ما في شأنه ان يعتبر نقيضاً لما اتبعه عرفات، خصوصاً بعد التحرك المضاد لنهج قيادة المنظمة الذي تبلور في طرابلس، خريف العام ١٩٨٣، أو في استمرار مخيمات لبنان «رهينة»، وكأنها الفصل الاخير في مسلسل محاور النزاع مع المنظمة(٢٣).

على ان الاحداث الراهنة لم تعد ترتبط بهذه السياسة التي اتبعتها دمشق في الماضي. فالثابت، اليوم، ان الجانبين، السوري والفلسطيني، يتجهان، بصورة وئيدة، الى مرحلة من «التعايش السلمي». فلا مصالحة قريبة، ولا صدام قريب؛ لأن مصالحهما لم تعد تتقاطع، بالضرورة، في لبنان، بدليل ان الحرب على المخيمات انتهت، فجأة، بعدما اتضح ان المخيمات لم تعد ورقة مناسبة في يد دمشق للضغط على قيادة المنظمة، بل، على العكس من ذلك، ان استمرارها أدّى الى تقوية عضد القيادة الفلسطينية، وسبّب وصمة وحرجاً شديدين لأي فلسطيني يعتبر نفسه حليفاً لدمشق. والثابت، أيضاً، ان الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة جاءت لتثبت ان التحكم بالاوضاع على الساحة اللبنانية، لم يعد يشكّل، بالنسبة الى سوريا، وسيلة تلقائية تمكّنها من السيطرة على الورقة الفلسطينية. والواقع، ان الانتفاضة جاءت لتسهم، الى حدّ بعيد، ولو بشكل غير مباشر، في اعادة الموضوع الفلسطيني، برمّته، الى اطاره المحدّد، جغرافياً، بالارض الفلسطينية المحتلة، وسياسياً بمنظمة التحرير الفلسطينية(٢٤).

وهكذا، فمع التغيير الجذري في عناصر النزاع مع اسرائيل، انحسرت أهمية الدور السوري

في الشأن الفلسطيني. فدور «الشرطي» الضابط للوجود الفلسطيني في لبنان، ودور المعرقل الرافض لـ «الحلول الاستسلامية»» التي قامت بهما دمشق، في الحقبة الماضية، فقدا فاعليتهما واصبحا من مخلّفات الماضي؛ فان رفضت، أو قبلت، فدمشق لم تعد تؤثر في عناصر النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، في وقت اصبح النزاع، منذ اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، جدلاً سياسياً بين م.ت.ف. والحكومة الاسرائيلية(٢٥).

وبالنسبة الى الاردن، فانه على النقيض من الضباب الذي ظل يلفّ علاقته بفلسطين، فان الاساس، بالنسبة اليه، امسى واضحاً وصريحاً: فلو لم يكن ثمّة انتفاضة فلسطينية، لكان بالامكان تصوّر حل يعيد اجزاء من فلسطين الى السيادة العربية، على ان تكون بعهدة المملكة الهاشمية؛ ولكن مع قيام الانتفاضة، واستمرارها، ومع خوف الاردن من انعكاس تطوّر الايديولوجيا السياسية وواقعها الاستيطاني لاسرائيل، انتقل خطر سيطرة تكتل الليكود وحلفائه من الاراضي المحتلة الى الاردن ذاته. ومفاد هذا الخطر ان الاحتلال مستمر، وان الضغط، بهدف نقل فلسطين سياسياً، إنْ لم يكن ديمغرافياً، الى شرق النهر، مستمر ايضاً، بل ومتصاعد، من خلال توريطه في صورة تجعل منه الدولة الفلسطينية المرتجاة. ولأن القيادة الاردنية خبرت، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، التفوّق العسكري الاسرائيلي، وهو، وحده، كاف لكي يدعوها الى تلافي المواجهة مع اسرائيل، ولأن القيادة الاردنية انتهت، أيضاً، بعد تحفظ، الى الاعتقاد بأن الانتفاضة الفلسطينية مستمرة، جاء قرار انهاء العلاقة بين ضفتي نهر الاردن بمثابة مبادرة احترازية، تحمي شرق الاردن من ظفر الانتفاضة إنْ نجحت، ومن فشلها إنْ قُمعت. وأياً تكن التفسيرات التي راجت للقرار الاردني بفك ارتباطه الاداري والقانوني، بالضفة الفلسطينية، في أواخر تموز (يوليو) ١٩٨٨، فان التفسير الراجح، والمقنع حقاً، هو الانتقال الى خط الدفاع الاخير عن الأمن المهدّد لشرق الاردن، ازاء الانتفاضة، وازاء ما تبيّته لها وللاردن زعامات الليكود(٢٦).

ولكن على الرغم من استفادة قيادة المنظمة في هذه المجالات الثلاثة، الّا ان عدم حصولها، حتى الآن، على المكاسب السياسية المأمولة من «هجومها السلمي» الذي شنّته في أواخر الثمانينات، جراء الرفض الاسرائيلي، جعل العملية السياسية الجارية محفوفة بشتى المخاطر. والسؤال حول ما اذا كانت السنوات المقبلة ستشهد المزيد من اقتراب الحركة الوطنية الفلسطينية من تحقيق اهدافها، ام لا، تتوقف الاجابة عنه، الى حد بعيد، على طبيعة ما ستأتي به التطوّرات المحلية، والاقليمية، والدولية.

الاجتهادات الفلسطينية

ثمّة أمران رئيسان يواجهان الحركة الوطنية الفلسطينية: الاول، وجود تنظيمات فلسطينية داخل اطار م.ت.ف. «متربصة» لقيادة المنظمة في شأن النتائج التي يمكن ان يتمخّض عنها المسار الدبلوماسي الراهن؛ والثاني العرقلة التي يمكن للتيار الاسلامي في داخل الارض المحتلة ان يضعها على طريق المسار الدبلوماسي عينه. واذا ما كان هذان الامران هامشيين، جزئياً على الاقل، في الحركة الدبلوماسية الراهنة، الّا ان ذلك لا يقلل، بأي حال، من شرعيتهما المستمدة، أساساً، من شرعية الدور السياسي المعترف به للقائمين عليهما.

في الجانب الاول من الصورة، تبدو مواقف بعض التنظيمات الفلسطينية «غير قابلة للمساومة»، وهي، في نظر اصحابها، تشكّل «عنصر ضغط ولو محدود» لعدم تجاوز ما يسمّونه بـ «الخطوط الحمر» التي يقوم عليها التوافق الفلسطيني، ويمكن ان تمس، بهذه الدرجة او تلك، الشرعية التي ينظر

اليها، بالعادة، على انها غطاء عملي لاستمرارية الانتفاضة في الارض المحتلة.

ولعل هذا الامر يتضح، أكثر من غيره، في طبيعة الاجتهادات المختلفة في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، في ما يتعلق بمجال «المناورة» و«المرونة» الذي يجدر اتباعه في اطار المسار الدبلوماسي الحالي. يشدّد الاجتهاد السائد في المنظمة على ان هاجس التركيز على فلسطين بكاملها هو ما يحبط كل امكان للحصول على نواة لتقرير المصير على جزء منها. وتختلف رؤية اصحاب هذا الاجتهاد الى الواقع عن رؤية «معسكر الرفض الفلسطيني»، ذلك ان الخيار الحقيقي، لديه، ليس بين الحصول على الكل (فلسطين كاملة) وبين الحصول على الجزء؛ فلو كان هذا هو الخيار المطروح لكان الاختيار سهلاً؛ فالمطروح على جدول الاعمال هو خيار صعب يفرضه الواقع، خيار بين جزء من فلسطين وبين اللاشيء. وخلافاً للاجتهاد الآخر، يعتقد اصحاب هذا الاجتهاد بأن الخيار العسكري الذي يعتمد على بلدان الطوق العربية، كمركز للثقل، لا يبدو منظوراً، وأيضاً غير مرغوب فيه. ولهذا السبب، فلا مفرّ من سلوك طريق سياسي، شرط ان ينال الفلسطينيون الحدّ الادنى الضروري بواسطته، أي الحصول على دولة فلسطينية مستقلة، في خاتمة المطاف، كي لا يُدفعوا، مجدداً، الى هامش التاريخ[٢٧].

وتعكس الآراء التي لدى اصحاب الاجتهاد الآخر درجات مختلفة من الشك في احتمالات تمخّض المسار السياسي الراهن عن ثمار حقيقية. وبالامكان، الآن، تمييز تيارين داخل هذا الاجتهاد: التيار التشاؤمي الذي تعكسه، غالباً، المعارضة المعادية التي مقرّها دمشق؛ والتيار الثاني الذي تعكسه المعارضة «الموالية»، وهو يقترح الاعتماد، اولاً، وقبل أي شيء آخر، على تصعيد الانتفاضة في الارض المحتلة لاحباط أي حل لا يكون مقبولاً من م.ت.ف. وهدف هذا التيار هو «الرفض بهدف المنع»، لأنه، وفقاً لتحليلاته، لا يعتبر تحقيق الهدف الايجابي في حدود الممكن، وهو يعكس شعور «المنتظر»، ويطالب سكان الارض المحتلة، ايضاً، بالتماسك، انتظاراً لتوازن اقليمي للقوى أكثر ملاءمة. الّا ان مطالب هذا التيار تصبّ في اطار الاجتهاد السائد، لجهة دعوة سكان الارض المحتلة الى عدم تصعيد المواجهة القائمة الى مواجهة مسلّحة مع اسرائيل، لأن ذلك يصبّ في مصلحة الاخيرة، ويتيح لها اللجوء الى حلول متطرّفة، ليس أقلها القيام بعملية تهجير كبرى للسكان الى شرق النهر[٢٨].

المحيط العربي

منذ ولادتها، اندرجت منظمة التحرير الفلسطينية ضمن المنطق الاستراتيجي للنظام العربي، ولم تتميّز عنه الّا تكتيكياً؛ كما اندرجت ضمن خطاب العروبة الجامعة، مكتفية بتطويعه بشكل يتلاءم مع حاجتها، بدلاً من ان تفكّر، جدياً، في القطيعة معه، وهي قطيعة كان انبثاق المنظمة يحملها في احشائه. من هنا يلاحظ ان منظمة التحرير الفلسطينية، التي قامت بتحوّل عميق في مواقفها، واستراتيجيتها، بل في هوية حلفائها، الّا ان واحداً من بين هؤلاء الحلفاء لم يتغيّر، هو النظام العربي. واذا ما كان عرفات لم يلحّ كثيراً على العمق العربي الذي يريده لتحركه الدبلوماسي، أقلّه في تصريحاته العلنية، فانه أكد، في المقابل، على أهمية توافق الدول العربية حول التسوية، حتى انه دافع عن اقتراح سوفياتي الاصل يقضي بعقد لقاء تمهيدي للجنة الخماسية العربية، من اجل البحث في تسوية النزاع في الشرق الاوسط، ممّا يعني ان الجدّية التي ابداها الزعيم الفلسطيني كان يجب ان تُقابل بجدية عربية مماثلة؛ فالمطروح، الآن، ليس فرزاً بين استراتيجيتين، ربما لأن المنظمة ليست في وارد هذا الفرز، ولا ترغب فيه؛ وهذا يعني ان المنظمة تريد من الاطراف العربية، قبل الاطراف الاخرى،

ان تفهمها جيداً؛ فهي تولّت عنها تطوير مواقفها السابقة؛ كما انها سعت الى افهام تلك الاطراف ان لا داعي للمحاربة، وباسمها، بمواقف لم تعد هي نفسها تحارب بها. وأقصى ما يعوّل عليه صانع القرار الفلسطيني، في هذا الشأن، هو ان استمرار الانتفاضة يستدعي من النظام العربي اتباع ما يمكن ان يسمّى «سياسات الضرورة».

غير ان الامر الذي تجدر معاينته، هنا، هو تحوّل القضية الفلسطينية، وبحق، من قضية «تاريخية» بالنسبة الى العرب، الى قضية «تقنية». ومؤشرات هذا التحوّل أكثر من ان تحصى، لعل اهمها ان ثمّة اتجاهاً واضحاً نحو تضاؤل عمق الهوّة بين «العروبة»، كمشروع ايديولوجي سياسي، وبين «الواقع» العربي الراهن. هذه الهوّة يمكن تلمّسها عبر علاقات «التضامن» التي حلّت مكان مشاريع «الوحدة»، فأذابت جزءاً هاماً من التماسك الداخلي للمشروع العروبي. ثمّ ان العالم العربي الذي زاغت حدوده الخارجية، فَقَد، في الآن عينه، قدراً كبيراً من تماسكه الداخلي، وأعاد تقسيم نفسه على أساس تجمّعات «اقليمية» مرتبطة، بلا شك، بالمناخ العربي العام، ولكنها متشددة في المسائل الاقرب، جغرافياً، اليها. أضف الى ذلك، ان «منطق الدولة» الذي ظلّ يوجّه السياسة العربية، منذ منتصف الستينات، بات أقوى كثيراً من العروبة الجامعة. كما ان التفكك كان بارزاً بمقدار ما كانت الرغبة في استغلال الورقة الفلسطينية عميقة ومشتركة. ولقد كانت هذه الرغبة تشكّل نوعاً من «الشرعية» يرى بعض المسؤولين العرب انهم مجبرون على الاستناد اليها بصورة متكررة؛ امّا التفكك، فكان، غالباً، حصيلة صراع فاقمته الخيارات السياسية المتباعدة[٢٩].

يدفعنا هذا الامر الى تأكيد استمرار بعض الانقسامات وبعض القيود العربية في منع أي فرص حقيقية لانصاف الفلسطينيين. وطالما واصل بعض الدول العربية الاحتفاظ بصيغ خفيّة لعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة الاميركية، فانه لن يكون راغباً في، أو قادراً على، مواجهة واشنطن بسبب دعم الاخيرة غير المحدود للسياسات الاسرائيلية. ان الدول العربية مشغولة، راهناً، باحتياجاتها الأمنية، والاقتصادية قصيرة الاجل، وان ظاهر سلوك مباحثات وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، في واشنطن، مؤخراً، كان مرتبطاً، بصفة خاصة، بالعلاقة الثنائية التي تربط مصر بالولايات المتحدة الاميركية، أكثر من كونه مرتبطاً بالقضية الفلسطينية، على الرغم من سيطرة الموضوع الفلسطيني على الجزء العلني من هذه المباحثات[٣٠].

يضاف الى ما تقدّم، احتمال ان تُحبط توقعات الفلسطينيين بشأن امكان تثبيت موقف عربي أكثر تماسكاً في محتواه، سواء أكان التعبير عنه في قرارات قمّة الصمود والتصدي في بغداد (وضوح المعاداة مع كامب ديفيد)، أم في قمة فاس (الاحتكام الى عقلانية الدبلوماسية)، أم في «قمة عمّان» الطارئة (المرونة المحايدة). كما ان الضغط الجماعي العربي على الولايات المتحدة الاميركية، من اجل اطلاق مبادرة جديدة في الشرق الاوسط تتفق مع الاجماع الدولي، لا يحتمل ان يثبت أي نجاح يفوق تلك الجهود لترويج مشروع فاس، من طريق لجنة الملوك والرؤساء العرب، فيما تحثّ واشنطن العرب، اليوم، ودونما مسوّغ لذلك، على ان يكفّوا عن مناوراتهم البلاغية، وان يتفاوضوا، مباشرة، مع اسرائيل. ولا ريب في ان الأثر الجمعي لكل هذه العوامل على الآمال الفلسطينية سوف يكون كالحاً.

القيود الاسرائيلية

لمستقبل الوضع الفلسطيني بُعد اسرائيلي يُظهر قيوده الخاصة على أكثر من صعيد. فاسرائيل مشروع لم تكتمل ملامحه النهائية بعد. وهو مشروع قابل للامتداد، والتوسّع، والسيطرة. وتتسق

هذه الخلاصة، تماماً، مع حقيقة الازدهار الذي بات يتمتع به اليمين الصهيوني، بخاصة لدى الاجيال الشابة. ويكفي التذكير بأن مجيء الليكود الى الحكم بدأت خطواته العملية بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، أي بعد الاخفاق الجزئي لتحالف المعراخ في المواجهة مع العرب. وطوال العقد الذي قضاه في الحكم (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧)، رفض الليكود تقديم تنازلات، رافعاً أكثر الشعارات تطرفاً، ومراهناً على سياسة عدم المهادنة، باعتبارها «أكثر السياسات نجاعة للتعامل مع الفلسطينيين»(٣١).

في هذا السياق، يجب علينا ان لا نهوّن من افتراض ان تشهد السنوات المقبلة توفير الاسس الضرورية لاستكمال ملامح المشروع الصهيوني. فمن تحليل آفاق النمو في سكان اسرائيل، والاستيطان اليهودي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، والقدرة الاقتصادية والنظام السياسي والقوة العسكرية، يمكن الاستدلال على ان استمرار التفوّق الاسرائيلي، شبه المطلق، سوف يعني امكانية أكبر لدى اسرائيل لجذب اعداد متزايدة من المهاجرين الجدد. امّا القيود التي يمكن ان تحول دون ذلك، فانها ترتبط، اساساً، بالبيئة الدولية المرتبطة هي نفسها بتسيير حركة الهجرة (بخاصة من الاتحاد السوفياتي)؛ كما يعني امكانية أكبر لدى اسرائيل لتوسيع نطاق الاستيطان في الارض المحتلة. وفي مواجهة الانسحاب العربي من جبهة النزاع، فان الجدال حول الاستيطان سوف يحسم، غالباً، لمصلحة اليمين الصهيوني المحبِّذ للاستيطان على كل جزء من الارض الفلسطينية، ومحاصرة المراكز السكانية العربية، ويترتّب على ذلك المزيد من دعم السيطرة الاسرائيلية في الضفة والقطاع، لتوفير العمق الاستراتيجي للدولة العبرية(٣٢).

ومثل بقية المجتمعات الاخرى التي يتضخّم عندها الاحساس بتهديد أمني، ينحو الرأي العام الاسرائيلي نحو التنازل، بسهولة، من «نزعته الديمقراطية». وتزداد، بشكل خاص، وتتعمق، وجهة النظر القائلة ان هناك نواحي معيّنة في الديمقراطية تشكّل خطراً على الأمن، ومن الافضل اخضاعها للاعتبار الامني، وان هناك أغلبية متزايدة تعتقد بأنه يجب، احياناً، التضحية بسلطة القانون على مذبح الامن. ذلك ان نصف الاسرائيليين باتوا يعتقدون بأن «دولة اسرائيل هي ديمقراطية اكثر من اللازم»(٣٣).

اضافة الى هذا، ان الانتفاضة لم تُحدث، بعد، تبدلاً جوهرياً في نمط توزيع القوى السياسية في اسرائيل، على الرغم من القلق والتساؤل الذي احدثته. فلم تسفر الانتخابات العامة للكنيست الاسرائيلي، على سبيل المثال، عن تغيّرات هامّة تذكر في احجام، او مواقع، القوى السياسية، من أحزاب وتكتلات وتنظيمات؛ ولم تسفر، كذلك، عن تغيّرات ملموسة في مواقع القوى السياسية المختلفة، يمكن ان يؤثر في عملية صنع، واتخاذ، القرار السياسي الاسرائيلي(٣٤).

لذلك، يبدو من الصواب، التوصل الى استنتاج مفاده، ان التفكير الاسرائيلي رافض، بطبيعته، اقامة كيان فلسطيني، مهما كان نوعه، ناهيك عن دولة فلسطينية مستقلة، تعيد الى ذاكرته التهديد الامني، وتثير لديه هاجساً من ان لا يكون أي كيان فلسطيني الّا مقدمة لحسم النزاع لصالح الفلسطينيين، أقلّه في المدى البعيد.

ان شكل التسوية الوحيد الذي أبدت اسرائيل التزامها الرسمي به، هو صيغة «الحكم الذاتي» في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كما جاءت في اتفاقيتي كامب دافيد. ولكن تظل هناك فرصة لفرض مشروعات التسويات الاخرى المرتبطة، بشكل أو بآخر، باسرائيل، والتي يمكن ادراجها، اجمالاً، تحت مفهوم «الاستيعاب»، مثل الحل الوسط الاقليمي الذي يستهدف تحويل الغالبية العظمى

من الفلسطينيين الى السيادة الاردنية، وابرز افكار هذا الحل الوسط الاقليمي هو الذي عرف باسم «مشروع آلون»، والذي تضمّن تقسيم الاراضي الفلسطينية المحتلة بين اسرائيل والاردن، وأفكار التقاسم الوظيفي[٣٥].

الاطار العالمي

لا يبشّر البعد العالمي للنزاع في المنطقة بأكثر ممّا يبشر به البعد الاقليمي. فقد ولّت الايام التي كان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية فيها مشاركين فعّالين في البحث عن تسوية من طريق التفاوض؛ ذلك ان المتغيرات الدولية، خلال السنوات الاخيرة، تنذر بتحوّلات جذرية في مسار الاحداث.

ولا يؤتى بجديد حين يشار الى ان انصراف موسكو وواشنطن الى معالجة مشاكل اوروبا الشرقية، واقامة نظام جديد للأمن العالمي يستند الى أسس جديدة، والانغماس في التداعيات الناجمة عن هذه المتغيرات العميقة، وهي تداعيات لن تكون سهلة بأي حال، في عالم سيتعدد قطبه وتبرز فيه قوى اقتصادية وسياسية كبرى، في اوروبا واليابان؛ كل ذلك سيؤدي الى تراجع الاهتمام بالنزاعات الاقليمية، ومن أزمة الشرق الاوسط، ويقلل الضغط الدولي على اسرائيل لحملها على قبول التسوية السياسية، وتترك الازمة للقوى المحلية في المنطقة لمحاولات الارخاء والشدّ، من دون تدخّل مباشر، وفعّال، من القوى الكبرى. ذلك ان عملية التغيير الجارية في نسيج العلاقات فيما بين القوتين العظميين بدأت، ولم تنته بعد؛ وهي عملية طويلة المدى، قد يستغرق تنفيذها، وتحقيق ضماناتها، عقد التسعينات بأكمله، الى ان يتمّ خفض القوات التقليدية، والتخلّص من الصواريخ الاستراتيجية، وايجاد نظام للأمن موثوق به من جميع الاطراف، وحل المشكلة الالمانية.

ولخلق المناخ الصحيح لكل ذلك، تحرص كل من واشنطن وموسكو على تجنّب أي احتمال يؤدي الى المواجهة فيما بينهما، وبالتالي، فهما تحاولان، باتفاق متبادل، التخلّص من الارتباط بالنزاعات الاقليمية في جميع انحاء العالم. والشعار الذي ترفعه الدولتان العظميان، اليوم، هو «تجنّب النزاعات»، وليس «حل النزاعات». وبعبارة أخرى، فهما معنيتان، أكثر من أي وقت مضى، بتجنّب الصدام فيما بينهما، وليس بحل المشاكل. ويمكن ملاحظة النتائج في اجزاء عديدة من العالم. فقد سحبت كل من موسكو وواشنطن يديها من انغولا وكمبوديا وافغانستان، ولكنهما تبدوان غير مباليتين بالحروب الاهلية التي خلّفتاها وراءهما على نحو يبعث على الدهشة.

ويبدو ان احد أهمّ المتغيّرات الكبرى في ما يتصل بالنزاع في المنطقة هو ما يتعلق بالسياسة السوفياتية الجديدة. لقد كان هذا النزاع هو الباب الذي دخل السوفيات منه، اساساً، الى منطقتنا في العام ١٩٥٥، بصفقة السلاح الشهيرة مع مصر. والمفارقة، هنا، هي ان هذا الباب الذي دخلت منه موسكو الى المنطقة، ربما يصبح، الآن، هو الباب الذي ستخرج منه، نتيجة التحوّلات السياسية الجذرية في عهد ميخائيل غورباتشيوف. وهذا الفرار الكبير الذي يقوم به الاتحاد السوفياتي من قضايا المنطقة، بعامة، ومن قضية النزاع مع اسرائيل، على وجه الخصوص، ليس تلبية لـ «شهوة» الولايات المتحدة الاميركية، كما يحلو للبعض ان يعتقد به، وانما هو انعكاس طبيعي للتحديات التي بات يواجهها في الداخل. وتندرج هذه التحديات تحت عناوين كبيرة تشمل الايديولوجيا والاقتصاد والديمغرافيا. من هنا، سوف تهتم موسكو، على الارجح، باجراء اصلاحات داخلية وانفراجات خارجية، في محاولة لمعالجة الازمات الداخلية المستفحلة، والعمل على توظيف علاقاتها الخارجية،

أو توجيهها، بغية الاستفادة منها في معالجة القضايا الداخلية. وسوف تؤمن، أكثر من اللازم، بضرورة احترام قواعد اللعبة الدبلوماسية الدولية، واستقرار العلاقات الدولية. كذلك، سوف تكون حذرة، غير مغامرة، تتبع سياسة ضبط النفس في الازمات التي تحاول الاستفادة منها، لتقوية نفوذها، أو للحصول على موطىء قدم لنفوذ جديد، وتتخوّف من الانجرار الى نزاعات مفتوحة، أو مواجهة مفتوحة، مع الولايات المتحدة الاميركية[٣٦].

وفوق ذلك كله، يدرك الاتحاد السوفياتي ان الحل الشامل، والنهائي، للنزاع في المنطقة غير ممكن؛ فسيبقى ميزان القوى يميل الى مصلحة اسرائيل، بحيث يجعلها رافضة، بصورة دائمة، للتجاوب مع المطالب الفلسطينية؛ ويدرك، كذلك، ان أي محاولة لايجاد تسوية في اطار الميزان الراهن للقوى ستقوم على ابعاده منها واعتماد مبدأ المفاوضات الثنائية. ويسهّل ذلك الامر غياب الحد الادنى من التنسيق العربي العام. وفي هذا الاطار، لا يستطيع الاتحاد السوفياتي الامساك بزمام المبادرة الدبلوماسية؛ وكل ما يستطيعه هو عرقلة فرض تسوية اميركية ـ اسرائيلية هو خارجها، وذلك بواسطة تقديم المزيد من الدعم الى منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الطرف الرئيس في النزاع.

ولا ريب في ان موسكو التي دعمت، في السابق، المنظمة في مواقفها المعروفة، لعبت الدور الاساس، ولو الخفي اجمالاً، في التحوّل العميق الحاصل حالياً في مواقف واستراتيجيات المنظمة. فموسكو لم تكتف بتشجيع منظمة التحرير الفلسطينية على قبول قرارات مجلس الأمن المعروفة، بل هي ضغطت، بالحاح، في هذا الاتجاه، وأمّنت الحماية السياسية اللازمة لها. وهذا الدعم، بل هذا الالحاح، أثار حفيظة البعض، وتعجّب الكثيرين؛ حتى ان قيادياً فلسطينياً بارزاً فاجأ دبلوماسياً اوروبياً التقاه، مؤخراً، بالتحليل التالي: «السوفيات يساعدوننا كثيراً؛ بل اننا بدأنا نخاف من هذا الدعم. هم يريدوننا ان ننفّذ المطالب الاميركية، ويدفعوننا في هذا الاتجاه، حتى بتنا نتساءل هل انهم قرّروا 'تسليمنا' الى الاميركيين في مقابل سحب بعض الصواريخ الاميركية من على الساحة الاوروبية؟»[٣٧].

في هذا السياق، يطرح سؤال رئيس حول ما اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية مستعدة لاستثمار رأس المال السياسي الضروري في السعي نحو تحقيق تسوية للنزاع في المنطقة. وما يدور، حالياً، في الذهن الاميركي هو ان المرحلة المقبلة هي، في أفضل الاحوال، المرحلة الانتقالية الطويلة نسبياً؛ وعندما تتمّ، لا يعدو التحدث عن ربط الاجراءات الانتقالية باتفاق لاحق حول الوضع النهائي للارض المحتلة مقبولاً من الاطراف المتنازعة، ولا يعدو كونه موقفاً «مبدئياً» و«نظرياً» بات يردّد حول مسألة مؤجلة ليس لها طابع الالحاح. وبما ان واشنطن لا تريد طرح أي مبادرات سياسية جريئة، أو القيام بتحركات بارزة في منطقة الشرق الاوسط، فقد وجدت، على الارجح، في خطة وزير الخارجية، جيمس بيكر، ذات النقاط الخمس، ركائز مشجّعة؛ وهي تريد، الآن، العمل على تطويرها بأمل اقناع الاطراف الاقليمية المتنازعة بقبولها. ويبدو هذا الاقناع، بحد ذاته، عملية تحتاج الى وقت طويل، لا ينتفي فيه امكان حصول متغيّرات اقليمية، من شأنها ان تقلّل، أو تعظّم، من فرص الحل.

مستقبل بديل

ان الاستشراف يقتضي، من حيث الاساس، الموازنة بين الانطلاق من تحديد معيّن للواقع وعدم الوقوع في اسار التمنّيات. وبما ان الصفحات السابقة ركّزت على القيود المحلية والاقليمية والدولية التي تفرضها البيئة السياسية على الفرص الفلسطينية المتاحة، فانه يصبح لزاماً علينا ان نسأل، ضمن اطار الاعتبارات العملية، عن مدى الواقعية والاحتمال الفعلي لما يقود اليه ثبات

الاوضاع الراهنة، أو تصعيد الانتفاضة، بل عن مدى الواقعية والاحتمال الفعلي، في التسعينات، لتحقيق التعبير الجغرافي في اطار دولة فلسطينية مستقلة.

واذا ما صحّ التقويم الاولي، في الصفحات السابقة، لحقيقة خلفية المواقف، في هذا الجانب أو ذاك، فان أي تسوية للنزاع مع اسرائيل، سوف تتوقف، في دوافعها وآلياتها ومضمونها، على المحدّدات الثلاث الرئيسة للنزاع، وهي تطور القوة الذاتية لطرفي النزاع، وطبيعة علاقة التفاعل فيما بينهما، وظروف البيئة الدولية. ولا شك في ان الجانب الفلسطيني بات يستمد الالهام من صورة التسوية في ناميبيا كنموذج يحتذى به، باعتمادها على انسحاب قوات جيش جنوب افريقيا، ودخول وحدات تابعة للامم المتحدة، وعودة مقاتلي منظمة «سوابو»، توطئة لا بد منها لتحضير المنطقة لانتخابات عامّة، يتمّ بعدها منح الاستقلال. ومنظمة التحرير الفلسطينية معنيّة، أيضاً، بأن ترى مراحل مماثلة لرسم تسوية تنطوي على انسحاب تدريجي للجيش الاسرائيلي من على الارض المحتلة، ودخول قوات دولية بدلاً منه، واعتراف بـ م.ت.ف. وبحقها السياسي في العمل في الداخل، وانتخابات عامة تؤدي، في النهاية، الى قيام دولة فلسطينية مستقلة.

واذا ما نظرنا الى الامر من زاوية اخرى، فان القضية الفلسطينية قد اصبحت تتمتّع بمحددين هامين للتسوية الناجحة: الاول، حدوث تحوّل نسبي في موازين القوى بتأثير الانتفاضة؛ والثاني، التأكيد الفلسطيني المكثّف للشرعية الدولية؛ لكنها ما تزال محرومة من محدّد ثالث، وجوهري، وهو ارغام الطرف الاسرائيلي على القبول بشروط مثل هذه التسوية.

ويمكن القول انه قد يكون هناك أحد أربعة مسارات في مستقبل القضية الفلسطينية برمّتها، خلال العقد الحالي.

الاول يتمثّل في استمرارية عناصر «الامر الواقع» كافة، بل ونموها خلال هذا العقد. وهذا يعني ان تبقى الانتفاضة على حالها، وان تنجح اسرائيل في التعايش معها، وبالتالي فان الطرف الاسرائيلي المستفيد لن يسعى الى تغييره، كما يعني ان الطرف المتضرر، أي الفلسطيني، سوف يظل غير قادر على ارغام اسرائيل على تغيير ذلك الامر الواقع. ووفق هذا الوضع، فان «لا تسوية» للنزاع، أو بعبارة أخرى، فان الخيار سوف يصبح امّا تسوية وفقاً للشروط الاسرائيلية، وامّا لا تسوية على الاطلاق، مع الأخذ في الاعتبار ان التسوية، وفقاً للشروط الاسرائيلية، تعني، في جوهرها، اضفاء الطابع الرسمي والقانوني والدائم على جوهر الوضع الراهن، أي تكريس السيطرة الاسرائيلية. وفي خلال فترة الاستشراف، فسوف تظل الارض المحتلة واقعة تحت السيطرة الاسرائيلية، من دون الضمّ الرسمي الكامل لاسرائيل، مع حدوث بعض التعديلات الهامشية. ومن وجهة النظر الاسرائيلية، فان الحفاظ على الوضع الحالي، يعني الاحتفاظ بوحدة معظم «ارض ـ اسرائيل الكبرى»، كما يعني، أيضاً، تمديد فترة السيطرة السياسية على هذه الاراضي، وضمان «الامن الاسرائيلي» كما تتصوره النخبة الحاكمة.

المسار الثاني يتمثّل في استمرارية ودورية الانتفاضة في حدود الطور الاعلى لتطورها. وفي الاعتقاد، ان هذا المستوى من الكفاح المدني طويل المدى كافٍ لاجبار اسرائيل على الاعتراف فقط بصيغة الحكم الذاتي داخل الاطار الاحتلالي الراهن، ولكن ليس، بالضرورة، في اطار اتفاقيتي كامب ديفيد، وانما يمكن ان تتجاوزها، بدرجة أو بأخرى.

والمسار الثالث يتمثّل في تطوير الانتفاضة الى عصيان مدني شامل، وكامل. وفي الارجح، ان هذا المستوى كافٍ لاجبار اسرائيل على الانسحاب في اطار «صفقة اقليمية»، ولكن من دون الاعتراف

بحق تقرير المصير، وهو ما يعني ربط الارض المحتلة بالسيادة الاردنية، او ايجاد حل وسط ما بين صيغة «الحكم الذاتي» وصيغة «الخيار الاردني».

واذا ما ترافق تطوير الانتفاضة الى عصيان مدني شامل بدرجة ارقى من الضغط على اسرائيل في الداخل وضغط فعّال عليها من الخارج، فان المسار الرابع لا بدّ ان يتجسّد بالاقرار بحل وسط تاريخي يقوم على فكرة دولة فلسطينية كاملة السيادة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

ولعلّ هذه المسارات الاربعة تطرح على منظمة التحرير الفلسطينية ان تدقق، ملياً، في تحديد قواعد اللعبة الجارية، وان تعمد الى الأخذ بالمبادأة، وهو الامر الذي وضعها، لما يزيد على ربع قرن، على خارطة المنطقة.

---

(١) عديدون هم اصحاب هذه الرؤية، نذكر منهم، على سبيل المثال; Gruen, George E, (ed.); *The Palestinian in Perspective,* New York: Institute of Human Relations, 1982; Mishal Shaul; *The PLO Under Arafat; Between Gun and Olive Branch,* New Haven and London: Yale University Press, 1986.

(٢) من اجل فهم أفضل حول هذا الموضوع، انظر Abraham, Sammer Y.; "The Development and Transformation of the Palestinian National Movement", in Aruri, Nasser H.; *Occupation; Israel Over Psalestine,* Belmont, Mass:, 1983, pp. 391 - 426.

(٣) للحصول على معلومات اضافية، في هذا السياق، انظر، مثلاً، Miller, Aaron David; *The Arab States and the Palestine Question; Between Ideology and Self - Interest,* Washington, D.C.: The Center for Strategic and International Studies, 1986; Shemesh, Moshe; *The Palestinian Entity, 1959 - 1974; Arab Politics and the PLO,* London: Frank Cass, 1988.

(٤) انظر مقالنا «السلم البارد»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٣، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٣٣.

(٥) Sayigh, Yazid; "The Politics of Palestinian Exile", *Third World Quarterly,* Vol. 9, No. 1, January 1989, pp. 33 - 35.

(٦) Shemesh; "The Palestinian Entity, 1959 - 1974", op. cit., p. 167.

(٧) الان غريش، «شعار الدولة الديمقراطية في الثورة الفلسطينية، ١٩٦٨ ـ ١٩٧١، الحلقة الاولى»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٢ ـ ١٢٣، كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٨٢، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٨) Miller, Aaron David; *The PLO and the Politics of Survival,* Washington, D.C.: the Center for Strategic and International Studies, 1983, p. 32.

(٩) Shemesh, **op. cit.**, pp. 285 - 287.

(١٠) **المصدر نفسه.**

(١١) Mishal,**op. cit.**, pp. 55 - 59.

(١٢) **المصدر نفسه.**

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٦٤ ـ ٧٢.

(١٤) نصير عروري، «المأزق الفلسطيني؛ القيود والفرص»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ٩، العدد ٩١، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(١٥) **المصدر نفسه.**

(١٦) Sahliyeh, Emile F.; *The PLO After the Lebanon War,* Boulder and London: Westview Press, 1986, p. 90.

(١٧) Abu - Lughod, Ibrahim; "Flexible Militancy; Report on the Sixteenth Palestine National Council", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XII, No. 4, Summer 1983, pp. 25 - 40.

(١٨) Khalidi, Rashid; "The Palestinian Dilemma: PLO Policy After Lebanon", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XV, No. 1, Autumn 1985, pp. 90 - 93.

(١٩) Sahliyeh, **op. cit.**, pp. 168 - 171.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ١٧٨ ـ ١٩٢.

(٢١) احمد صدقي الدجاني، «حول تطوّرات القضية الفلسطينية» (ندوة)، **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٣، ايار (مايو) ١٩٨٩، ص ١٢١ ـ ١٢٣.

(٢٢) انظر الدراسة الشيّقة لـ Sayigh, Yazid; "Struggle Within, Struggle Without; The Transformation of PLO Politics Since 1982", *International Affairs* (London), Vol. 65, No. 2, Spring 1989, pp. 247 - 271.

(٢٣) راجع دراستنا «جدل العروبة والفلسطنة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٠، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) **المصدر نفسه**.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) انظر، على سبيل المثال، افتتاحيتي **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٨٩، و٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٩.

(٢٨) انظر افتتاحيات **الهدف** (نيقوسيا)، في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، و٥ آذار (مارس) ١٩٨٩، و١٢ آذار (مارس) ١٩٨٩، والبيان الصادر عن الجبهة الشعبية في **المصدر نفسه**، ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٨٩، والبلاغ الصادر عن الجبهة الديمقراطية في **الحرية** (نيقوسيا)، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩.

(٢٩) انظر دراستنا «جدل العروبة والفلسطنة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١.

(٣٠) *International Herald Tribune*, January 17, 1990.

(٣١) علي الدين هلال (منسّق)؛ **العرب والعالم**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٣٢) **المصدر نفسه**.

(٣٣) *Jerusalem Pots*, 15/8/1989.

(٣٥) Heller, Mark Allen; *A Palestinian State; The Implications for Israel*, Cambridge, Mass.: Harverd University Press, 1983, p. 40 ومن اجل مزيد من تفاصيل التوجّه الاسرائيلي الى عملية السلام، انظر Tamir, Avraham; *A Soldier in Search of Peace*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1988, pp. 92 - 106 and 167 - 207.

(٣٦) هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٨ ـ ٢٨٨.

(٣٧) *International Herald Tribune*, December 20, 1990.

الانتفاضة والقوى السياسية في اسرائيل

عمر سعادة

على امتداد عقدين من الزمان، ظلت المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ تمثّل الطرف المنفعل من قطبي معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بينما احتل الكيان الصهيوني، مع استثناءات محدودة، مكانة الطرف الفاعل، المؤثر في صوغ أشكال العلاقات السائدة، وفي تطوّر البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية للفلسطينيين، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وفي مصادرة طموحاتهم الوطنية.

وفي ظل حالة الاستقطاب والصراعات الداخلية، التي ميّزت الحقبة العربية منذ منتصف السبعينات، انفرد الكيان الصهيوني في تصميم مستقبل الضفة والقطاع، شعباً وأرضاً، بحيث أصبحت هذه المناطق، بسكانها، تبدو للمراقب وكأنها تساق نحو مصير محتوم، هو الضمّ والالحاق الشامل باسرائيل، سياسياً وادارياً واقتصادياً.

وفي ذروة، ومواجهة، هذه المرحلة، التي جسّدت انكفاء مشروع المواجهة العربي، واتجاه الجميع بانظارهم نحو استدعاء العمل الدولي تحت شعار «انقاذ ما يمكن انقاذه»، تفجّرت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية لتعيد الصراع الى ميدانه الاساس، ولتفرض صياغة جديدة لمعادلة الصراع، قوامها جدلية العلاقة بين طرفين فاعلين ومتناقضين.

فعقب اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، لم تعد المناطق المحتلة، في العام ١٩٦٧، تشكّل الساحة الخلفية الملحقة بالبيت الاسرائيلي، بل اصبحت بؤرة صراع حقيقية، قادرة على الفعل والتأثير في اسرائيل، بصورة لا تقل عن تأثير اسرائيل في المناطق المحتلة. كتبت الصحفية الاسرائيلية حنّه زيمر: «من الواضح ان المناطق [المحتلة] تمسك بنا أكثر ممّا نمسك، نحن، بها، وهي تتحكم فينا في جميع المجالات»[١].

لقد أخرجت الانتفاضة اسرائيل من حالة الاسترخاء السياسي، والعسكري، التي تمتّع بها خلال العقد الماضي، ووضعته قبالة استحقاقات كبيرة كانت خارج حساباته وتصوّراته. فمواصلة الاحتلال أصبحت عملية باهظة الكلفة، على الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية؛ وصورة اسرائيل لدى الرأي العام العالمي أصبحت اكثر انكشافاً، حيث نجحت الانتفاضة في احداث تحوّلات هامة في وعي الرأي العام العالمي للصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ كما جسّدت الانتفاضة المحتوى السياسي، والكفاحي، والانساني، لثورة الشعب العربي الفلسطيني، الامر الذي جعل اسرائيل تتعرّض لفيض من الانتقادات العلنية الحادّة من قبل جهات شعبية، ورسمية، في العالم، وخاصة من الاصدقاء التقليديين لاسرائيل. بل ان اصواتاً عديدة من بين يهود العالم ارتفعت للتنديد بسياسات اسرائيل الفاشية تجاه الفلسطينيين، وللمناداة بضرورة الاستجابة للمطالب الوطنية للشعب العربي الفلسطيني.

وازاء هذا الواقع الجديد، وبتأثيره، بدأ جدل سياسي داخل اسرائيل، شاركت فيه القوى السياسية المنظمة كافة، والفعاليات الاجتماعية والثقافية والاوساط الشعبية الواسعة، فتنوّعت الآراء، وتباينت المواقف، وأصبحت الموضوعة السياسية، وتحديداً مستقبل العلاقة بالمناطق المحتلة، تتصدّر قائمة الاهتمامات الشعبية، والرسمية، في اسرائيل. ذكر كاتب اسرائيلي: «ان احدى الظواهر الهامّة التي تواكب الانتفاضة في المناطق [المحتلة] هي الظمأ الذي أوجدته الى تفكير سياسي جديد»(٢). وذكر كاتب آخر اسرائيلي، انه بفعل الانتفاضة، فان «اسئلة، لم تسأل منذ العام ١٩٦٧، تطرح، الآن، في كل منزل في اسرائيل»(٣).

ان نقطة البداية للتفكير السياسي الجديد الذي فرضته الانتفاضة، هي الاقرار باستحالة العودة الى زمان ما قبل الانتفاضة. وهنا تبرز مقولتان تنتميان الى زمان ما قبل الانتفاضة، استطاعت الجماهير الفلسطينية، بنضالاتها وتضحياتها، ان تتجاوزها الى غير رجعة. الاولى هي مقولة التعايش العربي ـ الاسرائيلي، والتي روّج لها الصهيونيون طويلاً، للتغطية على استمرار احتلالهم للضفة والقطاع. فبعد أكثر من عامين من الاشتباك الدموي المتواصل بين الجماهير الفلسطينية، من جهة، وقوات الجيش والشرطة والمستوطنين الصهيونيين، من جهة أخرى، لم يعد لمقولة التعايش أي محتوى سياسي واقعي، أو اخلاقي، واصبح الفصل بين الطرفين ضرورة تقتضيها حالة العداء المستحكم والكراهية المتبادلة، والاصرار الفلسطيني على نيل الاستقلال الوطني. كتب الصحفي الاسرائيلي يورام بيري: «ان الاعتقاد الساذج بأن من الممكن قيام تعايش سلمي في المناطق [المحتلة] قد تبدّد. وهذا ما يبدو في نظر الذين يرون الواقع، لا هؤلاء الذين يعيشون أسرى أمانيهم»(٤). أمّا المقولة الثانية، فتتصل بتصوير الصراع وكأنه صراع حدود، أو مصالح متضاربة، بين اسرائيل والدول العربية، وان التعبيرات الفلسطينية لهذا الصراع لا تعدو كونها امتداداً للصراع الخارجي. وتجاه حالة المقاومة الجماهيرية الفلسطينية الشاملة للاحتلال داخل الوطن المحتل، وبعد سقوط مئات الشهداء، وعشرات الآلاف من الجرحى والمعتقلين، لم يعد بمقدور اسرائيل الفصل بين المتحاربين وغير المتحاربين، أو تسويق مزاعمها السابقة حول «مجموعات ارهابية»، أو «أفراد محرّضين مرتبطين بدول عربية». فالصراع، بصورته الراهنة، كما تجسّده الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، هو صراع شامل بين الجماهير الفلسطينية، بكل فئاتها الاجتماعية، وبين الاحتلال، بكل تعبيراته، العسكرية والسياسية والاقتصادية. وهذه حقيقة أرغمت العديد من المسؤولين في اسرائيل، ومنهم وزير الدفاع، اسحق رابين، على الاعتراف بأن «المواجهة في المناطق [المحتلة] هي بين كيانين قوميين متعاديين، يختلفان من الناحية الدينية والقومية، ولهما تطلعات متناقضة»(٥).

وهكذا، فان الاساس الذي انطلق منه الفكر الاسرائيلي الجديد، يرتكز، الى حدّ بعيد، على حقيقتين اصبحتا ماثلتين للعيان، هما: وجود كيانين متناقضين من حيث الانتماء والمصالح والتطلعات؛ وان احتمالات تعايشهما، ضمن وضعية ما قبل الانتفاضة، لم تعد ممكنة أو مقبولة؛ وبالتالي، فثمة ضرورة ملحّة للبحث عن مخرج من الوضع الراهن، الذي بات استمراره صعباً للغاية، ويهدّد بعواقب خطيرة.

غير ان ما تجدر الاشارة اليه، هنا، هو ان انطلاق القوى السياسية من أساس مشترك تقريباً في رؤيتها الراهنة الى الصراع، لا يعني، بالضرورة، وصول هذه القوى الى استنتاجات مشتركة، أو حلول موحّدة، كما سيتضح لاحقاً.

فاسرائيل تضمّ تشكيلة واسعة من القوى الشعبية والحزبية متباينة الخلفيات والمصالح.

وقد تفاعلت كل قوة منها مع الانتفاضة بصورة مختلفة، بحيث جاءت استجاباتها تعكس هذا المدى الواسع من تباين الاتجاهات والتطلعات، فتراوحت مواقف القوى تلك بين الدعوة الى التخلّص من الفلسطينيين بالابادة، أو الترحيل القسري (الترانسفير)، وبين الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الخاصة على جزء من وطنه المحتل.

ان رصد التحوّلات التي احدثتها الانتفاضة الفلسطينية في مواقف القوى السياسية الاسرائيلية المنظمة، يقتضي، بداية، الوقوف عند كيفية تفاعل القاعدة الشعبية الاسرائيلية مع الانتفاضة، وطبيعة استجابتها لها، والعوامل التي حدّدت هذه الاستجابة. ففي كيان يحكمه نظام برلماني، وتخضع القوى الحزبية فيه للاعتبارات الانتخابية، يصبح المزاج العام للجمهور هو الموجّه الأول لبرامج الاحزاب ومواقفها، كما يصبح، في الوقت عينه، المعيار العملي لوزن كل حزب منها، ضمن الخارطة السياسية العامة.

الانتفاضة والرأي العام في اسرائيل

كتب صحفي اسرائيلي: «ان الانتفاضة أصابت العصب الاكثر حساسية للوعي الجماعي لدى الاسرائيليين»[٦]. وهذا العصب هو المتعلق بمصير اليهود، ومستقبل اسرائيل. فالانتفاضة الفلسطينية، في منظور غالبية الجمهور الاسرائيلي، تشكّل تهديداً مباشراً للمشروع الصهيوني برمّته. وقد عبّر الكاتب الاسرائيلي عوزي بنجمان عن الصدمة التي احدثتها الانتفاضة في الوعي الاسرائيلي بـ «ان أحداث المناطق [المحتلة] أيقظت مسائل أساسية من سباتها تتعلق بهوية الدولة، وحدودها، وتعريف سكانها، وقدرتها على البقاء». وأضاف: «هناك حاجة، اليوم، الى مناقشة الشرك الذي وقعت فيه الدولة، والى الاجابة عن أسئلة حقيقية، مثل: ما هو تعريف الشعب الذي يعيش في هذه الدولة؟ ما هو مستقبل العلاقات بين الجمهور اليهودي والجمهور العربي؟ ما هي فرص بقاء دولة اسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي؟ ما هي الغاية من الاحتفاظ بالمناطق [المحتلة]؟ هل من المستساغ التفكير في رسم حدود جديدة تفصل بين اليهود والعرب؟». واعترف بنجمان بأن «هذه الاسئلة قائمة في أعماق الوعي العام، وهي لا تطرح، لأنها عصيّة على الحل»[٧].

وهكذا، فان الانتفاضة الفلسطينية ـ كما ترتسم في الوعي الاسرائيلي ـ لا تشكّل مجرّد حدث عابر ينطوي على احتمالات محدودة؛ بل هي حالة ذات أبعاد استراتيجية تتصل بجوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتعيد هذا الصراع الى بداياته الاولى، حيث يبدو وكأن مصير كل من طرفي الصراع ـ وليس الفلسطينيين وحدهم ـ رهن بتطوّرات الاحداث الجارية في الوطن المحتل.

لقد انفعل الرأي العام الاسرائيلي بالانتفاضة كما لم ينفعل بأي حدث داخلي، أو خارجي، منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. ولعلّ أبرز تعبيرات هذا الانفعال يتمثّل في اهتزاز ثقة الاسرائيليين بمستقبل اسرائيل، وبقدرة قيادتهم على استخلاص الحلول الملائمة لمشكلات كيانهم المستعصية. أورد الكاتب الاسرائيلي آري شافيط، الذي قام، في تموز (يوليو) ١٩٨٨، باستطلاع لآراء بعض الشخصيات الاسرائيلية حول الانسحاب من المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، «ان موجة الاحداث التي مرّت بنا تحمل معها نتيجة مضاعفة؛ فمن جهة، أخذ المزيد من الاسرائيليين يدركون كم هو كبير المأزق الذي تعيشه دولتهم؛ ومن جهة أخرى، فان سيناريوهات الحلول المعروفة تبدو للكثيرين منهم أقل اقناعاً من أي وقت مضى، وتعاظمت الحاجة الى اتخاذ قرار. ولكن معظم المقترحات التي تعرضها المعسكرات القائمة عقيم، أو غير عقلاني»[٨].

كذلك، تبيّن من استطلاع للرأي أجراه، مؤخراً، مركز البحوث الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، «ان الاسرائيليين اصبحوا، اليوم، أقل ثقة بقدرة اسرائيل على الصمود في المستقبل ازاء الاخطار التي تهدّد وجودها»(٩).

تحت وطأة هذه الحالة المعنوية الخاصة، انفعل الرأي العام الاسرائيلي بالانتفاضة، وتفاعل معها، فجاءت ردود فعله، على الرغم من تباينها، متفقة، على العموم، بأن الانتفاضة تشكّل خطراً داهماً على الوجود، ولا بدّ من البحث في حلول نوعية، للخروج باسرائيل من مأزقها الراهن.

غير ان المفارقة التي تتبدّى، اليوم، لمراقب الاحداث تتمثّل في ان استجابات الشارع الاسرائيلي للانتفاضة كانت، في غالبيتها، استجابات سلبية، تعكس أجواء القلق والتشاؤم والخوف التي تسيطر على المستوطنين بفعل الانتفاضة الفلسطينية، كما تعكس المدى الذي وصلت اليه عملية تزييف، وتشويه، الوعي الاسرائيلي، ليس فقط تجاه الانسان الفلسطيني، والعربي، بل تجاه مفهوم السلام عينه، الامر الذي جعل فكرة معايشة العربي، أو مسالمته، ترتطم بركام من الرواسب النفسية، والفكرية، المشوّهة، حول حقيقة الانسان العربي، وحول أهمية السلام، وامكانات تحقيقه في المنطقة.

صحيح ان هناك آلافاً من الاسرائيليين بادروا، منذ الايام الاولى للانتفاضة، الى الدعوة الى الانسحاب من المناطق المحتلة، وتحقيق تسوية سياسية مع الفلسطينيين، وتظاهروا، عشرات المرات، ضد استمرار الاحتلال، ونددوا بوحشية القمع الاسرائيلي للفلسطينيين في الضفة والقطاع، واعربوا، في مناسبات عديدة، عن تضامنهم مع سكان القرى والمدن الفلسطينية الذين تعرّضوا لأشكال القمع الجماعي الصهيوني، وتكتلوا في أكثر من خمسين حركة احتجاجية، رفعت كل منها شعاراً يعبّر عن محتواها وأهدافها المباشرة، مثل «يكفي احتلال»، و«يوجد حدود»، و«السنة الحادية والعشرون»، و«خط أحمر»، و«شبيبة ضد الاحتلال»، و«ابتعد أيها الاحتلال»، وغيرها، وينبغي أخذ ذلك بعين الاعتبار عند استقراء خارطة الوضع السياسي داخل الكيان الصهيوني؛ ولكن الصحيح، أيضاً، ان هذه الحقيقة ينبغي ان لا تطغى على مجمل الصورة العامة، التي ترتسم، اليوم، بوضوح، داخل اسرائيل. فهذه القوى الاحتجاجية الاسرائيلية لا تشكّل، من الناحية الكمّية، غير نسبة مئوية ضئيلة؛ كما ان فعاليتها، وقدرتها، على التأثير في الشارع الاسرائيلي محدودتان للغاية؛ والاهم من ذلك، ان الزمن الاسرائيلي لا يعمل لصالح هذه المجموعات الاحتجاجية.

ومن الضروري، هنا، الاشارة الى ان وسائل الاعلام العالمية، والعربية، أولت هذه الحركات الاحتجاجية أهمية فائقة، وغطت نشاطاتها بكثافة، وبالغت في تقدير وزنها وتأثيرها داخل الكيان الصهيوني، الى الحدّ الذي أوقع الكثيرين من الجماهير العادية خارج فلسطين المحتلة في شرك الاعتقاد بأن هؤلاء المحتجين على استمرار الاحتلال داخل الكيان الصهيوني يشكّلون أغلبية الاسرائيليين، أو انهم على الطريق الى ان يصبحوا القوة الرئيسة المؤثرة داخل اسرائيل، في المدى المنظور.

ان الوقوف على حقيقة الاستجابة الشعبية الاسرائيلية للانتفاضة الفلسطينية، لا بدّ له ان يستند الى معيارين، قلّ ما يخطئان في تحديد اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي، وهما استطلاعات الرأي العام التي قامت بها مراكز ومعاهد مختصة، ثمّ الانتخابات السياسية، والبلدية، التي تمّت في اسرائيل، بعد عام، تقريباً، من انطلاق الانتفاضة الشعبية الفلسطينية.

واذا كان احتمال الخطأ، أو التلاعب، وارداً بالنسبة الى المعيار الاول (استطلاعات

الرأي العام)، فان هذا الاحتمال غير وارد في ما يتعلق بالمعيار الثاني (الانتخابات).

وعند استقراء نتائج استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي، التي أُجريت خلال العامين الماضيين، عقب اندلاع الانتفاضة، يمكن للمرء ان يقف على اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي، والحجم التقريبي لكل اتجاه من هذه الاتجاهات.

ولا بأس، هنا، من استعراض بعض نتائج هذه الاستطلاعات المتصلة بأهم موضوعات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتحديداً الانتفاضة، وسيناريوهات الحلول السياسية المتداولة هذه الأيام.

ففي ما يتصل بالاساليب الوحشية التي يستخدمها الجيش الاسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين في الوطن المحتل، نجد ان غالبية الجمهور الاسرائيلي تؤيد هذه الاساليب، أو تطالب بانتهاج سياسة أكثر قسوة وهمجية ضد المواطنين الفلسطينيين. فبعد شهر واحد من اندلاع الانتفاضة الشعبية، تبيّن ان نسبة ٤٦ بالمئة من الاسرائيليين كانت تؤيد سياسة «القبضة الحديدية» المستخدمة لقمع المواطنين الفلسطينيين، بينما اعتبر ٤٠ بالمئة من الاسرائيليين ان سياسة الحكومة كانت ليّنة، وينبغي استخدام أساليب أكثر قسوة ضدهم. أمّا الاسرائيليون الذين اعتبروا ان تلك السياسة قاسية أكثر من اللازم، فلم يزيدوا على سبعة بالمئة من مجموع الاسرائيليين[١٠]. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، أعرب ٧٣ بالمئة من الاسرائيليين عن اعتقادهم بأن حكومتهم تنتهج سياسة ليّنة للغاية في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية[١١].

أمّا رؤية الاسرائيليين لآفاق التسوية السياسية، فتبدو أكثر تشدّداً، كما تعكسها استطلاعات الرأي العام. ففي آذار (مارس) الماضي، تبيّن من استطلاع أجراه معهد بوري «ان آمال السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية تبدو، الآن، ضعيفة جداً في نظر غالبية الجمهور الاسرائيلي، حيث يعتقد ١٩ بالمئة فقط بوجود أمل في السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية...»[١٢]. وهي نتيجة قريبة من نتيجة الاستطلاع الذي أجراه معهد سميث، في نيسان (ابريل) الماضي، حيث تبيّن ان ٨٢ بالمئة من الاسرائيليين يعارضون، الآن، اجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية[١٣].

ولعلّ أهمّ استطلاعات الرأي التي أُجريت في الآونة الاخيرة، الاستطلاع الذي قام به معهد غوتمان للبحث الاجتماعي، والذي أُجري في حزيران (يونيو) الماضي تحت عنوان «الطريق الى السلام في عيون مواطني اسرائيل، اليهود والعرب»، حيث شمل عينة شاملة من السكان اليهود والعرب تنتشر في ٨٠ تجمّعاً سكانياً في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨. وقبل عرض نتائج هذا الاستطلاع، لا بدّ من الاشارة الى ان العينة التي تمّ استطلاعها اقتصرت على الاشخاص الذين تتجاوز أعمارهم العشرين عاماً، أي انه استثنى فئة الشباب التي تغلب عليها سمة التطرّف والعنصرية بتأثير التربية الصهيونية. وبالتالي، فان نتائج هذا الاستطلاع كانت أكثر تفاؤلاً واعتدالاً من واقع الامر في اسرائيل، ومع ذلك، فقد جاءت نتائج هذا الاستطلاع، في ما يتعلق بمواقف اليهود من سيناريوهات الحلول السياسية، المتداولة اسرائيلياً حسب ما هو مبيّن في الجدول[١٤].

وقد جاء في نتائج هذا الاستطلاع ان ٧٨ بالمئة من اليهود الاسرائيليين يرون ان قيام دولة فلسطينية سيعرّض أمن اسرائيل للخطر؛ وبالتالي، فهم يعارضون اجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ كما أعرب ٩١ بالمئة من مجموع اليهود في اسرائيل انهم لا يثقون، بتاتاً، برئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات.

الحل المقترح	الموافقون اليهود بصورة عامة	الموافقون من المحسوبين على اليسار
ضمّ المناطق وترحيل الفلسطينيين مع اعطائهم تعويضات	٥١٪	٣١٪
ضمّ المناطق مع اعطاء حكم ذاتي اداري للعرب	٤٨٪	٤٣٪
ضمّ المناطق مع اعطاء حقوق متساوية للعرب	٢٤٪	٢٨٪
الانسحاب من معظم المناطق مع اقامة فدرالية مع الاردن	٣٩٪	٦٥٪
الانسحاب واقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وبدون جيش	٢٤٪	٤٤٪
الانسحاب ومنح امكانية لاقامة دولة فلسطينية مثل باقي الدول	١٤٪	٢٧٪

ولعل من أبرز الاستنتاجات التي يمكن ان يخرج بها المرء، بعد معاينة هذه النتائج، يتمثّل في ان مشروع الضمّ مع طرد الفلسطينيين يحظى بأوسع تأييد اسرائيلي من بين كل الحلول المتصورة، بينما يحظى مشروع الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح بتأييد أقل من ربع الجمهور اليهودي في اسرائيل. ولعل احدى النتائج المستخلصة من هذا الاستطلاع، والتي ينبغي ان نقف ازاءها مطوّلاً، وان ندرسها بتمعّن، تتمثّل في موقف ما يدعى بقوى اليسار الاسرائيلي، حيث نجد ان ٣١ بالمئة من المحسوبين على اليسار الاسرائيلي يؤيدون فكرة الضمّ وترحيل الفلسطينيين، بينما نجد ان ٢٧ بالمئة، فقط، من اليسار الاسرائيلي يؤيدون فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ان استطلاعات الرأي العام السابقة تعكس الميل المتزايد، لدى الجمهور الاسرائيلي، نحو التطرّف والفاشية، وهي ظاهرة قديمة بدأت معالمها تتضح منذ العام ١٩٦٧، عقب حرب حزيران (يونيو)، حيث ان نجاح اسرائيل في اختبار القوة أدّى، على الدوام، الى تزايد النزعة الفاشية، والى تقديس القوة، باعتبارها العامل الرئيس في استمرار، وتطوّر، المشروع الصهيوني. وفي مجتمع يدين، بكل منجزاته، للقوة، تصبح القوة غاية في حدّ ذاتها. فاسرائيل، بصورة عامة، ليست أكثر من مجموع غنائم الحرب التي غنمها الصهيونيون في حروبهم المتتالية ضد العرب. وقد عبّر موشي دايان، ذات مرة، عن هذه الرؤية، عندما قال: «علينا ان نرى الواقع كما هو؛ فكل ما نجحت حركتنا الوطنية (الصهيونية) في الحصول عليه... يتلخّص، جميعه، في الحقائق التي فرضناها رغم ارادة العرب»[١٥].

ويبدو استخدام القوة مبرراً، عندما يتمّ الحط من صورة العدو، وتجريده من الصفات الانسانية. فالعربي، كما ترتسم صورته في العقل الاسرائيلي، هو شرير بطبعه، ولا يمكن الوثوق به، ولا يمكن ان يفي بوعوده وتعهّداته، كما لا يمكن تغيير موقفه من اسرائيل، التي يحقد عليها حقداً دينياً، وقومياً، وثقافياً، والتي ينظر بحسد الى منجزاتها وتطوّرها. وتبذل مؤسسة الحكم الاسرائيلية جهوداً مركّزة، ومنظّمة، لترسيخ هذه الصورة للعربي في العقل الاسرائيلي، وذلك عبر مؤسساتها التربوية، والتعليمية، والعسكرية، والاعلامية. وقدّم الكاتب الاسرائيلي، اولك نيتسر، مقارنة بين مفهوم العدو في الثقافة السياسية الغربية، وبين مثيله في الثقافة السياسية الاسرائيلية، من خلال رصد سلوك المستوطنين اليهود تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة، عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، فكتب: «وبناء

على المفهوم الاسرائيلي الاستبدادي، فان العدو ليس آدمياً، ولا يتمتع بحقوق انسانية؛ كما ان الفصل بين المحارب وبين غير المحارب ليس عنصراً اساسياً في هذا المفهوم؛ ذلك انه مفهوم عنصري في أساسه. وبناء عليه، فان الذمّ والاتهام يشملان الشعب بأكمله، والعقاب تغذّيه مشاعر الكراهية والانتقام دون وازع من قانون، بما في ذلك التطلّع الى عقاب غير قانوني، وحشي بأقصى الحدود»[١٦].

ولأن الصراع، بمجمله، يوضع في التجربة الاسرائيلية، خارج سياقه التاريخي، فان صورة العربي، كذلك، هي صورة ثابتة، غير قابلة للتغيّر، أو التطوّر. فصفاته السابقة جامدة وملازمة لوجوده. أورد الكاتب الاسرائيلي تسفي كاسيه: «ان الصورة التي يرسمها الاسرائيلي العادي للعالم، نجد فيها مكان العربي ثابتاً، الى درجة ان زيارة [أنور] السادات للقدس، أيضاً، لم تنجح في زحزحته؛ وهكذا يختلط علينا الواقع»[١٧].

وتبدي النخبة الحاكمة في اسرائيل ذعراً حقيقياً من امكانية تحرر العقل الاسرائيلي من شبح العدو العربي، أو مجرّد حدوث تغيّر نسبي في صورته، ممّا يعني حدوث انهيارات خطيرة في مجمل سلّم القِيَم والمثاليات التي تشكّل ليس مجرّد الثقافة السياسية السائدة راهناً، بل اسس الايديولوجيا الصهيونية عينها، وما ينبثق منها من سياسات تجاه العرب. وعلى سبيل المثال، فان صورة منظمة التحرير الفلسطينية التي تمّ رسمها، وتعميمها على الجمهور الاسرائيلي، هي صورة «عصابة من القتلة هدفها تدمير اسرائيل». وعلى الرغم من مغايرة هذه الصورة للواقع، فان النخبة الحاكمة في اسرائيل لا تزال تتعامل، داخلياً وخارجياً، مع هذه الصورة المتوهَّمة. وقد نشرت صحيفة «دافار» الاسرائيلية، في شباط (فبراير) ١٩٨٩، خبراً مفاده «ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، يتجاهل، منذ العام ١٩٨٦، تقارير شعبة الاستخبارات الاسرائيلية حول الاعتدال من جانب م.ت.ف.». فقد كشفت مجلة اميركية، نقلاً عن ضابط كبير في جهاز الاستخبارات الاسرائيلي، قوله: «انه، منذ العام ١٩٨٦، أعدت الاستخبارات العسكرية تقارير عدة سرية جداً، عارضت الموقف الرسمي للحكومة، القائل ان اعتدال م.ت.ف. هو حيلة اضافية من جانب المنظمة التي تهدف الى تدمير اسرائيل». وكشف الضابط الاسرائيلي عن «ان التقارير هذه، التي جاء فيها ان م.ت.ف. مستعدة للحل المتعلق باقامة دولتين منفصلتين، تمّ رفضها، بغضب، من جانب الحكومة»[١٨].

ان الحقيقتين السابقتين تشكّلان مدخلاً ملائماً لفهم الاستجابة السلبية التي يبديها المجتمع الاسرائيلي ازاء الانتفاضة الشعبية الفلسطينية.

فمن جهة، لا تزال معادلة القوة الاسرائيلية قائمة، ومتجسّدة، ولا يزال الاسرائيليون قادرين على الاعتماد على احتياطي القوة الضخم الذي تمثّله المؤسسة العسكرية الاسرائيلية. فالانتفاضة الشعبية الفلسطينية، لم تقم، وليس مطلوباً منها ان تقوم، بتدمير المؤسسة العسكرية الاسرائيلية. لقد نجحت الانتفاضة، بالفعل، في مشاغلة قسم كبير من قوات العدو، واستنزافه، وفي ارباكه، وتكبيده خسائر على صعيد المعدّات والتدريبات والتجهيزات العسكرية؛ ولكنها، وهذه حقيقة ينبغي الاعتراف بها، لا يمكن لها، في ظل الصمت العسكري المطبق على الجبهات الاخرى، ان تشكّل تهديداً جدّياً لبنية المؤسسة العسكرية، أو لدورها الوظيفي في المنطقة. لقد فتحت الانتفاضة جبهة فعّالة في عمق الكيان الصهيوني؛ ولكن هذه الجبهة لا يمكن لها ان تحقق هزيمة للعدو، اذا استمرت حالة الاستفراد والحصار المفروضة على جماهيرنا في الوطن المحتل.

واستناداً الى هذه الحقيقة، فان الجمهور الاسرائيلي لا يجد نفسه في وضع يضطر فيه الى

تقديم تنازلات سياسية، ما دام لا يشعر بأن وجوده مهدّد بالخطر؛ بل انه، باعتماده على احساسه بالقوة، يزداد عربدة وتطرّفاً، ويرفع شعارات عنصرية فاشية، كالدعوة الى الطرد الجماعي للفلسطينيين من وطنهم.

امّا الحقيقة الثانية، والمتعلقة بصورة العربي كعدو نموذجي، فانها تجعل رغبة الاسرائيلي في السلام ضعيفة، أو معدومة. فهو لا يرغب في التعايش مع خصم يراه شريراً ومتخلّفاً، ويمتلىء بمشاعر الاستعلاء عليه.

فالجمهور الاسرائيلي يرى نفسه جزءاً من الغرب «المتحضّر» وامتداداً له؛ وبالتالي، فهو لا يشعر بالرغبة في الانفتاح على هذا المحيط العربي، أو الاندماج فيه، او التصالح معه. امّا شكل العلاقة مع المحيط العربي، كما ترتسم في العقل الاسرائيلي، فقد عبّر عنها وزير الخارجية الاسبق، ابا ايبن، عندما قال: «ان أمل اسرائيل هو في ان تصبح الولايات المتحدة الاميركية الصغرى. نحن لا نريد ان تكون لنا علاقات مع الشرق الاوسط على غرار العلاقات القائمة بين سوريا ولبنان؛ ولكننا نريدها على غرار علاقات الولايات المتحدة الاميركية مع بلدان اميركا اللاتينية، من حيث التعامل الاقتصادي، مع ملاحظة الفوارق التاريخية، والثقافية، واللغوية. ونريد، أيضاً، المحافظة على طابعنا الغربي»[١٩].

وهكذا، نجد انه تنتفي لدى الجمهور الاسرائيلي الحاجة الى السلام، اعتماداً على قوته؛ كما تنتفي لديه الرغبة في السلام، استناداً الى تصوّره المشوّه للمحيط، واستعلائه عليه. واذا كانت الانتفاضة الفلسطينية نجحت في هزّ هذا الجمهور بقوة، فقد حرّكت في داخله الركام الضخم من الرواسب النفسية والفكرية، والتي تَشكّل، على أساسها، هذا التجمّع العنصري.

لقد تشكّل هذا التجمّع عبر عملية صراع طويلة، ارتبط بها تحقّق اليهودية باستلاب حق الآخرين ومعاناتهم. فالبيت الذي يسكنه اليهودي هو البيت الذي انتزعه من ساكنه الفلسطيني؛ والارض التي يزرعها كانت لفلاح فلسطيني وتمّ اغتصابها منه. ولهذا، فان محاولة الفلسطينيين تحقيق ذاتهم، عبر انتفاضتهم الراهنة، تعني، من وجهة نظر غالبية الجمهور الاسرائيلي، محاولة استرداد المكتسبات السابقة التي حققها الاسرائيلي عبر حروبه المتواصلة، والتي اصبحت جزءاً من تحققه الذاتي. وفي هذا الصدد، أشار الباحث الاسرائيلي، يورام بيري، الى ان الرأي العام الاسرائيلي لم يقتنع، حتى الآن، بعدم شرعية الاحتلال. «فالجمهور الاسرائيلي ينقسم الى الذين يؤيدون ضمّ المناطق [المحتلة]، والى الذين يفضّلون استخدامها ورقة مساومة في مفاوضات السلام. ولكن هؤلاء، واولئك، لا يزالون يعتبرون المكوث في المناطق [المحتلة] عملاً محقاً، وأخلاقياً؛ وتوجد، فقط، نسبة مئوية محدودة، ربما أقل من خمسة بالمئة من السكان الاسرائيليين، تزعم ان مكوثنا، اليوم، في المناطق [المحتلة] غير محق في الأساس»[٢٠].

ولذلك، فان استجابة الشارع الاسرائيلي للانتفاضة كانت سلبية على العموم، ووصلت الى حدّ الدعوة الى الطرد الجماعي للفلسطينيين، والى تشكيل العصابات المسلّحة التي تمارس الارهاب ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة والقطاع.

ولعل أوضح المؤشرات الى انجرار التجمّع الاسرائيلي نحو التطرّف والفاشية تمثّل في نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر، والتي أُجريت في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، أي بعد قرابة العام من اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، حيث وضع الجمهور الاسرائيلي غالبية أوراقه في صناديق الاحزاب التي تنادي باستمرار الاحتلال، أو بطرد الفلسطينيين من وطنهم، الامر

الذي يتـطلب التـوقّف مليّاً عند شعارات، ومواقف، الاحزاب الاسرائيلية، عقب اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية.

الانتفاضة والاحزاب الاسرائيلية

فاجأت الانتفاضة الفلسطينية الاحزاب الاسرائيلية وهي تستعد لحملة الانتخابات للكنيست الثاني عشر، وكانت الأزمة الاقتصادية التي تعيشها اسرائيل تتقدّم بنود برامج الاحزاب، في حين تراجع الموضوع السياسي الى مرتبة متأخرة.

ومـع انطلاق الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، بدأت الاحزاب الاسرائيلية توائم برامجها مع المعطيات الجديدة التي أفرزتها الانتفاضة. غير ان التطرّف الملموس في المزاج الجماهيري دفع معظم الاحزاب الى اتخاذ مواقف أكثر يمينية، حرصاً على رصيدها لدى الناخبين.

لقد كانت استطلاعات الرأي العام، كافة، التي أُجريت قبل الانتفاضة، تشير الى تقدّم حزب العمل على تكتل الليكود، وتزيد احتمالات وصوله الى السلطة. ولذلك، فقد حرص حزب العمل على ابقاء مسافة واضحة بين برنامجه الانتخابي وبرنامج الليكود، فأكد طرحه القديم لشعار «أراضٍ مقابل السلام»، بينما استمر الليكود في تمسّكه بشعار «الحكم الذاتي للسكان بدون الأرض».

ومع انطلاق الانتفاضة، وبتأثير رياح التطرف والفاشية التي اجتاحت اسرائيل، فقد وجد حزب العمل نفسه في مأزق حرج. فمن جهة، لم يعد برنامج الحزب، القائم على مبدأ التسوية الاقليمية، يلقى رواجـاً كبيراً وسط أجواء التطرف؛ ومع ذلك، فهو مضطر الى التمسّك ببرنامجه كي لا يخلي السـاحـة السيـاسية لليمين، بزعامة الليكود؛ ومن جهة أخرى، فان حزب العمل هو الذي يمسك بحقيبتي الدفاع والشرطة في حكومة الشراكة، الامر الذي يجعله في مواجهة الانتفاضة، وفي مواجهة برنـامجه السياسي في الوقت عينه. وقد اختار حزب العمل ان يجمع بين أسلوب القمع، بشدة، في المناطق المحتلة، ارضاء للمزاج العام في اسرائيل، وفي الوقت عينه، اظهار المرونة في برنامجه السياسي، باتجاه التسوية الاقليمية والانسحاب من «مناطق» من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، والاستجابة للدعوة الى مؤتمر دولي بلا صلاحيات.

ويبدو ان حزب العمل تبنّى أسوأ الخيارات الممكنة بالمقاييس الصهيونية، خاصة بعد ان أعلن الاردن عن فك ارتباطه القانوني، والاداري، بالضفة الفلسطينية، وأسقط، بذلك، الركيزة الاساسية لبرنامج حزب العمل، والمتمثلة بـ «الخيار الاردني».

فالقمع الوحشي الذي مارسه وزير الدفاع (العمّالي)، رابين، ضد الفلسطينيين، لم يستطع ان يجاري روح التطرف العنصري المتفشية بين جمهور المستوطنين اليهود، فظلت غالبية الاسرائيليين تعتقـد بأن الليكـود، برموزه الفاشية، مثل اريئيل شارون، أقدر من حزب العمل على قمع الثورة الشعبية الفلسطينية. وفي الوقت عينه، فان سياسة البطش واطلاق النار على المتظاهرين الفلسطينيين خلقت ردود فعل عنيفة داخل حزب العمل، وخارجه. فبعد اسابيع قليلة من تفجّر الاحداث في المناطق المحتلة، قدّم الوزير عيزر وايزمان استقالته من منصبه كمشرف على الشؤون العربية في حزب العمل، وذلك، كما قال، «احتجاجاً على اسلوب معالجة الحزب لمشكلات عرب اسرائيل، وهو الاسلوب الذي لا يختلف عن أسلوب الليكـود»[٢١]. وبعـد ذلك بأيام قليلة، قدّم السكرتير العام لحزب العمل عضو الكنيست، عوزي برعـام، استقـالتـه، «احتجاجاً على انتقاد وزراء العمل لمواقفه الحمائمية»[٢٢].

وفي ١٩٨٨/١/٢٣، أعلن عضو الكنيست العربي عن حزب العمل، عبدالوهاب دراوشة، استقالته من الحزب، احتجاجاً على أساليب القتل والقمع التي يمارسها الجيش الاسرائيلي ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع. وقال دراوشة، في تعليل استقالته: «لقد بلغ السيل الزبى، وانني لم أعد استطيع تحمّل عبء العنصرية في حزب اسحق رابين القاتل»[٢٣]. وقد علّقت صحيفة اسرائيلية على الاستقالات المتتالية من حزب العمل بـ «انها تعكس حالة الارتباك داخل حزب العمل، بعد ان فقد الحزب، خلال الشهور الاخيرة، صورته المتميّزة واقترب في مواقفه من الليكود»[٢٤].

وبـالنتيجة، فقد خسر المعراخ مصداقيته، نتيجة ازدواجية مواقفه وتناقض سلوكه العملي مع برنامجه السياسي. فقد انسحب حزبان منه، هما مبام (ستة مقاعد) والاحرار المستقلون (مقعد)، وانسحاب عضو الكنيست يوسي ساريد. فمبام خاض انتخابات الكنيست الثاني عشر بقائمة مستقلة وحصل على ثلاثة مقاعد؛ والاحرار المستقلون انضمّ عدد من رموزه الى الاحزاب التي تقف الى يسار المعراخ؛ وساريد انضمّ الى حركة راتس التي ازدادت قوّتها في الكنيست الثاني عشر بمقعد اضافي، فاصبحت خمسة بدلاً من أربعة.

لقد تلقّى المعراخ الضربة العنيفة من جمهور الناخبين الاسرائيلي، بسبب افتقار برنامج المعراخ لما يستجيب لتطلعات الناخبين، السياسية والاقتصادية. ولهذا، كان طبيعياً فشل المعراخ في المحافظة على وزنه التمثيلي في الكنيست، الذي تدنّى، في الانتخابات الاخيرة، الى ٣٩ مقعداً، على الرغم من انضمام حركة «ياحد» (ثلاثة مقاعد) اليه، مقارنة بأربعة وأربعين مقعداً كان يحتلها في الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤).

ومع ان الاحزاب الصغيرة، التي تقف على يسار حزب العمل، حافظت على وزنها التمثيلي، وحظيت بحوالى ١٦ مقعداً، الاّ انها كانت أقل من ان تشكّل طوق نجاة لحزب العمل، الذي أغرقته دوّامة الانجراف الاسرائيلي نحو التطرّف والفاشية. ففي استطلاع للرأي العام في اسرائيل، أجراه معهد الدراسات الاستراتيجية قبيل الانتخابات، عبّر ٧٣ بالمئة من الجمهور الاسرائيلي عن رفضهم لمبدأ «الارض مقابل السلام» الذي يرفعه حزب العمل، ورأوا فيه «تعبيراً عن ضعف اسرائيل في مواجهة العرب»[٢٥].

امّا تكتل الليكود، الذي حافظ على مواقفه وشعاراته القديمة، فقد استفاد من المتغيّرات الجديدة، ووظّفها لصالحه، حيث ان الحالة النفسية للجمهور الاسرائيلي، عقب قيام الانتفاضة، بدت أكثر ميلاً الى الليكود ـ الحزب المتطرّف الذي يرفع شعار «ولا شبر». وقد خاض الليكود معركته الانتخابية تحت شعـار «ان الانسحـاب يشكّل أكبر خطر على وجود اسرائيل، وان ٢,٥ مليون اسرائيلي سيجدون أنفسهم تحت مرمى المدافع العربية وصواريخ الكاتيوشا». لقد خاطب الليكود مخاوف، وهواجس، الاسرائيليين، وخاصة اولئك الذين يعيشون في منطقة القدس والضفة الفلسطينية عموماً، فوجّه اليهم اسئلة، مثل: تحت أي علم تريد ان تعيش؟ علم اسرائيل، أم علم منظمة التحرير الفلسطينية؟

وهكذا تمكّن الليكود، على الرغم من اخفاق برامجه الاقتصادية والاجتماعية، من ان يتسلّق على شعاراته السياسية المتطرّفة، ويحافظ، نسبياً، على مقاعده في الكنيست، بخسارة مقعد فقط (من ٤١ مقعداً في الكنيست الحادي عشر الى اربعين مقعداً في الكنيست الثاني عشر).

لقد كان لفوز الليكود في الانتخابات الاخيرة أكثر من دلالة على المستوى الاستراتيجي. فقد علّق عضو الكنيست يورام اريدور (الليكود) على نتائج الانتخابات، بالقول: «ان نتيجة الانتخابات هي

ان الليكود قد فاز، وان ' ارض ـ اسرائيل' قد أُنقذت من خطر التقسيم من جديد، وان دولة اسرائيل قد أُنقذت من العودة، على مراحل، الى خطوط ما قبل حرب الأيام الستة»(٢٦).

وكتب صحفي اسرائيلي: «هناك ميل الى القاء مسؤولية نتائج الانتخابات على أسلوب الانتخابات. بيد ان النظرة الموضوعية تثبت ان الاسلوب ليس هو المسؤول، وانما الشعب؛ فليس تغيير اسلوب الانتخابات هو الذي سيحل مشاكل اسرائيل، وانما تغيير الفكر السياسي لجمهور الناخبين»(٢٧).

ان خطورة فوز الليكود في الانتخابات الأخيرة تتضح عندما نضع في الاعتبار قائمة الاحزاب الدينية القومية، والاحزاب الفاشية العلمانية، والتي تقف، جميعها، الى يمين الليكود، وترفع شعارات أكثر تطرّفاً، وتتفق على الدعوة الى ضمّ المناطق المحتلة وطرد اصحابها العرب.

فالاحزاب الفاشية العلمانية (هتحياه، وتسوميت، وموليدت) احتلت سبعة مقاعد في الكنيست الجديد؛ أمّا الاحزاب الدينية القومية، فنالت ١٦ مقعداً. وبالتالي، فان تحالف اليمين في اسرائيل اصبح يملك أغلبية مطلقة، كافية لتشكيل حكومة تجسّد ميول الغالبية من مستوطني اسرائيل.

وقد جاءت الانتخابات البلدية، في نهاية شباط (فبراير) ١٩٨٩، لتعزّز وضع الليكود في السلطة، حيث استولى الليكود على العديد من المجالس البلدية التي كانت تعتبر، في السابق، من معاقل حزب العمل. وقد علّق اسحق شامير على نتائج الانتخابات البلدية بالقول: «ان هذه النتائج تدل على ان الليكود تحوّل، أكثر فأكثر، الى حزب مركزي في اسرائيل، والى حزب يؤمن به الشعب ويؤيد سياسته. فهذه النتائج تعكس الحالة النفسية في اسرائيل؛ وليس صدفة انتصار الليكود في عشرات الأماكن في اسرائيل»(٢٨).

وبالنتيجة، يبدو للمراقب ان الانتفاضة الفلسطينية قد سرّعت في انجراف الخارطة السياسية في اسرائيل نحو اليمين والتطرّف. ووفق تحليل صحيفة أجنبية، فان «الاسرائيليين تحت الحصار يزدادون تشدّداً، ويثقون بالمتشددين، فقط، لعمل تسويات سياسية. وعليه، فان خليط الليكود الجديد سوف يسيطر على مستقبل اسرائيل»(٢٩).

الّا ان ما هو أكثر دلالة وخطورة في الوضع الراهن في اسرائيل، هو ان البديل السياسي لم يعد متوفراً. فحزب العمل يبدو، اليوم، وكأنه قرّر الرحيل باتجاه اليمين، تمشّياً مع النزوع العام لدى الجمهور الاسرائيلي، وحرصاً على حصته في السلطة. فقبيل الانتخابات، سمع الجمهور الاسرائيلي وزير الدفاع (العمّالي)، رابين، وهو يردّد شعار الليكود «اننا لن نعود الى حدود ١٩٦٧، حتى لو لم نحقق السلام»(٣٠).

ولهذا، لم يكن غريباً ان يندغم صوت حزب العمل في الصرخات العنصرية التي تنطلق، اليوم، داخل اسرائيل، الى الحدّ الذي فقد فيه الحزب صوته المميّز كصاحب برنامج سياسي متكامل. وقد علّق الصحفي الاسرائيلي، يوئيل ماركوس، على هذه الحقيقة، فكتب: «عندما تنظر بعين فاحصة الى كلا الحزبين الكبيرين، فماذا ترى؟ سترى ان هناك اجماعاً غريباً يجمعهما حول مختلف المجالات. فكلاهما يتبنّى الرأي عينه بالنسبة الى سلسلة اللاءات: لا للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ لا لقيام دولة فلسطينية؛ لا نعيد تقسيم القدس الكبرى؛ لا نخلي مستوطنات؛ سيكون الجيش الاسرائيلي مسؤولاً عن الأمن؛ لا عودة الى حدود العام ١٩٦٧. وأمام مثل هذه المجموعة من اللاءات، ورفض أي شركاء في الحوار، ما الذي يبقى، بعد ذلك، ليناقش على المستوى الجماهيري؟»(٣١).

ان هذا التوافق بين برنامجي الليكود والعمل أسفر عن نتيجتين هامتين، على الصعيد السياسي. فمن جهة، اختار حزب العمل المشاركة في الحكومة الائتلافية بعد الانتخابات، ولم ينتقل الى المعارضة للدفاع عن برنامجه السياسي. لقد كان بيرس يردّد، دائماً، عبارة «من الافضل ان نكون رأساً في المعارضة على ان نكون ذَنَباً في الائتلاف». ولكنه، تجاه معطيات الواقع الذي تمخّضت عنه الاحداث في المناطق المحتلة، انحاز الى الخيار الثاني، حتى لا يفقد مواقعه في المعارضة أيضاً. وكانت محصلة كل ذلك البرنامج السياسي الذي تبنّته حكومة الوحدة، برئاسة شامير، والذي لا يعدو كونه نسخة مشوّهة من اتفاقيتي كامب ديفيد، لا تعطي للفلسطينيين أكثر من حكم ذاتي دون سيادة على الارض. ومن جهة أخرى، فان مشروع الانتخابات الذي طرحه رابين، وأيّده شامير، ثمّ تبنّته الحكومة الاسرائيلية، شكّل تجاوزاً عملياً لبرنامج حزب العمل. ومع ذلك، فقد أيّد حزب العمل هذا المشروع، غير ان الليكود، وبتأثير القوى الاكثر تطرّفاً فيه، تراجع عن هذا المشروع، ووضع مجموعة تحفظات تفرغه من أي مضمون. ففي اجتماع مركز الليكود، في تموز (يوليو) الماضي، ألقى شامير بياناً سياسياً تضمّن توضيحاته لخطة الانتخابات في المناطق المحتلة. وقد جاء في ذلك البيان ما يلي: ١ ـ مواصلة عملية السلام بموجب اتفاقيتي كامب ديفيد؛ ٢ ـ عدم مشاركة عرب القدس الشرقية في الانتخابات؛ ٣ ـ تصفية العنف (الانتفاضة)، قبل بدء أي مفاوضات مع العرب؛ ٤ ـ استمرار الاستيطان في الضفة والقطاع؛ ٥ ـ لن تكون هناك سيادة «غريبة» على أي جزء من «أرض ـ اسرائيل»؛ ٦ ـ عدم اجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ومع ذلك، فان نسف مشروع الانتخابات لم يدفع حزب العمل الى مغادرة مواقعه في السلطة. فما زال قانعاً بوجوده الراهن، كذيل في الائتلاف الحاكم. ويبدو ان ادراك حزب العمل للتحوّلات الجارية على الخارطة السياسية في اسرائيل، وتقلّص قاعدته الجماهيرية، يوماً بعد يوم، تدفعه الى التشبّث بمواقعه في السلطة، والى مجاراة الليكود في طروحاته السياسية المتطرفة.

وبصورة عامة، فان استجابة اسرائيل لطروحات التسوية، لا تبدو، اليوم وبعد عامين من الانتفاضة الفلسطينية المتواصلة، أفضل منها في السابق. بل ان اسرائيل تبدو، اليوم، أكثر صلفاً وتطرفاً، وأقل رغبة في تحقيق السلام. وقد عبّر شامير، منذ مدة ليست ببعيدة، عن هذا الموقف، عندما قال: «لن تكون هناك دولة عربية ثانية في أرض ـ اسرائيل؛ وان اسرائيل تؤمن بالسلام؛ الّا اننا لسنا مستعجلين، ولن نخضع للضغوط»[٣٢].

فمن الواضح ان خطة الانتخابات في الاراضي المحتلة (خطة شامير ـ رابين) التي تتبنّاها الحكومة الاسرائيلية لا تهدف الّا الى كسب المزيد من الوقت، على أمل اجهاض الانتفاضة، وتخفيف الضغوط الدولية عن الكيان الصهيوني، وتحسين صورة هذا الكيان لدى اصدقائه في الغرب. وقد أعلن شامير عن جملة الاهداف المتوخّاة من خطة الانتخابات هذه، عندما قال: «انه، في غياب الوسائل الممكنة لتصفية الانتفاضة، فانه يعوّل كثيراً على ' خطته' في اثارة الخلاف داخل الانتفاضة، وفي صفوف العالم العربي»[٣٣]. وقد علّق كاتب اسرائيلي على مشروع الانتخابات الذي تبنّاه شامير، فكتب: «ان مبادرة شامير ليست سوى مشروع وهمي، الهدف منه الهاء الرأي العام العالمي وغشّ الذات»[٣٤].

وهكذا، يبدو ان اسرائيل قد أغلقت، عملياً، كل السبل نحو تسوية حقيقية في المنطقة؛ وان رهانها الاساسي ينصبّ على مناورة لكسب الوقت لانهاء الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، أو الحدّ من فعاليتها. وقد عبّر رئيس معهد البحوث الاستراتيجية التابع لجامعة تل ـ أبيب، اهارون ياريف،

عن الواقع السياسي الراهن في اسرائيل، بالقول: «ان كل الخيارات لتسوية سياسية في المنطقة، في اطار الوضع القائم، والتي تمّت دراستها في معهد الدراسات الاستراتيجية، غير قابلة للتنفيذ، سواء أكان ذلك بسبب معارضة اسرائيل، أو بسبب معارضة الفلسطينيين والدول العربية. ويجب على الطرفين ان يغيّرا مفاهيمهما ومواقفهما الاساسية بالنسبة الى النزاع؛ والاّ لن يحدث أي تحرك»(٣٥).

ان رصد المسار العام لاتجاهات الرأي العام الاسرائيلي، ومواقف القوى السياسية الاسرائيلية، يشير الى مزيد من التصلّب والتطرف، بمعزل عن الطروحات السلمية التي يقدّمها الطرف الآخر. وفي هذا المجال، ينطبق على اسرائيل التصور الذي قدّمه الكاتب الاسرائيلي آري شافيط، عندما كتب: «وسط كل هذا النشاط، تبدو اسرائيل كالنصب التذكاري المصنوع من حجر البازلت، الذي لا يسمع، ولا يتنفس، ولا يفكّر، وكأن عجلة الزمن قد توقفت عن الحركة»(٣٦).

بل ان عضو الكنيست موشي عميراف، الذي استقال من الليكود بفعل الانتفاضة، أشار الى تردي الموقف السياسي الاسرائيلي بمرور الزمن، حيث قال: «كلّما مرّ الزمن ازداد عدد الذين يمكن محاورتهم في الطرف الفلسطيني، وقلّ عددهم في الطرف الاسرائيلي»(٣٧).

ان جملة المعطيات السابقة لا تنتقص من قيمة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، أو من فعاليتها؛ بل انها تؤكد هذه القيمة والفعالية. والامر هنا، يرتبط بزاوية الرؤيا، وبالاعتبارات التي تحكم المراقب لمجريات الاحداث في المناطق المحتلة.

فلا شك ان الانتفاضة الفلسطينية، من خلال تضحيات أهلنا وصمودهم في الوطن المحتل، قد نجحت في توجيه صدمة قوية للمشروع الصهيوني برمّته، وأثارت لدى جمهور المستوطنين الصهيونيين أعمق المخاوف من الاحتمالات المستقبلية. فالانتفاضة، في بعدها الاستراتيجي، تجسّد، اليوم، هذا الحضور النضالي الرائع للشعب الفلسطيني على أرض وطنه، باعتباره النقيض الموضوعي للمشروع الاستيطاني الصهيوني. وهي، بذلك، تعيد الصراع، بكامله، الى جوهره الحقيقي، صراع وجود بين كيانين متناقضين. وقد تعامل الصهيونيون مع الانتفاضة من هذا المنظور، فرأوا فيها حالة استراتيجية سيكون لها مردوداتها وتأثيراتها في واقع الصراع، وأبعاده، ومستقبله. ولهذا، فان سلبية الموقف الاسرائيلي ازاء الانتفاضة تعكس هذا الخوف العميق، وتفسّر جهود الصهيونيين المحمومة، المنصبّة على محاولات اجهاض الانتفاضة، أو الحدّ من فعالياتها المتصاعدة، ولا تخرج مناوراتهم السياسية الراهنة عن هذا السياق.

وبعد، ان التعامل مع الانتفاضة باعتبارها تحوّلاً استراتيجياً في مسار الصراع العربي ـ الصهيوني ينبغي ان تدفع القوى الفاعلة الى رفد الانتفاضة بكل اسباب الصمود والتصاعد، حتى تصبح هذه الانتفاضة حالة عربية شاملة تعبّر عن ارادة الأمّة العربية في ادارة هذا الصراع، والانتصار فيه.

---

(١) حنّه زيمر، «المناطق؛ من الذي يمسك بالآخر؟»، **الملف** (نيقوسيا)، العدد ٤٧، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٢٩؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/١/٢٩.

(٢) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٨٤٣؛ نقلاً عن **كوتيرت راشيت**، ١٩٨٨/٧/٦.

(٣) **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٥، أيلول

(سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٨٩؛ نقلاً عن **كوتيرت راشيت**، ١٩٨٨/١٢/٢٤.

(٤) يورام بيري، «هكذا تمّ القضاء على العصيان المدني ١٩٧٠»، **الملف**، العدد ٤٧، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٣٩؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/١/٨.

(٥) **الملف**، العدد ٥٠، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ١٨٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٤/٢٧.

(٦) **شؤون عربية**، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٨٩؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٣٠.

(٧) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٩.

(٨) **المصدر نفسه**، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٨٤٣؛ نقلاً عن **كوتيرت راشيت**، ١٩٨٨/٧/٦.

(٩) **نشرة الارض** (دمشق)، العدد ٢٢، ١٩٨٨/٦/٧، ص ٥٤٩؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٥/٢٩.

(١٠) **الارض** (دمشق)، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٤٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١/١٨.

(١١) **نشرة الارض**، العدد ٣٨، ١٩٨٨/٩/٢٦؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٨/٩/١٩.

(١٢) **المصدر نفسه**، العدد ١٢، ١٩٨٩/٣/٢٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٩/٣/٢٣.

(١٣) **المصدر نفسه**، العدد ١٤، ١٩٨٩/٤/١٠، ص ٤٠٦؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٩/٤/٣.

(١٤) **الكاتب** (القدس)، العدد ١١٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢٣.

(١٥) **الارض**، العدد ١٢، ١٩٨٧/٣/٧، ص ٣؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٧١/٨/٢٠.

(١٦) اولك نيتسر، «الثقافة السياسية لاسرائيل في اختبار بيتا»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٤٢٩؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/٥/٣٠.

(١٧) تسفي كاسيه، «لا يهتمون عندنا بالأمن، بل بالجيش»، **الملف**، العدد ٥٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٧٣٨؛ نقلاً عن **ملحق هآرتس**، ١٩٨٨/١٠/٢٨.

(١٨) **نشرة الارض**، العدد ٦، ١٩٨٩/٢/١٤، ص ١٧٥؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٩/٣/٩.

(١٩) سمير جبور، «مخططات اسرائيل الاقتصادية في ضوء الصلح المنفرد»، **قضايا فكرية** (القاهرة)، نيسان (ابريل) ١٩٨٨.

(٢٠) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٥؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/١/١٥.

(٢١) **الملف**، العدد ٤٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/١٧.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٩٧٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١/٨.

(٢٣) **المصدر نفسه**، العدد ٤٧، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١/٢٤.

(٢٤) **نشرة الارض**، العدد ٢، ١٩٨٨/١/١٩؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١/١٠.

(٢٥) **المصدر نفسه**، العدد ٣٦، ١٩٨٨/٩/١٢؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٩/٥.

(٢٦) **الملف**، العدد ٥٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٧٠١؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١١/٣.

(٢٧) **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٨/١١/٦.

(٢٨) **نشرة الارض**، العدد ٩، ١٩٨٩/٣/٦، ص ٢٢٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٩/٣/٢.

(٢٩) **القبس** (الكويت)، ١٩٨٨/١٠/١٥؛ نقلاً عن **وول ستريت جورنال**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٣٠) **الملف**، العدد ٥٦، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٧٤٨؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٠/٢٦.

(٣١) **المصدر نفسه**، العدد ٥٢، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٤٥٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٩.

(٣٢) انظر **نشرة الارض**، العدد ٤٢،

١٩٨٩/١٠/٢٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/١٠/١٩.

(٣٣) **الملف**، العدد ٦٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢١٧؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٩/٦/٨.

(٣٤) **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٩/٥/٢٤.

(٣٥) **نشرة الارض**، العدد ١٤، ١٩٨٩/٤/١٠، ص ٤٠٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٩/٤/٢.

(٣٦) **الملف**، العدد ٥٣، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٤٠٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٩.

(٣٧) **المصدر نفسه**، العدد ٥٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٨٨٧؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٨/١٢/٢٥.

حدود فلسطين الجنوبية والسيادة في سيناء

مها بسطامي

ضمن محاولات الحركة الصهيونية، واسرائيل، تثبيت الرابطة التاريخية فيما بين اليهود وفلسطين، والتقليل، في المقابل، من أهمية هويتها العربية الراسخة، سعى عدد كبير من الباحثين، والدارسين، اليهود الى تثبيت مقولة ان فلسطين لم تتخذ وضعاً متكاملاً، ككيان جغرافي ـ سياسي محدّد، الّا خلال فترة قصيرة من التاريخ اليهودي، شهدت خلالها حكم داوود وسليمان (عليهما السلام). وعلى الرغم من ان الحقائق التاريخية، خلال العهود المتتالية على فلسطين (الرومانية، والبيزنطية، والعربية الاسلامية المختلفة، والعثمانية المتأخرة) أكدت ان هذه الرقعة الجغرافية كانت، باستمرار، تمتلك وضعاً ادارياً محدّداً، ومميّزاً، وبالتالي، فان كلمة «فلسطين» كانت تعني مفهوماً جغرافياً وكياناً تاريخياً واضحاً لدى سكانها العرب والشعوب المحيطة بها، الّا ان المعالجة الصهيونية لهذا الموضوع تصرّ على القفز فوق هذه الحقب التاريخية الطويلة، والتغاضي عن هذه المعطيات الادارية، والسياسية، لتشير الى ان فلسطين لم توجد الّا في الوعي اليهودي كتعبير «ارض ـ اسرائيل»[1]. وشدّدت الكتابات الصهيونية بالذات على العهد العثماني، الذي فرضت اجراءاته الادارية أن تضع فلسطين ضمن ولاية الشام مترامية الاطراف، كما فرضت التقلّبات السياسية والادارية المتلاحقة، وحالة التخلّف الاقتصادي والاجتماعي الهائلة، التي عمّت معظم ارجاء السلطنة العثمانية، منذ القرن السابع عشر، تغليب الولاء العائلي، والمحلي، على ما عداه من أشكال الولاء السياسي، والوطني، لدى غالبية شعوب السلطنة.

الّا ان رياح التغيير بدأت تهبّ على الولايات العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وذلك تأثّراً بالحركات القومية التي اجتاحت اوروبا، في اعقاب الثورة الفرنسية. ولم تكن فلسطين بعيدة من هذه المسارات، خاصة وان الاهتمام الاوروبي تركّز عليها، تحت ستار حماية الطوائف الدينية المتعددة. ولجأت الدولة العثمانية، في محاولتها التصدي للاطماع الاوروبية، الى سلسلة من الاجراءات الادارية للحفاظ على وحدة اراضي السلطنة، لا سيما بعد التهديد المباشر الذي شكّله والي مصر الطموح، محمد علي باشا، الذي وقفت جيوشه على مشارف العاصمة اسطنبول.

لمحة تاريخية

أثارت فتوحات والي مصر، محمد علي باشا (١٨٠٥ ـ ١٨٤٩)، وابنه ابراهيم باشا، في سوريا وجنوب الاناضول، في الثلاثينات من القرن الماضي، مخاوف حقيقية لدى الدول الاوروبية الكبرى، نظراً الى خشيتها من نشوء قوة اقليمية تهدّد خطوط المواصلات الاستراتيجية، براً وبحراً، التي

كانت تربط ما بين هذه القوى ومستعمراتها العديدة المنتشرة في قارتي آسيا وافريقيا. واستدعى الامر تنسيقاً عسكرياً ـ سياسياً مباشراً تزعّمته بريطانيا العظمى، وشاركت فيه كل من النمسا وبروسيا وروسيا، في حين غابت عنه فرنسا، التي كانت تدعم، آنذاك، سياسة محمد علي التوسّعية، بهدف تعزيز النفوذ الفرنسي في كل من مصر وسوريا، لمواجهة النفوذ البريطاني المتعاظم داخل الامبراطورية العثمانية.

من جهته، حدّد وزير الخارجية البريطانية، اللورد بالمرستون، السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية في رسالة وجّهها الى السفير البريطاني في العاصمة النمساوية، فيينا، بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٨٣٩. وبقيت بريطانيا ملتزمة تلك السياسة كما رسمها بالمرستون، طوال أكثر من أربعين عاماً، الى ان وضعت بيدها نهاية لها، باحتلالها مصر في العام ١٨٨٢، من اجل القضاء على ثورة احمد عرابي باشا.

اتطلقت سياسة بالمرستون، آنذاك، من مبدأ تدويل «المسألة الشرقية»، أي جعل الدول الاوروبية، مجتمعة، مسؤولة عن الحفاظ على وحدة اراضي الدولة العثمانية (رجل اوروبا المريض) واستقلالها السياسي. وكانت الغاية من ذلك سدّ الطريق أمام محاولات أية قوة اوروبية منفردة، للتصرّف بممتلكات السلطنة العثمانية. وبعبارات بالغة الدقّة والاهمية، أوضح بالمرستون موقف الحكومة البريطانية من الازمة الناشبة بين السلطان ووالية، مؤكداً ان الحل لن يتوفّر ما لم يبادر محمد علي الى «اعادة سوريا الى سلطة السلطان المباشرة، والانسحاب الى مصر، جاعلاً الصحراء فاصلاً ما بين قواته وسلطاته، من جهة، وقوات السلطان وسلطاته، من جهة أخرى»[٢].

بهذه الكلمات وضع بالمرستون الخطوط الاساسية للسياسة التي اتبعتها بريطانيا طوال أكثر من مئة عام، والمتمثّلة بضرورة الاحتفاظ بالصحراء (سيناء) حاجزاً طبيعياً بين مصر وبلاد الشام. وعلى الرغم من ان رسالة بالمرستون، تلك، لم تهدف الى رسم أية حدود بين المنطقتين، الّا ان تأثيرها بقي حاضراً لفترة طويلة مقبلة، خاصة في ما يتعلق برسم الحدود ما بين مصر والدولة العثمانية.

بلغ التهديد العسكري المصري ذروته عندما استولى محمد علي على الاسطول العثماني، بكامله، في السابع من تموز (يوليو) ١٨٣٩، بعد اسبوع فقط من وفاة السلطان محمود الثاني وتولّي عبدالمجيد عرش السلطنة، من بعده. ونظراً الى صغر سن السلطان الجديد، حيث لم يكن يتجاوز السادسة عشرة من عمره، سارعت بريطانيا الى ايجاد تفاهم اوروبي شامل (Concert of Europe) لمواجهة الازمة بين القاهرة واسطنبول. وتمّ لها ذلك عندما وقّعت، في الخامس عشر من تموز (يوليو) ١٨٤٠، كل من النمسا وبروسيا وروسيا، بالاضافة الى بريطانيا، ميثاقاً مع الدولة العثمانية «من اجل تهدئة شرق المتوسط» (London Convention for the Pacification of the Levant)؛ على ان هذا التفاهم الاوروبي بقي يعاني من فجوة هامّة، تمثّلت بغياب فرنسا عنه، نظراً الى موقفها الداعم لخطوات محمد علي، ولطموحاته.

الى جانب تعهّد الدول الاوروبية، الموقّعة على الميثاق، ضمان حماية الدولة العثمانية وسلامة أراضيها، التزم السلطان العثماني منح محمد علي، وأولاده من بعده، «ادارة بشالق مصر»، بالاضافة الى منح محمد علي، في حياته فقط، لقب باشا عكا «وادارة الجزء الجنوبي من سوريا، بحدوده كما يعيّنها الخط التالي: يبدأ هذا الخط من رأس الناقورة على ساحل البحر الابيض المتوسط، ويمتد، مباشرة من هناك، الى مصبّ نهر السيسبان على الطرف الشمالي لبحيرة طبريا، ويتجه على طول

الشاطىء الغربي لتلك البحيرة، متابعاً الضفة اليمنى لنهر الاردن والشاطىء الغربي للبحر الميت، ثمّ يمتد، من هناك، في خط مستقيم حتى البحر الاحمر، ليلاقيه عند أقصى الطرف الشمالي لخليج العقبة، ومن هناك يستمر الخط متتبعاً الشاطىء الغربي لخليج العقبة والشاطىء الشرقي لخليج السويس وصولاً حتى مدينة السويس»[٣].

رفض محمد علي الاذعان للضغوط الاوروبية ـ العثمانية، الامر الذي دفع بريطانيا والنمسا الى ارسال قواتهما، في أيلول (سبتمبر) ١٨٤٠، والحاق الهزيمة بالقوات المصرية، في أواخر العام عينه؛ وتبعت ذلك بضعة شهور من المداولات والضغوط الدبلوماسية المتبادلة ما بين القوى الاوروبية المتنافسة على كسب المزيد من النفوذ داخل الامبراطورية العثمانية، من جهة، وعلى حفظ التوازن في اوروبا، من جهة أخرى، بحيث خرج منها، في النهاية، والي مصر بفرمان عثماني، بتاريخ الاول من حزيران (يونيو) ١٨٤١، يحفظ له استقلالاً داخلياً، ولعائلته حكماً وراثياً. وفي المقابل، بقي «الجزء الجنوبي من سوريا» تابعاً للامبراطورية العثمانية، وعيّن الخط «الاداري» الفاصل ما بينه وبين ولاية مصر، حسب اقتراح الخارجية البريطانية على الارجح، امتداداً من السويس الى نقطة على البحر الابيض المتوسط ما بين رفح والعريش[٤].

خلال عام واحد، اذاً، أُجريت محاولتان لتعيين حدود لأراضي فلسطين. الاولى تناولت الحدود الشمالية والشرقية، عندما منح السلطان العثماني والي مصر، في حياته، ادارة بشالق عكا؛ والثانية عندما رسم فرمان العام ١٩٤١ حدود مصر الفاصلة، ادارياً، بينها وبين صحراء سيناء. وبالاضافة الى ذلك، أفرزت احداث العامين ١٨٤٠ و١٨٤١ نتائج عدّة هامّة، انعكست على مسار الاحداث حتى نهاية القرن التاسع عشر. ففي مقابل «تحجيم» والي مصر الطموح، تمتّع محمد علي، وورثته، باستقلال داخلي الى حدّ بعيد، مع الاعتراف الرسمي بتبعية ولاية مصر للسلطنة العثمانية. كما رسّخت تلك الاحداث مبدأ «تدويل» المسألة الشرقية، ووضعت الاسس القوية لتحالف عثماني ـ بريطاني صمد لسنوات طويلة في وجه أية محاولات اختراق من جانب القوى الاوروبية الاخرى. أمّا مسألة الحدود، فقد بقيت، على ما يبدو، ضمن اطار الحدود الادارية الداخلية بين ولايات عثمانية. وفي الوقت عينه، حافظ والي مصر على حق «ادارة» سيناء وبعض المواقع الحجازية على البحر الاحمر، الممتدة على طول «طريق الحج»، كقلعة العقبة وضبّه والمويلح والوجه[٥]. وكان السلطان محمد الثاني منح هذا الامتياز مكافأة لوالي مصر على نجاحه في سحق ثورة الوهابيين في الحجاز ضد الاستانه، العام ١٨١٨.

استمر العمل بهذا الترتيب حتى أواخر القرن التاسع عشر، وشهدت تلك الفترة استمرار الهيمنة البريطانية على طرق المواصلات العالمية، خاصة بعد شقّ قناة السويس ونجاح الدبلوماسية والدهاء البريطانيين في الاستيلاء على حصة الاسد من أسهمها. وأصبحت قناة السويس تشكّل العصب الحسّاس على الطريق الامبراطوري الى المستعمرات في جنوب ـ شرق آسيا وافريقيا، بحيث بات الدفاع عنها، وحمايتها، الهمّ الشاغل للمسؤولين في لندن. ومن هنا، نظرت بريطانيا، بقلق شديد، الى المشاريع المتعددة التي تقدّمت بها فرنسا وألمانيا وغيرهما من الدول الاوروبية، للحصول على امتيازات لمدّ خطوط سكك حديد داخل اراضي الدولة العثمانية، وذلك خدمة لمصالحها الاقتصادية، والعسكرية، والاستراتيجية الشاملة[٦]. وتركز التنافس الاوروبي على المساحة الواقعة ما بين البحر الاسود شمالاً، والابيض المتوسط غرباً، والخليج العربي شرقاً، والبحر الاحمر جنوباً، وذلك بعد ان خرجت قناة السويس من ميدان المنافسة بسيطرة بريطانيا عليها. ونظراً الى وقوع هذه المنطقة، بكاملها

تقريباً، ضمن أراضي الامبراطورية العثمانية، فقد تعرّض المسؤولون في الاستانه لحملات متواصلة من الضغوط الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، من اجل التأثير في السياسة العثمانية لصالح هذه الدولة، أو تلك. وعـزّز تأثير هذه الضغوط تردّي الاوضاع الاقتصادية في السلطنة، الى حدّ اعلان افلاس الدولة العثمانية (العام ١٨٧٥)، وتشكيل ادارة دولية للدَيْن (العام ١٨٨١)، وعمليات القضم المتواصل لأطراف الدولة، سواء في شمال افريقيا الذي احتلته فرنسا تدريجياً ما بين ١٨٣٠ ـ ١٩١١، أو في قبرص ومصر اللتين خضعتا للاحتلال البريطاني في العام ١٨٧٨ و١٨٨٢، على التوالي، اضافة الى التوتر المتواصل على الحدود الروسية ـ التركية.

وبالنسبة الى فلسطين بالذات، تركت التطوّرات هذه آثاراً بعيدة المدى وشديدة الخطورة. صحيح ان حملة نابليون كانت شدّت انظار اوروبا الى المنطقة، الاّ انها استمرت لفترة قصيرة، وجاءت، بعدها، الحملة المصرية، بقيادة ابراهيم باشا، ابن والي مصر، لتفتح المنطقة تماماً على التدخّل الاوروبي في مختلف المجالات.

في هذه الاثنـاء، عمد الباب العالي الى اجراء سلسلة من الاصلاحات (التنظيمات) الادارية، والمالية، والعسكرية، بهدف تحديث الدولة العثمانية، وتشديد قبضة السلطة المركزية على الولايات المختلفة، والحفاظ على وحدة اراضي الدولة في مواجهة النزعات القومية الانفصالية، التي هدّدتها من الطرف الاوروبي بخـاصـة. وتأثّرت فلسطين، خلال عهد التنظيمات (١٨٣٩ ـ ١٨٧٦)، نظراً الى الاهتمام الاوروبي المتزايد والاطماع العديدة في منطقة شرق المتوسط. وبدأت محاولات الباب العالي التصدي للاطماع الخارجية في أراضي السلطنة، عشية الحملة المصرية على سوريا، عندما تمّ توحيد فلسطين، بأكملها (أي سناجق القدس ونابلس وعكا)، تحت لواء حاكم عكا، «بهدف تعزيز الجبهة العسكـريـة، والسيـاسيـة، في مواجهـة أطماع محمد علي»[٧]. وتجدّدت محاولة تجميع السناجق (المتصرّفيات) الفلسطينية في فرمان العام ١٨٤٠، الذي جعل محمد علي، في حياته، والياً على عكا، ضمن الحدود من رأس الناقورة الى بحيرة طبريا شرقاً، والبحر الميت جنوباً، وامتداداً، من هناك، الى ان يضمّ النقب وصحراء سيناء. الاّ ان رفض محمد علي المهلة التي حدّدها السلطان لقبول شروطه (عشرة أيام) أحبط ذلك المشروع. ولكن تواصل الاهتمام الرسمي العثماني بالاراضي المقدسة شهد تصـاعداً مستمراً منذ ذلك الحين، حيث أُجريت محاولتان، في العام ١٨٤١ والعام ١٨٥٤، لوضع القدس، مباشرة، ولوقت قصير، تحت حكم الباب العالي. وفي وقت لاحق، عادت خطط ضمّ سناجق فلسطين الى الظهور، عندما أُجري توحيدها في «ولاية القدس»، في تموز (يوليو) ١٨٧٢، وتعيين ثُريا باشا، والي حلب حتى ذلك الحين، والياً عليها. ولكن هذا الاجراء، أيضاً، لم يدم طويلاً؛ اذ سرعان ما عدل الباب العالي عنه والغى، في ١٨٧٢/٧/٢٣، «ولاية القدس»، أو «ولاية فلسطين» كما كانت تعرف في أوساط قناصل اوروبا[٨].

أمّا الاسباب التي دفعت المسؤولين العثمانيين، أساساً، الى انشاء «ولاية القدس»، فيبدو انها تعود الى رغبة الباب العالي في اعادة تنظيم الولايات العثمانية باتجاه جعلها أصغر حجماً، وبالتالي أكثـر استجـابة لاحتياجات الادارة المركزية ومحاولات الاصلاح والتنظيم فيها[٩]. ولكن الترحيب الاوروبي الملحوظ بهذه الخطوة، التي كان من شأنها ان تضع الاماكن المقدسة، كلها، في وحدة ادارية واحدة ترتبط بالاستانه مباشرة، بدلاً من والي دمشق، أو بيروت، أثار مخاوف الباب العالي الذي تنبّه الى ضرورة وضع تعقيدات ادارية أمام التغلغل الاوروبي في فلسطين. وفي النهاية، تمّ التوصل الى «حل وسط» اداري يعيد ربط الاماكن المقدسة مباشرة بالاستانه مع الحفاظ، في الوقت عينه، على

شيء من التقسيمات الادارية المعرقلة للمخططات الاوروبية. فالى جانب انشاء اتصال تلغرافي في القدس، منذ حزيران (يونيو) ١٨٦٥، وبيافا قبل ذلك في آب (اغسطس) ١٨٦٤[١٠]، وضع سنجق القدس، العام ١٨٧٤، تحت حكم العاصمة العثمانية مباشرة، من خلال وزارة الداخلية في الاستانه. وبقي الحال كذلك حتى أواخر العام ١٩١٧، عندما احتلت جيوش الجنرال اللنبي البريطانية النصف الجنوبي من فلسطين، بما في ذلك القدس ويافا. أمّا سنجقا نابلس وعكا، فأصبحا، اعتباراً من العام ١٨٨٧، تابعين لولاية بيروت، مع الاحتفاظ، دوماً، بخط رأس الناقورة ـ بحيرة طبريا حدّاً فاصلاً بين سنجقي عكا وبيروت (صيدا). وفي تلك السنة، أيضاً، أُلحق القسم الجنوبي من شرق الاردن بولاية دمشق، مفصولاً عن سنجق نابلس.

وعلى الرغم من هذه التعديلات والتغييرات الادارية، وخاصة الحاق القدس مباشرة بالاستانه، فقد نما، خلال القرن التاسع عشر، تصوّر واضح لاقليم فلسطين، كوحدة تاريخية ودينية، وأيضاً ادارية[١١]، عزّزته النشاطات الكنسية والقنصلية، الثقافية والاجتماعية، الاوروبية في «البلاد المقدسة»، ومحاولات الباب العالي، في المقابل، التصدي لهذا التغلغل الاوروبي النشط. واتجهت الخطوات العثمانية في مسارين: اداري، لتعزيز السلطة المركزية على ولايات الدولة؛ واسلامي، لكسب ولاء رعايا الدولة المسلمين، وتحويل انظارهم عن دعوات القومية والعروبة، بهدف الحفاظ، بالتالي، على وحدة أراضي الدولة. ومن هنا، يمكن فهم اهتمام السلطات العثمانية بموسم الحج الى الاراضي المقدسة في الحجاز، وحرصها على ضمان أمن وسلامة قوافل الحجاج المتجهة من دمشق، عبر أراضي شرق الاردن، اي معان والعقبة، ومن ثمّ الى الحجاز، وهي المهمة التي كانت، في معظم الاحيان، من نصيب والي دمشق. كما يشار، أيضاً، الى أهمية «الامتياز» الممنوح لوالي مصر، محمد علي، بحماية محمل الحج من مصر عبر سيناء الى العقبة، ومنها الى الحجاز. على ان ذلك الامتياز بدأ يفقد أهميته بعد شقّ قناة السويس، وتحويل طريق الحج من سيناء الى البحر الاحمر.

وفي عهد السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) بُدىء العمل بانشاء الخط الحديد الحجازي من دمشق، محاذياً طريق قوافل الحج، عبر شرق الاردن، حتى معان، في الجنوب، ومنها الى الحجاز. الّا ان استمرار العمل بهذا الخط، واقترابه من بلدة معان، أدّيا الى اثارة مسألة الحدود الجنوبية لمتصرفية القدس، وفتحا ملفّها مع مصر، التي كانت، منذ العام ١٨٨٢، اصبحت في قبضة الاحتلال البريطاني، بعد القضاء على ثورة عرابي باشا.

أزمة العام ١٨٩٢

اثر وفاة والي مصر، الخديوي[١٢] توفيق، في بداية العام ١٨٩٢، أصدر السلطان عبدالحميد الثاني، في الثامن من كانون الثاني (يناير)، فرماناً بتثبيت خلفه الخديوي عباس حلمي الثاني. وعلى الرغم من ان هذا الاجراء كان اتخذ طابعاً شكلياً منذ فرمان العام ١٨٤١، الّا انه تضمّن، هذه المرة، اعادة تعيين حدود سيادة حاكم مصر «ضمن حدودها القديمة [الاشارة الى خط العريش ـ السويس]، كما وردت في الفرمان بتاريخ الثالث عشر من شباط (فبراير) ١٨٤١»، الذي وُجِّه، في حينه، الى محمد علي. والجديد، هنا، انه لم يأت على أي ذكر لصحراء سيناء، أو العقبة، أو المواقع الملحقة بالادارة المصرية على ساحل البحر الاحمر من أراضي الحجاز، الامر الذي عكس نيّة السلطان عبدالحميد الثاني على اعادة هذه المناطق الى ولاية الحجاز.

أثار هذا الامر قلق بريطانيا ومخاوفها من احتمال عودة القطاع الجنوبي ـ الشرقي من سيناء

الى السلطة العثمانية، وما يعنيه ذلك من تمكين السلطان من حشد قواته على مقربة من قناة السويس، وتهديد الوجود البريطاني هناك، والذي كان على وشك انهاء عامه العاشر، وبالتالي، لم يتردّد المعتمد البريطاني في القاهرة، السير ايفلين بارينغ (اللورد كرومر لاحقاً)، في توجيه رسالة، عبر القنوات الدبلوماسية المعتادة، الى الباب العالي، مؤكداً فيها ان أية محاولة لاعادة الزمن الى وراء، بالنسبة الى صحراء سيناء، لن توافق عليها حكومة الجلالة البريطانية. وتبع ذلك ثلاثة شهور من الضغط المتواصل من جانب لندن، اضطر السلطان العثماني، في نهايتها، الى الرضوخ. وعلى الاثر، وجّه الصدر الاعظم، جواد باشا، برقية، بتاريخ الثامن من نيسان (ابريل) ١٨٩٢، الى الخديوي عباس في القاهرة، يعلن فيها «المحافظة على الوضع الراهن في سيناء، التي ستبقى تحت الادارة الخديوية كما كانت تُدار في عهد جدك [الخديوي اسماعيل] وأبيك [الخديوي توفيق]...». وأوضحت البرقية ان طور سيناء سيبقى تحت الادارة المصرية، في حين ان المواقع الحجازية ستعاد الى ولاية الحجاز[١٣].

لم تكتف السلطات البريطانية بهذه الصيغة المعدّلة، فوجّه السير بارينغ، بتاريخ ١٣/٤/١٨٩٢، رسالة الى وزير الخارجية المصرية، ديكران باشا، أوضح فيها التفسير البريطاني لمسألة الحدود في سيناء، حيث قال: «ان أية تعديلات على الفرمانات التي تنظّم العلاقات فيما بين الباب العالي ومصر، لا يمكن ان تحدث بدون موافقة حكومة الجلالة البريطانية». وبعد هذا التوضيح القاطع لنفوذ بريطانيا المطلق في مصر، مضى المعتمد البريطاني موضحاً حدود سيناء، حسب مفهوم حكومته، التي يعيّنها «من الشرق خط يمتد باتجاه جنوب ـ شرقي من نقطة على شاطىء المتوسط تبعد مسافة صغيرة الى الشرق من العريش، وصولاً الى رأس خليج العقبة. [وبينما] تبقى هذه المساحة خاضعة للادارة المصرية، تشكّل قلعة العقبة، الواقعة شرق هذا الخط، جزءاً من ولاية الحجاز». وقد شاركت كل من فرنسا وروسيا في التوصّل الى هذا الترتيب، الذي نُقل، رسمياً، ايضاً، الى كل من ألمانيا والنمسا وايطاليا.

الاطماع الصهيونية في سيناء

انتهت، على هذا النحو، أزمة العام ١٨٩٢، وبقي التحديد «القائم» هذا لخط الحدود الشرقي لصحراء سيناء، والذي امتنعت الاستانه عن رفضه، أو قبوله، معمولاً به لسنوات عديدة مقبلة. ولكن حقيقة الامر لم تكن بهذه البساطة؛ اذ ان محاولة السلطان عبدالحميد الثاني اعادة فرض السيادة العثمانية على منطقة سيناء لم تكن تعني مجرّد نزاع على رمال الصحراء، أو بعض المواقع لحراسة القوافل المارّة فيها. فالدولة العثمانية كانت تراقب، بقلق شديد، تزايد أعداد المهاجرين اليهود الى فلسطين، خاصة بعد العام ١٨٨٢، وما رافق ذلك من محاولات مستمرة من جانب القوى الاوروبية من اجل الحصول على امتيازات ومواقع نفوذ داخل الولايات العثمانية، لا سيما في سنجق القدس. وعلى الرغم من الاجراءات المشدّدة التي حاول العثمانيون فرضها لتقييد الهجرة اليهودية، الّا ان فساد الادارة والرشاوى السخية، كانا يضمنان، باستمرار، تجاوز هذه القيود.

وحدث في تلك الاثناء ان وصل القاهرة، في العام ١٨٩٠، ثري يهودي قادماً من ألمانيا، يدعى بول فريدمان، حيث قابل بعض المسؤولين، وفي مقدّمهم المعتمد البريطاني السير بارينغ، وعرض عليهم مشروع استيطان يهودي في بقعة على السواحل الشرقية لخليج العقبة، تعرف بأرض مِدْين[١٤]. وكان من الواضح ان فريدمان، بعرضه هذا، انما يدغدغ احلام بريطانيا، الساعية الى وجود صديق وحليف لها على جانبي شريان مواصلاتها الى شبه القارة الهندية[١٥]، بالاضافة الى استغلاله العطف الاوروبي على اليهود، اثر حملات الاضطهاد الروسية منذ العام ١٨٨٢. ويبدو انه لم يلق

معارضة، بدليل عودته، بعد أقل من عامين، على متن يخت بخاري أسماه «اسرائيل»، وتوجّهه الى منطقة وادي مدين، محاولاً شراء مساحة من الاراضي، هناك، لتأسيس مملكته الجديدة. ورافقه، في تلك المغامرة، عدد من عائلات المهاجرين اليهود والمهندسين والجغرافيين وكميات من الاسلحة والذخيرة.

وقد ارتاب أهالي المنطقة العرب في نوايا هذه المجموعة الغريبة، خاصة بعد ان نجح فريدمان في شراء أرض جهة المويلح، على الرغم من ان القوانين العثمانية تمنع بيع اراضٍ للاجانب في شبه جزيرة العرب، فرفعوا شكواهم الى سلطان مصر، الذي لم يفدهم بشيء، فتوجهوا الى والي الحجاز العثماني، الذي أمر جنوده باحتلال المويلح وما جاورها، على اعتبار انها من املاك الدولة العثمانية، وكانت أزمة العام ١٨٩٢ الحدودية بين مصر وتركيا، آنذاك، في ذروتها.

كادت ان تحدث مواجهة عسكرية بعد ان أرسلت مصر عدداً من جنودها الى منطقة ضَبّه لمواجهة جنود والي الحجاز العثماني، خاصة بعد ان اعلن فريدمان عن انه «مستعد للحرب». الّا ان تسوية الخلاف بين مصر وتركيا أفشلت مخططات فريدمان الاستيطانية، وان كانت لم تؤد الى تهدئة مخاوف السلطان من الاطماع الصهيونية.

ومن جهتها، واصلت بريطانيا متابعتها الدقيقة، والقلقة، لازدياد النفوذ الالماني لدى الاستانه وما رافقه من مشاريع اقتصادية متعددة، كان أهمها خطوط السكك الحديد التي استهدفت ألمانيا من ورائها ربط برلين بالمشرق، دون الحاجة الى استخدام قناة السويس، والتعرّض، بالتالي، للضغوط البريطانية. وبالتحديد، كان العمل على خط الحديد برلين ـ بغداد وخط دمشق ـ معان (خط الحجاز) يهدف الى فتح الخليج العربي والبحر الاحمر للتوسّع الالماني، وصولاً الى المحيط الهندي والشرق الاقصى، متجاوزاً «عنق الزجاجة» في قناة السويس.

وفي هذه الاثناء، كانت المنظمة الصهيونية العالمية، بزعامة ثيودور هرتسل، تدرس عدة مشاريع استيطان صهيونية في اراضٍ محيطة بفلسطين، أو قريبة منها (قبرص، وشرق الاردن، وسيناء، والعريش)، وجميعها ضمن دائرة النفوذ البريطاني. وضمن هذا الاطار، سعى هرتسل[١٦]، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٢، الى مقابلة وزير المستعمرات البريطاني، جوزف تشامبرلن، عارضاً عليه ان تقوم بريطانيا بمنح المنظمة الصهيونية براءة (charter) للاستيطان في منطقة العريش والجانب الاكبر من صحراء سيناء. وكان هرتسل يقصد من وراء ذلك اقامة ما يشبه دولة يهودية عازلة على مشارف مصر، تقف حائلاً دون أية عملية عسكرية عثمانية ضد قناة السويس. وتابع هرتسل محاولاته «بيع» البريطانيين فكرة استيطان يهودي في العريش، في مقابلة ثانية مع تشامبرلن، في نيسان (ابريل) ١٩٠٣، حين أكد له ان مجرّد وجود اليهود في العريش، تحت العلم البريطاني، يعني ان فلسطين، أيضاً، ستصبح ضمن منطقة النفوذ البريطاني. الّا ان تعاطف وزير المستعمرات البريطاني مع مخططات المنظمة الصهيونية العالمية لم يجد اصداء كافية في وزارة الخارجية، التي كانت حريصة، حتى ذلك الحين، على استمرار علاقات الصداقة وعدم استفزاز الباب العالي في الاستانه، بالاضافة الى موقف كرومر في مصر. فقد أبدى المعتمد البريطاني تحفظاً شديداً ازاء احتمالات نجاح مثل هذه المشاريع الصهيونية، وأعاد الى الذاكرة الفشل الذي احاط بتجربة فريدمان سالفة الذكر، وشدّد على ضرورة عدم جذب انظار السلطات العثمانية، مجدداً، الى مسألة الحدود مع مصر. وفي النهاية، قرّر كرومر معارضة مشروع العريش بأكمله، على أساس ان مياه النيل، التي كانت المنظمة الصهيونية تطمع بها لري مشاريع الاستيطان في العريش، لا يمكن التصرّف بها، أو الاستغناء عنها. ويبدو

ان كرومر كان مقتنعاً، في قرارة نفسه، بأن الامتداد الصحراوي في سيناء يشكّل حاجزاً طبيعياً للدفاع عن القناة، أفضل بكثير من أية تجمّعات استيطانية في العريش[١٧].

حادثة العقبة، العام ١٩٠٦

بقي خط رفح ـ العقبة، بوضعه غير الدقيق كما عيّنه بارينغ في العام ١٨٩٢، معمولاً به حتى العام ١٩٠٦، عندما أدّت سلسلة من الاحداث الى نشوب أزمة دبلوماسية حادّة بين القاهرة واسطنبول كادت ان تتطوّر الى مواجهة عسكرية، ونتج عنها، في النهاية، تعيين دقيق، وفاصل، لخط الحدود المصرية ـ التركية، هو الخط الذي اصبح، فيما بعد، الحدود الجنوبية لفلسطين.

رسمياً، بدأ التوتّر في تلك المنطقة الحدودية يلفت انظار السلطات البريطانية، عندما استلم السفير البريطاني في اسطنبول، السير نيكولاس اوكونر، رسالة، بتاريخ ١٩٠٦/١/١٢، من السلطان عبدالحميد الثاني، تتضمّن احتجاجاً على وجود قوة مصرية بامرة ضابط بريطاني يدعى براملي بك، على مقربة من العقبة. وطلب السلطان، في رسالته تلك، من السفير البريطاني، السعي لدى حكومته[١٨] من أجل العمل على سحب هذه القوة التي أقامت معسكرها على أراض عثمانية، والتي أعلن قائدها البريطاني عزمه على اقامة عدد من مواقع الحراسة والمراقبة داخل المنطقة العثمانية. ويبدو ان رسالة أخرى، بالمعنى عينه، كان وجّهها الصدر الاعظم الى الحكومة المصرية.

لم تعجب لهجة الرسائل العثمانية السلطات البريطانية، التي أشار معتمدها في مصر، كرومر، على الخديوي عباس الردّ باقتراح تشكيل لجنة خبراء من الطرفين، المصري والتركي، لرسم الحدود بصورة دقيقة، وتفصيلية؛ واقترح على حكومته، في الوقت عينه، ارسال سفينة حربية بريطانية الى مياه خليج العقبة، لتعزيز الموقف البريطاني ـ المصري[١٩].

تلاحقت، بعد ذلك، المراسلات فيما بين القاهرة ولندن واسطنبول، والتي أظهرت، بوضوح، محاولات الباب العالي العنيدة من اجل استعادة الهيمنة العثمانية وترسيخ سلطة العاصمة ـ المركز على أطراف ولايات السلطنة، في مقابل الضغوط السياسية، والعسكرية، العديدة التي لجأت بريطانيا اليها، لحماية وجودها في مصر، وضمان سيطرتها على قناة السويس. وتبيّن من تلك المراسلات ان «التفاهم» الحدودي، الذي تمّ التوصّل اليه في العام ١٩٨٢، لم يثن الاستانه عن عزمها على تعزيز الوجود العثماني في تلك المنطقة، وذلك عندما أُصدرت ارادة سنية، في العام ١٨٩٩، بتوصية من متصرّف القدس، بانشاء قضاء تابع لمتصرفية القدس في منطقة بئر السبع، تحت أمرة قائمقام يكون مقرّه في بلدة بئر السبع[٢٠].

أثار هذا الاجراء اهتمام البريطانيين في مصر، نظراً الى ما يطرحه، مجدّداً، من مسألة تعيين الحدود مع الدولة العثمانية، وانشاء مركز اداري عثماني على مقربة من قناة السويس. وسارع اللورد كرومر الى ارسال مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية، يشرح فيها علامات الحدود في منطقة العريش ـ رفح، امتداداً حتى خليج العقبة[٢١]. وأشار كرومر، في رسالته، الى وجود عمودين من الغرانيت على جانبي شجرة تقع على مسافة ٢٤ ميلاً شرق العريش، كان الخديوي اسماعيل احضرهما من الاسكندرية ليكونا نقطة الحدود المصرية ـ التركية على ساحل البحر الابيض المتوسط. أمّا خط الحدود من تلك النقطة الى رأس خليج العقبة، فانه يتبع طريقاً معروفاً للقوافل التي اعتادت القبائل البدوية طرقه في اثناء تنقّلها من منطقة غزة الى العقبة. وتجنّباً لأية اشكالات ادارية، أمر كرومر بارسال

بعثة مصرية، تضمّ ضابطاً من الجيش المصري وآخر من حرس الخديوي، للتباحث مع محافظ العريش وتنظيم دوريات حدودية، بهدف تثبيت خط الحدود هناك، وتعزيز الوجود المصري. وفي تلك الاثناء، أيضاً، قدّمت دائرة الاستخبارات العسكرية البريطانية تقريراً[٢٢] الى الخارجية البريطانية بشأن تعيين الحدود في سيناء، أظهر، بوضوح، ان الحدود الرسمية لمصر الخديوية تتبع خطاً يمتد من نقطة العريش ـ رفح باتجاه جنوبي ـ غربي الى رأس خليج السويس؛ امّا منطقة طور سيناء التي حدّدها فرمان العام ١٨٤١ الموجّه الى محمد علي، فيحدّها، شمالاً، الخط الذي يتبع طريق قوافل الحج، والممتد من السويس، عبر نخل، حتى العقبة، بحيث تكون المنطقة الواقعة جنوب هذا الخط تابعة للسيادة المصرية؛ امّا المنطقة الى الشمال منه، فانها تتبع متصرفية القدس العثمانية، ويفصلها عن الاراضي المصرية خط العريش ـ السويس. ولكن تقرير المخابرات البريطانية لاحظ ان التعديل الوحيد الذي أدخل على خط الحدود التركية ـ المصرية هو ما تضمّنته رسالة كرومر الى ديكران باشا، بتاريخ ١٨٩٢/٤/١٣، مشيراً الى ان المنطقة المتنازع عليها في سيناء تنحصر، عملياً، ضمن المثلّث الواقع بين رفح والسويس والعقبة، وهي منطقة صحراوية جرداء، يكاد يكون من المستحيل على أية قوة مهاجمة من الشرق (أي عثمانية) اختراقها بسهولة، وبالتالي تهديد قناة السويس والوجود البريطاني في مصر. ونصح تقرير المخابرات بعدم اثارة الاهتمام العثماني بالحدود في سيناء، والاكتفاء بالتفاهم الضمني، القاضي بالاعتراف بخط السويس ـ رفح حدوداً رسمية بين مصر وتركيا، مع الاقرار بالامتياز الذي حصل عليه الخديوي اسماعيل لحماية قوافل الحج من السويس الى العقبة، ببسط «الادارة» المصرية على باقي سيناء، اضافة الى بعض المواقع الحجازية على خليج العقبة؛ وفي أحسن الاحوال، الاكتفاء بالخط الذي حدّده كرومر في العام ١٨٩٢.

ولكن منطقة سيناء، التي كانت، حتى ذلك الحين، مهملة تقريباً، ومتروكة لسيادة القبائل البدوية، وأحكامها، وتقاليدها، بدأت تحظى بأهمية متزايدة، نظراً الى قربها من الخط الحديد الحجازي، من جهة، ومشاريع الاستيطان الصهيونية، من جهة أخرى. ونظر كرومر، بقلق خاص، الى احتمال قيام العثمانيين بمدّ خط حديد فرعي من معان الى العقبة، وبالتالي اتاحة المجال لامكانية حشد قوة تركية كبيرة تهدّد أمن قناة السويس. وانعكس هذا القلق في تقرير كرومر السنوي عن مصر والسودان[٢٣] للعام ١٩٠٥، الذي جاء فيه: «ان أنظار الحكومة المصرية اتجهت، مؤخراً، الى الاهتمام بشؤون شبه جزيرة سيناء وكانت أُهملت منذ أعوام لأسباب مختلفة». أمّا ترجمة هذا الاهتمام، فجاءت على هيئة بعثة مصرية، برئاسة الكولونيل البريطاني، ويلفرد جننغز براملي، وهو «احد الاشخاص الثلاثة الذين رشّحهم كرومر الى عضوية لجنة التحقيق في امكانات مشروع العريش الصهيوني، وبرأيه أفضلهم، لمعرفته الوثيقة بعادات، ولغة، أهل المنطقة، ولأنه اشترك بعمليات مسح معظم سيناء»[٢٤].

كانت مهمة براملي المعلنة الفصل في نزاعات مستحكمة بين أفراد القبائل البدوية في سيناء. ولكنه، في الواقع، وبعد تعيينه حاكماً ومفتشاً عاماً لمنطقة سيناء، عمد الى تعزيز الوجود البريطاني ـ المصري، عسكرياً وادارياً. وشمل ذلك تنظيم قوة من الهجانة للقيام بأعمال دوريات المراقبة والحراسة، واقامة مركز شرطة ومبان للجنود وفندق صغير في نخل، بالاضافة الى تحسين النشاط الزراعي في منطقة العريش.

لم تنظر السلطات العثمانية بعين الرضى الى تلك الاجراءات المتخذة من جانب «الحكومة المصرية ومستشاريها البريطانيين»، خاصة انها ترافقت مع قرب الانتهاء من أعمال الخط الحديد الحجازي، وعزّزت حالة القلق العثماني الحملة القوية التي شنّتها الصحافة الوطنية، والاسلامية

(«اللواء» و«المؤيد» بشكل خاص) في القاهرة ضد النشاط البريطاني، وما يمكن ان يشكّله من تهديد للمصالح الاسلامية والاماكن المقدسة في الحجاز، على الرغم من ادعاءات كرومر بأن ممثل السلطان لدى الخديوية المصرية، الغازي مختار باشا، هو الذي يقف وراء تلك الحملة[٢٥]. على ان المخاوف العثمانية لم تكن محصورة بمنطقة سيناء وجوارها وحسب، بل ان التقارير التي كانت تصل الاسكندرية، من مصر وغيرها من الولايات العثمانية، كانت تؤكد وجود مساعدة بريطانية لحركة التمرّد والثورة القائمة في اليمن ضد السلطة العثمانية. وقد اعترفت التقارير البريطانية، خلال تلك الفترة، بتقديم المساعدة الى اعداد من الاتراك الهاربين من صفوف الجيش العثماني، أو الذين وقعوا في أسر القبائل اليمنية الثائرة، ووصلوا، في النهاية، الى المواقع البريطانية في عدن[٢٦]. وبالاضافة الى ذلك كله، توالت التقارير من والي سوريا بشأن التحرّكات البريطانية في سيناء، فما كان من الباب العالي الاّ ان أصدر تعليماته الى كل من الوالي وقائد القوات التركية في سوريا بالتحرّك نحو العقبة والقُصَيِّمة، بهدف احتلالهما واقامة مواقع عسكرية فيهما، لافشال المخططات البريطانية ـ المصرية. وهكذا، شهد مطلع العام ١٩٠٦ سلسلة من التحركات العسكرية العثمانية، والبريطانية المضادة، تمركزت القوات التركية، بنتيجتها، في العقبة وطابا ورفح، بعد ازالة عمودي النقطة الحدودية، بالاضافة الى مواقع أخرى بين رفح والعقبة؛ في حين تمركزت قوات مصرية ـ بريطانية في جزيرة فرعون، وقلعة العقبة، ونخل، والعريش. وكشفت البرقيات المتبادلة فيما بين القاهرة واسطنبول ولندن حقيقة المواقف، والدوافع، والمصالح، العثمانية والبريطانية، المتصارعة في منطقة سيناء.

من جهته، وجّه الصدر الاعظم، خلال الفترة من ٢٠ ـ ١٩٠٦/١/٢٣، ثلاث رسائل الى خديوي مصر، عباس حلمي، باعتباره حاكم ولاية ما زالت تتبع السلطة العثمانية. الرسالة الاولى أعلنت ان الاستانه لا تعتزم ارسال مندوب عنها لرسم الحدود مع مصر وتعيينها، وبالتالي، يتوجب على مصر التوقّف عن اقامة المواقع الحدودية. الرسالة الثانية، وهي الأهمّ، أكدت، بكل وضوح، ان السلطات العثمانية لا ترى، اطلاقاً، حاجة الى ارسال بعثة حدودية ما دامت العقبة «وجوارها» منطقة عثمانية، بدون أي شك، وانها، بالتالي، خارج أراضي الامتياز المصري الممنوح لمحمد علي في العام ١٨٤١، اضافة الى ان مبدأ تعيين الحدود غير وارد، أصلاً، طالما بقيت مصر جزءاً من الامبراطورية العثمانية. وأعربت هذه الرسالة عن أمل الصدر الاعظم في ان تستجيب مصر للرغبات العثمانية، تجنّباً لنشوء «حادثة» بين البلدين، مهدّداً بأن «اجراءات طرد قوية» قد تكون ضرورية لمعاقبة هذا العصيان من جانب مصر، في حال اصرارها على انشاء مواقع عسكرية وانزال جنود الزورق الحربي «نور البحر» في سيناء. وأعادت الرسالة الثالثة تكرار المطالب العثمانية.

لم يجرؤ خديوي مصر على اتخاذ أي موقف تجاه التهديد العثماني، بل اكتفى بنقل الرسائل الى المعتمد البريطاني في مصر، الذي نقلها، بدوره، الى المسؤولين في لندن[٢٧]. ويبدو ان الوضع الناجم عن التشدّد العثماني أحدث ارباكاً في أوساط صانعي السياسة البريطانية، الذين تأرجحت آراؤهم ما بين ناصح بالتأنّي والحذر واتباع الطرق السلمية والمفاوضات الهادئة مع السلطات العثمانية، وداعٍ الى اللجوء الى القوة والرد على التهديد العثماني بسياسة «سفن المدفعية» لارغام الاستانه على التراجع والاقرار بالامتيازات المصرية في سيناء. تزعّم الاتجاه الاول السفير البريطاني في اسطنبول، باعتباره الاقدر على تفهّم المواقف العثمانية ومتابعة التقلّبات في مزاج الصدر الاعظم والسلطان عبدالحميد، ومعرفة دقائق السياسة العثمانية بشكل عام. أمّا الاتجاه الثاني، فحمل لواءه المعتمد البريطاني في القاهرة ومساعدوه الذين كانوا يدافعون عن المصالح البريطانية في مصر وقناة

السويس والمنطقة بشكل عام، وهي المهمة التي حملتهم على ان يرصدوا، عن كثب، التيارات الفكرية، والاتجاهات السياسية، والتحوّلات الاجتماعية، بشقيها، الاسلامي والوطني، ومدى تأثير ذلك في الوجود البريطاني في مصر.

وتظهر الرسائل المتبادلة بين السفير البريطاني في اسطنبول ووزارة الخارجية في لندن محاولات السفير المستمرة للتقليل من حجم الخلاف الحدودي في سيناء[٢٨]، والاشارة الى دور الصحافة في تضخيم الخلاف[٢٩]، والميل الى استبعاد اللجوء الى القوة[٣٠]، في المرحلة الاولى من الخلاف، على الاقل.

وفي المقابل، كان كرومر يضغط، منذ البداية، باتجاه سياسة التصلّب والقوة واستعراض الاسطول البريطاني في مياه البحرين، المتوسط والاحمر[٣١]، ويطالب بارسال السفينة الحربية «ديانا» للمرابطة في مياه العقبة. وشاركه في هذا الموقف، أيضاً، القائم بأعماله، فندلي، الذي نصح، في الوقت عينه، بالحذر الشديد في استعراض القوة البريطانية ضد السلطان العثماني، نظراً الى ما قد يثيره ذلك الاسلوب من حساسية التيار الاسلامي في مصر[٣٢]. ولفت فندلي، أيضاً، نظر الخارجية البريطانية الى خلو رسائل الصدر الاعظم الى خديوي مصر من عبارات التكريم والتفخيم التقليدية، والاشارة الى مصر باعتبارها ولاية تابعة للسلطنة العثمانية، واستثناء سيناء من الاراضي المصرية الممنوحة لوالي مصر بموجب فرمان العام ١٨٤١.

ومرة أخرى، كان هذا التضارب في المواقف والتفسيرات، العثمانية والبريطانية، بشأن بعض المواقع الجغرافية في سيناء يخفي وراءه صراعاً سياسياً على مناطق النفوذ والمصالح الاستراتيجية العليا. فالموقف التركي سعى الى اعادة الهيمنة والسيادة العثمانية على المنطقة المحاذية للخط الحديد الحجازي، نظراً الى أهمية هذا الخط في نظر العالم الاسلامي، بعامة، و«الملّة» الاسلامية داخل السلطنة العثمانية، بخاصة. وبالتالي، كانت أهمية العقبة، التي ارادت الاستانه ان تمدّ اليها خطاً فرعياً من معان بهدف ايصال هذا الخط، فيما بعد، من العقبة الى السويس، وربما، أيضاً، من العقبة الى شاطىء البحر الابيض المتوسط. ومن هنا، أيضاً، كانت اهمية المحاولات العثمانية احياء الحديث عن مصر، باعتبارها ولاية تابعة للسلطات في اسطنبول. ولكن بريطانيا، من جهتها، كانت تقرأ في هذه المواقف العثمانية مطامع وأهدافاً أبعد من ذلك بكثير، ترتبط، بصورة وثيقة، بالمخططات الالمانية في توجّهها نحو الشرق. كما ان الساحة الاوروبية ذاتها لم تكن خالية من التوتر، خاصة بين المانيا وفرنسا؛ ذلك التوتر الذي انفجر بعد ثماني سنوات في أول حرب عالمية مدمّرة. ورأى بعض المسؤولين البريطانيين ان موقف حكومة الجلالة البريطانية سيكون حاسماً في ما يتعلق بنتيجة أي مواجهة ألمانية ـ فرنسية؛ وبالتالي، فان التقارب الالماني ـ التركي ربما يكون وراء الازمة على الحدود الشرقية لمصر، بهدف تحويل انظار بريطانيا عمّا يجرى في اوروبا[٣٣]. وبالاضافة الى ذلك، رأى البريطانيون، أيضاً، في حملة التحريض ضد بريطانيا، التي شنّتها الصحافة الاسلامية في مصر، ما حملهم على الاعتقاد بأن اصابع المانيا تقف وراء تلك الحملة. وبالتالي، فان العرض التركي، الذي نقله مختار باشا الى اللورد كرومر في القاهرة، باعتبار الخط الممتد من العريش شمالاً الى رأس محمد في أقصى الطرف الجنوبي لسيناء حدّاً فاصلاً بين مصر والدولة العثمانية، جوبه بالرفض التامّ من جانب المعتمد البريطاني، لما يتضمّن من اخطار تهدّد أمن الامبراطورية البريطانية. فقد رأى كرومر[٣٤] ان اعتماد خط العريش ـ رأس محمد يعني تحريك الحدود التركية غرباً باتجاه قناة السويس الى خط يمر بنقطة نخل الملائمة، من حيث وفرة المياه فيها، لحشد قوة عسكرية كبيرة يمكنها تهديد القناة

باستمرار، والوصول اليها خلال أيام معدودة. وطالما يقع رأس محمد على البحر الاحمر، خارج خليج العقبة، فان تمركز قوات عثمانية فيه سيجعل من ذلك الخليج «بحيرة مغلقة» تحت تصرّف الاسطول الحربي العثماني، وحلفائه، وبالتالي يشكّل تهديداً دائماً لخط المواصلات البحرية عبر البحر الاحمر الى الشرق الاقصى. كما رفض كرومر الاقتراح الذي تداولته الاوساط الدبلوماسية باحالة الموضوع الى محكمة العدل العليا في لاهاي، وذلك خوفاً من قيام ألمانيا باستغلال تلك المناسبة للبحث في موضوع الوجود البريطاني برمّته في مصر، انتقاماً من المساندة البريطانية لفرنسا في موضوع المغرب العربي، ومراكش.

اللجوء الى سياسة القوة

مع استمرار أزمة الحدود مع الدولة العثمانية، بدأت بريطانيا تخشى من انعكاس المواجهة مع السلطان، خليفة المسلمين، على الاوضاع الداخلية في مصر، وغيرها، من مستعمراتها، حيث توجد نسبة كبيرة من السكان المسلمين في الهند، والملايو، وغيرهما. وبالتالي، لم يتردّد كرومر، مع دخول الازمة شهرها الرابع، عن طلب ارسال تعزيزات عسكرية الى الحامية البريطانية الموجودة في مصر، والالحاح على المسؤولين في لندن، بضرورة ارسال عدد من السفن الحربية للمرابطة في خليج العقبة، وفي البحر المتوسط، على مقربة من الموانىء التركية. وعزّز موقف كرومر المتشدّد ما نقلته التقارير البريطانية عن تعنّت السلطان العثماني في رفضه اقتراح تشكيل لجنة خبراء من الطرفين، المصري والتركي، لرسم الحدود، وتعيينها بدقة بين الطرفين، واصراره على العودة الى فرمان العام ١٨٤١، الذي يملك، وحده، حق تفسيره على النحو الذي يشاء، بالاضافة الى ارتفاع حدّة الدعوات الاسلامية داخل مصر ووصول معلومات بشأن اقامة متصرفية مركزها العقبة تكون تابعة لولاية الحجاز.

لم يبق أمام الحكومة البريطانية، في جلستها التي عقدت بتاريخ ١٩٠٦/٤/٣٠ لمناقشة الموضوع، وبعد الاستماع الى تقرير من وزير الخارجية بشأن أهمية سيناء والحق المصري في المطالبة بها، سوى اللجوء الى سياسة القوة. وفي اليوم عينه، وجّه السير ادوارد غراي رسالة الى السفير البريطاني في اسطنبول يطلب منه القيام بتسليم مذكرة الى الحكومة العثمانية تطلب: ١ ـ الموافقة، خلال عشرة أيام، على عملية رسم الحدود من رفح الى العقبة، على أساس الرسالة المؤرخة في ١٨٩٢/٤/٨؛ ٢ ـ اخلاء طابا، فوراً، من القوات التركية[٣٥].

في الثالث من أيار (مايو) ١٩٠٦، استلم الباب العالي انذار حكومة الجلالة البريطانية، في حين توجّه الاسطول البريطاني في المتوسط من مالطا الى بحر ايجه وأرسلت تعزيزات عسكرية الى مصر على وجه السرعة. ازاء هذه الضغوط والتهديدات العسكرية المباشرة، المدعومة بموقف اوروبي مساند، لم يجد السلطان عبدالحميد مفرّاً من الموافقة على المطالب البريطانية قبل انقضاء مهلة الانذار بساعات قليلة[٣٦]. وفي اليوم عينه، أيضاً، تمّ اخلاء طابا والمواقع المجاورة من القوات التركية، كما أُعيد عمودا الحدود الى نقطة رفح.

وطوال شهور الصيف شديدة الحرارة، عملت بعثة مكوّنة من خبراء في المساحة ورسم الحدود عن الجانبين، التركي والمصري ـ البريطاني، لتعيين مواقع الحدود على طول خط رفح ـ العقبة. وكان من الواضح، ان الخبرة العلمية والعملية في هذا المجال تكاد تكون محصورة في الجانب البريطاني، الذي استعان، ايضاً، بزعماء القبائل البدوية في المنطقة للبتّ في الخلافات بشأن ملكية الاراضي والحقوق المتوارثة، في ما يتعلق بالسقاية والرعي والتنقل. ولم يتردّد الجانب البريطاني عن اللجوء الى احدى العادات البدوية الموروثة في الفصل بين أشخاص عديدين يدّعون بملكية أرض معيّنة.

وتعرف تلك الطريقة بالمباشعة، حيث يطلب احد الحكّام البدو، ويعرف بـ المُباشِع»، من الشخصين المتنازعين ان يلعقا قطعة من الحديد المُحمّى («البَشْعة»). والمفترض ان الطرف الكاذب يجفّ ريقه بسبب اضطرابه وخوفه من افتضاح أمره، وبالتالي يحترق لسانه، في حين يسلم الطرف الصادق في دعواه[٣٧].

وفي النهاية، تمّ التوصل، في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٦، الى «خط فاصل اداري» بين شبه جزيرة سيناء، من جهة، وولاية الحجاز وسنجق القدس، من جهة أخرى. واستخدمت تلك العبارة مراعاة للحساسيات العثمانية، بحيث أبقت على شيء من الاعتراف، الشكلي ربما، بسيادة السلطان على مصر وسيناء، في حين غذّى ذلك الاتفاق طموحات الخديوي في احتمال ضمّ سيناء نهائياً الى مصر، بعد انسحاب البريطانيين منها. وقدّم الاتفاق تنازلاً آخر للحساسيات العثمانية، عندما جعل نقطة التقائه بخليج العقبة عند نقطة تبعد ستة أميال الى الغرب منها، أي بالقرب من طابا[٣٨]. وفي ما عدا ذلك، فقد كانت المصالح الاستراتيجية البريطانية هي الدافع الاساس الى رسم الحدود في سيناء بصورة تتفق وخط رفح ـ العقبة الذي اقترحه كرومر في العام ١٨٩٢، وتضمّن، بالتالي، حماية القناة والوجود البريطاني في مصر.

ومع نشوب الحرب العالمية الاولى، خاضت القوات البريطانية، في مصر، معارك شديدة لصدّ تقدّم الجيش الرابع العثماني من سوريا باتجاه قناة السويس (١٩١٥ ـ ١٩١٦)، ومن ثمّ انطلقت الجيوش البريطانية، بقيادة الجنرال اللنبي، الى احتلال نصف الاراضي الفلسطينية (١٩١٧)، وواصلت تقدّمها، شمالاً، في العام ١٩١٨، ترافقها قوات عربية، بقيادة الامير فيصل بن الحسين، لاتمام احتلال ولاية سوريا، فيما كانت القوات الفرنسية تتقدّم، أيضاً، من الشواطىء الشرقية للبحر المتوسط.

وبنتيجة تلك الحرب، والمعاهدات، والوعود السرية، بين دول الحلفاء، وقعت الاراضي العربية شرق المتوسط، بأكملها، فريسة الانتدابين، الفرنسي والبريطاني، بالاضافة الى فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية واسعة النطاق، تنفيذاً لوعد بلفور، وتمهيداً لاقامة الدولة العبرية.

ومن جهتها، كانت بريطانيا أعلنت مصر «محميّة» تابعة للامبراطورية البريطانية مع نشوب الحرب العالمية الاولى في العام ١٩١٤، بهدف الغاء صفة الاحتلال عن وجودها هناك. الّا ان المفاوضات مع «الوفد» المصري، بزعامة سعد زغلول باشا، من ١٩١٩ ـ ١٩٢١، لم تؤد الى أية نتائج تلبّي المطالب الوطنية المصرية بالاستقلال وجلاء القوات البريطانية، ممّا دفع بريطانيا، في العام ١٩٢٢، الى الغاء نظام المحميّة وتحويل وجودها في مصر الى احتلال ثانٍ ونفي زعماء الحركة الوطنية[٣٩].

ومع سقوط فلسطين تحت الانتداب البريطاني، أصبحت مسألة الحدود في سيناء بين فلسطين ومصر مسألة داخلية تخص وزارة المستعمرات ورئاسة الحكومة في لندن، خاصة بعد ان تخلّت تركيا، بموجب معاهدة لوزان، في العام ١٩٢٣، عن أية حقوق لها في الاراضي الواقعة خارج حدودها الجديدة، كما عيّنتها تلك المعاهدة. ولهذا، فقد اكتفت الحكومة البريطانية بتقديم تأكيداتها الى رئيس الحكومة المصرية وزير خارجيتها، احمد زيور باشا، في العام ١٩٢٦، بأن اعتراف مصر بالوجود البريطاني الخاص في كل من العراق وفلسطين، لا يعني أي تغيير في الحدّ الفاصل ما بين مصر وفلسطين في سيناء بموجب اتفاقية العام ١٩٠٦؛ بل يعني، بالتأكيد، مسح خط العام ١٨٤١.

ولم تتطرّق معاهدة العام ١٩٣٦، أيضاً، بين مصر وبريطانيا، الى السيادة على سيناء، سوى بجعلها مفتوحة للقوات البريطانية المرابطة على قناة السويس، لأغراض التدريب والتحرّكات العسكرية[٤٠].

الّا ان احداث الحرب العالمية الثانية، وما نجم عنها من تغيّرات سياسية واقتصادية هامّة، ادّت الى تراجع مكانة بريطانيا في العالم، بعامة، وفي الشرق الاوسط، بخاصة. ومع فتح المفاوضات، مجدداً، في العام ١٩٤٦، بين مصر وبريطانيا بشأن تحقيق الاستقلال وانسحاب القوات البريطانية، كان لا بدّ من التحدّث، مجدداً، حول صحراء سيناء، والبحث في مسألة السيادة فيها. وزاد في أهمية هذا الموضوع، وخطورته، الاحداث المتسارعة في فلسطين، وازدياد احتمال الانسحاب البريطاني من هناك أيضاً. وفي منتصف العام ١٩٤٧، تبلور رأي في أوساط الخارجية البريطانية، في لندن، مفاده ان بريطانيا هي صاحبة الحق الأقوى في ادعاء السيادة في سيناء، باعتبارها القوة المحتلة لها في الحرب العالمية الاولى، والوريث لممتلكات السلطنة العثمانية، خاصة وان مصر لم تفرض، قانونياً، ملكيتها وسيادتها على تلك الصحراء، بل ان نقطة الجمارك المصرية على الخط الحديد بين مصر وفلسطين، كانت، حتى فترة قريبة، تقع في القنطرة على قناة السويس[٤١]. واعتبرت الاوساط تلك ان اهتمام مصر بصحراء سيناء انما يعود الى تراجع مكانة بريطانيا في الشرق الاوسط، ورغبة مصر في ان تتولّى حماية نفسها بعد الانسحاب البريطاني، وخوفها من قيام دولة صهيونية قوية، ونشطة، في فلسطين، ورغبتها في البحث عن ثروات معدنية في سيناء[٤٢]. وسرعان ما تبيّن ان هذا الموقف الرائج في العاصمة البريطانية كان يحرّك نشاط الكولونيل (المتقاعد) براملي، اياه، الذي أغاظه، على ما يبدو، احتمال ان تفقد بريطانيا السيطرة على مصر وسيناء، بكل ما لها من أهمية استراتيجية، وبعد كل الجهد الذي بذله، شخصياً، في احداث العام ١٩٠٦، لضمان الحاق سيناء بالخديوية المصرية[٤٣].

ملاحظة أخيرة

مع تسارع الاحداث في المنطقة، خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، وخشية بريطانيا من ان تؤدي اثارة موضوع السيادة في سيناء مع مصر الى تعثّر المفاوضات بشأن مستقبل وجود القوات البريطانية في منطقة القناة[٤٤]، وطرح مستقبل فلسطين في الامم المتحدة، وملاحظات هيئة الاركان البريطانية بشأن صلاحية سيناء لتمركز قوات بريطانية في زمن السلم[٤٥]، وتصاعد الدور الاميركي في المنطقة، اتخذت الحدود الجنوبية لفلسطين، كما حدّدتها اتفاقية العام ١٩٠٦ تقريباً، طابعاً رسمياً، واعتبرت، أيضاً، خط الهدنة بين مصر واسرائيل بموجب اتفاقيات العام ١٩٤٩.

وعادت ملكية سيناء موضع خلاف، مجدداً، بعد الاحتلال الاسرائيلي لها في حرب العام ١٩٦٧[٤٦]. ومع التوصّل الى اتفاقية الصلح مع مصر، بدأ الانسحاب الاسرائيلي، تدريجاً، من شبه جزيرة سيناء، التي استغلتها اسرائيل اقتصادياً بثرواتها النفطية والمعدنية وموقعها التجاري الهامّ، وعسكرياً بابعادها الجيش المصري من مناطق الكثافة السكانية في العمق الاسرائيلي واستخدامها ميداناً للتدريبات العسكرية بمختلف انواع الاسلحة، وسياسياً لابتزاز الموقف المصري، من اجل توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، مقابل استعادتها. واستمرت عملية الانسحاب الاسرائيلي حتى ١٥/٣/١٩٨٩، عندما أعادت اسرائيل، نهائياً، منطقة طابا على خليج العقبة[٤٧]، التي كانت تصرّ على الاحتفاظ بها، على الرغم من صدور قرار طاقم تحكيم دولي، بتاريخ ٢٩/٩/١٩٨٨، يقضي بالسيادة المصرية في تلك المنطقة[٤٨].

الواضح ممّا تقدم ان الحدود الجنوبية لفلسطين كانت تحدّدت، مبدئياً، قبل سنوات من

انتهاء الحكم العثماني وقرارات عصبة الامم وفرض الانتداب البريطاني عليها. ولكن الامر يختلف تماماً بالنسبة الى الحدود الشمالية، والشرقية، التي خضعت لمساومات، وصفقات، عديدة في مطلع العشرينات من القرن الحالي.

---

(١) آخر هذه المحاولات تجدها في موشي براور، **حدود اسرائيل: الماضي والحاضر والمستقبل** (بالعبرية)، تل ـ أبيب: ١٩٨٨.

(٢) Hurewitz, J.C.; *Diplomacy in the Near and Middle East; A Documentary Record, 1535 - 1956,* Archive Editions, Gerrards Gross, England, 1987, p. 112.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١١٧.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٢١.

(٥) خيرية قاسمية، «قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الاولى»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ١٦٢ ـ ١٧٧.

(٦) انظر، في هذا المجال، بشكل خاص، Khalidi, Rashid; *British Policy Towards Syria and Palestine, 1906 - 1914,* London: 1980; Frischwasser - Ra'anan, H.F.; *The Frontiers of a Nation,* London: 1955.

(٧) الكسندر شولش، **تحوّلات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦ ـ ١٨٨٢** (ترجمة د. كامل جميل العسلي)، عمّان: بلا ناشر، ١٩٨٨، ص ٢٣.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٤.

(٩) كان قانون تنظيم الولايات العثمانية أُصدر في العام ١٨٦٤. وبموجبه أصبحت سناجق عكا ونابلس والقدس تابعة لولاية سوريا (دمشق)، بعد ان كانت تتبع ولاية صيدا من قبل. ثمّ أُجري توسيع سنجق نابلس، في العام ١٨٦٨، ليضمّ جنوب شرق الاردن، ويعرف، بعد ذلك، باسم سنجق البلقاء.

(١٠) شولش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.

(١١) اسحق غيل ـ هار، «الحدود الشمالية والشمالية ـ الشرقية لأرض اسرائيل» (بالعبرية)، **يهدوت زمنتو**، المجلّد ٢، ١٩٨٤، ص ٣١٧ ـ ٣٣٥.

(١٢) كان السلطان العثماني عبدالعزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦) وافق، في العام ١٨٦٦، على منح والي مصر آنذاك، اسماعيل باشا، حفيد محمد علي، اللقب الفارسي «خديوي» (أمير)، بالاضافة الى امتيازات ادارية واسعة النطاق في مصر وسيناء والعقبة، مقابل مضاعفة الأتاوة السنوية من ١,٧ مليون جنيه استرليني الى ٣,٢ ملايين. وتبع ذلك، أيضاً، اقرار السلطان بامتياز شقّ قناة السويس.

(١٣) المراسلات المتعلقة بالخلاف على الحدود العام ١٨٩٢ وردت في Toye, Patricia (ed.); *Palestine Boundaries, 1833 - 1947,* Vol. 1, University of Durham, Archive Editions, 1989 ؛ كما وردت فيه جميع المراسلات البريطانية المذكورة أدناه، الّا اذا أشير الى خلاف ذلك.

(١٤) تفاصيل هذه الحادثة في قاسمية، **مصدر سبق ذكره**.

(١٥) مشروع مشابه كان طرحه، قبل عشر سنوات، عضو البرلمان البريطاني، لورانس اوليفانت، لتوطين اليهود في «أرض جلعاد» على الطرف الشمالي الشرقي للبحر الميت.

(١٦) Frischwasser - Ra'anan, **op. cit.**, p. 36.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٣٧.

(١٨) رسالة اوكونر الى وزير الخارجية البريطانية، السير ادوارد غراي، القسطنطينية، ١٩٠٦/١/١٦.

(١٩) رسالة كرومر الى غراي، القاهرة، ١٩٠٦/١/١٨.

(٢٠) رسالة القنصل البريطاني في القدس، جون ديكسون، الى السير اوكونر، القدس، ١٨٨٩/١١/٣٠.

(٢١) رسالة كرومر الى الماركيز سالزبوري، القاهرة، ١٩٠٠/١/١٩.

(٢٢) تقرير دائرة الاستخبارات الى وزارة الخارجية، لندن، ١٩٠١/٣/٢٩.

(٢٣) رسالة كرومر الى غراي، القاهرة، ١٩٠٦/٥/٢١.

(٢٤) قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨.

(٢٥) رسالة كرومر الى غراي، القاهرة، ١٩٠٦/٥/٢١؛ **وقاسمية، مصدر سبق ذكره.**

(٢٦) رسالة كرومر الى غراي، القاهرة، ١٩٠٦/٥/٢١.

(٢٧) رسالة القائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة، فندلي، الى غراي، القاهرة، ١٩٠٦/١/٢٥.

(٢٨) رسالة اوكونر الى غراي، اسطنبول، ١٩٠٦/٧/٢٢.

(٢٩) رسالة اوكونر الى غراي، اسطنبول، ١٩٠٦/١/٢٥.

(٣٠) رسالة اوكونر الى غراي، اسطنبول، ١٩٠٦/١/٢٥.

(٣١) رسالتا كرومر الى غراي، القاهرة، ١٥ و١٩٠٦/١/١٨.

(٣٢) رسالة فندلي الى غراي، القاهرة، ١٩٠٦/١/٢٥.

(٣٣) رسالة فندلي الى غراي، القاهرة، ١٩٠٦/١/٢٧.

(٣٤) رسالة كرومر الى غراي، القاهرة، ١٩٠٦/٤/١١.

(٣٥) رسالة غراي الى اوكونر، لندن، ١٩٠٦/٤/٣٠.

(٣٦) رسالة اوكونر الى غراي، اسطنبول، ١٩٠٦/٥/١٤.

(٣٧) رسالة فندلي الى غراي، الاسكندرية، ١٩٠٦/٧/٢٢.

(٣٨) رسالة كرومر الى غراي، القاهرة، ١٩٠٦/١٠/٢٧.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل، انظر Vatikiotis, P. J.; *The History of Egypt*, 3rd edition, Lodnon: Weidenfeld and Nicolson, 1985, pp. 200 - 214.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٧ ـ ٢٧٠.

(٤١) مذكرة كلايف هاوزن، المستشار القانوني في وزارة الخارجية، لندن، ١٩٤٧/٥/٢٩.

(٤٢) **المصدر نفسه**.

(٤٣) رسالة السفارة البريطانية، في القاهرة، الى وزارة الخارجية، في لندن، ١٩٤٧/٤/١٧؛ وردّ الخارجية الى السفارة، في القاهرة، ١٩٤٧/٧/١٣.

(٤٤) رسالة السفارة البريطانية، في القاهرة، الى وزارة الخارجية، في لندن، ١٩٤٧/١٠/١.

(٤٥) تقرير هيئة رئاسة الاركان البريطانية بشأن الاحتياجات العسكرية في مصر، ١٩٤٧/١١/٢٠.

(٤٦) كانت حرب السويس، في العام ١٩٥٦، أثبتت، بصورة قاطعة، ان الصحراء لا تشكّل الحاجز الطبيعي لحماية قناة السويس، بعد التطوّر الهائل الذي شهدته وسائل القتال الصحراوي وأساليبه.

(٤٧) **الأهرام** (القاهرة)، ١٩٨٩/٣/١٦.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٩/٣٠.

محدّدات المبادرة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية

(١٩٦٧ ـ ١٩٨٩)

محمد خالد الأزهري

جرّاء التطوّرات التي لحقت بمسار القضية الفلسطينية، بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بعامة، ومنذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ بخاصة، شرعت دول الجماعة الاوروبية في خلع رداء السلبية التي ميّزت موقفها تجاه القضية، منذ العام ١٩٤٨. وهي سلبية عادت، في حينها، الى عوامل عديدة، منها تضعضع مركز اوروبا، عموماً، في المنطقة العربية (وغيرها)، مقابل تنامي نفوذ القوتين العظميين، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، والتفات القوى الاوروبية الى عمليات اعادة الترميم والبناء الاقتصادي في الداخل، لازالة آثار الحرب العالمية الثانية، وغياب البعد الفلسطيني في سياق الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بحكم مضاعفات النكبة الفلسطينية.

لقد حدث هذا بعد ان كانت القوى الاوروبية التقليدية الكبرى (بريطانيا، وفرنسا، والمانيا الاتحادية، وايطاليا) وطّدت دعائم المشروع الصهيوني في فلسطين، ووضعت أسس المسألة الفلسطينية برمّتها، طوال النصف الأول من القرن العشرين. وعلى أي حال، فقد ظهر مفهوم المبادرة الاوروبية متلصّصاً على استحياء، منذ نهاية الستينات حتى منتصف السبعينات، ثمّ صريحاً، واضحاً، منذ ذلك الحين حتى الوقت الحاضر.

والمبادرة الاوروبية مفهوم يعبّر، في هذه الدراسة، عن الرؤى والافكار والمبادىء، التي طرحتها دول الجماعة الاوروبية، بخصوص تسوية القضية الفلسطينية، في اطار رؤياها الى تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد مرّ حديث هذه المبادرة طوال العقدين الماضيين في أوقات تصاعدت التطلعات العربية، والفلسطينية، الى دور اوروبي ايجابي في تحريك جهود التسوية لصالح القضية الفلسطينية، بما يتناسب والمسؤولية الاوروبية التاريخية في نكبة الشعب الفلسطيني، من جهة، وبما يتناسب وثقل الجماعة الاوروبية المتزايد على الساحة الدولية، من جهة ثانية، وبما يتلاءم ومرحلة العلاقات العربية الاوروبية الجديدة بعد افول الحقبة الاستعمارية، من جهة أخيرة. غير ان هذه التطلعات ظلت بلا جدوى، بحيث لا يمكن القول ان الجماعة قد باشرت، عملياً، وضع رؤاها المعلنة تجاه القضية موضع التنفيذ. بعبارة اخرى، يلاحظ وجود فرق واضح بين بلورة الجماعة لمبادىء فكرية معيّنة تجاه القضية وأبعادها المختلفة، وسبل تسويتها، وبين قدرة الجماعة على اتخاذ خطوات عملية ملموسة على طريق تفعيل هذه المبادىء. ومن هنا يثار السؤال الاساسي الذي تحاول هذه الدراسة الاجابة

عنه، وهو ما هي القيود والضغوط التي جابهها الدور الاوروبي، والتي حالت دون وضع الجماعة لافكارها، او مبادراتها المعلنة، تجاه القضية الفلسطينية موضع التنفيذ منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ حتى الانتفاضة الراهنة؟ ان هذه القيود والضغوط تمثّل، من وجهة نظرنا، محددات فعالية المبادرة الاوروبية تجاه القضية. ومما ينبغي لفت النظر اليه، ان محددات «فعالية» المبادرة الاوروبية تختلف نسبياً، في مفهومها، عمّا يعرف بمحدّدات «تشكيل» هذه المبادرة. ذلك ان محددات التشكيل تشير الى العوامل التي تدفع الجماعة الى تبنّي مواقف معيّنة تجاه القضية، والاعلان عنها على صعيد «الفكر»، بينما يقصد بمحدّدات الفعالية، كما سبقت الاشارة، القيود التي تعيق الجماعة عند محاولتها تنفيذ هذه المواقف على مستوى «الحركة» في الواقع العملي. وعلى سبيل المثال التوضيحي، فقد اعلنت الجماعة، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ عن ضرورة انسحاب اسرائيل من على الاراضي المحتلة (او اراض محتلة) العام ١٩٦٧، وتأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير[١]. ويمثل هذان المبدآن جزءاً هامّاً من المبادرات الاوروبية، وقد تشكلا في ضوء عوامل كثيرة ليس هذا موضع تفصيلها (كبروز البعد الفلسطيني في الصراع، بعد حرب حزيران ـ يونيو، ووحدة الموقف العربي السياسي، والعسكري، والاقتصادي، ابّان حرب تشرين الاول ـ اكتوبر، وتطوّر الاستراتيجية الفلسطينية ذاتها، ورغبة اوروبا في تسوية صراع تدرك انعكاساته على مصالحها الامنية والاقتصادية، الخ)، ولكن الجماعة لم تتمكن من وضع هذين المبدأين، وغيرهما، موضع التنفيذ، وهو ما يؤدي الى وصف السياسة الاوروبية بعدم الفعالية، ويدفع الى البحث في اسباب هذا الضعف ومحدّداته، الامر الذي تسعى هذه الدراسة الى معالجته. وفي هذا الاطار، تبرز متابعة مسار السياسة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة موضع البحث. ان فعالية هذه السياسة قد تحدّدت نتيجة تفاعل العناصر التالية:

اولاً: مستوى التعاون السياسي الاوروبي.

ثانياً: مواقف الرأي العام الاوروبي تجاه القضية.

ثالثاً: موقف القوتين العظميين من المبادرة الاوروبية.

رابعاً: طبيعة العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية، وسياسة التوازن الاوروبية.

خامساً: مستوى العلاقات العربية ـ العربية.

وسوف تتمّ متابعة هذه العناصر بالرصد والتحليل على النحو التالي:

مستوى التعاون السياسي الاوروبي

يشير مفهوم «التعاون السياسي الاوروبي» الى الاطار الذي توافقت عليه ارادة دول الجماعة الاوروبية، لكي يكون معبّراً عن مواقفها وسياساتها المشتركة تجاه مختلف القضايا الدولية. ويأخذ هذا الاطار، في الواقع العملي، شكل التشاور المسبق، خلال اجتماعات دورية يعقدها وزراء خارجيات دول الجماعة، الذين يلتقون، منذ العام ١٩٧٠، في ما لا يقل عن ست مرات في العام، وذلك بالاضافة الى اجتماعاتهم غير الاعتيادية، والاجتماعات الاخرى التي يعقدها الخبراء الاوروبيون في موضوعات محددة، وعدد كبير آخر من الاجتماعات على مستوى السفراء والمندوبين في المؤتمرات والتنظيمات الدولية[٢]. ومنذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤، أصبح «المجلس الاوروبي»، الذي يتكوّن من رؤساء دول وحكومات دول الجماعة، قمّة اطار التعاون السياسي بمثل ما له من دور على رأس

آليات صناعة القرار في الجماعة الاوروبية. ويلاحظ ان التعاون السياسي لا يعتبر أحد مؤسسات الجماعة ذاتها، وانما هو الاطار المختص بالنظر الى القضايا الدولية كافة من جانبها السياسي، على وجه التحديد. وبعبارات اخرى، انه اذا كانت الجماعة الاوروبية اطاراً تسعى الى التوحيد الاوروبي في جوانبه الاقتصادية، والقضايا الاخرى ذات الصلة بالابعاد الاقتصادية، فان التعاون السياسي يمثّل الاطار الموازي، في ما يخص جوانب السياسة الخارجية لدول الجماعة[٣]. ومعنى ذلك ان كلا الجماعة الاوروبية واطار التعاون السياسي يعملان في حدود أهداف واحدة، وكأنهما رافدان لحركة التوحيد الاوروبية.

لقد كان المأمول من وراء التعاون السياسي ان يصبح لدول الجماعة «سياسة خارجية موحّدة» تجاه مختلف القضايا التي تؤثر في المصالح الاوروبية[٤]. غير ان تجربة العشرين عاماً المنصرمة من عمر هذا الاطار، لا تنمّ عن تحقق هذا الهدف؛ كما لا يوجد من الدلائل ما يوحي بأن السنوات القليلة المقبلة، بما في ذلك ما بعد العام ١٩٩٢، سوف تشهد السياسة الخارجية الموحّدة لدول الجماعة الاوروبية، الامر الذي انعكس على مستوى اداء التعاون السياسي تجاه القضية الفلسطينية.

وقبل التطرّق الى ما يعانيه التعاون السياسي من مشكلات، وما تركته هذه الظاهرة من انعكاسات على الموقف الاوروبي من قضية فلسطين، ينبغي الاشارة الى ان قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفي اطاره الابعاد الخاصة بقضية فلسطين، كانت من أوائل القضايا التي واجهتها الجماعة وهي بصدد تطوير تعاونها السياسي؛ هذا ان لم تكن أولى هذه القضايا على الاطلاق[٥]. ولذا، فان تفحص دور التعاون السياسي الاوروبي تجاه هذه القضية يقدّم مثلاً ناضجاً لطبيعة السياسة الاوروبية الموحّدة، منذ مطلع السبعينات، وآفاقها المستقبلية في السنوات المقبلة.

في ما يتعلق بمشكلات اطار التعاون السياسي، فان أول ما يمكن التوقف عنده هو ان هذا الاطار لا يتجاوز كونه مجرد اسلوب للتشاور وتبادل وجهات النظر والآراء فيما بين حكومات دول الجماعة الاوروبية بخصوص القضايا الدولية. فهو، اذاً، اطار غير ملزم، من الناحية القانونية، وانما يهدف الى بلورة مواقف مشتركة، من طريق التوافق العام. ومثل هذه الوضعية لا تسمح سوى بالتوصّل الى حلول توفيقية غير حاسمة في كثير من الاحيان. يلاحظ، بعد ذلك، كيف ان درجة التباين في قوى الدول الاعضاء في الجماعة، واختلاف روابطها الدولية، وبخاصة مع القوتين العظميين، واختلاف نظرتها الى أهمية التعاون السياسي ذاته، ودوره، ازاء القضايا الدولية، ومدى اقبالها عليه؛ كل هذه الامور مثّلت، ولا تزال تمثّل، عقبات صلبة امام تطور التعاون السياسي في اتجاه انشاء سياسة اوروبية مشتركة. فالجماعة الاوروبية تضمّ مجموعة من الدول المتوسطة، والصغيرة؛ ويعود ذلك الى تباين مستويات القوة بين هذه الدول (جغرافيّاً، وسكانياً، وعسكرياً). وقد نجم عن هذه الوضعية خلافات في المصالح على الساحة الدولية، واختلاف في درجة التغلغل في مختلف القضايا الساخنة على هذه الساحة.

تضمّ الجماعة فرنسا وبريطانيا بتاريخيهما الطويلين في السياسة الدولية، وارتباطاتهما المتعددة العميقة في اقاليم مجاورة، وغير مجاورة، لاوروبا، كالشرق الاوسط (المنطقة العربية) وافريقيا ودول الكومنولث، وملكيتهما للرادع النووي، وتمتعهما بعضوية دائمة في مجلس الامن؛ وهناك دول أخرى، مثل ايرلندا ولوكسمبورغ والدنمارك، اعتادت على دور ضئيل في السياسة العالمية؛ وبين هذين الفريقين تضم الجماعة دولاً ذات فعالية متوسطة، كهولندا وبلجيكا واسبانيا والبرتغال وايطاليا

والمانيا الاتحادية، بالاضافة الى اليونان التي تمثّل حالة خاصة، بسبب ارتباطاتها بالدول العربية، ودول العالم الثالث بعامه. ولا ريب في ان هذه الخصائص تترك آثاراً في سلوك دول الجماعة، من حيث تفاوت حافز كل منها على الاستجابة للاحداث الخارجية، ومدى تمييزها بين مصالحها الخاصة ومصالح الجماعة ككل[٦].

ومن حيث درجة ارتباط دول الجماعة بالقوتين العظميين، يلاحظ ان جلّ المراقبين والمحللين يعتبرون ان بريطانيا هي أداة للولايات المتحدة الاميركية في القارة الاوروبية، وانها أميل الى السياسة الاميركية، بعامة، على الساحة الدولية؛ بينما تنزع فرنسا، في حركتها السياسية الدولية، نحو قدر اكبر من الاستقلالية، وتسعى الى دور عالمي مرموق؛ امّا ايطاليا، فانها تعاني من حالة من الحيرة بين انتمائها الى البحر المتوسط والسياستين، الاميركية والأطلسية[٧].

في ظل هذه التباينات، فان مفهوم التعاون السياسي اختلف بين دولة واخرى، اذ رأته الدول ذات الثقل الدولي (فرنسا وبريطانيا بخاصة) أداة للتنسيق بين سياسات دول الجماعة وحشدها خلف وجهة نظرها من هذه القضية، أو تلك؛ بينما رأته الدول الاقل فعالية أداة للتكامل السياسي وتحقيق مكانة، ما كان لها ان تحققها دون الجهد السياسي المشترك مع الشركاء الآخرين. وبين هذين المنظورين لم يستطع التعاون السياسي ان يتجاوز حدوده، كاطار للتشاور وتبادل الرأي، دون الوصول الى سياسة ملزمة للدول الاعضاء[٨]. ولهذا، ظلت فعاليته موضع شك على مختلف الصعد وتجاه مختلف القضايا الدولية، ولم تكن فعالية التعاون السياسي الاوروبي، او السياسة الخارجية المزمعة لدول الجماعة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية، بعيدة من هذا الاتجاه العام. والامثلة كثيرة بهذا الخصوص. ففي ايار (مايو) ١٩٧١، أُصدرت أول وثيقة سياسية عن التعاون السياسي الاوروبي الوليد حول أزمة الشرق الاوسط، وقد عرفت بـ «وثيقة باريس»، وحملت، في ذلك الحين، عدداً من المبادىء الخاصة بتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي (دون التفات يذكر الى الابعاد السياسية للقضية الفلسطينية في ذلك الحين). وعلى الرغم من ان المشاورات التي أُجريت حول مضمون الوثيقة دارت خلف أبواب مغلقة في حيّز من السرية، الّا انه عرف، فيما بعد، وجود اتجاهين بخصوص الاقتراب الاوروبي من الصراع. الاول، عبّرت عنه كل من فرنسا وايطاليا، وكان يؤيد الدور الايجابي للجماعة الاوروبية في السعي الى ايجاد تسوية للصراع، على اساس ان أمن اوروبا عرضة للمخاطر في حال استمرار الصراع، وما ينطوي عليه هذا الوضع من احتمال المواجهة بين الدولتين العظميين، وان العداء للولايات المتحدة الاميركية في العالم العربي ينعكس على الغرب بأكمله، وان على اوروبا ان تلعب دوراً مستقلاً بين العملاقين. أمّا الثاني، فقد تبنّته المانيا الاتحادية، وأيّدتها هولندا وبلجيكا (ولم تكن بريطانيا واليونان وايرلندا والدنمارك واسبانيا والبرتغال اعضاء في الجماعة في ذلك الحين)، وكان يعارض قيام الجماعة بجهود مستقلة تجاه الصراع، وذلك على اساس ان امكانات اوروبا في التسوية سوف تصطدم، في النهاية، بموقف القوتين العظميين، وانه ما على الجماعة الاوروبية سوى حثّ الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي على مضاعفة جهودهما لاقرار التسوية، ثمّ يأتي الدور الاوروبي، فيما بعد، عند العمل على ازالة آثار الصراع[٩]. ويبدو ان وجهة النظر الثانية كانت لها اليد الطولى خلال السنوات السابقة على حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، بحيث لم تشهد ساحة الصراع محاولة اوروبية جماعية جادة للتدخل في مسار التسوية؛ كما ان الافكار التي طرحتها «وثيقة باريس»، العام ١٩٧١، لم تتضمن عناصر ايجابية في ما يخص القضية الفلسطينية على وجه التحديد، عدا الاشارة الى تسوية قضية اللاجئين، وهو ما كان ينسجم مع قرار مجلس الامن

الرقم ٢٤٢، الذي رفضته الاستراتيجية الفلسطينية تماماً في تلك المرحلة.

وقد تكون حرب تشرين الاول (اكتوبر)، وما واكبها من متغيّرات، قد ضغطت، بشدة، على الساحة الاوروبية، بدءاً من حظر النفط العربي، مروراً بالخلافات الاوروبية الاميركية حول جدوى تصعيد المواجهة مع الاتحاد السوفياتي والاخطار الامنية على اوروبا في حال استمرار الصراع، وانتهاء بشعور الاوروبيين بخسارة مؤكدة من عدائهم للمطالب العربية. قد تكون هذه الاحداث، جميعاً، قد اخرجت دول الجماعة عن موقفها السلبي التقليدي ازاء تطورات الصراع، بعامة، والقضية الفلسطينية، بخاصة. ومع ذلك، فان دوافع الاتجاهين المذكورين بقيت حيّة، موضوعياً، في السياسة الاوروبية الخارجية. وهو ما برز تماماً بعد نهاية الحرب، وزوال المخاطر النفطية والامنية، والشروع في الحوار العربي ـ الاوروبي. ففرنسا وايطاليا، على سبيل المثال، ظلتا من الدول الاكثر انشغالاً بتطورات القضية الفلسطينية (وأضيفت اليهما اليونان، ثمّ اسبانيا والبرتغال فيما بعد)، وذلك بصفتهما من الدول المتوسطية التي تتأثّر احوالها الاقتصادية، والامنية، بما يجرى على ضفاف المتوسط؛ بينما أظهرت كل من المانيا الاتحادية وبلجيكا وهولندا (وأضيفت اليها بريطانيا، فيما بعد) اهتماماً أقل بتطورات هذه القضية، انطلاقاً من انها دول تقع في قلب القارة الاوروبية، ولا تزعجها هذه التطورات، الاّ بالقدر الذي تتهدد به مصالحها الاقتصادية عموماً في بعض أطوار الصراع من حول فلسطين.

لقد ظهرت الطبيعة الغضّة للتعاون السياسي الاوروبي في اثناء دورات الحوار العربي ـ الاوروبي، وعلى وجه التحديد في البعد السياسي للحوار الذي شغلته، تماماً، قضية فلسطين. ولاحظ بعض المراقبين «ان اتخاذ دول الجماعة مواقف مختلفة ازاء القضية الفلسطينية يجعل المفوّضين الاوروبيين يحدّدون مواقفهم، في اللجنة العامة للحوار، وهم يمثلون أدواراً مختلفة لوزارات الخارجية في دولهم؛ كما ان الحوار نفسه ينظر اليه بدرجات متفاوتة من الجدّية في وزارات الخارجية بهذه الدول؛ فبعضهم يعتبره أمراً هامّاً، بينما لا يهتم بعضهم به من الأساس». وهذا ما أكده وزير خارجية بلجيكا، هنري سيمونيه، حين قال ان «الجماعة لا تملك، في الواقع، شخصية سياسية خاصة بها. فهي في طور التعبير عن سياسة مشتركة لدول عديدة...»[١٢].

واذا كانت هذه الامور برزت في منتصف السبعينات، عند بداية الحوار وفي الوقت الذي لم يمر سوى بضع سنين على بداية التعاون السياسي، فان مرور الوقت لم يؤد الى تغيير ملحوظ في موقف التعاون السياسي تجاه قضية فلسطين. لقد أعلنت الجماعة عن عدد من المواقف الايجابية تجاه القضية، واعترفت بطبيعتها السياسية، وأبرزت عدم كفاية القرار الرقم ٢٤٢ وحل قضية اللاجئين لتسويتها. غير ان الكثير من الدول لم يلتزم، على مستوى السياسات القومية (غير الجماعية)، بما ورد في بيانات التعاون السياسي (الذي يعلن عن المواقف الجماعية المشتركة)، أو بما ورد في البيانات الختامية لاجتماعات الحوار. وهذه ظاهرة تتضح، تماماً، عند متابعة اسلوب تصويت دول الجماعة على القرارات الدولية الخاصة بقضية فلسطين. ففي العام ١٩٧٤، وقفت فرنسا وايرلندا وايطاليا لصالح دعوة م.ت.ف. الى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة للامم المتحدة حول القضية؛ بينما امتنعت بقية دول الجماعة عن التصويت. وفي العام عينه، صوّتت دول الجماعة ضد قرار منح المنظمة صفة المراقب في الامم المتحدة؛ بينما امتنعت فرنسا، وحدها، عن التصويت. وفي العام ١٩٧٦، صوّتت كل من المانيا الاتحادية والدنمارك وبريطانيا ولوكسمبورغ وهولندا وبلجيكا ضد قرار للجمعية العامة يؤكد «عدم اقامة سلم في الشرق الاوسط دون حل القضية الفلسطينية، بما في ذلك حق

الشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال والسيادة الوطنية في فلسطين»، بينما امتنعت ايطاليا وفرنسا وايرلندا عن التصويت. وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، امتنعت فرنسا، وحدها، عن التصويت لصالح قرار رفضته بقية دول الجماعة. وكان القرار يدعو الى «عقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة ورئاسة القوتين العظميين باشتراك م.ت.ف. على قدم المساواة». وحينما أُصدر قرار للجمعية العامة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠، يدين العدوان الاسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني ويرفض قرار اسرائيل بضمّ القدس، وقفت كل من المانيا الاتحادية وهولندا والدنمارك ولوكسمبورغ وبريطانيا وبلجيكا ضد القرار، في حين امتنعت فرنسا وايطاليا وايرلندا عن التصويت[١٣].

في السياق عينه، فانه عندما عقدت اتفاقيتا كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، برعاية اميركية، العام ١٩٧٨، لاحظت فرنسا نواقص هاتين الاتفاقيتين، من حيث عدم قدرتهما على بسط الحل الشامل، وبخاصة بالنسبة الى مشكلة الشعب الفلسطيني[١٤]. وجاء «بيان البندقية»، العام ١٩٨٠، لكي يترجم الموقف الفرنسي، وكذلك البريطاني والالماني الاتحادي، من هذه النواقص، فنصّ على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. بل واراد الفرنسيون والايطاليون ان يكون الحديث عن هذا الحق بصيغة أقوى ممّا تضمّنه البيان في ذلك الحين[١٥]. ولكن ما ان صعد الاشتراكيون والمحافظون الى سدّتي الحكم في فرنسا وبريطانيا، على التوالي، في مطلع الثمانينات، حتى تغيّرت لهجة السياستين، الفرنسية والبريطانية، تجاه القضية الفلسطينية واتفاقيتي كامب ديفيد، على السواء. ففي باريس، اعلن وزير الخارجية الفرنسية، كلود شيسون، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، «ان اتخاذ موقف ضد كامب ديفيد كان خطأ بدون شك، وان بيان البندقية كان ممتازاً، ولكنه لم يأخذ في الاعتبار التقدم الذي حدث بموجب كامب ديفيد»؛ كما أعلن انه «لن يكون هناك مبادرة اوروبية»[١٦]. أمّا بريطانيا، التي اعلنت اسفها لهذا الموقف الفرنسي، الذي «نسف بيان البندقية»، فانها أضحت، فيما بعد، وفي غير ميدان، اكثر ارتباطاً بالسياسة الاميركية، وأوضح دول الجماعة ارتداداً عن القضية الفلسطينية. وقد بلغ ذلك الارتداد ذروته في منتصف الثمانينات، عندما تجاهلت رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، دور م.ت.ف. ودعت سكان الارض المحتلة، في اثناء زيارة لها لاسرائيل، الى «انتخاب ممثلين عنهم للاشتراك في محادثات للسلام حول الشرق الاوسط»[١٧].

كذلك، يمكن ادراك مستوى التباين في السياسات القومية لدول الجماعة مع المواقف الجماعية المشتركة التي تعلن عنها بيانات التعاون السياسي الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية، عند متابعة هذه المواقف تجاه أحد أهم أبعاد هذه القضية، وهو البعد الخاص بالمقاومة المسلحة داخل الارض المحتلة. فعلى صعيد التعاون السياسي، اشترطت الجماعة، في سبيل الاعتراف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، ضرورة تخلّي المنظمة عمّا اسمته الجماعة «التهديد بالقوة»، الى جانب شروط أخرى[١٨]. وقد فهم من ذلك رفض الجماعة للكفاح الفلسطيني المسلّح، كأحد ادوات النضال الفلسطيني في سبيل التحرير وتقرير المصير[١٩]. ومع ذلك، فانه، بحلول منتصف الثمانينات، ظهرت مواقف مغايرة لبعض دول الجماعة، على مستوى السياسات القومية؛ اذ اعلنت ايطاليا عن تأييدها الصريح لهذا الحق، على لسان رئيس وزرائها، بتينو كراسكي، الذي أشار، في حديث له، الى قرارات الامم المتحدة التي اعترفت بمبدأ الكفاح المسلح، وضرب المثل بأن زعيم الوحدة الايطالية، ماتزيني، خطط لاغتيالات سياسية[٢٠]. وقد اتخذت اليونان موقفاً مماثلاً للموقف الايطالي، حين رأى رئيس وزرائها «ضرورة التفريق بين الارهاب، كما تطرحه الدول الغربية، وبين النضال الفلسطيني الذي

لا يعتبر ارهاباً»[٢١].

لقد اختلفت مواقف دول الجماعة في غير مناسبة، وهو ما يؤكد حقيقة هشاشة اطار التعاون السياسي، وعدم وجود سياسة خارجية اوروبية مشتركة، وموحّدة، تجاه قضية فلسطين. وهذه الحقيقة تعكس ذاتها على فعّالية السياسة الاوروبية الفلسطينية من ناحيتين. فمن ناحية أولى، يؤدي هذا التباين الى الخروج بصيغ عامة، أو توفيقية، غير محدّدة تجاه أبعاد القضية؛ ومن ذلك التحدث عن ضرورة وجود الوطن الفلسطيني، دون تحديد مكان هذا الوطن بشكل قاطع؛ فالملاحظ انه لم يصدر عن التعاون السياسي الاوروبي، منذ بدايته العام ١٩٧٠ وحتى الوقت الحاضر، ما يشير، صراحة، وبصيغة قاطعة، الى ان الوطن الفلسطيني مكانه أرض فلسطين كلها، أو بعض منها[٢٢]، والحديث عن اشراك م.ت.ف. في جهود التسوية، ومفاوضاتها، دون اعتراف صريح بأن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[٢٣]. ومن ناحية أخرى، فانه من الطبيعي في ظل اجواء التباين وعدم الحسم، ان تفتقر الجماعة الاوروبية الى الوسائل المادية لوضع تصوراتها موضع التنفيذ، ولو في حدود ما تمّ الاتفاق عليه، مثل ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. بعبارة اخرى، فان القدرة على ممارسة ضغوط اوروبية فعّالة ضد الطرف المسؤول عن استمرار حالة التوتر في المنطقة العربية (او في الشرق الاوسط، طبقاً للمفهوم الاوروبي)، وهو اسرائيل، تصبح، في ظل أوضاع التباين والتصوّرات بين الدول الاوروبية، من الأمور شبه المستحيلة.

موقف الرأي العام الاوروبي

بصفة عامة، يمارس الرأي العام تأثيره في السياسة الاوروبية من خلال ما يعرف بالرأي العام الدولي الاقليمي. وهو مفهوم يشير الى وجهات النظر التي تكوّنها الجماعات وشرائح المجتمع المختلفة في عدد من الدول التي تنتمي الى اقليم واحد حول قضية بعينها[٢٤]. وفي دول الجماعة الاوروبية تتشابه النظم السياسية، وتتفق، عموماً، على ضرورة اعلام المواطنين، والاستماع اليهم؛ كما يقرر القيّمون على شؤون السياسة الخارجية أهمية التواصل مع الرأي العام والحاجة الى مساندته. ومع ذلك، فقد اثبتت البحوث ان حكومات دول الجماعة لا تتبع، دوماً، اتجاهات الرأي العام؛ وانها قد تعمد الى محاولة تغيير هذه الاتجاهات، من خلال أدوات الاتصال الجماهيري المتعددة، اذا رأت ان لها مصلحة في ذلك. وفي الوقت عينه، فان الرأي العام الاوروبي لا يسير بصورة متوائمة مع السياسات الحكومية، لأسباب مختلفة، منها عدم وضوح المعلومات، واحياناً عدم توفرها للجماهير، واقتصارها على فئة محدودة في الادارات الحكومية ومراكز صناعة القرار، وتعقّد آلية العمل في السياسة الخارجية، الامر الذي يصعب معه فهم الحركة السياسية من قبل كثير من الشرائح الشعبية، أو اللجوء الى السرية في بعض الاحيان[٢٥]. على أي حال، فالارجح ان اتجاهات الرأي العام، بخصوص قضايا السياسة الخارجية، لا بد ان تؤخذ في الاعتبار من قبل صانع القرار الاوروبي (على المستوى القومي، او الجماعي)، بينما تبقى كل من درجة تأثير هذه الاتجاهات، ومستواها، محلّ خلاف نسبي بين دولة واخرى، وازاء قضية خارجية واخرى، وكذلك بين مرحلة وأخرى من المراحل التي تمرّ بها القضايا الخارجية.

لقد مثّل عدم تفهّم الرأي العام الاوروبي للقضية الفلسطينية تحدياً خطيراً ازاء تطور مواقف حكومات دول الجماعة تجاه حقوق الشعب الفلسطيني، وذلك بالنظر الى ان مدركات المجتمع الاوروبي قد تشكلت عبر فترة طويلة في اطار العلاقات العدائية ضد العرب عموماً، ابّان

الحقبة الاستعمارية، وقبلها، وكذلك في اطار الدور المشبوه الذي لعبته الدعاية الصهيونية ضد العرب، بعامة، والفلسطينيين، بخاصة، وقوة الضغوط الصهيونية على الساحة الداخلية في اوروبا. وقد جاءت وقائع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في وقت كانت ساحة الرأي العام الاوروبي مغلقة في حدود وجهة النظر الاسرائيلية العادية، على أي تقدير، للطرف الفلسطيني. وهكذا، فانه على الرغم من بروز الحقيقة الفلسطينية بعد ذلك، فقد ووجهت القضية الفلسطينية، على صعيد السواد الاعظم من شرائح الرأي العام، بمتغيّرات حالت دون سرعة التحوّل لصالح تفهّم البعد الفلسطيني في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. من هذه المتغيرات، غياب الحقيقة الفلسطينية لفترة طويلة من على ساحة الصراع، وعجز الاعلام العربي عن تصحيح المدركات الاوروبية، طبقاً لخطط واعية، والحقائق التي وطّدها الصهيونيون في فلسطين، وبخاصة تغيير ملامح فلسطين التاريخية، وسيطرة القوى الصهيونية على وسائط الاعلام الجماهيري، ومواكبتها للتطورات العلمية في مجال الدعاية والاعلام، وتصدّيها، بالثواب والعقاب، لكل من يتعرض الى قضية فلسطين بين شرائح الرأي العام. وكان جراء هذه الظواهر ان رحّب الرأي العام الاوروبي بانتصارات اسرائيل في حرب حزيران (يونيو)، وتقبّل، الى حد بعيد، الوصف الاسرائيلي لاعمال المقاومة الفلسطينية بأنها مجرد حركات «تخريب، او ارهاب». كما يلاحظ ان الحكومات الاوروبية كانت اكثر مرونة في استجابتها للوقائع المترتبة على الحرب، فأعلنت الحياد، بينما التزم الرأي العام اتجاهات الانحياز الى اسرائيل، بشكل واضح. ولم ينج من اسار المفاهيم الاسرائيلية لطبيعة القضية الفلسطينية سوى اقليات من القوى السياسية، بدأت تتساءل حول مدى صحة المقولات الصهيونية. لقد برز التحوّل، بصفة خاصة، بين القوى الشيوعية في فرنسا، والقوى الاشتراكية والشيوعية في ايطاليا. ومع ذلك، فان اتجاهات الرأي العام الاوروبي، بين حربي حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ظلت تدور في فلك التحيّز المطلق للجانب الاسرائيلي، والتجاهل الواضح للجانب الفلسطيني، في سياق الصراع في الشرق الاوسط. ولذلك، فانه لو التزمت الحكومات الاوروبية، في تلك المرحلة، اتجاهات الرأي العام، لتخلّت عن موقف الحياد المعلن بين اطراف الصراع، لصالح الانحياز المعلن الى جانب اسرائيل. ويلفت النظر الى ان الحياد الحكومي المعلن لم يكن يعني الاقتراب الرسمي من البعد الفلسطيني في الصراع، من الناحية السياسية، وهو ما يشير الى انسجام معيّن بين اتجاهات الرأي العام الاوروبي والمواقف الحكومية تجاه القضية الفلسطينية، على وجه التحديد.

بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، أفرزت التطورات التي مرّت بها القضية الفلسطينية في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، من جهة، وحركة القوى السياسية وتفاعلاتها على الساحة الاوروبية، من جهة اخرى، مجموعة من المتغيّرات التي احدثت أثراً في معالجة الرأي العام الاوروبي للقضية. فعلى ساحة الصراع، برز الدور الفلسطيني، وبرز تأكيد الجانب العربي ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، ضمن المطالب العربية المعلنة ابّان الحرب. كما اظهر الفلسطينيون اهتماماً بالدور الاوروبي؛ وصحب ذلك ممارستهم لأنشطة سياسية، واعلامية، في غرب اوروبا عموماً، بهدف لفت نظر المجتمعات الاوروبية الى وجود الشعب الفلسطيني، ومطالبه التاريخية العادلة. وعلى الساحة الاوروبية، تمخضت التفاعلات السياسية عن نموّ دور قوى اليسار، واليسار الجديد، والقوى الشيوعية، وحماة البيئة، ومؤيدي حقوق الانسان، وهي قوى تبنّت وجهة نظر موضوعية تجاه القضية الفلسطينية، واتصلت، مباشرة، بالطرف الفلسطيني، وأطلعت على احواله عن كثب، وأسسّت لجاناً للمناصرة والعمل من اجل فلسطين. وفي الوقت عينه، شعرت قطاعات متزايدة

من الرأي العام بتضرّر مصالحها الخاصة بفعل مساندة السلوك الاسرائيلي العدواني، وبخاصة في ضوء اعلان حظر النفط العربي الذي واكب الحرب. كذلك، لعب بعض الأوساط الصناعية، والمالية، والتجارية، دوراً هاماً في حثّ الحكومات على تبنّي سياسة جديدة تجاه احداث المنطقة العربية، للحفاظ على تدفق مصالحها الاقتصادية متعددة الوجه الى المنطقة. لقد حدث هذا التطوّر، بوضوح، في دول الجماعة الكبرى (فرنسا، وبريطانيا، والمانيا الاتحادية، وايطاليا)؛ امّا في الدول الاصغر نسبياً في الجماعه، كهولندا والدنمارك وبلجيكا، فقد كان التطور بطيئاً، بسبب الافكار التقليدية السائدة حول «ديمقراطية» اسرائيل «الفريدة» في المنطقة، و«تعاطف» الفلسطينيين مع القوى النازية، في اثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك بغض النظر عن مدى صحة هذه المزاعم. ومع هذا، يلاحظ ان كلا من حكومتي هولنـدا والدنمارك قد انقادتا للموقف الاوروبي الجماعي في تجاوز تعاطف الرأي العام فيهما مع اسرائيل. وعموماً، فقد فرضت الوقائع الجديدة أثرها لدى رجل الشارع الاوروبي، الذي لا يهتم، عادة، بقضايا السياسة الخارجية، الاّ حينما تنعكس على حياته اليومية؛ وبدأت الساحة الاوروبية تفسح مكاناً لوجهة النظر الفلسطينية، فشرع المنطق الفلسطيني ينفذ الى أوساط جديدة وساحات جماهيرية أوروبية كانت وقفاً على وجهة النظر الصهيونية ـ الاسرائيلية. وقد بلغ الامر الحدّ الذي تنحّت فيـه صورة «الفلسطيني الارهابي» لصالح صورة الفلسطيني «الفدائي المقاوم». لكن هذا التطور النسبي في اتجاهات الرأي العام لم ينمّ عن تطابق مع المواقف الحكومية. فقد ظلت هناك فجوة معيّنة تفصل بينهما، بحيث تقدّمت المواقف الحكومية، نسبياً، لصالح قضية فلسطين، الأمر الذي أظهـر، من جديد، امكانية عدم التطابق المطلق بين مواقف الجانبين، الجماهيري والحكومي. ومن الناحية الواقعية، لا يبدو ان مشاركة م.ت.ف. في الحوار العربي ـ الاوروبي، بعد حرب تشرين الاول (اكتـوبـر)، او تطور علاقـات العمل التي اقامها بعض الحكومات الاوروبية (فرنسا، وايطاليا، واليونان) مع المنظمة قد أدت الى تحوّل كبير في جانب مواقف الرأي العام من قضية فلسطين. لكن التحوّل الحقيقي في هذه المواقف برز اثر واقعة الغزو الاسرائيلي للاراضي اللبنانية، العام ١٩٨٢، وصمود القوات الفلسطينية ابّان تلك الواقعة. ففي اثناء الغزو، وما ترتب عليه من احداث، نشأ اول لقاء بين الموقفين، الجماهيري والحكومي الرسمي، تجاه القضية الفلسطينية. وربما امكن القول ان المواقف الحكومية هي التي تخلّفت قليلاً عن اتجاهات الرأي العام الاوروبي، التي اظهرت تعاطفاً وتفهّمـاً غير مسبـوقـين تجاه قضية فلسطين. وهو تعاطف يمكن اسناده، دون تفصيل، الى قسوة العدوان الاسرائيلي، وضعف مبرراته، والرعب الذي جسّدته وسائط الاعلام لدى قوى الرأي العام الاوروبي، وقيام هذه الوسائط بالتغطية المباشرة للوقائع، دون الركون، كما كان الامر من قبل، الى ما تبثّه وسائط الاعلام الاسرائيلية، ونجاح الاعلام الفلسطيني في التعامل مع الاعلام الاوروبي في ذلك الحين، وقوة الصمود الفلسطيني في وجه الآلة الحربية الاسرائيلية على ارض لبنان، وبخاصة في اثناء حصار بيروت.

لقد تمثّل هذا التعاطف في نبرة النقد الذي وجّهته وسائط الاعلام الى السلوك الاسرائيلي في دول الجماعة كافة. وهي نبرة كانت تتعالى كلما تقدّمت القوات الاسرائيلية داخل الارض اللبنانية، حتى بلغ الامر ان كتب بعض الصحف عن اسرائيل الارهابية. وهكذا، بدا ان وقائع المواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية، غير المتكافئة في العام ١٩٨٢، تكفّلت، الى جانب التحوّل النوعي السابق في حرب تشرين الاول (اكتوبر)، باحياء تحوّل نوعي بالغ الاهمية في موقف الرأي العام الاوروبي الاقليمي، بحيث فتحت آفـاقـاً جديـدة للقضيـة؛ وهو ما يؤكد ان الرأي العام الاوروبي يتابع، في عمومه، الوقائع

الملموسة اكثر من ميله الى الاستماع للشكوى والقاء اللوم النظري، طبقاً لما ذكره أحد الباحثين في وقت سابق بكثير على العام ١٩٨٢[٢٦].

الهامّ في هذا الأمر ان ذلك التعاطف الشعبي الاوروبي لم ينعكس في شكل سلوك محدّد باتجاه الضغط على الرؤى، والمواقف، الحكومية تجاه القضية الفلسطينية؛ اذ لم يلاحظ ان الحكومات الاوروبية قد غيّرت من نهج اقترابها الحذر من ابعاد القضية. فلا هي اعترفت بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ولا هي مارست ضغوطاً اقتصادية على اسرائيل، لاجبارها على ايقاف العدوان. وفي المحصلة، اكتفت دول الجماعة، في بياناتها المواكبة، واللاحقة، للغزو الاسرائيلي، بتمسّكها بمواقفها السابقة، والتلميح برفض التوجّه الاسرائيلي لسحق منظمة التحرير الفلسطينية. ومعنى ذلك، ان المواقف الحكومية الرسمية، سواء قومية كانت ام جماعية، يمكنها ان تتجاوز حالات التعاطف الجماهيري مع القضية. وهذه حقيقة تكاد، في المرحلة الاخيرة ـ مرحلة الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، ان ترتقي الى مستوى المسلّمات. فقد جاءت احداث الانتفاضة في الارض الفلسطينية المحتلة، منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، بموجات متجددة من التعاطف الشعبي الاوروبي لدى دول الجماعة كافة، بل وأشعلت التعاطف والتأييد بين قطاعات عرفت بولائها التقليدي للجانب الاسرائيلي، وبينها قطاعات يهودية؛ ومع ذلك، لم يلاحظ ان المواقف الحكومية قد تركت حدود الرؤى السابقة على الانتفاضة تجاه القضية الفلسطينية[٢٧]. مع هذا كله، ينبغي ان يتمّ التعامل مع القاعدة الشعبية الاوروبية بحذر شديد. فليس معنى محدودية تأثير اتجاهات الرأي العام في السياسة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية ان الرأي العام عنصر يمكن تجاهله في الاقتراب الفلسطيني من الساحة الاوروبية؛ وذلك لأن السلبية الحكومية، في بعض المراحل، مقارنة بالمواقف الجماهيرية، يمكن ان تجد تفسيرها في حقائق اخرى غائبة عن مجريات القضية الفلسطينية، مثل عدم وجود ضغوط عربية مؤثرة، ومواكبة لحالة النهوض الفلسطيني، ومن ثمّ عدم تضرّر رجل الشارع الاوروبي في حياته اليومية، نتيجة لما يحدث على الساحة الخارجية. بعبارة اخرى، فانه لكي يشكل الرأي العام الاوروبي، المتعاطف في المراحل الاخيرة مع القضية الفلسطينية، عنصر ضغط على المواقف الرسمية، يحتاج الأمر الى توفّر عناصر أخرى رديفة، ليس آخرها ضرورة شعور قطاعات الرأي العام بأن القضية تمرّ بتطورات سوف تنعكس على مصالحها المباشرة هناك، في أوروبا. وليس حظر النفط العربي، المواكب للفعل العسكري، والسياسي، العربي ابّان حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، سوى احد النماذج التي يشار اليها، على هذا الصعيد.

موقف القوتين العظميين

لا ينفصل تقدير الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي لحدود الدور الاوروبي تجاه الصراع الاسرائيلي ـ العربي وقضية فلسطين، ومراقبتهما لهذا الدور، عن موقفيهما من طبيعة الدور الاوروبي وحركة السياسة الاوروبية على الساحة الدولية عموماً، وعن استراتيجيتيهما تجاه المنطقة العربية؛ وذلك من منطلق تأثير هاتين القوتين في طبيعة التوازن الدولي، وتغلغلهما، بدرجة او أخرى، في مختلف القضايا الدولية؛ هذا فضلاً عن تأثيريهما، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في مختلف الظروف السياسة المحيطة بالقارة الاوروبية، بمجملها. اذ ان انقسام اوروبا، القارة، الى شرق وغرب ممّا يجعلها تعتمد على غيرها في الشؤون الدفاعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، بمستويات متفاوتة، وكذلك الانتقال من مناخ الحرب الباردة الى مناخ الانفراج، على ما بين هذين المناخين من فروق،

هي امور لم يتمّ اختيارهما من قبل دول القارة. كما ان توازن القوى في اوروبا يحتكم الى ما تقرره طبيعة التوازن الدولي، في مستواه الكوني بين القوتين العظميين. وبسبب هذه الحقائق، فان نشاط السياسة الخارجية للجماعة الاوروبية المتنامي يتأثر بنظرة هاتين القوتين الى انعكاساتها على التوازن الدولي. وترتفع أهمية هذه الملاحظة بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية، لكثرة ارتباطاتها الامنية، والسياسية الاستراتيجية، والاقتصادية، مع دول الجماعة[٢٨]. وبالنظر الى تغلغل القوتين العظميين في منطقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فان لهما صوتين مسموعين في ما يتعلق بأمور الحرب والسلام من حول القضية الفلسطينية[٢٩].

في ما يتعلق بتأثير الولايات المتحدة الاميركية في السياسة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية، ينبغي الاشارة، بداية، الى وجود قدر من الخلاف بين السياستين، الاوروبية والاميركية، تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي عموماً. وهو خلاف برز متلصّصاً عقب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وصريحاً منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. فقد كانت الدول الاوروبية اكثر قلقاً على مصالحها الاقرب الى منطقة الصراع، وبخاصة المصالح الاقتصادية والامنية (يلاحظ، مثلاً، ان دول الجماعة تستورد نحو ٦٠ بالمئة من حاجاتها النفطية من الدول العربية، مقابل ما لا يزيد على ستة بالمئة بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية). ولذا، كانت الاهتمامات الاوروبية بأقرار تسوية للصراع، ومن ثمّ للقضية الفلسطينية، اكثر وضوحاً منها بالنسبة الى الاهتمامات الاميركية، التي أولت عناية خاصة للصراع الدولي في مستواه الاول، اي مع الاتحاد السوفياتي والشرق عموماً. كذلك أيّد الاوروبيون، في عمومهم، التسوية الشاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولم يغالوا في استبعاد الدور السوفياتي مقابل معالجة أميركية مختلفة في هذين الشأنين[٣٠]. وفي هذا الاطار، أبرز مسار السلوك الاوروبي تجاه قضية فلسطين، منذ العام ١٩٦٧، حقيقتين اساسيتين: اولاهما، الاختلاف النسبي مع الرؤية الاميركية الى القضية؛ وثانيتهما، اختلاف القدرة الاوروبية على الحركة المستقلة عن الولايات المتحدة الاميركية، لادخال الافكار والمبادىء المعلنة، بخصوص القضية، الى حيّز التنفيذ. وقد انعكست اطوار العلاقات الاميركية ـ الاوروبية، منذ العام ١٩٦٧، على الاقتراب الاوروبي من القضية الفلسطينية، على نحو يبرز مدلولات هاتين الحقيقتين:

فبين العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣، اتّسمت العلاقات الاميركية ـ الاوروبية بدرجة عالية من الانضباط، في اطار دائرة الاطلسي الاستراتيجية وتوتر العلاقات النسبي مع المعسكر الاشتراكي (هذا باستثناء السلوك الفرنسي، الذي كان، ولا يزال، يتوق الى لعب دور عالمي مستقل عن الولايات المتحدة)، وهو ما انعكس في شكل تقيّد اوروبي ملحوظ بالموقف الاميركي من القضية الفلسطينية[٣١]، فأيّدت دول الجماعة «مشروع روجرز»، العام ١٩٧٠، الذي نظر الى القضية في حدود كونها مشكلة لاجئين[٣٢]. ولم يختلف الموقف الاوروبي الخاص المعلن في «وثيقة باريس»، العام ١٩٧١، عن ذلك التوجّه[٣٣]. وهكذا خلت المبادرتان، الأميركية والأوروبية، من أي جوانب سياسية للقضية، ومن أي تصوّر لمشاركة الجانب الفلسطيني في جهود تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وبين العامين ١٩٧٣ و١٩٨٠، أي بين حرب تشرين الأول (اكتوبر) و«بيان البندقية»، سادت ملامح الانفراج بين العملاقين والمعسكرين، الشرقي والغربي، الأمر الذي وسّع هامش الحركة لدول الجماعة؛ كما برزت خلافات ذات طابع تجاري بين الجماعة الاوروبية والحليف الاميركي؛ كذلك توسّعت عضوية الجماعة بدخول كل من بريطانيا والدنمارك وايرلندا، ممّا شجّع الاوروبيين على تنمية التعاون السياسي فيما بينهم؛ هذا علاوة على ما أبرزته حرب تشرين الاول (اكتوبر) ذاتها من

عمق الارتباط الامني ـ الاقتصادي مع المنطقة العربية، وبخاصة بعد ان اعلنت الولايات المتحدة الاميركية حالة الاستعداد النووي القصوى، دون مشاورات مسبقة مع الاوروبيين. هذه العناصر، جميعها، شجّعت دول الجماعة على الاقتراب من الابعاد السياسية للقضية الفلسطينية بشكل يختلف، الى حدّ ملحوظ، مع التوجهات الاميركية. وهنا، يلاحظ ان الولايات المتحدة الاميركية لم تظهر أي تسامح ازاء الحركة الاوروبية تجاه القضية. وكان هذا الموقف واضحاً تماماً عقب بداية الحوار العربي ـ الاوروبي؛ اذ حرصت واشنطن على الانفراد بجهود تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، واشعار الأوروبيين بأن اهتماماتهم تعطّل الجهود الاميركية، وانهم عرضة للضغوط العربية النفطية بصورة كبيرة[٣٤]؛ كما مارست ضغوطاً من أجل عزل الجوانب النفطية عن الحوار، واستبعاد الجوانب السياسية منه، وهو ما كان يعني، تحديداً، استبعاد القضية الفلسطينية، ممّا قاد، في النهاية، الى تجميد الحوار ذاته، فيما بعد. وفي هذه اختلفت المواقف الاوروبية عن المواقف الاميركية في ناحيتين: الناحية الاولى تمثلت في قبول الجماعة الاوروبية بمفهوم حق تقرير المصير للفلسطينيين، وفكرة الوطن الفلسطيني، ومشاركة م.ت.ف. في مفاوضات التسوية، وفتح جسور للتعامل معها، وذلك على خلاف الموقف الاميركي، الذي رفض هذه الجوانب، وبخاصة فتح أي حوار مع المنظمة، والتصق بمفاهيم أخرى، كالحكم الذاتي للفلسطينيين وعدم التحدث عن القضية في اطار غير ما نص عليه في اتفاقيتي كامب ديفيد. أمّا الناحية الثانية، فقد دارت حول الاقتراب الأوروبي من مختلف أبعاد القضية الفلسطينية، وتصويت كثير من دولها لصالح قرارات دولية مؤيدة لبعض الحقوق الفلسطينية، أو رافضة لسلوك اسرائيل في الارض المحتلة.

مع ذلك، لم يصل الأمر الى تناقض المواقف الاوروبية مع الموقف الاميركي. فقد ظلت الجماعة الاوروبية تراقب الموقف الاميركي وجهود واشنطن للتسوية. ومن ذلك انه حينما تحدث الرئيس الاميركي، جيمي كارتر، عن التسوية الشاملة، وهي رؤية يؤيدها الاوروبيون، أصدرت الجماعة بياناً عرف بـ «بيان لندن» (حزيران ـ يونيو ١٩٧٧)، لفتت فيه النظر الى ضرورة ضمان التسوية الشاملة لوطن للفلسطينيين؛ في حين انه عندما وقّعت اتفاقيتا كامب ديفيد، برعاية اميركية، واعلنت الولايات المتحدة اعتراضها على أية مبادرة اوروبية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أو القضية الفلسطينية، وامتعضت من «بيان البندقية»، الذي تحدث عن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، تجمّدت المواقف الاوروبية، ولم تتقدم دول الجماعة خطوة واحدة من قضية فلسطين، وصار «بيان البندقية» المرجع النهائي لموقف الجماعة تجاه القضية[٣٥]؛ بل ودخل السلوك الاوروبي، تجاهها، في مرحلة جديدة.

وبين العامين ١٩٨٠ و١٩٨٥، ومنذ صعود الرئيس رونالد ريغان الى سدّة الحكم بصفة خاصة، تصاعدت نذر الحرب الباردة بين العملاقين، ثمّ ألقت الحرب العراقية ـ الايرانية ظلالاً على المصالح النفطية الغربية عموماً، ممّا أثر في علاقة السياسة الاوروبية بالسياسة الاميركية تجاه قضية فلسطين. فمن جانب، أدّى مناخ الاستقطاب الشديد بين المعسكرين، الشرقي والغربي، الى انكماش هامش الحركة أمام دول المعسكرين، وتوسيع مجال الحركة للعملاقين، ومن ثمّ للولايات المتحدة الاميركية في علاقاتها بدول الجماعة الاوروبية الحلفاء في اطار الاطلنطي[٣٦]؛ ومن ناحية أخرى، فانه، نظراً الى حيوية مصالح الاوروبيين في منطقة الخليج، وعدم قدرتهم، في الوقت عينه، على حماية هذه المصالح بمعزل عن مشاركة الاميركيين، فان الاوروبيين وجدوا انفسهم بحاجة الى التنسيق مع الولايات المتحدة الاميركية، حتى ان البعض تحدث عن توزيع ادوار بين الجانبين، بحيث

يقوم الاميركيون بالسهر على الجوانب العسكرية للمصالح الغربية في الخليج، بينما يهتم الاوروبيون بالجوانب السياسية، والاقتصادية، لهذه المصالح(٣٧).

لقد كان لهذه المتغيّرات آثارها الشديدة في سياسة الجماعة الاوروبية تجاه قضية فلسطين، وذلك من حيث انها وفّرت المناخ الصالح لالتصاق الأوروبيين بالحليف الاميركي، وعدم الحرص على التناقض، أو حتى مجرد الخلاف، مع مواقفه تجاه القضية، والانقياد لضغوطه ورؤاه بصفة عامة. فنجد ان الضغوط الاميركية نجحت، على سبيل المثال، في شل المشروع الفرنسي ـ المصري المشترك الذي اقترح لتسوية القضية الفلسطينية من خلال قرار لمجلس الامن دعا الى الاعتراف بالمتزامن، والمتبادل، بين الفلسطينيين والاسرائيليين (تموز ـ يوليو ١٩٨٢)(٣٨). كذلك، حرص الاوروبيون، من جانبهم، على ان يكون تحركهم تابعاً للتحرك الاميركي، وليس بديلاً منه، تجاه القضية؛ فهم لم يعترفوا بـ م.ت.ف. فقط، ولكنهم، أيضاً، وضعوا شروطاً لهذا الاعتراف، تتشابه، تماماً، والشروط الاميركية، كضرورة الاعتراف الفلسطيني بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، وبحق اسرائيل في الوجود، والتخلّي عن الكفاح المسلّح، واعادة النظر في الميثاق الوطني الفلسطيني(٣٩).

عقب العام ١٩٨٥، ومنذ صعود الزعيم ميخائيل غورباتشيوف الى قمّة السلطة في الاتحاد السوفياتي، خفّت حدة التوتر بين العملاقين؛ كما هدأت المخاوف على المصالح الغربية في منطقة الخليج، بعد توقف الحرب العراقية ـ الايرانية العام ١٩٨٨. وقد تزامنت هذه الظواهر مع حدوث متغيّرات على صعيد قضية فلسطين، أهمّها اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، وتطوّر الاستراتيجية الفلسطينية باعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والقرارات الدولية، كافة، الخاصة بالقضية. وطبقاً لتقاليد العلاقات الاوروبية ـ الاميركية، كان من المفترض ان يتّسع هامش الحركة للاوروبيين، نتيجة حالة الانفراج الدولي. وبالفعل، فقد استقبلت دول الجماعة التوجّهات الفلسطينية بالترحاب(٤٠)، واستقبلت بعض العواصم (باريس) زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، وأعلنت عواصم أخرى عن وضع دعوة عرفات لزيارتها على برامجها في المراحل المقبلة. كذلك شكلت الجماعة لجنة ثلاثية من وزراء خارجيات اسبانيا وفرنسا واليونان للاتصال بالأطراف المعنيّة بالقضية، بما في ذلك م.ت.ف. والتحاور معها حول بعض المبادىء المعلنة(٤١). ومع ذلك، فان الجماعة لم تعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني؛ كما لم تعترف بالدولة الفلسطينية المعلنة. وهنا يمكن التوقف عند الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، الذي بدأ في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، كأحد أهم الظواهر التي، ربما، جعلت الاوروبيين يترقّبون نتائجه، لتحديد الخطوات اللاحقة تجاه القضية الفلسطينية.

امّا في ما يتعلق بتأثير السياسة السوفياتية، فقد أكّد المسؤولون السوفيات ان صراعاً في مستوى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لا يمكن تسويته بدون مشاركتهم؛ وذلك باعتبار ان قضايا منطقة الصراع تتصل بمصالح حيوية للاتحاد السوفياتي. وتعتقد موسكو بأن أي اتفاق بشأن قضايا الصراع، بما في ذلك جوهر الصراع وهو القضية الفلسطينية، دون مشاركتها، هو اتفاق لا يعدّ معادياً لها فقط، من حيث هدفه، بل ويفتقر الى الواقعية السياسية، لأنه يغفل تغلغل الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط، وكثرة الادوات التي يمتلكها للتأثير في مجريات القضايا الحيوية في المنطقة، في حالتي السلم والحرب(٤٢). ومن جانبها، تدرك الجماعة الاوروبية هذه الحقائق، وأهمية الدور السوفياتي في منطقة تقع على التخوم السوفياتية، بمثل ما تقع على التخوم الجنوبية للقارة الاوروبية. لذلك، لم يظهر، خلال الاعوام اللاحقة لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ان الجماعة الاوروبية قد تجاهلت هذا

الدور في محاولات حل الصراع، مثلما حاولت ان تفعل واشنطن دوماً[٤٣]. من جانب آخر، لم تبد موسكو معارضة صريحة للمبادرة الاوروبية تجاه الصراع، أو القضية الفلسطينية. وموسكو تنظر الى الدور الاوروبي بمعيار مزدوج الرؤية. فهي تشجّعه في الحدود التي ترى عندها انه قد يؤدي الى توسيع الشقّة بين دول الجماعة والولايات المتحدة الاميركية، وفي الوقت عينه لا يهدّد المصالح السوفياتية في المنطقة. ويلفت الانتباه التقاء موقف الجماعة الاوروبية والموقف السوفياتي في نقاط عدّة بشأن القضية الفلسطينية. منها، ميلهما الى تأييد نهج التسوية الشاملة التي تتضمن مناصرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير مع الحفاظ على الوجود الاسرائيلي، واعلانهما عن ضرورة مشاركة م.ت.ف. في أي اطار لتسوية القضية الفلسطينية، وكذا تأييدهما لحل القضية في اطار مؤتمر دولي. ومع ذلك، يظل المفهوم السوفياتي للتسوية أقرب من ذلك الاوروبي، في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فموسكو تعترف، صراحة، بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وقد أعطت بعثة المنظمة لديها الصفة الدبلوماسية الكاملة، منذ منتصف السبعينات[٤٤] ومؤخراً اصبحت سفارة؛ كما أنها لا تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، وتمارس الضغوط من أجل أن تستجيب اسرائيل لارادة المجتمع الدولي بخصوص قضية فلسطين. بصفة عامة، فانه مع وجود فوارق في الاهداف والمنطلقات، يمكن القول ان التقاء الطرفين، الاوروبي والسوفياتي، على بعض النقاط، يمثل اشارة كافية الى عدم الاعتراض السوفياتي الصريح على الدور الاوروبي تجاه القضية، طالما ان هذا الدور لا يعيق المصالح السوفياتية في المنطقة، ولا يستبعد المشاركة السوفياتية في جهود التسوية، وكذا طالما بقي هذا الدور منطلقاً الى قدر من الاستقلال الاوروبي السياسي، والتميّز عن الجانب الاميركي.

العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية وسياسة التوازن الاوروبية

أظهرت دول الجماعة الاوروبية مراعاتها لجوانب العلاقات مع اسرائيل، في اثناء اقترابها من القضية الفلسطينية، سواء على صعيد البيانات الصادرة عن التعاون السياسي الاوروبي، أو مواقفها في اجتماعات الحوار العربي ـ الاوروبي، أو اسلوبها في التصويت على قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية. ويعود ذلك الى تعدد وجه العلاقات الاوروبية الغربية ـ الاسرائيلية، وعمقها.

ونتيجة لهذا النهج الاوروبي، برز مفهوم «السياسة الاوروبية المتوازنة» تجاه أطراف الصراع في الشرق الاوسط. فاذا ما ظهر خلاف في وجهات النظر بين دول الجماعة واسرائيل، فان ذلك لا يمتد الى ان يشمل الضغط على اسرائيل، أو يمسّ مصالحها[٤٥].

في ما يتعلق بأوجه العلاقات الاسرائيلية بالجماعة الاوروبية، فان لهذه العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية وجهين: أحدهما ثقافي عاطفي غير تعاقدي، والآخر تعاقدي رسمي، والوجه الأول، غير التعاقدي، مشتق من الصلات الخاصة بين الدول الغربية عموماً واسرائيل، والتي تعود الى طريقة انشاء اسرائيل ذاتها، بمكانها وتاريخها، والطريقة التي تقدم بها ذاتها الى دول الجماعة، على أساس أنها جزء من الغرب الأوروبي، بسكانها، وممارساتها السياسية، «وقيَمها الحضارية»، وهو ما يجب ان ينأى بالجماعة الأوروبية عن اعتبارها احدى الدول النامية (طبقاً لوجهة النظر الاسرائيلية)[٤٦].

ويبدو أن الطلب الاسرائيلي للالتحاق بعضوية الجماعة الاوروبية، فور انشائها، استند الى هذا المنطق[٤٧]، وذلك على الرغم من معرفة القيادة الاسرائيلية بأن هذه العضوية مقصورة على دول غرب اوروبا، بحسب نصّ معاهدة روما. وقد رفض الطلب الاسرائيلي نزولاً عند الضغوط الفرنسية[٤٨]. ومع ذلك، ترجمت دول الجماعة تعاطفها مع اسرائيل، من خلال الاتفاقيات التي أبرمتها معها في

الاعوام ١٩٦٤ و١٩٧٠ و١٩٧٥؛ وهي اتفاقيات غطّت أوجه تعاون الجماعة الاوروبية مع اسرائيل في المجالات التجارية والزراعية والصناعية والمالية[٤٩]، حتى بلغت العلاقة الاسرائيلية بالجماعة الأوروبية مرتبة تالية مباشرة للعلاقات الأميركية ـ الاسرائيلية، من حيث ما تحققه لاسرائيل من مكاسب.

وبالاضافة الى الأهداف التي سعت اسرائيل الى تحقيقها، على الصعيد الاقتصادي، فانها حرصت على الابقاء على تأييد دول الجماعة لها في صراعها ضد العرب، وابقاء ساحة الرأي العام الأوروبي الغربي مغلقة على تصوراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية، والحدّ من آثار المقاطعة العربية، سياسياً واقتصادياً، ومد جسور التعامل مع القوى الدولية ذات العلاقة الخاصة مع دول الجماعة، وخصوصاً في آسيا وافريقيا[٥٠].

أمّا مفهوم «السياسة الأوروبية المتوازنة»، فهو مفهوم يشير الى رغبة الجماعة في اعطائه لكل من العرب واسرائيل في آن، بحيث تسمح الجماعة لنفسها بالقول انها لم تحاب طرفاً على حساب الطرف الآخر[٥١].

وقد كان توقيع اتفاقية أيار (مايو) ١٩٧٥ بين الجماعة واسرائيل، عشية افتتاح الحوار العربي ـ الاوروبي، من أوضح أمثلة هذا التوجه الأوروبي. فتلك الاتفاقية، التي كادت ان تطيح بظاهرة الحوار قبل بدء نفاذها، عبّرت عن زيادة الالتزام الأوروبي تجاه اسرائيل، وكانت بمثابة الثمن لقبول الجانب الأوروبي باشتراك م.ت.ف. في الحوار ضمن الجانب العربي[٥٢].

ثمّ أكدت دول الجماعة الأوروبية التزامها بسياستها «المتوازنة» في مناسبات عديدة لاحقة، منها التصويت ضد قرار ادانة الصهيونية كحركة عنصرية، في الجمعية العامة (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٥)، على الرغم من مواقفها المعلنة عن رفض تغيير المعالم السكانية، والجغرافية، للأراضي المحتلة، منذ العام ١٩٦٧[٥٣]. وفي تاريخ أقرب، يواكب مرحلة الانتفاضة الفلسطينية، وعلى الرغم من ادانة الجماعة الاوروبية لسلوك اسرائيل تجاه المنتفضين في الاراضي المحتلة، كاجراءات الابعاد والاعتقال الاداري واعلانها عن ضرورة ضمان اسرائيل لحماية السكان المدنيين تحت الاحتلال وضمان حقوق الانسان عموماً في الارض المحتلة[٥٤]، لم تتخل الجماعة عمّا اعتبرته سياسة متوازنة. فعندما سمحت اسرائيل، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، للمزارعين الفلسطينيين في الضفة والقطاع المحتلين ببيع منتجاتهم لدول الجماعة الأوروبية مباشرة، خارج نطاق شركات التصدير الاسرائيلية، أسرع البرلمان الأوروبي باعطاء الموافقة، في الشهر عينه، على ثلاثة بروتوكولات تجارية مع اسرائيل، كان رفض التصديق عليها من قبل، وتمّ تعليل ذلك الاجراء، صراحة، بأنه يهدف الحفاظ على سياسة التوازن بين طرفي النزاع[٥٥].

وقد لقيت هذه السياسة اعتراضاً من الجانب العربي عموماً، ومن م.ت.ف. خصوصاً، وذلك على أساس أن مفهوم التوازن بين العرب واسرائيل لا ينسجم وحجم المصالح الاقتصادية، والأمنية، القائمة بين الدول العربية جميعاً والجماعة الاوروبية، مقارنة بتلك المصالح القائمة بين الجماعة واسرائيل[٥٦]. كما ان منطق التوازن الأوروبي يمضي الى حدّ «المساواة بين المعتدي والمعتدى عليه، بين المحتل والمحتلة أرضه، بين المغتصِب والمغتصَبة حقوقه»[٥٧].

كذلك أضرّ منطق التوازن ـ من وجهة النظر الفلسطينية ـ بقضية فلسطين بشكل مباشر. فعلى سبيل المثال، استغلت اسرائيل ابرامها للاتفاقية التجارية الاقتصادية مع الجماعة الأوروبية، العام ١٩٧٥ ، ومنعت سكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين من تصدير منتجاتهم الزراعية

الى دول الجماعة الاوروبية في ذلك الحين، وهو ما اعتبرته م.ت.ف. مخالفة صريحة لتأكيد دول الجماعة أنها لن تسمح للاتفاقية المذكورة بالتأثير على سكان الارض المحتلة[٥٨].

وعلى أي حال، يصحّ القول ان السياسة المتوازنة الأوروبية بين الدول العربية واسرائيل، أو بين الفلسطينيين والاسرائيليين، هي، في جوهرها، سياسة غير متوازنة، ولصالح اسرائيل. فقبل العام ١٩٧٣، كان عدم التوازن أمراً مؤكداً باستبعاد دول الجماعة للجوانب السياسية للقضية الفلسطينية. وعقب ذلك العام، وعلى الرغم من تطوّر الموقف الأوروبي، بخطى بطيئة، في اتجاه الأبعاد السياسية للقضية، فان التحليل النهائي يثبت عدم توازن الموقف الأوروبي، ومرة أخرى لصالح اسرائيل. لقد أكدت دول الجماعة حق اسرائيل في الوجود والحدود الآمنة، واشترطت اعتراف م.ت.ف. بها قبل ان تبادر اسرائيل (أو الجماعة) الى الاعتراف بالمنظمة. وعلى مستوى الحوار العربي ـ الاوروبي والتعاون السياسي الأوروبي، كانت اسرائيل، وكما لاحظ أحد الباحثين، «كالحاضر الغائب»، كلما تطرق الأمر الى قضية فلسطين[٥٩]. وعلى الرغم من ان هذه السياسة الاوروبية المتوازنة (او غير المتوازنة في الحقيقة)، في مجملها ومحصلتها، كانت أقرب الى مراعاة المصالح الاسرائيلية، فقد تعرضت السياسة الاوروبية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في عمومها، وبخاصة تجاه البعد الفلسطيني، للانتقادات الاسرائيلية المتوالية، منذ العام ١٩٦٧. وفي هذا المجال، اختصت اسرائيل الموقف الفرنسي بجرعة زائدة من النقد، وعملت على ابداء استيائها من المبادرة الاوروبية منذ مطلع السبعينات.

لقد حاولت اسرائيل منع اصدار «وثيقة باريس» العام ١٩٧١، مع ان الوثيقة لم تتجاوز مضمون القرار الرقم ٢٤٢، أو الاهتمام بغير الابعاد الانسانية لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وتصاعد استياء اسرائيل بعد اصدار بيان السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، والذي ذكرت فيه دول الجماعة الحقوق الفلسطينية وضرورة مراعاتها عند التسوية النهائية للصراع العربي ـ الاسرائيلي[٦٠]. وراقبت اسرائيل مسار الحوار العربي ـ الاوروبي، وأعلنت رفضها لأية محاولة اوروبية لاتخاذ مبادرة خاصة بتسوية أزمة الشرق الأوسط، وأتبعت ذلك الرفض بمهاجمة بيان حزيران (يونيو) ١٩٧٧، الذي سبقت الاشارة اليه، بشكل صريح على لسان رئيس وزرائها، مناحم بيغن، الذي سارع، فور اصدار البيان، الى مطالبة القادة الاوروبيين بالعودة عنه، مبرزاً الورقة الاسرائيلية التقليدية حينما تحدث عن مأساة اليهود في أوروبا، وزعم ان الدعوة الى اقامة وطن للفلسطينيين ـ طبقاً للبيان الاوروبي ـ فيها تهديد لحياة كل امرأة وطفل يهودي في اسرائيل. كما هاجمت اسرائيل التحفظ الفرنسي ازاء خطوات السلام المصرية ـ الاسرائيلية في اطار اتفاقيتي كامب ديفيد؛ وهاجمت «بيان البندقية» الذي أُصدر العام ١٩٨٠، بكل عنف؛ وقررت عدم استقبال البعثة الاوروبية التي كان من المزمع وصولها الى الشرق الاوسط، عقب اصدار البيان[٦١]، وردّدت أن موقف الجماعة الاوروبية إنْ هو الاّ ردّ فعل «للابتزاز النفطي العربي»[٦٢]، وان الجماعة يمكن ان تذهب الى حدّ ممارسة ضغوط حول المسائل الاقليمية على اسرائيل لصالح العرب والفلسطينيين في موقف انتهازي منها مراعاة لمصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية[٦٣].

وموضوعياً، وبسبب المراعاة الاوروبية الواضحة لعدم الاضرار بالمصالح الاسرائيلية، وكذلك بسبب عدم وجود نوايا أوروبية لممارسة أي نوع من الضغط الاقتصادي، أو السياسي، بشكل ملموس على اسرائيل[٦٤]، فانه لا مجال للقول بصحة الرؤية الاسرائيلية الى الدور الاوروبي تجاهها. فالسياسة الاوروبية سعت الى المساواة ـ كما سبق الذكر ـ بين اسرائيل المعتدية والفلسطينيين

(أو العرب) المعتدى عليهم. ولذلك، فمن الضروري البحث عن أسباب أخرى لرفض اسرائيل للمبادرة الاوروبية، بل وعدم موافقتها على سياسة الجماعة «المتوازنة»، بخلاف محاولة الايهام بأن الموقف الاوروبي عرضة للضغوط العربية النفطية، أو غير النفطية. وفي هذا السبيل، يمكن العثور على الاسباب الآتية للموقف الاسرائيلي من الدور الاوروبي:

○ ان المبادرة الاوروبية الصادرة عن التعاون السياسي الاوروبي (أو النشاط الجماعي بصفة عامة) أمر يخالف ما درجت عليه اسرائيل في علاقاتها الثنائية مع دول غرب أوروبا. ان التعامل الثنائي الاوروبي ـ الاسرائيلي أثبت جدواه لصالح السياسة الاسرائيلية؛ أمّا التعامل الجماعي، أو الاقليمي، فهو أمر ترفضه اسرائيل، وذلك، على الأقل، بسبب وجودها في نطاق اقليم ما زال يعلن رفضه لتقبّلها في داخله، كعضو طبيعي. وبعبارة أخرى، يلاحظ ان العمل الجماعي الاوروبي سوف يأخذ المصالح الكلية للجماعة في المنطقة العربية. وهنا تضحي اسرائيل طرفاً ثانوياً، بالنظر الى وزن العالم العربي في تعامله مع دول الجماعة.

○ ان السياسة المتوازنة ـ ولو في مستوى القول دون الفعل ـ أمر لم تتعوّده اسرائيل من كتلة دولية أوجدتها تاريخياً، ودأبت على أن تكون في صفّها دون قيد أو شرط.

لقد عرقل هذا الموقف الاسرائيلي فعالية السياسة الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية، وشكّل محدّداً هاماً لمستوى تطور هذه السياسة لصالح القضية. ويظهر ذلك جلياً بالنظر الى محاولة الجماعة جعل الحوار العربي ـ الاوروبي قاصراً على الجوانب الاقتصادية، وعدم اتخاذها خطوات على طريق ممارسة أي ضغط ملموس لاجبار اسرائيل على انهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. بعبارة أخرى، فانه حتى لو أمكن القول ان السياسة الاوروبية كانت متوازنة، على مستوى المبادىء المعلنة (أو على مستوى القول)، فان عدم التوازن لصالح اسرائيل، يتضح، تماماً، على صعيد الحركة، أو الممارسة. ان الجماعة لم تستخدم علاقاتها المتميزة مع اسرائيل بأي شكل يمكّن من ممارسة ضغوط عليها، على الرغم من امكانية ذلك، من ناحية، ووجود سوابق للجماعة على هذا الصعيد، من ناحية أخرى. فقد استخدمت الجماعة الأداة الاقتصادية للضغط على ايران (ابّان ازمة الرهائن، العام ١٩٧٩)، وضد الارجنتين (ابّان حرب الفوكلاند، العام ١٩٨٢)، والامثلة كثيرة في هذا المجال(٦٥).

تأثير السياسات العربية

اذا كانت الدائرة العربية تمثّل أحد أهم محددات الاستراتيجية الفلسطينية، فانها، في الوقت عينه، تعتبر من أهمّ العوامل المؤثرة في مواقف القوى الدولية تجاه القضية الفلسطينية.

لقد تسبّبت وحدة المدركات والمطالب العربية، أو اختلافها، بصدد القضية الفلسطينية، في تحقيق انجازات، أو احداث انتكاسات، لهذه القضية في مراحل مختلفة من مسارها، منذ البداية. وتتضح صحة الترابط بين الموقف العربي من القضية ومواقف الاطراف الدولية منها بمتابعة الخط البياني لموقف الجماعة الاوروبية، منذ العام ١٩٦٧. فعقب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مباشرة، اكتفت دول الجماعة بموقف الحياد السلبي (أو الايجابي، بالنسبة الى بعض دول الجماعة، كفرنسا). ثم كان للالتفاف العربي حول الحقيقة الفلسطينية، والعمل على ابرازها، فضل في تقدم الموقف الاوروبي من البعد الفلسطيني في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الامر الذي تحقق عقب

حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ باصدار بيان السادس من تشرين الثاني (نوفمبر)، وما تبعه من قبول بالمشاركة الفلسطينية في الحوار العربي ـ الاوروبي. ولقد تواكبت تلك المواقف الاوروبية وقرار عربي بالقتال، مع تماسك سياسي، وعسكري، عربي في أثناء حرب تشرين الاول (اكتوبر)؛ ثمّ مع محاولة جادّة لتسييس الاقتصاد العربي في ذلك الحين.

ومنذ منتصف السبعينات، بدأت وحدة التصور العربي ازاء قضية فلسطين وشروط تسويتها بالانهيار. فبرزت الخلافات بين دول المواجهة (مصر وسوريا تحديداً) حول سياسة الخطوات الصغيرة في اتجاه التسوية، وتصاعدت الخلافات بين سوريا والعراق، ثم بين مصر وليبيا. ووجدت تلك الخلافات، ونحوها، صداها لدى القوى السياسية الفلسطينية (العاملة في اطار م.ت.ف.)[٦٦].

صحيح ان نطاق الخلافات العربية كان يتضمّن، ومنذ بداية قضية فلسطين، وجود مجموعات من المحاور بين دول مواجهة ودول مساندة ودول تأييد ومساندة[٦٧]، ولكن نهاية السبعينات شهدت، بعد عقد اتفاقيتي كامب ديفيد واتفاقية الصلح المصري ـ الاسرائيلي في العامين ١٩٧٨ و١٩٧٩، بروز تقسيم جديد في مواجهة اسرائيل، ومن حول القضية الفلسطينية، بين دول تؤيد الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي ودول تعارضه بدرجات متفاوتة[٦٨]؛ هذا فضلاً عن التقسيمات التقليدية الاخرى بين دول جمهورية، وأخرى ملكية، وبين دول نفطية (أو غنية) ودول فقيرة، مختلفة في توجهاتها السياسية، والاقتصادية، داخلياً وخارجياً[٦٩].

لقد وقعت الحركة السياسية الفلسطينية أسيرة لهذا الواقع العربي منذ بداية نشأتها المعاصرة في منتصف الستينات؛ اذ ووجه النشاط الفلسطيني بغلبة العوامل الاقليمية الضيّقة على الرؤية القومية العربية الشاملة تجاه الاهداف الفلسطينية. وغالباً ما نتج عن ذلك الحاق أذى شديد بهذا النشاط[٧٠].

وما أن حلّ عقد الثمانينات حتى بلغ النظام الاقليمي العربي ذروة الانقسام فيما بين عناصره، من جهة، والانقسام داخل الحركة الفلسطينية السياسية، من جهة أخرى. وهكذا انعكس تحوّل السياسة العربية الى سياسات عربية على الساحة الفلسطينية، التي توزّعت، بدورها، على محاور مختلفة.

ومن المتصوّر أن الخلافات، سواء في جانبها العربي القومي أو جانبها الفلسطيني، تقود الى عجز الاطراف الدولية عن المبادرة وفتور حماسها للقضية الفلسطينية. فقد لاحظ البعض ان «... أحد أهم الصعوبات أمام تقدّم البعد السياسي في الحوار العربي ـ الاوروبي، الذي تبلور كما سبق الذكر حول القضية الفلسطينية، هو صعوبة تنسيق السياسات في الجانب العربي. فالدول العربية تختلف في توجهاتها السياسية، والاقتصادية، ازاء الجماعة الاوروبية...»[٧١]، وانه «بقدر ما توجد اختلافات في وجهات النظر بين دول الجماعة، فان العرب، أيضاً، تفرق بينهم نزاعات مختلفة حول القضية الفلسطينية، ممّا يعرقل مسيرة العمل الاوروبي تجاهها»[٧٢].

ومن جانب آخر، حالت صعوبة تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول العربية دون ايقاف محاولة الجماعة الاوروبية استبعاد النفط من الحوار العربي ـ الاوروبي. وبذلك فقد الجانب العربي أداة هامّة من أدوات المساومة.

وعلى الرغم من ذلك، استقر «التعامل الثنائي» بين الدول العربية ودول الجماعة

الاوروبية، وامتد نطاقه، الامر الذي لم تنسحب آثاره السلبية على الموقف الجماعي العربي فقط، بل وكان له تأثير بالغ في اعتبارات دول الجماعة. فقد بدأت فرنسا، على سبيل المثال، في تتبع مصالحها الخاصة، واستفادت من هذا التعامل الثنائي من خلال ابرام عقود نفطية خاصة بها[٧٣]، وحرصت، وسط أجواء الخلافات العربية، على سياسة متوازنة بين مختلف الدول العربية ذاتها؛ وبدا، في خضمّ ذلك، أن فرنسا تحرص على منطق الحذر والتحفظ في اقترابها من قضية فلسطين، دون ان تتخذ مواقف محدّدة. وبذلك كانت مواقفها، في هذا الشأن، أقرب الى مجرد الرغبة في الحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية. وقد حذت بقية دول الجماعة حذو النهج الفرنسي، ممّا أدى الى تقليص أسلوب التعامل الجماعي الى أدنى درجاته[٧٤].

وقد ترتب على فتور التعامل الجماعي، وشعور الجماعة، في الوقت عينه، بعدم تضرر مصالحها في المنطقة العربية، أن تقلّصت الحاجة الى الحوار الجماعي، والذي كان أهم عناصر رفع الموقف الاوروبي الى الاهتمام بقضية فلسطين. وتقدّم متابعة الموقف الاوروبي، منذ عقد اتفاقيتي كامب ديفيد والصلح المصري ـ الاسرائيلي، نموذجاً لمدى مراقبة الجماعة لتطور السياسات العربية، وانعكاس تلك التطورات على موقفها من القضية. فقد انقسمت الدول العربية حول جدوى النهج المصري في تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي وفائدة التوجه المصري نحو الدور الاميركي في هذه التسوية. ومن جانبها، حارت دول الجماعة الاوروبية بين موقفها المعلن في ضرورة التسوية الشاملة، بما في ذلك ضمان حقوق الشعب الفلسطيني، وهو ما ضمن لها حدّاً مقبولاً من الرضى العربي واستمرار التدفق في المعاملات التجارية، والمالية، وخصوصاً النفطية مع الدول العربية، وأبقى باب الحوار العربي ـ الاوروبي مفتوحاً، وبين رغبة الولايات المتحدة الاميركية في التصدي المنفرد لتسوية الصراع، ومعارضتها (مع اسرائيل) للدور الاوروبي، خارج نطاق اتفاقيتي كامب ديفيد[٧٥]. وهكذا، فانه نتيجة للانقسامات العربية، من جهة، وتردد الجماعة الاوروبية وحيرتها، من جهة اخرى، جمّد الحوار العربي ـ الاوروبي، وفتر موقف الجماعة، وضاع حماسها تجاه قضية فلسطين.

وفي ضوء هذه المتغيّرات، وعت م.ت.ف. النقص الخطير الذي اعترى الموقف العربي، وعملت على التحذير من اثار مناخ الانقسامات العربية على القضايا العربية، فجاء، في مذكرتها الى الجامعة العربية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨، «انه خيّم على الحوار، في أعقاب الاجتماع الثالث للجنة العامة، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧، جوّ راكد، كان العامل الرئيس فيه تفجّر الخلافات العربية، الامر الذي يطرح على الحكومات العربية، مجتمعة، ضرورة أن تتوافق ارادتها على عدم السماح للخلافات العربية بأن تؤثر على استمرارية سير مؤسسات العمل العربي الموحّد في عملها، محافظة على الحدّ الادنى اللازم لتحقيق المصلحة العربية، على الصعيدين، القومي والدولي»[٧٦]. ومن الواضح، ان هذه الرؤية الفلسطينية قد طرحت عقب مبادرة الرئيس المصري الراحل، انور السادات، بزيارة القدس (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧) وفي أثناء مرحلة الترقب الاوروبي لما قد ينجم عن المبادرة من تفاعلات.

ومن الواضح، أيضاً، ان التشاؤم الفلسطيني من جدوى الحوار للقضية الفلسطينية، كان له ما يبرّره، وذلك في ضوء الأجواء الخلافية التي سيطرت على الدول العربية وانفراد الولايات المتحدة الاميركية بآلية التسوية بين مصر واسرائيل. وقد أثبتت الوقائع اللاحقة صحّة ذلك. فبعد عقد اتفاقية الصلح المصري ـ الاسرائيلي (آذار ـ مارس ١٩٧٩) وجدت الجماعة الاوروبية ذاتها تجاه نهج مختلف عمّا تصورته في بياناتها، ممّا أدى الى اضطراب لديها، في ما يتعلق بتحديد موقف من

مسار جهود التسوية القائمة بين مصر واسرائيل، بمشاركة اميركية. وعلى الرغم من أنها أعلنت عن تقديرها لتلك الجهود، الاّ انها ذكّرت برغبتها في ان تكون «الجهود المصرية ـ الاسرائيلية ماضية على طريق يؤدي الى التسوية الشاملة، التي تشترك فيها كل الاطراف، بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني»(٧٧). وبذلك لزمت الجماعة جانب الحذر؛ فلا هي أعلنت موافقة صريحة، ولا رفضاً قاطعاً، لما نجم عن ذلك الصلح.

وبما ان الموقف العربي استمر على انقسامه فيما بعد، فقد سمح الاوروبيون لانفسهم بالاعلان، ولو من طريق غير مباشر، عن حقيقة موقفهم من ذلك النهج بخصوص قضية فلسطين؛ وتمّ ذلك في مناسبتين: المناسبة الاولى عندما أخذت دول الجماعة، كلها، جانب الرفض، او الامتناع عن التصويت على قرار الجمعية العامة الصادر في ٢١ كانو الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، والذي أعلن ان «اتفاقيتي كامب ديفيد باطلتان، من حيث ادعاؤهما بالبتّ في مستقبل الشعب الفلسطيني»(٧٨). والمناسبة الثانية حينما أذعنت دول الجماعة، التي شاركت في تكوين «قوة حفظ السلام في سيناء»، للرغبتين، الاميركية والاسرائيلية، بأن تكون مشاركتها على أساس الاتفاقيات المصرية ـ الاسرائيلية، وأعلنت كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا، في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، انها لم تربط مشاركتها في القوة متعددة الجنسية في سيناء بأية شروط سياسية تتعلق ببيان البندقية، او غيره(٧٩).

ونتيجة لهذا الموقف الأخير، بدأ الحديث عن أن الاوروبيين قد أجهضوا مبادرتهم ذات الصيغة الغامضة التي نص عليها «بيان البندقية» لصالح السياسة الاميركية وجهودها التي كانت أثمرت في كامب ديفيد(٨٠)؛ وانها، أي دول الجماعة الاوروبية، استغلّت حالة التمزّق العربي، وانقادت للمواقف الاميركية، والاسرائيلية، وغيّرت موقفها لصالح اتفاقيتي كامب ديفيد، وشاركت في تنفيذهما، من خلال المساهمة في قوة حفظ السلام في سيناء(٨١).

وينبغي الاشارة، بالاضافة الى ما سبق، الى ان الخلافات العربية المضافة، بعد اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية، قد عمّقت، أو زادت في، انحسار العمل العربي المشترك، أو الجماعي؛ وذلك عندما انتهت، تماماً، آثار الفعلين العربيين الجماعيين الكبيرين، اللذين شهدهما خريف العام ١٩٧٣، وهما وحدة السلوك العسكري، والسياسي، والاقتصادي، في اثناء حرب تشرين الأول (اكتوبر)، وشعور دول الجماعة الاوروبية بأن مصالحها موضع تهديد جدّي في المنطقة العربية. ولذلك، انحازت الجماعة الاوروبية، الى حدّ بالغ، نحو الموقف الاميركي تجاه قضية فلسطين، ولم تتضمن بياناتها، طوال النصف الاول من عقد الثمانينات، ما يوحي بتقدم موقفها بخصوص القضية عمّا طرحته في مراحل سابقة. وحتى حينما حاولت مصر تنشيط الدور الاوروبي، بعد التصالح المصري ـ الاردني والاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، في شباط (فبراير) ١٩٨٥، جاءت وقائع الغاء الاتفاق، من جانب الاردن، في شباط (فبراير) ١٩٨٦ (ثمّ اعلان الغائه من جانب م.ت.ف. في نيسان ـ ابريل ١٩٨٧)، لتعيد الموقف الاوروبي الى موقع التردد والانتظار، لمعرفة، واستجلاء، ما يترتب على ذلك من حقائق.

وجملة القول، على هذا الصعيد، ان الخلافات العربية حول شروط تسوية قضية فلسطين، بشقيها العربي العام والفلسطيني الخاص، جعلت الاوروبيين يتسائلون، من جانبهم، عمّا اذا كان يمكنهم ان يتحمّسوا للقضية أكثر ممّا تفعل الدول العربية ذاتها.

ويبدو ان وحدة التنافس في البيئة السياسية العربية صرفت أنظار الجماعة الاوروبية عن المبادرة الاوروبية الخاصة بتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي نحو التحدّث عن مبادرة أوروبية

لتسوية النزاعات العربية، وذلك الى الدرجة التي طالب فيها وزير الدولة الألماني للشؤون الخارجية العرب بأن «يحلّوا مشاكلهم بأنفسهم، وألّا ينتظروا من احد ان يحلّها لهم»[٨٢]. وقد استمرت هذه الوضعية حتى نهاية منتصف الثمانينات. ومن الشائع، في العامين الاخيرين، القول ان النظام العربي قد شهد بعض الترميمات، على طريق اعادة التكوين والتماسك، وذلك في اشارة الى عودة العلاقات المصرية ـ العربية، وانشاء مجلس التعاون العربي، الى جانب مجلس التعاون الخليجي الذي تكوّن منذ مطلع الثمانينات. ومع ذلك، فان مختلف هذه التطورات لم تقترن بسياسة عربية داعمة لحركة السياسة الفلسطينية، التي جسّدتها الانتفاضة. ودلائل هذا الأمر كثيرة، يذكر منها، في هذا السياق، الشكوى الفلسطينية من عدم وصول الدعم ـ ولو في صورته المالية ـ الى م.ت.ف.[٨٣]، هذا دون التحدث عن وجود فعل عربي تعبوي، من أي نوع، موازٍ للانتفاضة. وبهذا، فان الجماعة الأوروبية لم تقرن سياستها المعلنة عن رفض الاحتلال الاسرائيلي وتأييدها لحق تقرير المصير الفلسطيني بفعل حقيقي، وذلك دون ان تخشى من أية عواقب، أو ضغوط عربية، لصالح قضية فلسطين، حتى في ظل الانتفاضة، أو في ظل اعادة الترميم العربي في الفترة الأخيرة.

نحو رؤية مستقبلية

يتضح ممّا سبق ان محدّدات فعالية المبادرة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية قد طرحت ذاتها منذ العام ١٩٦٧ من اتجاهين اساسيين: الأول داخلي، يتعلق بمستوى النشاط الجماعي على صعيد اطار التعاون السياسي، ومدى نضج هذه التجربة ـ الاتجاه لسلوك سياسة خارجية موحّدة للجماعة، ومواقف القوى السياسية والرأي العام تجاه القضية؛ والثاني خارجي، يتعلق بموقع الجماعة في الاطار الدولي، وبخاصة موقف القوتين العظميين من الدور الاوروبي، من ناحية، وبتأثير العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية، من ناحية ثانية، وبطبيعة العلاقات العربية ـ الاوروبية والعربية ـ العربية، من ناحية اخيرة. وفي اطار ما هو معلوم في الوقت الحاضر عن توقع دخول الجماعة الاوروبية، العام ١٩٩٢، في طور جديد، على طريق النشاط الجماعي الموحّد، من الناحيتين، الاقتصادية والسياسية، يثار سؤال عام حول مدى استمرارية، او تغيّر، تأثير المحدّدات المذكورة في النهج الاوروبي ازاء القضية الفلسطينية؟ ويتفرع عن هذا السؤال العام اسئلة فرعية اخرى، مثل: ما هي انعكاسات طبيعة الجماعة، بعد العام ١٩٩٢، على تجربة التعاون السياسي الاوروبي؟ وما هي حدود هذا التعاون تجاه القضايا الدولية، وفي مقدّمها القضية الفلسطينية (وذلك بغض النظر، مؤقتاً، عن طبيعة القضية في ذلك الحين)؟ وهل سيستمر تأثير مواقف القوتين العظميين في السلوك الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية بفعاليته ذاتها في المرحلة التي تناولتها هذه الدراسة؟ وأليس من المحتمل ان يختلف تأثير اتجاهات الرأي العام الاوروبي ازاء القضية في المرحلة المقبلة؟ وهل ستختلف النظرة الاوروبية الى طبيعة كل من دور الوجود، والسياسة، الاسرائيلية في منطقة الجوار العربية؟ أم ان السياسة الاوروبية ستتجمّد عند المفاهيم والرؤى التي تمّت صياغتها في الحقبة السابقة من العلاقات الاوروبية العربية؟

لا شك في ان ملامح أية رؤية مستقبلية لمستوى فعّالية السياسة الاوروبية عموماً تجاه القضية الفلسطينية (وربما تجاه بعض القضايا العربية الاخرى) سوف تُحدّد في ضوء الاجابة عن هذه الاسئلة وأشباهها. وفي حقيقة الأمر، يلاحظ ان ملامح المستقبل غالباً ما تتحدد في باطن التطورات الماضية والحاضرة، وهذا لا يمنع عن ان صورة المستقبل، وما يطرح على طريقها من متغيّرات قد

لا يكون بعضها في الحسبان، يمكن ان تأخذ شكلاً مختلفاً عمّا تمّ استعراضه في هذه الدراسة.

يمكن القـول ان العـام ١٩٩٢ لن يحمـل تغيراً دراماتيكياً (جذرياً) بالنسبة الى فعالية الدور الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية. فتجربة التعاون السياسي، او السياسة الخارجية الاوروبية الموحّدة، تواجه صعوبات بنيوية يصعب القول انه سوف يمكن تذليلها خلال السنوات القليلة المقبلة. ويكفي للتدليل على هذا الجانب، بالاضافة الى ما تناولته الدراسة، الاشارة الى ان رئيسة الوزراء البـريـطانية، مارغريت تاتشر، قد هاجمت رئيس هيئة مفوّضي الجماعة، عندما صرّح بامكانية قيام حكومة أوروبية واحدة في غضون عشر سنوات. ووصفت هذه التصريحات بأنها خيالية، وقالت انها تأمل في «الّا تقوم هذه الحكومة اطلاقاً»(٨٤). وبالنسبة الى دور الجماعة في الاطار الدولي، فانه ليس منـطقياً التوقع بأن الجماعة الاوروبية سوف تصبح، بين عشية وضحاها العام ١٩٩٢، على قدم المساواة مع القوتين العظميين، على الأقل من الناحية العسكرية. ولا شك في ان هناك امكانية ان تصبح الجماعة قوة اقتصادية عملاقة، بينما يظل تأثيرها السياسي محكوماً بسياسات القوتين الاعظم. ولعلّ النموذج الياباني يقدّم المثل لامكانية وجود «العملاق الاقتصادي، والقزم السياسي». وبصفة عامة، فان قدرة الجماعة على التأثير في مسار القضايا الدولية يتحدد بعناصر اخرى غير القوة الاقتصادية. وتتضاعف أهمية هذه الملاحظة بالنسبة الى القضية الفلسطينية، بحكم تفاعلها في منطقة شديدة الحساسية بالنسبة الى القوتين العظميين، وليس من المحتمل ان تفرّط هاتان القوتان باختلال الميزان في المنطقة لصالح الدور الاوروبي خلال المستقبل المنظور، بعد العام ١٩٩٢.

وبالنسبة الى العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية، فقد سبقت الاشارة الى ان السياسة الاوروبية الموحدة لا تتناسب وما درجت عليه اسرائيل في تعاملها مع الدول الاوروبية. ومع ذلك، فليس هناك مؤشرات الى ان هذه السياسة الموحدة، في طورها السابق، قد أساءت الى السياسة الاسرائيلية، او مارست عليهـا ضغـطاً فاعلاً لصالح الطرف الفلسطيني. وقد تحمل توجهات السياسة الاوروبية المستقبلية قدراً من الاستمرارية في التعامل مع اسرائيل، بحيث تتمّ المحافظة على الوجود الاسرائيلي، من خلال استمـرار السيـاسة الاوروبية «المتوازنة». فما يربط اوروبا باسرائيل يغوص في أعماق المجتمع الاوروبي، الذي يعتبر ان هذه الدولة، بقِيَمها وممارساتها، تمتّ اليه بصلة عضوية، وانها ممثّل هذه القيَم في المنطقة العربية.

يبقى، اخيراً، السياسة العربية وطبيعة التطور الوحدوي العربي، كمحدد هام لفاعلية الدور الاوروبي. وفي هذا الجانب، يلاحظ ان النظام العربي القومي يمر بمرحلة انتقالية لم تتحدّد ملامحها بعد. فهل سيدفع قيام التجمعات الجهوية العربية الى اضافة عناصر قوة الى هذا النظام، في مواجهة التجمّع الاوروبي المتنامي، أم ان التطورات المستقبلية ستقود الى آفاق سلبية؟

ان الملاحظ، حتى الآن، ان المنطقة العربية تتحسّب للتوجهات الاوروبية بعد العام ١٩٩٢(٨٥). وبهذا الخصوص، يمكن القول ان المنطقة العربية سوف تكون احدى اهم الساحات التي ستتأثر بطبيعـة الجمـاعة الاوروبية المستقبلة. وسوف يصعب على الجماعة تجاهل أي مخاطر أمنية، أو اقتصـاديـة، يمكن ان يسبّبها تفاقم قضية فلسطين في المنطقة العربية. لذا، فان الآفاق مفتوحة لسياسة عربية فاعلة تجاه الجماعة الاوروبية، وذلك في حال ادراك الجانب العربي ان الجماعة سوف تتحرك ايجابياً في اتجاهه، اذا كوّن موقفاً اقتصادياً، وسياسياً، يجعل من التعاون العربي ـ الاوروبي ضرورة ملحّة للجماعة الاوروبية.

من الواضح ان هذا التحليل يصل الى نتيجة تقول باحتمال استمرار بقاء المبادرة الاوروبية في مسار المحدّدات التي تناولتها الدراسة في غضون فترة منظورة، قد لاتقل عن عشر سنوات. ومع ذلك، تبقى ضرورة متابعة ما يعتمل على الجانب الاوروبي، عموماً، من تطوّرات، كاحدى المهمات المطروحة أمام السياسة الفلسطينية بخاصة، والعربية بعامة. فهذه التطوّرات تحمل، في جوهرها، ملامح السياسة الاوروبية المستقبلية، ليس فقط تجاه القضية الفلسطينية، ولكن، ربمّا، تجاه قضايا عربية أخرى.

---

(١) انظر بيان السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، و«بيان البندقية» في ١٣/٦/١٩٨٠، في د. احمد صدقي الدجاني (تقديم)، **وثائق الحوار العربي ـ الاوروبي، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ١٧ و٤٠٧، على التوالي.

(٢) Press And Information Office Of Federal Government of Germany, *European Political Cooperation (EPC)*, Fourth Edition, Bonn, 1982, p. 13.

(٣) Kiniazhisky, Vsevolod; *West European Integration; It's Politics and Relations*, Moscow: Progress Publishers, 1984, p. 9.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٣.

(٥) د. نادية محمود مصطفى، **اوروبا والوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٧٣ و٢٧٤.

(٦) د. عبدالمنعم سعيد، **الجماعة الاوروبية؛ تجربة التكامل والوحدة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ٢٤١.

(٧) د. حامد ربيع، **الحوار العربي ـ الاوروبي ومنطق التعامل الدولي الاقليمي**، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣، ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٨) د. سعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٢.

(٩) د. أميرة الشنواني، **السوق الاوروبية المشتركة وأزمة الشرق الاوسط ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص ١٧٣.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٦٩.

(١١) Tylor, Alan; "Europe's Palestinian Policy", *New Outlook*, Vol. 18, No. 8, December 1975, p. 435.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٣٣.

(١٣) انظر د. جورج طعمه، **قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥.

(١٤) **اتفاقات كامب ديفيد؛ نصوص وردود فعل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ١٥٩.

(١٥) *The Economist*, June 21, 1980, p. 13.

(١٦) **القضية الفلسطينية في شهر**، تونس: جامعة الدول العربية ـ الامانة العامّة، عدد تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٢، ص ٣٤.

(١٧) **الرأي** (عمّان)، ٢٨/٥/١٩٨٦.

(١٨) بيان المجلس الاوروبي حول الشرق الاوسط (بروكسل، ٢٢/٣/١٩٨٣)، في د. الدجاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٦.

(١٩) د. مصطفى، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٩.

(٢٠) **دافار**، ٧/١١/١٩٨٥.

(٢١) **الرأي**، ٣١/٥/١٩٨٦.

(٢٢) جاء اول تصريح اوروبي جماعي حول الوطن الفلسطيني دون تحديد موقع هذا الوطن في «بيان لندن» (حزيران ـ يونيو ١٩٧٧). ولم تعلن الجماعة عن مكان هذا الوطن بشكل محدّد حتى الوقت الراهن. انظر نص البيان في د. الدجاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣؛ وللمزيد عن مواقف الجماعة الاوروبية تجاه ابعاد القضية الفلسطينية، راجع محمد خالد الازهري، «الحوار العربي ـ الاوروبي

وتأثيره في الموقف الاوروبي من القضية الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٦٨/١٦٩، آذار/ نيسان (مارس/ ابريل) ١٩٨٧، ص ٦٥ ـ ٨٠.

(٢٣) على خلاف التصور الشائع، فانه حتى اصدار «بيان مدريد» عن المجلس الاوروبي، في ٦/٢٧/١٩٨٩، لم تعترف دول الجماعة (بشكل موحّد جماعي) بأن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي «الوحيد» للشعب الفلسطيني، وانما تطالب الجماعة بمشاركة م.ت.ف. في المؤتمر الدولي للتسوية في حال انعقاده. وثمّة فرق بين الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً وبين تأييد مشاركتها في المؤتمر الدولي. كذلك، هناك فرق بين اعتراف بعض دول الجماعة على صعيد السياسة القومية (اسبانيا واليونان) بأن المنظمة هي الممثل «الوحيد» للشعب الفلسطيني وبين صدور الاعتراف المذكور عن التعاون السياسي الاوروبي (على المستوى الجماعي).

(٢٤) للمزيد، راجع د. حامد ربيع، «الرأي العام الدولي والسلوك السياسي»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٦، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٦، ص ٨٦ وما بعدها.

(٢٥) Rosenua, James; *World Politics,* New York: Free Press, 1976, p. 152.

(٢٦) خالد قشطيني، **الحكم غيابياً: القضية الفلسطينية في نظر العالم الغربي**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٢، ص ٥٧.

(٢٧) للتوسّع، انظر محمد خالد الازهري، «الرأي العام الاوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٧ (آذار ـ مارس) ١٩٨٩، ص ١٢٣ ـ ١٤٠.

(٢٨) لمزيد من التفصيلات، راجع Menosides, Louis (ed.); *America and European Security,* Netherland: 1976, pp. 11 - 15; Luard, Eran; "Supper Powers and Regional Conflicts", *Foreign Affairs,* Vol. 64, No. 5, Summer 1985.

(٢٩) انظر د. ناديه محمود مصطفى، «المصالح الامريكية والحوار العربي ـ الاوروبي»، في د. حامد ربيع (تحرير واشراف)، **الندوة العلمية عن المضمون السياسي للحوار العربي ـ الاوروبي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧، ص ١١٤ وما بعدها.

(٣٠) هارفي سيشرمان، «دور اوروبا في الشرق الاوسط: أوهام وحقائق»، **شؤون استراتيجية**، تونس: مركز التخطيط ـ م.ت.ف. تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥.

(٣١) د. ناصف حتّي، «الشرق الاوسط في العلاقات الاوروبية ـ الاميركية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٣٩، أيار (مايو) ١٩٨٢، ص ٦.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٧.

(٣٣) حول مضمون الوثيقة، انظر د. الشنواني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧١ ـ ١٧٤.

(٣٤) Hitti, Nassif; "U.S. and Arab - Israeli Conflict", (in) Khader, Bichara (ed.); *Cooperation Euro-Arab; Diagnostic and Prospective,* London: 1982, p. 280.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٧.

(٣٦) د. ابراهيم عبدالحميد عوض، «الجماعة الاوروبية والصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **السياسة الدولية**، العدد ٨٣، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، ص ٤٠.

(٣٧) Tatu, Michael; "Palestine and the Gulf War; European Perspective", in Khalidi, Rashid and Camil Monsour (eds); *Palestine and the Gulf,* Beirut: Institute of Palestine Studies, 1982, pp. 116 - 119 ؛ ود. نادية محمود مصطفى، «اوروبا الغربية وأمن الخليج، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧»، **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، العدد ٢٨، نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ص ٩ ـ ٤١.

(٣٨) احمد شاهين، «مشاريع السلام بين النوايا والواقع»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٣٨/١٣٩، أيلول ـ تشرين الاول (سبتمبر ـ اكتوبر)، ص ٦١.

(٣٩) Rouleau, Eric; "The Future of P.L.O.", *Foreign Affairs,* Vol. 50, No. 4, Fall 1982, p. 148.

(٤٠) انظر *Statement By the Foreign Minister of Greece on Behalf of the European Community at the UN General Assembly,* Item of Agenda No. 37, Geneva, 13 December 1988.

(٤١) ن. ح.، «مثلّث أوروبا / رباعي/

الأضـلاع»، **شؤون فلسطينية**، العـدد ١٩١، شبـاط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١١٦ ـ ١٢٠.

(٤٢) الفن ز. روبنشتاين، «الاتحاد السوفياتي وعمليـة السلام بعد كامب ديفيد» (مترجم)، **شؤون استراتيجية**، تونس: مركز التخطيط ـ م.ت.ف. ملحق حزيران (يونيو) ١٩٨٥، ص ١٣.

(٤٣) سيشرمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٠.

(٤٤) روبنشتاين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨.

(٤٥) د. اسامة الغزالي حرب، «البعد السياسي للحوار العربي ـ الاوروبي»، **المستقبل العربي**، العدد ٣٤ نيسان (ابريل) ١٩٧٥، ص ١٨.

(٤٦) *The E.E.C - Israel Cooperation Agreements*, Commission of the E.E.C., Brussels, May 1980, p. 5.

(٤٧) انظر، للمزيد، منذر عنتباوي، **أضواء على الاعلام الاسرائيلي**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. بلا تاريخ نشر، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٤٨) انـجـلـيـنـا الحلو، **اسرائيـل والسـوق الاوروبية المشتركة**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨، ص ٧١.

(٤٩) حول هذه الاتـفـاقيـات، راجـع ريحي عرودكي، **العلاقات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧١، وأيضاً "The E.E.C - Israel Cooperation Agreements", **op. cit.**

(٥٠) الحلو، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦.

(٥١) د. ربيع، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨.

(٥٢) انس مصطفى كامل، «الكيان الصهيوني والحوار العربي ـ الاوروبي»، **قضايا عربية** (بيروت)، شباط (فبراير) ١٩٨١، ص ٣٧.

(٥٣) انظر، بالتفصيل، **القضية الفلسطينية في شهر**، تونس: الجامعة العربية ـ الامانة العامة، عدد حزيران (يونيو) ١٩٧٦، ص ١٨ وما بعدها.

(٥٤) اعلنت دول الجماعة عن ذلك من خلال بيانات التعاون السياسي التي أصدرت بعد اندلاع الانتفاضة. راجع، على سبيل المثال، *Statement by the Twelve on Israeli Practices in the Occupied Territories, European Political Cooperation (E.P.C)* Press Release, 15 April 1988.

(٥٥) **نشرة الجماعة الاوروبية**، مكتب القاهرة، عدد تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٣.

(٥٦) البيـان السيـاسي العربي بشأن الاتفاق الاوروبي ـ الاسرائيلي، في أيار (مايو) ١٩٧٥، في د. الدجاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨.

(٥٧) البيـان السيـاسي العـربي في الاجتمـاع الثاني للجنة العامة للحوار، **المصدر نفسه**، ص ٢٩٩.

(٥٨) مذكـرة م.ت.ف. الى الجامعة العربية في الثالث من تموز (يوليو) ١٩٧٧، **المصدر نفسه**، ص ٣٢٨.

(٥٩) د. سامـي منصـور (اشراف)، **الحـوار العربي ـ الاوروبي؛ بحث عن بداية جديدة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٤، ص ٢٠.

(٦٠) نزيرة الافندي، «ارتباط المصالح الاوروبية بسلام الشرق الأوسط»، **السياسة الدولية**، العدد ٣٦، نيسان (ابريل) ١٩٧٤، ص ١١٩.

(٦١) **الرأي**، ١٩٨٩/٦/١٦.

(٦٢) **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٨٠/٦/١٥.

(٦٣) Bielenstein, Dieter (ed.); *Europe's Future in the Arab View*, Cairo: Ain Shams University, 1981, p. 59.

(٦٤) د. حتي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(٦٥) د. سعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٧.

(٦٦) موريس كوف دي مورفـيـل، «الرؤيـة الفرنسية الى الحوار»، **السياسة الدولية**، العدد ٤٦، تموز (يوليو) ١٩٧٧، ص ٢٣٩.

(٦٧) للمـزيـد، راجع د. منصور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص ٦٥.

(٦٩) انـظر مصـطفى علوي، «التنـاقضـات العربية»، في د. حامد ربيع، **المضمون السياسي للحوار العـربي ـ الاوروبي**، القـاهـرة: معهـد البحـوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٣٨٥ وما بعدها.

(٧٠) يتـأكـد هذا الفهم في شهـادات العناصر المـؤسسة والقيادية لمختلف التنظيمات الفلسطينية، راجـع، على سبيل المثال، أحمد الشقيري، **من القمّة**

الى الهزيمة: مع الملوك والرؤساء، بيروت: دار العودة، ١٩٧١.

(٧١) Taylor, op. cit., p. 135.

(٧٢) دي مورفيل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٩.

(٧٣) Bielenstein, op. cit., p. 158.

(٧٤) د. منصور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢.

(٧٥) حول هذه المعارضة، راجع حمدان بدر، «التخوّف الاسرائيلي من مبادرة اوروبية بشأن الشرق الاوسط»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠١، نيسان (ابريل) ١٩٨٠، ص ١٧٠ وما بعدها.

(٧٦) نصّ المذكرة في د. الدجاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٣.

(٧٧) د. عوض، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(٧٨) **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي لعام ١٩٧٩**، ابو ظبي: مركز الوثائق والمعلومات ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

(٧٩) سيثرمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(٨٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٢.

(٨١) «حديث لرئيس وزراء بلجيكا» في **القضية الفلسطينية في شهر**، تونس: الجامعة العربية ـ الامانة العامة، عدد تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٢، ص ٣١.

(٨٢) **الاهرام**، ١٩٨٦/٣/٢٥.

(٨٣) انظر اشارات الى هذه الجوانب في خطاب رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في القمة العربية الاستثنائية في الدار البيضاء، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو)، ١٩٨٩، ص ١٥٦.

(٨٤) انظر «تقرير عن الآثار السلبية لعام ١٩٩٢»، **عالم الادارة** (بالعربية) لندن: مطبوعات ماكغروهل، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، المجلّد ١٣، ص ١٣.

(٨٥) على سبيل المثال، انه في اطار الاهتمامات العربية بمستقبل العلاقات العربية ـ الاوروبية بعد العام ١٩٩٢، عقدت، في القاهرة، بتاريخ الرابع والخامس من نيسان (ابريل) ١٩٨٩، ندوة موسّعة عربية اوروبية بعنوان «العرب واوروبا لعام ١٩٩٢».

تغيّرات البيئة الدولية ومستقبل الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي

حسن ابو طالب

في السنوات الاربع الماضية، شهدت السياسات الدولية ما يشبه التحوّلات الجذرية في شقّ منها، وتحوّلات جزئية في الشق الآخر؛ وكلا النوعين من التحوّلات ساعد في افراز مناخ سياسي دولي جديد يمكن استكشاف عناصره في عدد من الامور، اهمها الطبيعة الجديدة التي تدار، في ظلها، العلاقات الاميركية ـ السوفياتية، التي تأخذ عنواناً عريضاً هو بناء الثقة، وتعميق درجة من الانفراج الثنائي يعكس نفسه على علاقات المعسكرين، الشرقي والغربي معاً. ويرتبط بذلك تلك الحمّى من عمليات التسوية التي أُجريت في غضون العامين الماضيين للعديد من الصراعات الاقليمية، والتي كانت، في شق منها، افرازاً لسنوات الحرب الباردة بين العملاقين.

ومن الامور الهامّة، أيضاً، التي تحفظ لنفسها، الآن، طريقاً واضح المعالم، هو ما يتعلق بسباق التسلّح النووي بين العملاقين، والذي كان ابرز مظاهره توقيع «اتفاقية واشنطن»، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، بازالة الصواريخ النووية الاميركية والسوفياتية متوسطة، وقصيرة، المدى. وهي الاتفاقية الاولى من نوعها بين العملاقين، والتي تمثّل، بذاتها، حدثاً بالغ الأهمية، باعتبارها خطوة على طريق عملية بناء الثقة، وفي الوقت عينه خطوة لا تقل أهمية في ما يتعلق بالسعي نحو عالم خالٍ من الأسلحة الذرية.

والواقع، ان ما يشهده العالم، حالياً، من تحوّلات يدين، في شق رئيس منه، للرؤية السوفياتية الجديدة التي حملها الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، منذ مجيئه الى قمّة السلطة، في آذار (مارس) ١٩٨٥. فمنذ ذلك التاريخ، شهد الاتحاد السوفياتي تغيّرات هامة على صعيد السياستين، الداخلية والخارجية معاً. وهي التغيّرات التي باتت معروفة، عالمياً، باسم سياسات البريسترويكا، أو اعادة البناء، وهي التي يرجع اليها مجموع التغيّرات داخل بنية وفكر السلطة السوفياتية؛ وكذلك هي التي تحدّد طبيعة الرؤية السوفياتية الى العالم الراهن، والى كيفية التحرّك الدولي فيه، والى أسس العلاقة مع الدول الأخرى، لا سيما الولايات المتحدة الاميركية ودول الغرب الرأسمالي.

ونحن، في العـالم العـربي، كجـزء أصيل من السياسات الدولية، نعَدُّ معنيين بما يجرى على الصعيد الدولي، لجملة من الاسباب، يمكن اجمالها في أمرين جوهريين:

الأول، ان طبيعة التحوّلات الجارية في بنية، وهيكل، السلطة الدولية سوف يعكس نفسه، سلباً أو ايجاباً، على مكوّنات العالم كافة، وبالتالي سوف يصيبنا العديد من آثار، ونتائج، تلك التحوّلات.

الثـاني نابـع من الاول، ويـرتبـط به، ونعني به أهميـة مشـاركـة العرب في معرفة التحوّلات

الجارية وايجاد رؤية واضحة الى سلبياتها وايجابياتها معاً، والبحث في آلية جماعية لتعظيم الجوانب الايجابية، من جانب، ولتعطيل السلبيات وتقليل آثارها، من الجانب الآخر.

والأمران، معاً، ينطلقان من الحرص على ان يصبح العالم العربي طرفاً فاعلاً ومبادراً، إنْ أمكن، في تلك العملية الجارية لاعادة صياغة العالم المعاصر بسياساته ومفاهيمه. وهو أمر ليس بكثير على الدول العربية، لما فيها من طاقات، ولما لديها من عقول، ولما يتوفّر لها من موقع استراتيجي هامّ، وقيادات واعية، وشبكة مترامية من المصالح مع كل القوى الدولية النافذة في العالم المعاصر.

ان ضرورة الرؤية الواضحة والاستيعاب الكامل لما يجرى على الصعيد الدولي يتجسّد، بصورة أكثر الحاحاً، في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، والذي يعدّ قضية العرب المركزية، وأحد المداخل الى اعادة صوغ الدور العربي، على الصعيدين، الاقليمي الشرق أوسطي والعالمي. ولا نبالغ في القول اذا خلصنا الى ان المناخ الدولي الراهن، بما فيه من سيولة وعدم وضوح وتنازلات متبادلة وسياسات لم تستقر بعد، يمثّل عنصر خطورة على مستقبل الصراع وعلى مستقبل العرب في آن. ومن هنا تأتي أولوية تفهّم ما يجرى، تفهّماً دقيقاً وصائباً، وصولاً الى وضع سياسة فعّالة تجعل من آفاق تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي آفاقاً ايجابية.

المعروف ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو احد الصراعات المركّبة؛ بمعنى انه صراع يشمل في طياته صراعات أخرى، بعضها ثانوي، وبعضها هامشي الى درجة كبيرة، وبعضها جوهري؛ كما تتداخل فيه اعتبارات ومعطيات عديدة، محلية واقليمية وعربية ودولية؛ وتمثّل جميعها نسيجاً متداخلاً ومعقّداً. ويبدو ذلك التعقّد في مظاهر عدة، من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، ان لكل طرف من الاطراف، سواء المحلية أو الاقليمية أو الدولية، نصيباً هامّاً في معطيات الصراع. وعلى الرغم من وجود تفاوت بين ما لدى طرف وآخر، فان عملية الحسم المطلق غير واردة، بتاتاً، لحساب طرف بذاته ودون اعتبار لمصالح الآخرين.

المظهر الثاني، في هذا السياق، هو ان العلاقة فيما بين الاقليمي والدولي هي علاقة تفترض، دائماً، الغلبة للدولي، لما له من عناصر قوة ونفوذ. الّا انه، في سياق الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تبدو تلك العلاقة معقّدة وغير مفهومة في بعض الأحيان؛ وفي احيان أخرى تبدو الغلبة للعنصر المحلي، وليس العكس، كما هو شائع.

المظهر الثالث هو التداخل بين الاعتبارات الايديولوجية مع الدعاوى الواقعية المصلحية، تداخلاً يصعب فصله في بعض الاحيان. ويبرز ذلك في ما تقدّمه الرؤية الاسرائيلية اليمينية الى مبررات الاستمرار في احتلال الارض العربية، حيث تمزج بين دعاوى دينية، وأخرى أمنية، وهكذا.

هذه المظاهر الثلاثة تعني، الى جانب مقولة التركيب والتعقّد، ان عملية الحل ليست منوطة بطرف دون آخر. بل لا بدّ لها من ان تناط بكل الأطراف المباشرة، الى جانب الاطراف الدولية المؤثرة، لا سيما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة العلاقات الجديدة بين القوتين العظميين، وتأثيراتها المحتملة في مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي في المستقبل المنظور. وهذا هو الهدف من هذه الدراسة، التي تشمل النقاط التالية: أولاً: التحوّل في الوضع الدولي الراهن، البواعث والسمات الرئيسة؛ ثانياً: موقع الصراع العربي ـ الاسرائيلي في حركة التسويات الاقليمية الجارية؛ ثالثاً: مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي في غضون الزمن المنظور.

التحوّل في الوضع الدولي الراهن: البواعث والسمات الرئيسة

مثلما سبق القول، ان العالم المعاصر يعيش مرحلة من التحوّلات الهامة، لا سيما في بعض مفاهيمه الرئيسة؛ وان هذا التحوّل لم يقدّر له، بعد، ان يصل الى نهايته؛ ومن ثمّ، فان هناك عدداً من المشاهد المحتملة لعالم المستقبل. وفي هذا السياق، ينبغي التركيز على أمرين مترابطين: الأول، هو بواعث عملية التحوّل الجارية؛ والثاني السمات الرئيسة لعالم اليوم في عملية تحوّله، وصلة ذلك بمسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

في ما يتعلق ببواعث عملية التحوّل يمكن الاشارة الى باعثين اساسيين. الأول هو تلك التطوّرات الاقتصادية، والتكنولوجية، والعلمية، التي تصيب العديد من أرجاء المعمورة، والتي يستند اليها بعض التحليلات في توصيف المرحلة الراهنة بكونها مرحلة مخاض نحو عالم متعدد القوى. فالمعروف في أدبيات السياسية الدولية ان العالم، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اللحظة الراهنة، هو عالم ثنائي القطبية، حيث تقف على قمته دولتان عظميان، هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية؛ ثمّ هناك دول كبرى، يتلوها دول أصغر، ثمّ أصغر، وهكذا؛ وان السياسات الدولية ارتبطت، في مناخها العام وآلياتها الرئيسة، بحركة الصراع والتعاون بين القطبين الرئيسين ومؤيدي كل منهما. وهكذا كانت مرحلة الحرب الباردة التي استمرت حتى نهاية الستينات؛ ثمّ مرحلة الوفاق التي امتدت معظم السبعينات؛ ثمّ مرحلة ثالثة وهي مرحلة الحرب الباردة الجديدة التي استمرت معظم الثمانينات. وكل مرحلة من هذه المراحل كانت تنتقل عدواها الى الشرق الاوسط، والى المنطقة العربية[1]. ثمّ جاءت المرحلة الرابعة التي نعيشها حالياً، والتي تمتزج فيها عملية بناء الثقة بين العملاقين باحتمالات بروز قوى دولية أخرى تمارس تأثيرات لا تقل أهمية وجوهرية عن الادوار التي تقوم بها الدولتان العظميان. وفي هذا الصدد، تبرز دول، مثل اليابان، بما لها من قدرات اقتصادية وتكنولوجية هائلة، والصين، لاعتبارات سكانية وحضارية وايديولوجية، وكذلك الهند، الى جانب دول أخرى صاعدة، مثل البرازيل والارجنتين. الى جانب هذه الامثلة، هناك اوروبا الموحّدة التي سوف تكتمل عملية توحّدها الاقتصادي في العام ١٩٩٢. وعندئذٍ، سوف تختلف كثيراً أسس السياسة الدولية الراهنة.

ويستند بعض الآراء والاجتهادات العلمية الى تلك الأمثلة، معتبراً ان ما يجرى، الآن، هو تحوّل حقيقي نحو عالم متعدد القوى على أنقاض العالم الراهن ثنائي القطبية؛ وان العالم الجديد سوف يتيح مساحة أكبر للدول الاصغر في حرية الحركة، والحصول على درجة أفضل من المنافع والعوائد، السياسية والاقتصادية، فضلاً عن ان هيمنة الدولتين العظميين سوف تواجه بالعديد من العوائق، بما يمهّد الى تقلّصها الى أقل مساحة ممكنة في المستقبل[2].

والواضح، ان عالماً متعدّد القوى هو، بالفعل، أفضل كثيراً من عالم ثنائي القطبية، أو من عالم ذي قطب فقط؛ ذلك ان تعدّد القوى يعني، بالفعل، تعدّد الخيارات، وتعدد البدائل والاحتمالات، على عكس عالم لا يتيح تلك الدرجة العالية من التعددية. الّا ان النظرة الفاحصة الى ما يجرى بالفعل تكشف عن ان التحوّل الى عالم متعدد القوى ليس بالأمر السهل؛ بل انه سيواجه بمقاومة شديدة من قبل القوتين العظميين، أو على الاقل سيدفع القوتين العظميين الى تنسيق سياساتهما معاً، للحفاظ على موقعيهما المتميّزين في السياسة الدولية لأطول فترة زمنية مقبلة. ومن هنا تبدو عملية التحوّل الى عالم متعدد القوى عملية طويلة المدى. وبالمقابل، فما زال هناك الوقت الطويل لاستمرار

الثنائية القطبية الراهنة. ويمكن تفسير ذلك من عدة نواح، منها ان النفوذ الذي يمارسه أي من القطبين العظميين يستند الى ميراث تاريخي، وسياسي، واقتصادي، وعسكري، وهو أمر يصعب تفكيكه في فترة زمنية قصيرة؛ ومنها، أيضاً، ان أياً من الدول الصناعية المتطوّرة لا تستطيع ان تنافس ما لدى القوتين العظميين من نفوذ وتأثير عالمي، الاّ بصورة جزئية؛ وثالثاً، ان افتقار بعض القوى الدولية الجديدة، وعلى وجه الخصوص أوروبا الموحّدة، الى ارادة سياسية واحدة يحدّ كثيراً من دورها السياسي العالمي، مقارنة بدوري القوتين العظميين.

والتحفظات السابقة لا تعني تقليلاً من فكرة التحوّل نحو عالم متعدّد القوى، والذي هو أمثل، بالطبع، للقضايا العربية؛ ولكنها تعني وضع عملية التحوّل الجارية في اطارها الصحيح، من جانب، ودعوة الى معرفة وتفهّم العوائق العملية والفكرية التي تمنع الوصول الى تلك الحالة المثلى كمقدمة للالتفاف عليها في مرحلة تالية، من جانب آخر. كذلك، ان تلك التحفظات لا تعني، اطلاقاً، التقليل من شأن التقدّم التكنولوجي، والاقتصادي، اللذين يحرزهما بعض القوى الدولية. ولكن الامر لا يقف عند حدّ التقدم المادي وحسب؛ اذ ان النفوذ الذي تحظى به الدولتان العظميان يرتبط بجوانب مادية، ومعنوية، وتاريخية، ومصلحية، وهكذا.

الباعث الثاني وراء عملية التحوّل الجارية في السياسة الدولية، هو باعث سوفياتي المنشأ، ولكنه دولي الآثار والنتائج؛ ونعني به البريسترويكا السوفياتية، وانعكاساتها على البيئة الدولية. واذا كانت سياسة الاصلاح تنصبّ، في المقام الاول، على الحقائق الداخلية للدولة السوفياتية، فانها مسّت، وبعمق، أسس العلاقات الدولية وأفكارها الحاكمة التي تبلورت في المرحلة الزمنية السابقة، والتي عرفت باسم الحرب الباردة الجديدة، وكان قوامها الصراع والمواجهة والسعي الى محاصرة الخصوم، واحتمالات الاستخدام الجزئي للحرب النووية، وتصعيد المواجهة في الصراعات الاقليمية. وقد أتت الافكار السوفياتية الجديدة لتضع حدّاً لمثل هذه الافكار، ولاستخداماتها العملية.

ان مراجعة الخطاب السياسي السوفياتي، منذ العام ١٩٨٥ وحتى اللحظة الراهنة، والموجّه الى العالم الخارجي يكشف عن عدد من نقاط هامّة، هي:

- عالم واحد، أو لا عالم. بصياغة أخرى، وحدة البشرية في مواجهة تحدياتها الكونية، والبيئية، والعلمية، المختلفة. وهو ما يفترض أساليب التعاون المشترك والتعاون المتبادل بين البلدان والمجتمعات كافة. وفي المقابل تجاوز مرحلة تقسيم العالم الى عالمين متصارعين، والنظر اليهما باعتبارهما وحدة كونية واحدة تسعى الى استمرارها وبقائها، على الرغم من اختلاف ايديولوجيات الاقسام الفرعية المكوّنة لهذا العالم الواحد.
- استبعاد فكرة الحرب النووية، نظراً الى ان نتائجها لن تُبقي ولن تذر، ولن يكون، بعدها، منتصر أو مهزوم، بل تدمير شامل يصيب المجتمع.
- الطابع الانساني للعلاقات الدولية، وضرورة الاحتكام الى معايير معنوية واخلاقية. وهنا، لا بد من رفض الحرب التقليدية، التي لا تقل دماراً عن الحرب النووية، وذلك نظراً الى التطوّرات التكنولوجية والتدميرية الهائلة التي تتمتّع بها الاسلحة التقليدية في الوقت الراهن.
- تدويل الجهود من اجل نزع السلاح، وتحويله الى مجهود يُعنى بتنمية كل البشرية.
- طرح مفاهيم أكثر واقعية وفعالية في آن، كمفاهيم توازن المصالح مقابل مفهوم توازن

القوى، ومفهوم الامن المتكافىء للجميع الذي يتضمّن اعترافاً بمساواة كامل أعضاء الاسرة الدولية في الالتزامات والحقوق[٣].

وعلى الرغم من المعارضة التي واجهتها تلك الافكار، الّا انها استطاعت ان تترك تأثيرات ملموسة في الممارسات الدولية. وقد تبلور هذا في عدد من المظاهر:

١ ـ البدء في عملية بناء ثقة متبادلة بين دول المعسكرين، الشرقي والغربي. وتُوِّجت هذه العملية بالتوصل الى اتفاقية ازالة الصواريخ النووية، الاميركية والسوفياتية، قصيرة، ومتوسطة، المدى، في الثامن من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، الى جانب تبادل الزيارات وعقد أكثر من قمّة اميركية ـ سوفياتية تناولت القضايا الثنائية، الى جانب العديد من القضايا الاقليمية، والدولية، الاخرى[٤].

٢ ـ اعادة تنشيط دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها، لا سيما في حل بعض المشكلات الاقليمية، مثلما بدا في المشكلة الافغانية، والحرب الايرانية ـ العراقية، وتسوية مشكلة ناميبيا.

٣ ـ الاتجاه الى تسوية العديد من المشكلات والنزاعات الاقليمية، باعتبارها تتعارض مع اتجاه تدعيم الثقة بين العملاقين، وتحوّل الجهود المشتركة عن وجهتها الصحيحة.

والسؤال الذي يفرض نفسه، هنا، هو هل تحمل الافكار السوفياتية، المشار اليها آنفاً، وما صاحبها من بعض مظاهر الانفراج السلوكي، مشروعاً حقيقياً للسلم الدولي، ووفاقاً حقيقياً وشاملاً بين القوتين العظميين؟ الاجابة عن هذا السؤال تصطدم بمجموعة واسعة من الآراء والتحليلات، بعضها ينفي أي جديد ويقلّص أية رغبة سلامية كونية عن الافكار السوفياتية، والبعض الآخر يرى ان ما يجرى هو، بالفعل، غير مسبوق في السياسة الدولية، منذ الحرب العالمية الثانية الى الآن، وانه يحمل سمات لعالم جديد أكثر استقراراً، نسبياً، عن ذي قبل[٥].

ما يهمّنا، في هذا المجال، هو ما هي صلة الافكار السوفياتية الغورباتشيوفية بعملية التسويات الاقليمية على وجه العموم، والصراع العربي ـ الاسرائيلي على وجه التحديد؟

موقع الصراع العربي ـ الاسرائيلي في حركة التسويات الاقليمية

قبل الخوض في تفاصيل ما يجرى حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومدى تأثّره بما يجرى من تحوّلات في السياسة الدولية، تجدر ملاحظة ان هناك هواجس وتخوّفات عربية من السياسة السوفياتية الجديدة، لا سيما في مجال التسوية المحتملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وتدور هذه الهواجس العربية حول أمرين مترابطين، هما: الاول يتعلق بهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل؛ والثاني يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

حول هذين الهاجسين العربيين، قال الامين العام السابق لجامعة الدول العربية، محمود رياض، في بحث تقدّم به الى ندوة الحوار العربي ـ السوفياتي، التي عقدت في القاهرة، منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩[٦]، انه «مع تفهّمنا التامّ لأن حق الانتقال والهجرة هو احد حقوق الانسان، ولأن هناك ضغطاً اميركياً، وصهيونياً، على الاصدقاء السوفيات للسماح بهذا الحق لليهود، فاننا نرجو ان يكون الالتزام [من قبل] الآخرين به أيضاً. وأقصد بذلك ان تلتزم اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية باحترام حقوق الانسان الفردية، والجماعية، للشعب الفلسطيني. ان احترام حقوق

الانسان، بالنسبة الى فئة دون فئة أخرى، هو انتقائية متعسّفة، وتنطوي على عنصرية جديدة». وحول التخوّف الثاني، قال رياض انه «لا ينبغي ان يكون الحديث، أو الممارسة، حول موضوع اسلحة الدمار الشامل انتقائياً؛ فامّا نزع كامل، أو تحريم كامل، لكل أسلحة الدمار الشامل عند كل الاطراف، وامّا ان احد الاطراف ستكون له الهيمنة، وسيمارس الابتزاز على الآخرين. ولكي تكون الامور واضحة، فلا يخفى ان اسرائيل تمتلك ترسانة من الاسلحة النووية؛ وهي غير موقّعة على أي اتفاقية دولية بشأن تلك الاسلحة؛ وهذا وضع لا يهدّد الوطن العربي وحده، بل ويهدّد بلداناً أخرى، منها الاتحاد السوفياتي نفسه».

وقد ردّ المشاركون السوفيات في الحوار على تلك الهواجس بأنهم يوافقون على أهمية نزع السلاح النووي الاسرائيلي، كأحد مقوّمات السلام في المنطقة؛ امّا عن هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، فهي أمر لا يمكن منعه في ظروف يجرى فيها تطوير الديمقراطية، حيث ان مواطني «القومية اليهودية» لا يمكن حرمانهم من حق يتمتّع به مواطنو القوميات السوفياتية الاخرى.

ثمّة تخوف آخر عربي بصدد السياسة السوفياتية الجديدة، هو خاص بأن السياسة الغورباتشيوفية لم تعد تنطلق من ان هناك اطرافاً صديقة، وأخرى معادية، وانما من ان لجميع الاطراف حقوقاً مشروعة وتصرّفات غير مشروعة. وبالتطبيق على اسرائيل، مثلاً، فان اسرائيل لها حق مشروع في الوجود، ولكن ليس لها الحق في ان تتجاوز هذا الى التوسّع على أراضي الغير، وهكذا.

ومن ناحية أخرى، فان أي حديث عن تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا بدّ من ان يقوم في اطار وعينا بحقيقة عدم التكافؤ بيننا وبين اسرائيل، وهو ما يجب على العرب معالجته وهم يتجهون الى تسوية الصراع مع اسرائيل(٧).

من الواضح، اذاً، ان هناك عدداً من الهواجس العربية حيال السياسة السوفياتية، ويدور، في معظمه، حول احتمالات اقدام السوفيات على تقديم تنازلات تضرّ بالموقف العربي، وبالحقوق المشروعة، وبالتالي اعادة صياغة الواقع الاقليمي بطريقة سلبية تماماً. ويمكن القول، ان هذه التخوّفات العربية لها ما يبررها، لا سيما في ضوء اختلال توازن القوى لغير صالح الطرف العربي، وفي ضوء استمرار ثوابت السياسة الاميركية الداعمة، بقوة، للعدوانية الاسرائيلية، سياسياً وعسكرياً، وبلا حدود. وتتضح دواعي القلق العربي في ضوء بعض الاجتهادات الاكاديمية التي ترى ان النظرة السوفياتية الجديدة تربط ما بين تسوية النزاعات الاقليمية سلمياً وما بين النجاح الذي يمكن تحقيقه، ولو جزئياً أو نسبياً، في ميادين الحدّ من السلاح النووي في العالم، ممّا يقضي، بالتالي، بأن تتمّ تلك التسويات السلمية الاقليمية بصورة تكفل هدوء الساحات الدولية لاطول مدى زمني متصور. امّا الجانب الاميركي، فهو يسعى الى ان تكون الازمات الاقليمية، التي يمكن ان تشملها الصفقة الدولية بن العملاقين، هي تلك التي تدور التسويات السلمية بشأنها حول أقصى تنازلات ممكنة من جانب القوى الاقليمية الحليفة، أو الصديقة، للاتحاد السوفياتي، مقابل أدنى تنازلات من جانب القوى الحليفة، أو الصديقة، للولايات المتحدة الاميركية(٨).

التخوّفات العربية السابقة، وما يدعمها من بعض تحليلات أكاديمية، تطرح، بقوة، مصير الصراع العربي ـ الاسرائيلي في المرحلة المقبلة. لقد رأينا، من قبل، ان هناك عدداً من الصراعات الاقليمية تمّت تسويته (افغانستان، وكمبوتشيا، وناميبيا)، أو هي على طريق التسوية (الحرب العراقية ـ الايرانية، والنزاع الاثيوبي ـ الصومالي، والنزاع الليبي ـ التشادي). الّا ان الصراع

العربي ـ الاسرائيلي، حتى اللحظة، لم يشهد تطوّراً بارزاً يضعه في اطار حركة التسويات الاقليمية الجارية، هنا وهناك. والاستنتاج الذي يمكن الخروج به، في هذا الصدد، هو ان تعقّد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتشابك عناصره، المحلية والدولية، واتساع الفجوة بين مواقف الاطراف المعنيّة بالصراع، أدّت، كلها، الى تلك العملية من الجمود التي تخيّم على موضوع تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في المرحلة الزمنية المنظورة.

والسؤال الذي يُطرح هو هل ستقبل القوتان العظميان بقاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعيداً من عملية تسوية جادة له؟ تبدو الاجابة، الى حدّ بعيد، مؤيدة لوجهة النظر القائلة ان الطرفين يبديان اهتماماً طيّباً بحل الصراع، الّا ان هناك هوّة شاسعة بين طرح كل منهما يبرّر تأخّر عملهما المشترك لتسوية الصراع[٩]؛ وبالتالي، يبدو ان توقّع عملية تسوية جادّة سوف تأخذ بعض الوقت، مع ملاحظة ان التحدث، في هذا المجال، ينصبّ على جهود للتسوية، وليس على مضمونها النهائي، نظراً الى ما بين الامرين من فوارق هامة، وهو ما يبدو من الاستعراض التالي لمواقف الاطراف الدولية، المعنيّة بالصراع.

الموقف السوفياتي

استرشاداً بعملية اعادة البناء السوفياتية، بلورت موسكو رؤيتها الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي على النحو التالي:

- استبعاد فكرة الحل من طريق الحسم العسكري.

- التأكيد على عدم انفراد قوة دولية، بذاتها، بعملية التسوية السياسية. ومن هنا، تطرح الرؤية السوفياتية موضوع المؤتمر الدولي، الذي يعقد تحت رعاية الامم المتحدة، وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي. وقد حدّد وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، طبيعة المؤتمر الدولي، في اثناء زيارته لمنطقة الشرق الاوسط، في شباط (فبراير) ١٩٨٩، بأنه مؤتمر دولي ذي صلاحيات مناسبة، يتمّ الاتفاق عليها، وذلك على عكس الطرح السوفياتي السابق بكون المؤتمر الدولي ينبغي ان يكون ذا صلاحيات مطلقة. والتحديد السوفياتي الجديد يتوافق مع اعتبارات الرغبة في نيل الصيغة الجديدة موافقة كل من اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية.

- التأكيد على وجود مصالح مشروعة لأطراف النزاع. فهناك مصالح عربية (فلسطينية، وسورية، وأردنية، وهكذا)، تقابلها مصالح اسرائيلية؛ كذلك هناك مصالح اميركية في المنطقة، تقابلها مصالح سوفياتية؛ وان الامر لن يكون برفض مصالح طرف لمصالح الطرف الآخر بقدر ما هو ايجاد صيغة لتعايش مصالح الاطراف جميعها، في آن.

- تطبيقاً لتشجيع مبدأ الحوار الدولي، فان الاتحاد السوفياتي يقبل بفتح منافذ للحوار مع اسرائيل تساعد في بلورة اطار مناسب للتسوية السلمية المقبولة من كل الاطراف المعنيّة؛ كما يفتح الباب، مستقبلاً، لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل ـ أبيب، في اطار حل سلمي لمشكلة الشرق الاوسط.

- التركيز على أهمية توصّل الطرف العربي، لا سيما السوري والفلسطيني، الى سياسة متفق عليها حول عملية التسوية السياسية، في الوقت عينه الذي لن يستطيع الاتحاد السوفياتي الزام أي طرف بوسائل، أو سياسات، معيّنة، لا يقبلها هو طواعية.

وترجمة لهذه المحدّدات، يتبلور الموقف السوفياتي بأنه يقرّ بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مقابل حق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة، ومعترف بها، على ان تقوم علاقات سلام بين اسرائيل وكل دول المنطقة عبر مؤتمر دولي ينتهي الى انسحاب اسرائيلي من على الاراضي العربية التي تحتلها، ويقيم صيغة للتسوية المقبولة من كل الاطراف المعنيّة بالصراع(١٠).

امّا من الناحية العملية، وكما قال شيفاردنادزه، فان «الحديث، في المرحلة الحالية، يدور حول انشاء اداة التسوية في الشرق الاوسط، وليس حول وضع معايير التسوية. ولكن حتى هذه المرحلة، فانها تقتضي حل بعض المسائل المبدئية، ومنها ـ حسب التصوّر السوفياتي ـ القاعدة السياسية، والقانونية، للمؤتمر، وللمشاركة الفلسطينية فيه». وتفصيلاً لهذا الاجمال، وضع شيفاردنادزه نقاطاً عدة، على النحو التالي(١١):

١ ـ ان المؤتمر الدولي من شأنه ان يأتي وسيطاً جماعياً قد يحمي المفاوضات من الفشل.

٢ ـ الدعوة الى اجراء مجموعة من المشاورات داخل مجلس الامن الدولي، على مستوى وزراء الخارجيات، وصولاً الى توصيات متّزنة في ما يتعلق بتنظيم المؤتمر الدولي.

٣ ـ الدعوة الى اقرار منصب مندوب خاص للشرق الاوسط لدى الامين العام للامم المتحدة، وتعيين شخصية ذات سمعة دولية، يمكن ان تنضمّ، في المراحل الاولى، الى المؤتمر الدولي.

٤ ـ ربط تطوّر العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية بالتقدّم على صعيد التسوية الشاملة، مع اعتبار موافقة اسرائيل على فكرة المؤتمر الدولي خطوة هامّة على هذا الصعيد.

٥ ـ الدعوة الى تنسيق المواقف العربية، وازالة الاختلافات بين الدول العربية المعنيّة بعملية التسوية. وفي هذا الصدد، طرح شيفاردنادزه فكرة عقد لقاء بين كبار مندوبي سوريا ومصر والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، من اجل الاسراع بعقد المؤتمر الدولي.

٦ ـ الاعلان عن تشكيل مجموعة من اللجان المشتركة السوفياتية ـ الاسرائيلية، والسوفياتية ـ السورية، والسوفياتية ـ الفلسطينية، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولتنسيق المواقف.

الموقف الاميركي

ان وضوح الموقف السوفياتي، على النحو المشار اليه، يقابله، الى حدّ بعيد، شيء من الغموض في الموقف الاميركي، لا سيما في ظل ادارة الرئيس جورج بوش الحالية، التي سوف يقتصر البحث عليها هنا.

من المعروف ان هناك ما يشبه المقدّسات في السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهي مقدسات ليست في صالح الطرف العربي وفق أية صيغة؛ اذ انها تتعلق باعتبار اسرائيل احد الحصون المتقدّمة في الدفاع عن المصالح والاستراتيجيات الاميركية، والغربية؛ وبالتالي، وجب على السياسة الاميركية تقديم كل مظاهر الدعم السياسي، والعسكري، والاستراتيجي، الى هذا الحصن المتقدّم. ويرتبط بذلك التزام أميركي ثابت، ودائم، بالحفاظ على ميزان القوى في المنطقة لصالح اسرائيل، وانكار أية محاولة عربية مشروعة لتعديل هذا الميزان وتقليل فجوته. كذلك، فان عملية التنسيق الاميركي ـ الاسرائيلي، في ما يتعلق بمواجهة ما يريانه احتمالات خطرة على أمن اسرائيل، هي عملية دائمة، ومستمرة، لا تتوقف أبداً. وعلى الرغم من بروز بعض لحظات الاختلاف بين

الطرفين، فان الاختلاف لا يرقى الى خلافات دائمة، ولا يرتبط بأي ضغوط اميركية على اسرائيل.

وفي ضوء المعطيات السابقة، فان التحدث حول بعض اختلافات في الموقف الاميركي عن الموقف الاسرائيلي تبدو مسائل ظاهرية، وعارضة. وسوف يتضح ذلك أكثر عند تبيان عناصر الموقف الاميركي من عملية التسوية السياسية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، التي يمكن بلورتها في ما يلي:

○ هناك سعي اميركي دؤوب الى الحفاظ على بقاء، وأمن، اسرائيل من المخاطر التي تحيق بها. ويبرز هنا المسعى الاميركي للالتفاف حول الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، باعتبارها أكبر المخاطر التي تواجهها اسرائيل حالياً. ولقد رأينا في سعي وزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، محاولة اجهاض الانتفاضة، عبر تقديم مجموعة من الافكار التي لا تتضمّن أي خروج على الثوابت الاميركية، وهي رفض الحوار مع المنظمة وايجاد قيادة بديلة منها من القيادات المحلية في الضفة والقطاع، وانكار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ورفض أي صيغة لقيام دولة فلسطينية. ولذلك، كان مصير هذه الافكار الفشل التامّ والرفض المطلق.

○ انه على الرغم من اجراء الحوار الاميركي ـ الفلسطيني الذي بدأ منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، فانه لم يقدّم جديداً، الاّ في سياق الموقف الاميركي تجاه المنظمة، مقابل بعض تنازلات من جانبها، دون ان يرتبط بتحوّل جوهري في الرؤية الاميركية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ذاته. وثمّة شواهد على ذلك. فجولات الحوار الفلسطيني ـ الاميركي ظلت أسيرة بعض الامور الشكلية، ولم تتجه، بعد، الى جوهر عملية التسوية، لا سيما دور المنظمة في تلك العملية، وكيفية مشاركتها. وهنالك، أيضاً، اتفاق اميركي ـ اسرائيلي على الرفض المسبق لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وانكار أية دعوة الى قيام دولة فلسطينية على الارض العربية المحتلة بعد انتهاء الاحتلال الاسرائيلي.

○ يبدو، أيضاً، من التحركات الاميركية الاخيرة ما يشبه التراجع عن القبول الاميركي ـ الذي كان مشروطاً في المرحلة الاخيرة من حكم الرئيس رونالد ريغان ـ لفكرة المؤتمر الدولي. ويبدو ذلك في أكثر من تطوّر، حيث تؤيد الادارة الاميركية اقتراحات اسحق شامير حول الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لاختيار ممثلين فلسطينيين، يقبلون بالتفاوض مع الحكومة الاسرائيلية، لوضع حل مرحلي، وآخر نهائي، لا يخرج عن كونه حكماً ذاتياً واعطاء غطاء شرعي للاحتلال الاسرائيلي[١٢].

صحيح ان هناك بعض المطالب الاميركية الخاصة بضرورة ان تشمل الانتخابات مواطني القدس الشرقية، وان يكون هناك اشراف دولي مناسب، الاّ ان اسرائيل ترفض ذلك ولا تستجيب له. وتمثّل المطالب الاميركية، هذه، بعض التحسينات الجزئية ليس الاّ؛ كما انها تكشف عن مواقفها الداعمة لاقتراح شامير حول الانتخابات، حتى على الرغم من كونها لا ترتبط بحل شامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ كما انها تجهض فكرة المؤتمر الدولي من أساسه؛ وكذلك تعكس تطابقاً اميركياً ـ اسرائيلياً في الالتفاف حول دور منظمة التحرير الفلسطينية في جهود التسوية المستقبلية، فضلاً عن اعطاء الفرصة لاسرائيل لتحسين صورتها الدولية، ولاجهاض الانتفاضة، عبر جرّها الى حلول وهمية.

وعلى الرغم ممّا لدى الرئيس بوش من معرفة والمام شخصي بعناصر الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الاّ ان الواضح، حتى الآن، ان ادارته تفضّل عدم الاسراع بتقديم مبادرة، أو خطة، ملزمة متكاملة، وتحاول، تحت حجة اجراء الدراسات الكافية، اقناع الاطراف المختلفة بالانتظار الى لحظة مناسبة مقبلة. ويمكن استنتاج ان الهدف الاميركي من هذا هو محاولة تجميع الخيوط مرة أخرى في يد

الادارة الاميركية، وافساد ما يمكن اعتباره ظروفاً ناضجة أمام السياسة السوفياتية النشطة حالياً. ويبدو العنوان الرئيس لحركة الادارة الاميركية هو السعي الى تجميد الموقف، والتقليل من قيمة المكتسبات السياسية الفلسطينية، واتاحة الفرصة لاسرائيل لقمع الانتفاضة[١٣]. وهكذا تتلاقى الاهداف الحقيقية لكل من اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية.

يزداد الامر وضوحاً في ضوء تركيبة الادارة الاميركية ذاتها، وبروز تيار داخلها يرى ان الحوار مع م.ت.ف. يمكن ان يستخدم في ممارسة ضغوط على قيادتها، من اجل دفعها الى تنازلات، لا سيما ايقاف الانتفاضة؛ وفي مرحلة تالية ابعادها، تماماً، من عملية التسوية السياسية، مع ملاحظة ان عملية التسوية السياسية التي تتحدث عنها الادارة الاميركية هي عينها التي تطرحها اسرائيل، وهي لا تعدو ان تكون مجرّد وعود باجراء مفاوضات بين اسرائيل وفلسطينيي الداخل، الذين سيتمّ انتخابهم في ظل خطة شامير للانتخابات، على ان تجرى تلك المفاوضات تحت «شرعية» الاحتلال الاسرائيلي، ودون ان تتعدى، في نتائجها الاخيرة، نوعاً من الحكم الذاتي المكبّل بالعديد من القيود.

ان جلسات الحوار الاميركي ـ الفلسطيني التي عقدت خلال الشهور الماضية، ووصلت، في الجلسة التي عقدت في ١٩٨٩/٨/١٤، الى طريق مسدود، توضح حقيقة الموقف الاميركي ازاء المنطقة، وازاء اسرائيل، وازاء حل الصراع، وازاء مستقبل المنطقة العربية برمّتها، وهو ما لا يخرج، أبداً، عن الثوابت الاميركية المعروفة في هذا المجال، والمشار اليها آنفاً. وهو يعني، من جانب آخر، ان عملية المراجعة السوفياتية، التي أدّت الى تغيير واضح في الرؤية والمسلك السوفياتيين تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتجاه أطرافه ووسائل حله، لم تقابل، بعد، بعملية أميركية مماثلة، على الاقل في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ممّا سبق، يمكن الانتهاء الى اتساع الشقة بين عناصر الموقفين، السوفياتي والاميركي. وهو ما يستلزم نوعاً من التنازلات المتبادلة، مع ملاحظة اساسية في هذا الصدد، هي ان الموقف السوفياتي تمّت صياغته بطريقة توحي بقدر كبير من التوازن، وذلك على عكس الموقف الاميركي الذي، على الرغم من بعض تغيّرات في تحرّكه وادائه، ما زال عاكساً للثوابت الاميركية المعروفة. وهو ما ينتج عنه، بالضرورة، نوع من البطء في معالجة تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

يضاف الى ذلك ان هناك تياراً قوياً في الادارة الاميركية يرى ان النشاط السوفياتي، سواء في منطقة الشرق الاوسط أو غيرها من المناطق الدولية، يستهدف الحصول على منافع وعوائد سياسية بأقل تكلفة ممكنة، وان ما يسمّى بالتغيّرات في السياسة والسلوك السوفياتيين ليست الّا اموراً شكلية. ويرى هذا الفريق ان آليات الحرب الباردة ما زالت صالحة، وانه يجب التعامل مع الدور السوفياتي، في القضايا العالمية، بمزيج من الشك والحذر في آن، وانه لا يجب على الادارة الاميركية ان تتوقّع مساعدة سوفياتية ذات مغزى في حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في المستقبل القريب. ذلك ان السياسات السوفياتية، في معظمها، تهدف الى تحسين وضع الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط، أكثر من كونها تهدف الى تمهيد طريق واقعي الى السلام. ويعتقد هؤلاء بأن هناك مبرّرات عديدة لمثل هذا المنهاج الحذر، منها: ١ ـ ان الاتحاد السوفياتي لم يعد علاقاته الدبلوماسية بعد مع اسرائيل؛ ٢ ـ ان موسكو ما زالت تمد سوريا بأسلحة هجومية حديثة، على الرغم من اعلان قادتها عن ان الصراع في المنطقة لا يمكن ان يحل بالوسائل العسكرية؛ ٣ ـ ان احتمالات بقاء غورباتشيوف ذاته، وعملية الاصلاح برمّتها، لا تزال غير مؤكدة.

وانتهى هؤلاء الى انه على الرغم من صعوبة استبعاد موسكو، في الوقت الراهن، فان على الادارة الاميركية ان تضغط على السياسة السوفياتية لاحداث تغييرات تثبت حدوث التزام حقيقي بالمصالحة. وهذه التغييرات ينبغي ان تكون على النحو التالي:

- كبح جماح سوريا، من طريق الحدّ من امدادات الاسلحة السوفياتية المتقدّمة، والتي تزيد في عدم الاستقرار، كما تزيد في احتمالات شنّ سوريا الحرب على اسرائيل.
- ابداء التأييد السوفياتي لأمن اسرائيل، من طريق اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة.
- تغيير اسلوب الاتحاد السوفياتي في الاقتراع في الامم المتحدة، بحيث لا يساند الدول العربية المتشددة.

امّا عن المؤتمر الدولي، الذي ينال تأييداً دولياً واسعاً، فان اليمين الاميركي، ممثلاً في هذا التيار، يرى ان عقد هذا المؤتمر يرتبط بشروط، هي:

١ ـ اجراء مفاوضات مباشرة داخل اللجان الثنائية، بعيداً من تدخل المؤتمر الموسّع.

٢ ـ ألّا تكون من سلطات المؤتمر الموسّع فرض الحلول، أو اصدار الاحكام، أو الاعتراض على نتائج المفاوضات الثنائية.

٣ ـ ان تجرى المفاوضات الثنائية على أساس قراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، وان تركّز، أولاً، على الترتيبات الانتقالية؛ ثمّ، بعد ذلك، متابعة تنفيذ هذه الترتيبات حول المسائل الخاصة بالوضع النهائي.

٤ ـ ان تشمل المفاوضات الثنائية اسرائيل والاردن والفلسطينيين الذين ينبذون الارهاب ويقبلون حق اسرائيل في الوجود[١٤].

وعلى الرغم من ان هذه الرؤية الاميركية ليست رسمية، الّا انها تتقاطع، الى حدّ بعيد، مع السلوك الاميركي كما تبلور في الفترة الماضية، وتحديداً منذ تولّي بوش السلطة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩. وتكشف الرؤية، هذه، عن مدى الانحياز الى اسرائيل، ومحاولة توظيف كل المتغيّرات لصالحها، بما في ذلك وضع شروط غير مقبولة على الحركة السوفياتية، واستخدامها لوضع القيود على حركة الاطراف العربية، ودفع العرب الى تقديم تنازلات غير مقبولة.

وعلى الرغم من التباين الكبير بين دوافع ومعطيات الموقفين، السوفياتي والاميركي، تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فان هناك نقطة التقاء رئيسة، هي خاصة بنبذ الحرب، كوسيلة الى حلّه؛ تقابل ذلك ضرورة اعتماد أسلوب التسوية السياسية لهذا الحل على المديين، القريب والبعيد. وهنا تجدر ملاحظة ان الخلافات الاميركية ـ السوفياتية، حتى اللحظة، تنصرف الى شكل التسوية، وادائها، ومراحلها، وأيضاً مخرجاتها النهائية. وهي أمور تتطلب الكثير من الجهد والحوار المتبادل. ونظراً الى طبيعة المشكلات الاقليمية المعقّدة، كما هو الحال في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فان التوصّل الى نقاط التقاء في مرحلة أولية، ثمّ التوصل الى ما يشبه برنامج عمل سوفياتي ـ اميركي بشأن التسوية، سوف يحتاجان الى فترة طويلة؛ وهذا ما يتطلب البحث في مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي في المدى المنظور

في البداية، تجدر ملاحظة ان التحدث عن المستقبل في المدى المنظور سوف ينصبّ على

زاويـة رئيسة، هي الخاصة بالتغيّرات في البيئة الدولية الراهنة، مع الاشارة الى المعطيات المحلية، والاقليمية، اذا استدعى التحليل ذلك.

ان التحدث عن المستقبل لا بدّ وان يأخذ في اعتباره تلك الخصائص الهيكلية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، من حيث تعدّد المستوى والحركة الذاتية، وكونه مجموعة صراعات في آن، وهو ما ينفي قدرة البيئـة الدوليـة، بمفـردها، على تقرير مصير الصراع بمعزل عن ارادات الاطراف الاقليمية، والمحلية. ومن هنا، يمكن القول، اننا لن نكون ازاء تسوية سريعة بأي حال، ذلك ان القول ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي مرشّح لأن يكون ضمن أولويات تحرّك العملاقين الى تسوية الصراعات الاقليمية لا يعني، بطبيعة الحال، انه صاحب الأولوية الاولى.

وبافتراض تبلور تسوية سريعة، وهذا مستبعد في التحليل الحالي، فان مثل هذه التسوية لا يمكن ان تكون عادلة من وجهة النظر العربية ـ الفلسطينية، وذلك لسببين:

١ ـ ان ميزان القوى الاقليمي ما زال لصالح الطرف الاسرائيلي، الذي لا يظهر، حتى الآن، أية علامة على أية مرونة من أي نوع.

٢ ـ ان الدور العالمي المنتظر من التسوية لن يكون متوازناً، وذلك جرّاء مثل هذا الاختلال في ميزان القوى، وأيضاً لطبيعة النظرة الاميركية الى حماية مصالحها في المنطقة.

وفي الاطار السابق، تبدو أهمية تطوّر حركة التحرر الوطني للشعب الفلسطيني في الانتفاضة، التي دخلت عامها الثالث. ومن الممكن النظر الى هذه الانتفاضة، في هذا السياق، من زاويتين: فهي، اولاً، تطرح منطلقاً مختلفاً للتحليل، يكون، بموجبه، أي تحرك حالي، أو مستقبلي، للعملاقين على طريق تسوية الصراع نتيجة لها بالأساس، بحيث يكون «الاقليمي» هو الذي دفع «العالمي»، وليس العكس؛ أمّـا الزاويـة الثـانيـة، فهي ان الانتفاضة تمثّل، في حال استمرار تصاعدها، مفتاحاً هامّاً في يد الفلسطينيين، والعرب، لاحداث تغيير لصالحهم في ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي بالمعنى الشامل، وليس بالمعنى العسكري، والذي يمكن ان يعالج الخلل بفعل مختلف عن الفعل العقيم لبعض النظم العربية حتى الآن. ومن ثمّ، يبقى الصراع ـ حتى ولو بوسائل غير عنيفة ـ مفتوح الاحتمالات في المستقبل المنظور[١٥].

والخلاصة التي يمكن الانتهاء اليها هي:

١ ـ ان تعقّد، وتداخل، الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا يتيحان لمعطى بذاته فرصة الحسم المطلق.

٢ ـ ان العلاقة الجدلية بين ما هو اقليمي خالص وما هو عالمي خالص تبرز واضحة في تحديد مسار الصراع وآلياته، سواء بالوسائل العسكرية، أو السياسية السلمية.

٣ ـ ان البيئة السياسية الدولية الراهنة تموج بعمليات كثيرة لتسوية الصراعات الاقليمية، وان الصراع العربي ـ الاسرائيلي يظل الوحيد الذي لم يشهد تطوّراً بارزاً على هذا الصعيد.

٤ ـ ان هناك خلافات بين الرؤيتين، السوفياتية والاميركية، تعوق البدء في عملية تسوية سياسية سريعة، تتسم بالعدل والشمول معاً.

٥ ـ ان الخلل في عناصر القوة بين العرب واسرائيل لا يتيح توقّع تسوية عادلة، وشاملة، ما دام مثل هذا الخلل قائماً ومستمراً.

٦ ـ ان الانتفاضة الفلسطينية، ومعالجة الخلافات العربية، والتنسيق السياسي الفعّال بين دول المواجهة (مصر، وسوريا، والاردن، ولبنان، اضافة الى منظمة التحرير الفلسطينية) تمثّل مفاتيح أساسية لاعادة صوغ المعطيات الاقليمية، والدولية، لصالح الطرف العربي.

٧ ـ ان التأثير الدولي الحاسم، وربما الوحيد، للقاء السوفياتي ـ الاميركي يبدو في استبعاد فكرة الحسم العسكري، والتعويل على الوسائل السياسية فقط، من حيث المبدأ، وليس من حيث الاقترابات العملية، والسلوكية.

---

(١) في تفاصيل هذه المراحل التاريخية المختلفة للسياسة الدولية، ومدى تأثيراتها في المنطقة العربية، وما يموج فيها من قضايا، راجع Ali, Abdel Monem Said; "The Superpowers and Regional Security in the Middle East", in Ayoub, Mohammed (ed.); *Regional Security in the Third World*, London: Croom Helm, 1986, pp. 202 - 204.

(٢) لمعرفة انصار هذا الرأي، انظر د. انور عبدالملك، **تغيير العالم** (سلسلة عالم المعرفة)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥؛ وللكاتب نفسه، **الدول الكبرى الجديدة في مرحلة تغيير العالم وصياغة العالم الجديد** (بحث مقدّم الى المؤتمر الثاني للبحوث السياسية، ٣ ـ ١٩٨٨/١٢/٥)، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

(٣) في تفصيل تلك الافكار، انظر ميخائيل غورباتشيوف، **البريسترويكا تفكير جديد لبلادنا وللعالم**، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٨، ص ١٦١ ـ ١٩١؛ ود. مصطفى كامل السيد، «قراءة في الخطاب السياسي السوفياتي»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٩٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٠١ ـ ١٠٩.

(٤) راجع، في ذلك، حسن أبو طالب، «الاتفاقية ومهمة اعادة تخليق النظام العالمي؛ الانعكاسات السياسية والفكرية»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٥) حول التسويات الاقليمية التي تمّت في غضون العامين الماضيين، وصلة ذلك بالسياسات السوفياتية الاصلاحية، راجع «**التسويات الاقليمية في بيئة دولية جديدة**»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٦٩ ـ ١٥٠.

(٦) «ندوة الحوار العربي ـ السوفياتي الثانية؛ غلاسنوست عربي ـ سوفياتي»، **المنار** (القاهرة)، العدد ٥٠، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ٦٠ ـ ٦٢.

(٧) مجموعة من الخبراء والباحثين، «العلاقات العربية ـ السوفياتية» (ندوة)، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ١١٠، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٩٩.

(٨) د. نازلي معوّض أحمد، «النظرة السوفياتية الجديدة الى الصراع والتوازن في العالم المعاصر»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ١٢٦.

(٩) انظر، مثلاً، الموقع المتدني للصراع العربي ـ الاسرائيلي في أولويات العملاقين، في اثناء «قمّة واشنطن» في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، في عماد جاد، «قضايا الشرق الاوسط في القمة الاميركية ـ السوفياتية»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٢، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٩٩.

(١٠) راجع، في ذلك، خطاب وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، في القاهرة، بعنوان «الشرق الاوسط، فرصة حل وسط تاريخي»، نشرة خاصة، **نوفوستي** (القاهرة)، ١٩٨٩/٢/٢٣؛ وانظر بعض التعليقات على هذا الخطاب في «مفاتيح السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط»، **اليوم السابع**

(باريس)، العدد ٢٥٣، ١٣/٣/١٩٨٩، ص ١١ ـ ١٣.

(١١) **المصدر نفسه.**

(١٢) انظر تفاصيل خطة الحكومة الاسرائيلية حول الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في **الاهرام** (القاهرة)، ١٥/٥/١٩٨٩.

(١٣) **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي في بداية التسعينات واثره على الأمن القومي العربي والمصري**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلّحة، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ٢١ ـ ٢٢.

(١٤) انظر التقرير الذي أعدته مجموعة من خبراء السياسة الخارجية الاميركية من الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، لكي يسترشد به الرئيس بوش في سياسته الخارجية *Building for Peace; An American Strategy for the Middle East,* Washington, D.C.: The Washington Institute's Presidential Study Group.

(١٥) انظر د. احمد يوسف احمد، «تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي على ضوء حركة التسويات الاقليمية»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٤٥ ـ ١٥٠.

اليهود والصهيونية في الاتحاد السوفياتي

(ملامح عامة)

فايز ساره

لعلّه من نافل القول، ان السنوات الاخيرة، وما تمخّضت، عنه، سياسة الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، قد أعادت طرح كثير من القضايا السوفياتية، على الصعيدين، الداخلي والخارجي. ومن بين هذه القضايا كانت «اليهودية والصهيونية»، وهي قضية بدا، في أوقات سابقة، انها وجدت حلولاً، واستقرّت، بشكل ما، في سياق السياسة، والمجتمع، في الاتحاد السوفياتي.

والحقيقة التي حملتها سنوات البيريسترويكا، وما تضمّنته من خطوات، أبرزت ان قضية «اليهود والصهيونية» كانت من جملة قضايا اختفت تحت الرماد، وقد وجدت في السياسة الجديدة فرصة للعودة الى المسرح السوفياتي، وأخذت تفرز نتائجها على الصعيدين، الداخلي والخارجي. واذا كان الموضوع الأخير خارج اهتمام هذه الدراسة، فان هذه الدراسة تأخذ على عاتقها اعادة طرح الملامح العامة لـ «اليهود والصهيونية» في الاتحاد السوفياتي، في محاولة لتلمّس المدى المتاح لتطوّر هذه القضية، واحتمالاتها على تطوّر قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وقضية فلسطين.

اليهود في الاتحاد السوفياتي

يمثّل عدد اليهود في الاتحاد السوفياتي، حالياً، ما يزيد قليلاً على نصف بالمئة من اجمالي السكان؛ وهم موزّعون على مختلف جمهوريات الاتحاد السوفياتي بنسب متفاوتة. ويعود تاريخ وجودهم، هناك، الى ما قبل قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية، في العام ١٩١٧، حيث كانت أعداد كبيرة منهم تعيش في روسيا القيصرية، والتي كانت تضمّ، أيضاً، بولونيا؛ وفي الأخيرة، كانت تعيش مجموعة كبيرة من اليهود.

وطبقاً لاحصاءات العام ١٨٨٠، فقد كان عدد اليهود في روسيا القيصرية، وبولونيا، ٤,٢٥ ملايين نسمة، يشكّلون ما نسبته ٥٦,٢ بالمئة من اجمالي عدد اليهود في العالم، والبالغ، في حينه، حوالى ٧,٥ ملايين[١].

وقد تراجع عدد اليهود، بعد قيام الثورة وانفصال بولونيا، بشكل كبير، فوصل عددهم، في العام ١٩٢٦، الى ٢,٦ مليون نسمة، وذلك نتيجة عاملين: الاول، انفصال بولونيا عن الاتحاد السوفياتي، وفيها أعداد كبيرة من اليهود؛ والثاني، الهجرة اليهودية الواسعة التي بدأت مع أوائل ثمانينات القرن الماضي، والتي سارت في اتجاهين، أكبرهما نحو بلدان وسط غرب اوروبا، ثمّ الى القارة

الاميركية، وبخاصة الولايات المتحدة الاميركية؛ والثاني الهجرة اليهودية الى فلسطين، التي ضمّت عشرات الألوف من اليهود الروس، في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى[٢].

وعموماً، لقد استمر عدد اليهود في الاتحاد السوفياتي بالتناقص، خلال العقود التالية، بفعل عوامل عدّة. وأوردت المصادر المختلفة أرقاماً متناقضة لعدد اليهود هناك، وأهمها يشير الى ان عدد اليهود في الاتحاد السوفياتي بلغ، في العام ١٩٨٢، حوالى ١,٦٣ مليون نسمة، يشكّلون ما نسبته ٠,٦ بالمئة من اجمالي السكان، ويشكّلون، في الوقت عينه، ١٢,٥ بالمئة من اجمالي عدد اليهود في العالم. وعليه، فان التجمّع اليهودي في الاتحاد السوفياتي يعد أكبر ثالث تجمّع لليهود في العالم، بعد الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل[٣].

ان العوامل الاساسية في تناقص أعداد اليهود في الاتحاد السوفياتي، يمكن اجمالها في ثلاثة بنود:

الأول: الاندماج اليهودي، حيث تعلن أعداد متزايدة من اليهود هناك عن نفسها انها «غير يهودية». وهناك اعداد أخرى تندمج من خلال الزواج المختلط. وتبعاً لمعطيات في هذا المجال، فان ما بين ٤٠ ـ ٥٠ بالمئة من زواج اليهود في الاتحاد السوفياتي هو زواج مختلط، و٩٠ بالمئة من مواليد هذا الزواج يعلنون أنفسهم «غير يهود»[٤].

والثاني: ان تناقص عدد اليهود في الاتحاد السوفياتي يتمثّل في انخفاض معدّلات الولادة هناك، وفي أوساط اليهود بشكل خاص. ولهذا أسباب اجتماعية، وثقافية؛ اذ ان غالبية اليهود هناك تعيش في المراكز المدينية، وتندرج في عداد النخبة. وأشارت الوقائع الى ان متوسط الولادة عند النساء اليهوديات في الإتحاد السوفياتي هو ١,٦ ولادة فقط، وهو معدّل يؤدي الى تناقص عدد اليهود[٥].

أمّا العامل الثالث والأهمّ، فهو الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي، والتي غالباً ما تتمّ تحت ضغط الدعاية الغربية، والصهيونية، والتي تساهم فيها، بفعالية، الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بشكل خاص. وطبقاً لتقديرات د. يفغيني يفسييف، وهو أحد المتابعين النشطين لموضوع الصهيونية ونشاطاتها في الاتحاد السوفياتي، فقد غادر الاتحاد السوفياتي، خلال عشرين عاماً (١٩٦٨ ـ ١٩٨٨)، حوالى ٣٠٠ ألف يهودي[٦]، اتجه أكثرهم نحو الولايات المتحدة الاميركية وبلدان أوروبا الغربية، ونسبة قليلة منهم اتجهت الى اسرائيل.

ان السمة الغالبة لأوضاع يهود الاتحاد السوفياتي هي ندرة وجودهم في الارياف والمناطق الصناعية. وهم في ذلك انما يتمركزون في المدن، لا سيما الرئيسة منها. وفي أواخر السبعينات، كان عدد اليهود في العاصمة، موسكو، ٢٣٦ ألف نسمة، وفي لينغراد حوالى ١٦٢ ألفاً، وفي كييف ١٥٤ ألفاً[٧].

ويحمل هذا الواقع في طياته كثيراً من المضامين والمزايا لليهود في الاتحاد السوفياتي، من حيث حياتهم في المراكز الهامّة والمؤثرة في الحياة السوفياتية؛ وهي مزايا لا تتوفّر لجميع، أو لأغلبية، المواطنين السوفيات. ويؤدي هذا الى احتلالهم مواقع متميّزة في البنية الفوقية للمجتمع والدولة السوفياتيين. وليس أدل على ذلك من كونهم ممثلين في الحياة السياسية، والثقافية، للاتحاد السوفياتي بنسبة تتراوح ما بين ١٠ ـ ٢٠ بالمئة، في حين ان نسبتهم من السكان السوفيات لا تزيد على ٠,٦ بالمئة، كما أشرنا[٨].

ان التعبيرات الحقيقية لتميّز اليهود عن أقرانهم من المواطنين السوفيات تتمثّل في احتلال الكثيرين منهم مناصب رفيعة في الحزب، والدولة، وكذلك في توزّعهم، بنسبة هامّة وبارزة، في سلّم المهن الرفيعة في الاتحاد السوفياتي. وهناك ٣٦ بالمئة من اليهود، من اجمالي العاملين، يتوزّعون على حقول العلم، والفن، والثقافة، والأدب، والتأليف. وخلال السنوات العشر الاخيرة، كان اليهود العاملون يشكّلون ما نسبته ١٤ بالمئة من اجمالي كتّاب الاتحاد السوفياتي، و٢٣ بالمئة من الموسيقيين، و١٤ بالمئة من الاطباء[٩].

ان وجهاً آخر من وجوه تميّز اليهود يتبدّى في الاعتراف بانتمائهم الى «قومية» هي «القومية اليهودية»، وهي الوحيدة في الاتحاد السوفياتي التي تقوم على أساس الانتماء الديني في بلد تتعدّد فيه الاديان، وتتنوّع، الى درجة كبيرة، وأكثرها انتشاراً الديانتان المسيحية والاسلام، عدا عن ان المجتمع، بصفته العامة، هو مجتمع علماني لا ديني.

ويستتبع الاعتراف بـ «القومية اليهودية» اعتراف لليهود الموزّعين، عملياً، بين كثير من القوميات التي يتحدثون لغاتها، ويتمثّلون ثقافاتها، بـ «لغة قومية» هي اليديش، وهي لغة اليهود الذين كانوا يعيشون في ألمانيا منذ وقت طويل، وقد تمّ احياؤها، لا سيما في منطقة الحكم الذاتي لليهود في خاباروفيسك، ومركزها بيروبيدجان في شرق الاتحاد السوفياتي، حيث تستخدم اليديش الى جانب اللغة الروسية، وعلى قدم المساواة، وهما لغتا الأدب والثقافة هناك[١٠]. وباليديش تصدر مطبوعات ومؤلفات لكتّاب يهود، أو تترجم اليها أعمال كتّاب سوفيات من مختلف القوميات، كما تصدر بها مجلات وصحف، من أهمها مجلة *Sovetish Heimland* [١١].

واضافة الى ما سبق في تميّز اليهود كـ «مجموعة قومية»، فانه، وخلافاً لعموم الوضع في الاتحاد السوفياتي، الذي يعطي الحق في توجيه النقد الى القوميات ومناقشتها، فان «القومية اليهودية» هي الوحيدة من بين «القوميات» في الاتحاد السوفياتي التي لا تتعرّض للنقد والانتقاد، ذلك ان عملاً كهذا غالباً ما يشار اليه باعتباره «تعصباً شوفينياً» و«معاداة للسامية»، ويوصف بأنه سلوك «رجعي شوفيني» يتناقض مع «الروح الاممية»، ويسيء الى «السياسة القومية» في البلاد؛ وتشنّ حملات واسعة وظالمة على كل من يقوم به، وهو أمر لم يسلم منه نفر غير قليل من كبار الباحثين والمفكّرين السوفيات، مثل فلاديمير بيعون، ويفغيني يفسييف، والكسندر رومانينكو، الذين نقدوا «اليهودية» بشكل علمي، وقد شُنّت عليهم حملات تشهير واسعة[١٢].

ان السياسة السوفياتية حيال الهجرة، وفي سبيل «حل المسألة اليهودية»، قامت، أساساً، على مبدأ «دمج» اليهود في بوتقة المجتمع السوفياتي في تعدديته الاثنية ـ الدينية والثقافية ـ اللغوية. وقد حققت «نجاحات» بذات قدر «الفشل» الذي أثبتته؛ وهذا ما أكدته الوقائع القائمة في أوساط اليهود في الاتحاد السوفياتي، والتي يلخّصها وجود اتجاهين: اتجاه الاندماج، واتجاه الهجرة.

وبشكل عام، فان هذين الاتجاهين يجدان تعبيراتهما البارزة في الموقف من النشاطات التي تقوم بها العناصر الصهيونية في أوساط يهود الاتحاد السوفياتي، وسط حملة تأييد وتعبئة تأتي من الخارج، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وفي النشاطات المضادة للصهيونية في الاتحاد السوفياتي، والتي يشارك فيها يهود سوفيات، من الذين يعون حقيقة الصهيونية وأهدافها.

الصهيونية ونشاطاتها

شكّل التجمّع اليهودي في روسيا القيصرية ـ وبولونيا ـ وبسبب عوامل عدة معقّدة، الوعاء

الذي ظهرت فيه، ونمت، الصهيونية في أفكارها الاساسية، ومنظماتها الاولى، وذلك قبل عقد المؤتمر الصهيوني في بازل، العام ١٨٩٧، والذي يعتبر المؤتمر التأسيسي للحركة الصهيونية، حيث تمخّضت اجتماعاته عن ولادة المنظمة الصهيونية العالمية وبرنامجها. ولتقدير الاهمية التي لعبها ممثلو التجمّع اليهودي في روسيا القيصرية في ذلك، يكفي القول ان عدد مندوبي يهود روسيا القيصرية في المؤتمر، بلغ ٧٠ مندوباً من مجموع أعضاء المؤتمر، البالغ عددهم ٢٠٤ أعضاء[١٣].

وكان التجمّع اليهودي في روسيا القيصرية سجّل سبقاً على غيره من التجمّعات اليهودية الاخرى في العالم؛ اذ انطلقت منه موجات الهجرة الاولى لليهود نحو فلسطين، بقصد الاستيطان هناك. وعلى سبيل التدقيق، فان موجتي الهجرة، الاولى والثانية، اللتين وصلتا فلسطين بين العامين ١٨٨٢ و١٩١٤، كانتا، في غالبيتهما، من اليهود الروس، وقد قارب عدد المهاجرين في هاتين الموجتين الخمسين ألف مهاجر[١٤].

لقد استغلت الصهيونية، حتى قبل عقد مؤتمر بازل، على نحو واسع، «المذابح» ضد اليهود في روسيا، عقب محاولة اغتيال القيصر الروسي في مطلع ثمانينات القرن الماضي، ودفعت، من خلال اشاعة الذعر والمخاوف المرفقة بدعاية واسعة، اعداداً كبيرة من اليهود الروس الى الهجرة الى فلسطين. وعملياً، فان ذلك تمّ بالتفاهم بين الاجهزة القيصرية والصهيونية، وكان تعبيراً عن علاقات خاصة، وثيقة، ربطت بين المنظمات الصهيونية والسلطة القيصرية، وهو أمر، من بين عوامل أخرى، ترك بصماته على وضع اليهود في الاتحاد السوفياتي.

ان نشاط الصهيونية، ومنظماتها، الذي شهد تنامياً واضحاً وملحوظاً في ظل القيصرية الروسية، أخذ يواجه صعوبات متزايدة مع اتساع نفوذ وقوة الحركة الثورية هناك، وصولاً الى قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية، العام ١٩١٧، واعلان السلطة الجديدة في روسيا. ولا يكمن السبب المباشر لذلك في وقوف الصهيونيين الى جانب القوى المعادية للسلطة الاشتراكية فحسب، وانما بسبب التناقضات الايديولوجية القائمة بين الايديولوجيا الصهيونية والايديولوجيا الماركسية ـ اللينينية التي اصبحت ايديولوجية السلطة الجديدة في روسيا.

واذا كان من الطبيعي ان يتّسع مدى الصدام بين الطرفين، فان احدى نتائج ذلك قيام السلطة السوفياتية باتخاذ اجراءات رادعة ضد المنظمات الصهيونية في البلاد، فتمّ حل هذه المنظمات، ومنعت نشاطاتها؛ كما قامت السلطة بغلق المدارس اليهودية التي تدرِّس اللغة العبرية، باعتبار ان التعليم اليهودي محصور بلغة اليديش، وهي المعترف بها لغة لليهود هناك. ثمّ اتخذت، لاحقاً، اجراءات تمّ بموجبها منع اليهود من المغادرة الى الخارج، وخاصة الى فلسطين، واعتبار كل من يدّعي بوجود حق له في فلسطين فاقداً لحقه في المواطنة السوفياتية[١٥].

ولعلّ ابرز الاجراءات الرادعة التي قام بها السوفيات، بعد حلّ المنظمات الصهيونية، اصدار السلطة السوفياتية، في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩١٨، قرارات تقضي بملاحقة قيادات، وأعضاء، المنظمات المنحلّة، واحالة من اعتقل منهم الى المحاكمة، «بتهمة الانتماء الى منظمة شبه عسكرية مرتبطة بالدول الامبريالية»[١٦].

وفي سياق استكمال، وتعميق، الاتجاه المناهض للصهيونية، واعطائه أبعاداً جديدة،

أصدرت قوميسارية القضايا اليهودية في روسيا، في أواخر كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٨، بياناً ندّدت فيه بسلوك الصهيونيين وممارساتهم في فلسطين، وأكدت، في بيانها، ان «الصهيونيين يحاولون طرد العرب من فلسطين، ويستعدّون لاقامة دولتهم هناك...». وأضافت: «باسم الجماهير الكادحة في روسيا، نعبّر عن تنديدنا بالصهيونيين الذين يحاولون ربط مصير الشعب اليهودي بمصير الامبريالية. ان للكادحين اليهود في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية وطنهم الاشتراكي. هذا الوطن الذي يدافعون عنه الى جانب عمّال وفلاحي روسيا». وأوضحت «ان العمّال اليهود والجماهير الكادحة يتمتّعون بكل الحقوق الاجتماعية، والمدنية، ولم يعد ثمّة عائق على طريق التقدّم وتطوّر الثقافة اليهودية». وأعلنت: «لسنا بحاجة الى أي بلد آخر، وليس لدينا أية حقوق قومية في فلسطين. اننا نعترف بهذا الحق للجماهير العربية الكادحة والبدو»[١٧].

وازاء مواقف كهذه، كان لا بدّ للصهيونية، بمنظماتها وأعضائها، من التواري بوجودها الفظ، والعلني، من على مسرح الحياة العامة في الاتحاد السوفياتي، فحُلّت منظمات، وحُوّلت منظمات صهيونية أخرى الى العمل السري، فيما دخل العديد من أعضاء المنظمات الصهيونية، ومنهم أعضاء الحزب اليهودي اليساري بوعالي تسيون، في صفوف الحزب الشيوعي، وفي منظمات اتحاد الشبيبة الشيوعية (الكومسمول)[١٨].

ويمكن القول، ان النشاط الصهيوني قد تخفّى، وخفّت حدّته في الاتحاد السوفياتي، خلال العقود التالية، حيث بدا وكأن الصهيونيين اكتفوا بالعلاقات الرسمية بين الاتحاد السوفياتي ودولتهم الصهيونية التي أُقيمت العام ١٩٤٨، في فلسطين، واعترف بها السوفيات. ووجدوا في هذه العلاقات أقنية تغطي حدّاً أدنى من نشاطاتهم، سيما وان العلاقات الرسمية تتضمّن جوانب متعددة، في الوقت الذي لم يكن فيه الاتحاد السوفياتي ومعظم الدول الاشتراكية الاخرى تقيم أية سدود في وجه الهجرة اليهودية الى فلسطين، بعد العام ١٩٤٨[١٩].

غير ان هذا الوضع شبه المستقر كان يتأثر، بين حين وآخر، بتطورات العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل. ثمّ ما لبث ان شهد تطوّراً دراماتيكياً بعد العام ١٩٦٧، عندما قام الاتحاد السوفياتي بقطع علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل، لقيام الاخيرة بعدوانها على البلدان العربية، واصرارها، تالياً، على الاحتفاظ بالاراضي التي تمّ الاستيلاء عليها في عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، برفضها الانسحاب منها. ومنذ ذلك الوقت، أخذت نشاطات الصهيونية تتلاحق بالظهور في الاتحاد السوفياتي.

ومن جملة ما ترتّب على هذا التحوّل، تغيّر مركز وشعارات الانشطة الصهيونية في الاتحاد السوفياتي، والتي، وان كانت تتمّ بشكل مستتر قبل العام ١٩٦٧ عبر القنوات الدبلوماسية الاسرائيلية، فانها انتقلت الى اوروبا والولايات المتحدة الاميركية. وأشار مؤلف سوفياتي الى هذا التحوّل بـ «ان قطع العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل قد عقّد الوضع، وجعل من المستحيل ارسال الجواسيس الاسرائيليين والمبشرين الصهيونيين بشكل مباشر الى الاتحاد السوفياتي، بعد ان كانوا يصلون اليه من اسرائيل... وهذه المهمة أصبحت تقع، الآن، على كاهل الاستخبارات الاميركية، والبريطانية، واستخبارات الدول الرأسمالية الاخرى»[٢٠].

ان تجسيدات هذا التحوّل، بشكل واقعي، تمثّلت في قيام «الدوائر الصهيونية باستخدام السياحة، والتبادل العلمي، والتقني، والثقافي، والتجاري، على نطاق واسع بارسال جواسيسها

الى الاتحاد السوفياتي... وأيضاً من خلال موظفي بعض السفارات الغربية، وعدد من مراسلي الصحف البرجوازية في موسكو، والذين لهم علاقات وثيقة بالصهيونية. وقد بذلت جهود لتوريط مواطنين سوفيات في نشاط معادٍ للدولة، ولاستخدامهم في جمع معلومات سرية، وتزوير وثائق معادية للسوفيات... واقامة روابط مع نشطاء صهيونيين من يهود الاتحاد السوفياتي». ومن أهمّ الدوائر العاملة في هذا الاتجاه اللجنة الاميركية ـ اليهودية المعروفة اختصاراً بـ NCSJ والتي تقوم مكاتبها، في نيويورك، بـ «تسلّم التعليمات بواسطة رسائل مكتوبة، وتقوم بارسال برقيات، وتوجيه مكالمات هاتفية، وتنظّم لقاءات شخصية مع مواطنين سوفيات في موسكو؛ كما تقوم بالحصول على عناوين المعابد اليهودية، والعمّال الفنيين الذين يقدّمون طلبات لمغادرة الاتحاد السوفياتي، وعلى عناوين الشخصيات اليهودية، التي دينَت بالقيام بنشاطات معادية للسوفيات»[٢١].

واذا كانت طبيعة العلاقة بين الصهيونية والدوائر الغربية تجعل من أنشطة الاولى تتقاطع، في نتائجها، مع مصالح الثانية، فان للصهيونية مصالح تخصّها، بشكل ما، في توجّهها الى يهود الاتحاد السوفياتي. وهذا ما جعلها تركز نشاطاتها على الاوساط اليهودية هناك في اطار «الخصوصية اليهودية»، استناداً الى شعار «التطوير الحر للثقافة اليهودية والنشاط الديني في الاتحاد السوفياتي»، ليكون ذلك مدخلاً للدعاية في أوساط اليهود، الامر الذي طُوِّر، تالياً، الى طرح شعار «حق اليهود السوفيات بالهجرة الى اسرائيل» منذ بداية السبعينات وحتى الآن، وهو النشاط الذي بلوره، بصورة واضحة، المؤتمر الاول لنصرة يهود الاتحاد السوفياتي، الذي عقد في بروكسل (شباط ـ فبراير ١٩٧١)، ثمّ أكده المؤتمر الثاني الذي عقد العام ١٩٧٦، والذي صرّحت غولده مائير على أعتابه بأن هناك «هدفاً واحداً وحيداً للمؤتمر، [هو] ان يصبح يهود الاتحاد السوفياتي أسياد مصيرهم»[٢٢]. وهذه العبارة تعني، ضمناً، ربط يهود الاتحاد السوفياتي بأوثق الروابط مع الحركة الصهيونية، وكيانها، والافساح في المجال للصهيونيين للقيام بنشاطاتهم في أوساط اليهود هناك، والعمل على تنشيط الهجرة اليهودية، وبخاصة هجرة الشباب والكوادر الى الكيان الصهيوني.

ان نشاط الحركة الصهيونية، ومنظماتها، في الاتحاد السوفياتي، خلال العقدين الماضيين، وخلافاً لما يشاع، ليس نشاطاً خارجياً فحسب، وانما هو نشاط تقوم به منظمات صهيونية في الداخل، تعمل بتأييد، ودعم، وتوجيه، من الخارج. وهذا ما أكده الكسندر رومانينكو بقوله: «ان التعبير البارز عن نشاط المنظمات الصهيونية السرّي يمكن استخلاصه من نشاط احدى المنظمات التي انكشف أمرها في لينغراد العام ١٩٧١، وتمّت الاشارة اليها في كتاب ' الصهيونية أساس معاداة الشيوعية ' لمؤلفه فلاديمير فيكتوروفيتش بولشاكوفا، ومن اصدارات اللجنة المركزية للحزب، العام ١٩٧٢ (دار السياسة للنشر)، وجاء فيه: ' انه سحقت بواسطة هيئات السلطات السوفياتية منظمة صهيونية... وكان من بين قادتها كل من ماغليغر، وغالمانسوم، وفنوح، ومنديلينتيش، وديمشيدس، وعدد كبير من الصهيونيين. وقامت هذه المنظمة الصهيونية بنشاط فعّال في لينغراد، وأقامت صلات مباشرة مع المخابرات الاسرائيلية، وتلقّت منها مساعدات مالية، ووزّعت كتباً ومؤلفات صهيونية ' »[٢٣].

وذهب مفكر سوفياتي آخر، هو د. يفغيني يفسييف، في الاتجاه عينه، لدى سؤاله عن وجود تنظيمات صهيونية في الاتحاد السوفياتي، فكتب: «نعم، هناك قوة صهيونية منظمة وذات وزن عندنا؛ وتتحرك هذه القوة للتغرير بالمواطنين اليهود السوفيات؛ وهم يستخدمون، في ذلك، اتصالات واسعة، وأشكالاً علنية وسرية، ولهم علاقات بالخارج»[٢٤].

وعموماً، لقد تجاوز نشاط المنظمات الصهيونية، في الاتحاد السوفياتي، ميدان العمل

السري، وسجّل خروجاً الى العلن مؤخراً؛ اذ قامت مجموعة من نشطاء الصهيونية بعقد مؤتمر صهيوني علناً، في موسكو، في آب (اغسطس) ١٩٨٩، حضره أربعمئة عضو من خمسة عشر جمهورية سوفياتية، وأعلنوا ولادة «الحركة الصهيونية في الاتحاد السوفياتي»، وقاموا بانتخاب ليفي غوردوتسكي رئيساً للحركة. وقد صرّح غوردوتسكي بـ «اننا انتظرنا حوالى ٧٠ سنة هذه اللحظة. وبعد سنوات طويلة من المطاردات والحياة السرية، عدنا وأقمنا، بشكل علني، الحركة الصهيونية في الاتحاد السوفياتي. لم نجد صورة لهرتسل؛ ولكننا وقفنا في ظل علم اسرائيلي كبير علّقناه على الحائط، وردّدنا ' النشيد الوطني الاسرائيلي ' »، وأضاف غوردوتسكي: «ان الهدف المركزي للحركة الصهيونية في الاتحاد السوفياتي هو التمهيد للهجرة الى اسرائيل»(٢٥).

لقد كشف تصريح غوردوتسكي، هذا، بعضاً من أهداف المنظمات الصهيونية في الاتحاد السوفياتي، والتي أجملها د. يفسييف في ثلاث نقاط أساسية، هي: تشغيل العملاء، وتجنيدهم للعمل مع الخارج؛ وتهجير العقول اليهودية الكفؤة في مجالات العلوم المختلفة؛ وتخريب العقلية الاشتراكية لصالح النظام الرأسمالي العالمي(٢٦).

الحركة المناهضة للصهيونية

اتّسمت السياسة السوفياتية، على نحو ما أوضحنا، بمعاداة الصهيونية ونشاطاتها في الاتحاد السوفياتي. وعموماً، لقد امتدت هذه السياسة نحو سياسات، وممارسات، اسرائيل، وازاء الاقطار العربية، وذلك استناداً الى أسباب ايديولوجية وسياسية(٢٧).

لقد تركت هذه السياسة، في معاداتها للصهيونية، أثرها في المجتمع السوفياتي في العقدين الاخيرين، وأخذت تتشكّل، وتتبلور، مراكز هامّة داخل المجتمع السوفياتي، يؤلف المفكرون والكتاب والصحافيون والعلماء والشخصيات الاجتماعية قوتها الاساسية. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال نشاطات المنظمات والجمعيات المناهضة للصهيونية؛ وكذلك نشاطات الشخصيات الاجتماعية والفعاليات المختلفة، التي تمارس أنشطة في الاتجاه عينه، اتجاه فضح الايديولوجية الصهيونية وممارسات منظماتها المختلفة، وهي القاعدة الاساسية التي تستند اليها نشاطات المنظمات، والجمعيات، والشخصيات، السوفياتية. وأهمّ المنظمات المعادية للصهيونية في الاتحاد السوفياتي، هي:

اللجنة السوفياتية لمكافحة الصهيونية: وهي منظمة شبه رسمية، تمّ الاعلان عن تأسيسها في ربيع العام ١٩٨٣، في موسكو، خلال مؤتمر صحافي عقد في حرم المركز الاعلامي لوزارة الشؤون الخارجية للاتحاد السوفياتي، وحضره ثمانية من كبار الشخصيات السوفياتية، في مقدّمهم الجنرال دافيد دراغونسكي، الحائز على لقب بطل الاتحاد السوفياتي مرتين، اضافة الى مراسلي وكالات الانباء والصحافة السوفياتية والاجنبية(٢٨). ولهذه اللجنة، التي يشترك فيها مواطنون سوفيات من «الروس والاوكرانيين واليهود...» مهمة القيام «بفضح الافكار والنشاطات الصهيونية بواسطة كل الوسائل المتاحة، كالصحف، والبرامج الاذاعية، والتلفازية، وتقيم، بالتنسيق مع منظمات أخرى، ندوات، ومحاضرات، ضد الصهيونية. ولا تقتصر علاقاتنا بمنظمات دول شرق أوروبا، أو ذات النهج الاشتراكي؛ بل لنا علاقات مع منظمات معادية للصهيونية في دول أوروبا الغربية، واميركا، ومناطق أخرى»(٢٩).

لقد قامت «اللجنة السوفياتية لمكافحة الصهيونية» بالعديد من النشاطات، في سياق

تحقيق الاهداف التي أُنشئت من اجلها، وكان من بينها اصدار وتوزيع العديد من الكتب، والنشرات، بلغات مختلفة، تفضح، من خلالها، الصهيونية، وتكشف نشاطات كيانها العنصري في فلسطين المحتلة، وممارساته؛ وكذلك عقدت العديد من الندوات، والمؤتمرات، الصحافية، اضافة الى مقابلات أجراها رئيس اللجنة دراغونسكي، مؤخراً، أعلن فيها عن موقف المنظمة، التي يرأسها، من اعلان قيام «الحركة الصهيونية في الاتحاد السوفياتي»، حيث أكد ان هذا العمل غير شرعي، وان بلاده لن تعترف، بأي شكل، بهذه المنظمة، لقيامها على أسس «عنصرية، تحرّمها القوانين، بسبب ما تدعو اليه من اثارة للنعرات القومية»(٣٠).

الجبهة الشعبية اللينينية لعموم الاتحاد السوفياتي: وهي منظمة تمّ الاعلان عن وجودها العام ١٩٨٨. وهي، كما قال مؤسسها الكاتب والباحث السوفياتي د. الكسندر رومانينكو، «منظمة اجتماعية لعامّة الاتحاد السوفياتي، تقوم على أساس الماركسية ـ اللينينية، وهدفها الاساسي معاونة الحزب الشيوعي السوفياتي في سعيه الى تطبيق مقررات المؤتمر السابع والعشرين للحزب. وهي مستعدة للتعاون، بشكل نشط وفعّال، مع كل القوى المعادية للصهيونية في العالم، من اجل انشاء جبهة عالمية معادية للصهيونية»(٣١).

الجمعية الروسية ـ الفلسطينية: وهي، في الاصل، «الجمعية الارثوذكسية ـ الفلسطينية»، التي أُسست، العام ١٨٨٢، جمعية تنويرية تبشيرية تقوم بوضع دراسات عن فلسطين. وقد تبدّل اسمها بعد قيام ثورة اكتوبر، وصارت «الجمعية الروسية ـ الفلسطينية» منذ العام ١٩١٨، ولها ممتلكات في مدينة القدس، قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء عليها بعد العام ١٩٦٧، وقد أُضيف ذلك الى ملف النزاعات السوفياتية ـ الاسرائيلية.

وتصدر هذه الجمعية، اضافة الى الدراسات العلمية، مجلة بحثية شهرية باسم «فلسطين ـ مختارات»؛ وتضمّ، في عضويتها، العديد من العلماء ورجال الفكر السوفيات المعادين للصهيونية، ومن أبرزهم د. يفغيني يفسييف، صاحب العديد من المؤلفات والكتب حول الصهيونية وايديولوجيتها(٣٢).

ويمكن القول ان هناك منظمات وهيئات أخرى، سواء على مستوى الاتحاد السوفياتي، أو على مستويات اقليمية، ومحلية، تتخذ مواقف مناهضة للصهيونية ولكيانها العدواني الاستيطاني في فلسطين؛ بل ان بعض هذه المنظمات والهيئات، وبسبب من الانشطة والممارسات الصهيونية والاسرائيلية، يرفع شعارات معادية لليهود أيضاً، مثل منظمة «باميات»، وهي منظمة ـ كما أشارت الصحافة الغربية ـ متعصّبة للقومية الروسية، ويقودها ديمتري فاسيلييف، ومقرّها في مدينة لينغراد(٣٣).

واضافة الى المنظمات والهيئات السوفياتية المعادية للصهيونية، والتي ينخرط في اطارها، وفي نشاطاتها، كثير من الشخصيات الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي، فان هناك شخصيات، من كتاب وصحافيين وعلماء وغيرهم، تقوم بدور هامّ في مناهضة الصهيونية في البلاد السوفياتية، وبعض هذه الشخصيات لا ينتمي الى المنظمات والهيئات السابقة. ومن بين أبرز هذه الشخصيات الباحثة الراحلة غالينا نيكتينا، العضو السابق في الجمعية الروسية ـ الفلسطينية ومؤلفة كتاب «دولة اسرائيل» الذي يعتبر من أهمّ الكتب السوفياتية عن الكيان الصهيوني؛ وقد أُصدرت له ترجمة بالعربية منذ سنوات طويلة في القاهرة. وهناك يوري ايفانوف، صاحب المؤلف الشهير «حذار من الصهيونية»، الذي ترجم، ونشر، بطبعات عدة في الاتحاد السوفياتي، منها طبعة عربية؛

وفـلاديمـير كيسيليوف، صاحب مجموعة مؤلفات عن القضية الفلسطينية، أشهرها كتابه «قضية فلسطين»؛ وليف كورنييف، مؤلف «حقيقة الصهيونية الطبقية»؛ وليديا مودجريان، مؤلفة كتب عدة عن الارهاب الصهيوني وحقوق الشعب العربي الفلسطيني[٣٤]؛ ويوري سيدوف، مؤلف «الصهيونية في زي النازية»، الذي أصدر العام ١٩٨٩ في موسكو[٣٥].

واذا أضفنا الى هؤلاء باحثين كباراً ومشهورين آخرين، أمثال د. يفسييف ورومانينكو وفلاديمير باكوفيتش بيعون، الموصوف بأنه «احد أهمّ الباحثين في مجال الصهيونية»، فانه لا يمكن احصاء عشرات الاسماء من الصحافيين السوفيات الذين تظهر كتاباتهم المناهضة للصهيونية وممارساتهم بشكل يومي في الصحافة السوفياتية.

وباختصار، يمكن القول انه في مجال العمل البحثي العلمي والدراسات السياسية والمقالات الصحفية والندوات، لا يمكن حصر نتائج نشاط السوفيات المعادين للصهيونية خلال العقود الثلاثة الاخيرة. وعلى سبيل المثال، فان الكسندر رومانينكو، وحده، وخلال الفترة ما بين ١٩٧٢ ـ ١٩٨٨، ألقى حوالى ألفي محاضرة عن الطبيعة الرجعية للصهيونية، بينها محاضرات مخصصة للمتخصصين بالدعاية، كما نشر حوالى مئة عمل علمي مكرّس لانتقاد الصهيونية، اضافة الى كتابين، أحدهما نشر في لينغراد العام ١٩٧٥ بعنوان «الطبيعة الطبقية للصهيونية»، ونشر الثاني في العام ١٩٨٦، بعنوان «حول الطبيعة الطبقية للصهيونية»[٣٦].

والخلاصة في موضوع النظرة العامة الى اليهود والصهيونية في الاتحاد السوفياتي تشير الى جملة نتائج من أبرزها:

○ يحتل اليهود في الاتحاد السوفياتي مكانة متميّزة في اجمالي التركيبة العامة للبلاد. وهم لا يعـانـون من أيـة مشاكل، وبخاصة تلك التي تثيرها أجهزة الدعاية والاعلام الصهيونية، والغربية؛ بل على العكس من ذلك، فهم يتمتعون بمزايا، يندر توفّرها لغيرهم من سكان الاتحاد السوفياتي ومواطنيه.

○ يحتل اليهود في الاتحاد السوفياتي أهمية كبيرة في البرنامج العام للحركة الصهيونية. وهي تسعى نحو احكام قبضتها عليهم بمؤازرة الدوائر الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الاميركية.

○ هناك محاولات دائمة، ودؤوبة، من جانب الحركة الصهيونية، ومنظماتها، وكيانها، لتهجير يهود الاتحاد السوفياتي، أو على الاقل جعلهم بمثابة مرشّحين محتملين، وبخاصة الشباب منهم من ذوي الكفاءات العلمية العالية.

○ انـه في ظل السياسة الجديدة للسلطة السوفياتية، اتّسع مدى ونفوذ الحركة الصهيونية، ومنظماتها، في الاتحاد السوفياتي، واتخذت أشكالاً علنية، وأخذت تعبّر، بوضوح، عن أهدافها التي تتعارض مع ايديولوجية السلطة، ومواقفها السياسية في المجالين، الداخلي والخارجي.

○ في المقابل، فانه بمواجهة التساهل النسبي والظاهر في السياسة الرسمية للاتحاد السوفياتي ازاء الصهيونية وممارساتها في البلاد، ونحو اسرائيل والغرب، وتجاه موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفياتي، تنمو، وتتسع، حركة مناهضة للصهيونية في البلاد. وتسجّل حركة مناهضة الصهيونية في الاتحـاد السـوفيـاتي، وللمـرة الاولى، امتـداداً الى الاوسـاط الجمـاهـيريـة، وبخاصة في أوساط

العلماء والكتّاب والصحافيين وغيرهم، بعد ان كانت هذه الحركة مقتصرة، أصلاً، على المستوى الرسمي للسلطة السوفياتية والحزب الشيوعي.

(١) أمين عبدالله محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي** (سلسلة عالم المعرفة)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بلا تاريخ نشر، ص ١٣١. وتقول مصادر أخرى ان عدد يهود روسيا القيصرية بلغ، في العام ١٨٩٧، ما مجموعه ٥,٢ ملايين نسمة، وغالبيتهم (٩٣,٩ بالمئة) كانت تتمركز في ما كان يسمّى بـ «المملكة البولونية» ومناطق روسيا الجنوبية. انظر د. يفغيني يفسييف ول. فوستوكوف، **الصهيونية في روسيا القيصرية** (ترجمة هاشم حمادي) دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٧٦، ص ٧٢ ـ ٧٦.

(٢) انظر د. يفسييف وفوستوكوف، **المصدر نفسه**، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٣) انظر محمد رشاد الشريف، «ديمغرافية اليهود في العالم، وأثرها في الصهيونية والكيان الصهيوني»، **الأرض** (دمشق)، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٦. وفيه ان عدد يهود الاتحاد السوفياتي بلغ، العام ١٩٧٩، ١,٨١ مليون، ونقل عن الكتاب السنوي اليهودي لعام ١٩٨٠ ان عددهم بلغ ٢,٦٢ مليون، فيما نقل عن **الجيروزاليم بوست** (بدون ذكر التاريخ)، ان عددهم، حالياً، ١,٥٧٥ مليون نسمة.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) مقابلة مع المستشرق السوفياتي، د. يفغيني يفسييف، في **المنار** (القاهرة)، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٧٣.

(٧) فايز ساره، **اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة واوروبا**، عمّان: دار الكرمل، الطبعة الاولى، ١٩٨٨، ص ٥٦.

(٨) **الشراع** (بيروت)، ٣١/١٠/١٩٨٨.

(٩) **المصدر نفسه**. وأشارت **النهار العربي والدولي** (بيروت)، ٣٠/٩/١٩٧٩، الى ان نسبة اليهود في المهن الرفيعة كانت، في أواخر السبعينات، على النحو التالي: ٨,٥ بالمئة من العاملين في التأليف والصحافة؛ و١٠ بالمئة من العلماء وأساتذة الجامعات؛ و١٥ بالمئة من الاطباء.

(١٠) مجموعة من الباحثين، **الصهيونية عدو السلام والتقدّم الاجتماعي** (ترجمة عماد ملحس)، دمشق: دار دمشق، ١٩٨٦، ص ١٨.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(١٢) انظر مقابلة مع المفكر السوفياتي الكسندر رومانينكو في **الشراع**، ٣/١/١٩٨٩.

(١٣) امين محمود، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٥.

(١٤) انظر وليام فهمي، **الهجرة اليهودية الى فلسطين**، القاهرة: بلا ناشر، ١٩٧١، ص ٤٤ ـ ٤٥، حيث أشار الى ان عدد اليهود الذين هاجروا الى فلسطين من روسيا القيصرية وأوروبا الشرقية حتى العام ١٩١٤ وصل ٦٥ الف مهاجر.

(١٥) «مقابلة مع رومانينكو»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٦) اوردها جهاد صالح، «البيريسترويكا وانعكاساتها على القضية الفلسطينية»، **النهج** (نيقوسيا)، العدد ٢٣/٢٤، ١٩٨٩، ص ٧١.

(١٧) **المصدر نفسه**.

(١٨) «مقابلة مع رومانينكو»، **مصدر سبق ذكره**. وأورد رومانينكو، في مقابلته، دلائل على تستّر صهيونيين خلف عضويتهم في الحزب الشيوعي، وقيامهم بممارسة أنشطة سرية، وعلنية، دفعتهم صهيونيتهم، في بعض الاحيان، الى التخلّي، علناً، عن عضوية الحزب، وتقديم طلب هجرة الى اسرائيل، مثل البروفيسور ينكي ماغيلوفسكي، الاستاذ في جامعة لينغراد، الذي هاجر الى اسرائيل، والبروفيسور ايتكينت، استاذ النظرية الماركسية ـ اللينينية في معهد غيرتسين، الذي هاجر، أيضاً، الى اسرائيل.

(١٩) انظر شحادة موسى، **علاقات اسرائيل مع دول العالم**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٠.

(٢٠) مجموعة من الباحثين السوفيات، **الصهيونية بين النظرية والتطبيق** (ترجمة

هاشم حمادي)، دمشق: منشورات الطلائع، الطبعة الاولى، ١٩٧٤، ص ١٢٥.

(٢١) مجموعة من الباحثين، «الصهيونية عدو السلام...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢ ـ ٥٨. وفي التفاصيل، أشار مصدر آخر الى ان السلطات السوفياتية كشفت، في نيسان (ابريل) ١٩٧١، مهمة قام بها سائحان اميركيان لجمع الصور، وكتابات وأنباء مزيّفة عن وضع اليهود، اضافة الى نصائح بايصال مؤلفات صهيونية، وأخرى معادية للسوفيات، مكتوبة بلغة اليديش الى الاتحاد السوفياتي. «الصهيونية بين النظرية والتطبيق»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٢٢) حول المؤتمر الاول، والثاني، لـ «نصرة يهود الاتحاد السوفياتي»، انظر **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٤٧١ ـ ٤٧٣.

(٢٣) «مقابلة مع رومانينكو»، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٤) «مقابلة مع د. يفسييف»، **مصدر سبق ذكره**. وأورد قصة اليهودي السوفياتي شارانسكي سائلاً: «من يا ترى الذي جعل المواطن اليهودي السوفياتي أناتولي شارانسكي جاسوساً معادياً لبلاده؟ وحينما خرج شارانسكي من السجن، بعد قضاء ثمانية أعوام، سافر الى الخارج، وهناك أهدته المصارف والمنظمات الصهيونية ثمانية ملايين دولار؛ مليون دولار عن كل سنة سجن. واذا أمعنت النظر في مغزى هذه المكافأة، ستجد انها اشارة الى الآخرين مفادها: 'خن وطنك ولا تخف، سوف تلقى مكافأة، هل يجرى ذلك اعتباطاً؟'».

(٢٥) **الأرض**، ٨/٨/١٩٨٩؛ نقلاً عن **معاريف**، ٣/٨/١٩٨٩.

(٢٦) «مقابلة مع د. يفسييف»، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٧) لاحظ البروفيسور الكسندر رومانينكو ان السنوات الاخيرة شهدت تقلّصاً في مستوى النشاط المعادي للصهيونية في الاتحاد السوفياتي، حيث انخفضت، بدرجة ملموسة، طباعة الكتب المعادية للصهيونية، وتلك التي تفضح ممارساتها، وكذلك عدد المحاضرات والموضوعات الصحافية. وأشار الى ان الصحافة شهدت نشاطاً واسعاً للعديد من الصهيونيين في الدعوة، عبرها، الى تقويمات جديدة للوضع في الشرق الاوسط، ولأطراف الصراع، وأشكال حلّه، «مقابلة مع رومانينكو»، **مصدر سبق ذكره**. واذا كنّا نوافقه على بعض كلامه، فاننا نرى ان ذلك كان بمثابة حافز للقوى المناهضة للصهيونية في الاتحاد السوفياتي (منظمات، وشخصيات) لتوسيع مدى نشاطها. وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح عبر نظرة سريعة الى الوضع في الاتحاد السوفياتي.

(٢٨) انظر وقائع المؤتمر الصحفي لاعلان اللجنة السوفياتية لمناهضة الصهيونية في مجموعة من الباحثين، «الصهيونية عدو السلام...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥ ـ ٣٠.

(٢٩) انظر مقابلة مع الجنرال دراغونسكي في **العربي** (الكويت)، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٩٧ ـ ١٠٣.

(٣٠) **تشرين** (دمشق)، ١٣/٨/١٩٨٩.

(٣١) انظر المقابلة المطوّلة التي نشرتها **الشراع** مع رومانينكو على حلقات، وبخاصة في تاريخ ٢/١/١٩٨٩، من اجل الاطلاع على أفكار مؤسس المنظمة، ونشاطاته.

(٣٢) **المنار**، أيار (مايو) ١٩٨٨.

(٣٣) انظر، مثلاً، «اليهود مكروهون في المجتمع السوفياتي»، تقرير لبيار بوسييف، **الوطن** (الكويت)، ١٠/٩/١٩٨٨؛ نقلاً عن **لوفيغارو**، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٣٤) **المنار**، أيار (مايو) ١٩٨٨.

(٣٥) انظر عرضاً ومناقشة لكتاب يوري سيدوف قام بهما الكاتب السوفياتي الكسندر كراسنوف في **الثورة** (دمشق)، ١٠/٩/١٩٨٩.

(٣٦) **الشراع**، ١٩/١٢/١٩٨٩.

دور رأس المال الصهيوني في فلسطين

تمار غوجانسكي، **تطوّر الرأسمالية في فلسطين** (ترجمة حنّا ابراهيم)، تونس: دائرة الثقافة ـ م.ت.ف. الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ٢٧٩ صفحة.

أُصدر كتاب تمار غوجانسكي، لأول مرة، في العام ١٩٨٦، باللغة العبرية، عن دار «مشاريع جامعية للنشر، تل ـ أبيب». وقد لاقى الكتاب، بعد اصداره، رواجاً واسعاً في الوسطين، العربي والاسرائيلي، سببه، اولاً، ان الكتاب يأتي في سياق تحليل البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في فلسطين، منذ نهايات الحكم العثماني، وتوصّله الى نتائج هامّة، ابرزها ان رأس المال الصهيوني هو سبب المشكلات التي تعاني منها اسرائيل، وان العرب واليهود هم ضحايا النمو الرأسمالي الصهيوني»؛ وثانياً هو ما يتمتّع به الكتاب من معطيات رقمية، واحصائية، وتحليلية، من شأنها تسليط المزيد من الضوء على تركيب البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية الفلسطينية؛ وثالثاً، ان مؤلفة الكتاب، تمار غوجانسكي، هي عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، ويعبّر كتابها، بشكل او بآخر، عن رؤية اليسار الاسرائيلي، وتحديداً «راكح» الى مسألة التطوّر الرأسمالي في فلسطين.

واستناداً الى ذلك، فقد حدّدت الباحثة هدف كتابها بأنه لا يقتصر على وصف، وتحليل، اقتصاد المجتمع الفلسطيني، وتطوّره في عهد الانتداب البريطاني، بل ان غايته، كذلك، «تحليل العمليات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي ادّت باسرائيل، في نهاية المطاف، الى الأزمة الشاملة الخطيرة التي تتخبّط فيها، في أواسط الثمانينات، والاشارة الى طريق التخلّص منها» (ص ١١). وبذلك أعطت غوجانسكي بحثها بعداً سياسياً من خلال تحليل التطوّر الرأسمالي في فلسطين، والكشف عن العلاقة الجدلية للتعاون ما بين الانتداب البريطاني والصهيونية، وما بين الاستيطان ورأس المال الاجنبي، وتأثير ذلك في رسم طابع التطوّر الرأسمالي للقطاع اليهودي في فلسطين.

أقسام الكتاب

يتألف الكتاب من جزءين أساسيين: الاول يحتوي على تحليل الاوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية في فلسطين، أواخر العهد العثماني، وبالتالي يشكّل مدخلاً الى الجزء الثاني، الذي يهتمّ بتحليل التطوّر في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين (١٩١٧ ـ ١٩٤٧).

قسمت الباحثة الجزء الاول الى فصلين: الاول يتعرّض الى البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية التقليدية، والتغيّرات التي طرأت عليها، وذلك من خلال دراسة حالات الاراضي في فلسطين، وقد أوجزتها بالاراضي الاميرية، والاراضي الموات، والاراضي المتروكة، وأراضي الوقف، والاراضي المُلك. وانتقلت، بعد ذلك، الى درس حالة الفلاح العربي، الذي كان «منتجاً صغيراً، يدير اقتصاده الخاص الذي كان طبيعياً في أساسه، ولكنه لم يكن فلاحاً مستقلاً، بشكل عام» (ص ١٨). وعلى هذا الأساس، عالجت الكاتبة موضوع الاراضي المشاع وأسلوب الانتاج التقليدي (الشرقي) وانتقال الاراضي المشاع، بعد صدور قانون العام ١٩١٣، من ملكية الدولة (ومن الملكية الشعبية) الى الملكية الخاصة، وبدايات ظهور رأس المال الزراعي. ونتيجة لذلك، فقد انقسم المجتمع الزراعي التقليدي في فلسطين، أواخر العهد العثماني، وفقاً لاستنتاجات غوجانسكي، الى الشرائح الاجتماعية التالية: شريحة مستأجري الارض الكبار، الذين كانوا، على العموم، تجاراً؛ شريحة المستأجرين المقاولين الذين كانوا يديرون أعمال المستأجرين الكبار؛ شريحة الفلاحين المستقلين الذين كانوا يفلحون، بشكل مستقل،

الاراضي المسجّلة بأسمائهم، أو يتصرّفون بها كمستأجري أرض دولة؛ شريحة الفلاحين المزارعين الذين كانت لديهم وسائل عمل، وحيوانات، ولكنهم كانوا يفلحون أرض الغير، ولذلك كانوا ملزمين بدفع رسوم زراعية سنوية، علاوة على العشر المدفوع للدولة؛ شريحة الفلاحين المعدمين من الارض ولا مزارع لديهم (حرّاثين)، وكانوا يتلقّون من مالك الارض، أو من مستأجرها، ليس فقط حق فلاحة الارض، بل ووسائل العمل، والبهائم، والبذار، ويفلحون الارض لقاء خُمس المحصول (ص ٣٠).

وأكدت غوجانسكي حقيقة ان الارض، في عهد الامبراطورية العثمانية، كانت، بغالبيتها الساحقة، ملكاً للدولة، وان تلك الملكية، هي «جوهر أسلوب الانتاج التقليدي الذي كان سائداً في الامبراطورية العثمانية» (ص ١٧). ووفقاً لهذا الشكل من الملكية، فان الدولة هي التي تقرّر حق هذا المواطن، أو ذاك، في استعمال هذه القطعة من الارض، أو تلك، مقابل الحصول منه على مقابل (الضريبة). وحيث ان الاقتصاد الزراعي العثماني كان اقتصاداً يرتكز على أساس الانتاج الاستهلاكي الذاتي، فقد كانت الضريبة تُدفع، أيضاً، بشكل منتوج طبيعي. وأوردت الباحثة «ان ملكية الدولة للأرض، ومدلولاتها، بدأت، في مرحلة معيّنة، تقف حجر عثرة أمام التطوّر الاقتصادي ـ الاجتماعي. فحقيقة ان أكثرية الاراضي الزراعية لم تكن في أيدٍ خاصة منعت تحويل الأرض الى موضوع للبيع والشراء ـ للتجارة ـ وأدّت، أيضاً، الى عدم اهتمام المنتجين باصلاح الاراضي وزيادة انتاجها» (ص ١٨).

وباختصار، فان اسلوب الانتاج الشرقي، هذا، فتح المجال، خاصة في ما يتعلق بملكية الارض، لتركيز الاراضي في أيدي كبار الملّاك من خارج القرية الفلسطينية ومن خارج فلسطين. امّا في ما يخص المدن والحرف والتجارة، فقد كانت احدى السمات المميّزة لأسلوب الانتاج الشرقي ـ التقليدي هي بقاء المدن مراكز للتجارة والحرف، «وذلك على عكس الوضع الذي ساد في الفترات السابقة للنظام الاقطاعي في أوروبا» (ص ٣١).

واستنتجت الباحثة من استعراضها لما سبق «انه ورغم ظهور براعم الرأسمالية في فلسطين، في أواخر العهد العثماني، الّا ان وتيرة تطوّر تلك الاسس كانت بطيئة، ولم يكن فيها ما يكفي لاستبدال علاقات الانتاج التقليدية (الشرقية الآسيوية) بعلاقات انتاج بورجوازية. والى جانب هذا، فان فلسطين، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم تكن منطقة معزولة، تماماً، عن التطورات الاقتصادية العالمية؛ بل على العكس، كانت احد أهداف التسلّل الاستعماري» (ص ٣٧).

وفي الفصل الثاني من الجزء الاول انتقلت الكاتبة الى معالجة مسائل التغلغل الاستعماري اليهودي، والصهيوني، الى فلسطين، بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر «مع اشتداد التنافس بين الدول الامبريالية الكبرى على تقسيم، واعادة تقسيم، العالم، وتحوّلت الامبراطورية العثمانية الى حلبة صراع هامّة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا والنمسا ـ هنغاريا وروسيا القيصرية. وفي أربعينات القرن التاسع عشر، أقامت هذه الدول قنصليات لها في القدس، تمتّعت بامتيازات (استسلامية) فُرضت على السلطنة العثمانية الضعيفة. وكانت مهمّة القنصليات تمهيد السبيل [الى] السيطرة على فلسطين، وذلك من طريق الحصول على امتيازات، وشراء أراضٍ، وتشجيع هجرة رعايا دولها، واقامة مؤسسات ثقافية، وصحية، واغاثة، وتطوير خدمات البريد، وغير ذلك» (ص ٤٥).

وحصرت المؤلفة تسرُّب الصهيونية الى فلسطين بوسائل، أولاها الشركات الاستعمارية اليهودية (غير الصهيونية)، وأبرز هذه الشركات الجمعيات الخيرية، كالالياسن، والجمعية الانكلو ـ يهودية، والجوينت، ومشروع روتشيلد، ونشاط جمعية الاستيطان اليهودي (J.C.A) ، واللجنة اليهودية الاميركية؛ وثانية وسائل التغلغل هي من طريق الهجرة الصهيونية ومن بدايات النشاط الاستيطاني، تطبيقاً للفكرة الصهيونية، وذلك منذ ما بعد المؤتمر الصهيوني الاول ١٨٩٧؛ اذ «انشغلت الحركة الصهيونية، بنشاط كبير، بالقضايا الاقتصادية، وأقرّت، في المؤتمر الاول، خطة هيرمان شبيرا لاقامة صندوق لشراء الاراضي. وفي المؤتمر الخامس، سنة ١٩٠١، تقرّر انشاء هذا الصندوق، الكيرن كاييمت» (ص ٥٤). وتسهيلاً لشراء الاراضي، أنشأت الحركة الصهيونية،

في فلسطين، البنك الاستعماري اليهودي (يكت)، وأقامت شركة تطوير الاراضي. وكان من شأن هذا خلق عوامل جديدة للهجرة اليهودية، ترافقت مع هجرة اصحاب رؤوس الاموال الى فلسطين، وهجرة العمّال البورجوازيين الصغار، الذين تحوّلوا الى عمّال، ودمج هؤلاء في عملية الاستيطان الاستعماري، عملاً بمبدأ «بدون العمّال يموت الاستيطان، وبهم يحيا ويعيش» (ص ٦٧). وتجسّد ذلك بتطبيق شعار العمل العبري، الذي نجم عن «الاعتبار الكولونيالي القومي بأن العمّال العرب (وكذلك الفلاحين) قد يشكّلون تهديداً للمشروع الكولونيالي اليهودي، ولاستثمارات المتمولين اليهود» (ص ٨٩).

واستشهدت غوجانسكي بآراء مناحيم اوسيشكين، لتكشف عن القاعدة الاساسية التي ينطلق منها الاستيطان الاستعماري الصهيوني في فلسطين. فحسب رأي أوسيشكين، ان هدف النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين هو تأسيس حكم ذاتي يهودي. ولتحقيق ذلك، رأى ضرورة امتلاك الأراضي، والاهتمام باستيطان اليهود عليها، والمبادرة الى اقامة مؤسسات مالية تموّلها (ص ٥٢).

في عهد الانتداب، ١٩١٧ ـ ١٩٤٧

تناول الفصل الأول، من الجزء الثاني، مصالح بريطانيا الاقتصادية، والسياسية، في فلسطين. ووصفت المؤلفة فلسطين، في بدايات الاحتلال البريطاني لها، بأنه «كان بلداً زراعياً صرفاً». ودلّلت على ذلك بالمعطيات الرقمية للاستيراد والتصدير، لعام ١٩٢٠. «في تلك السنة، كانت المنتوجات المستوردة الاساسية هي المنسوجات القطنية والسكر والارز والقمح والتبغ والنسيج. وشكّلت المحروقات (الفحم والنفط) ٢٧ بالمئة من الواردات. امّا الصادرات من فلسطين، في تلك السنة، فكانت كلها من المنتوجات الزراعية الخام، أو المصنّعة، كالبرتقال والصابون (من زيت الزيتون) والبطيخ والنبيذ والفواكه. وكانت الصادرات، في بداية فترة الانتداب، تغطي نحو الربع فقط من مجموع الواردات. ونتيجة لذلك، كان [في] فلسطين فائض واردات سنوي كبير» (ص ٩٣).

وحدّدت الكاتبة المصالح الاقتصادية لبريطانيا في الشرق الاوسط، في تلك الحقبة، بالنفط (الذي تمّ اكتشافه في العراق وايران). وكانت فلسطين، بمركزها الوسط بين ايران والعراق ومصر، قاعدة استراتيجية هامّة، وكان لتركيز قوات الجيش والاسطول فيها أهمية عظيمة، بالنسبة الى قدرة بريطانيا على التدخّل والتأثير في مجرى الامور في المنطقة (ص ٩٤). وأشارت، بشيء من التفصيل، الى اهتمام بريطانيا بتطوير شبكة المواصلات، وبخلق الظروف الملائمة لاستثمارات أموال بريطانية، وبالابقاء على فلسطين بلداً زراعياً تابعاً لبريطانيا. وفي هذا السياق، «شجّع الحكم البريطاني تحويل فلسطين الى بلد زراعي وحيد المنتوج، وذلك بتشجيع البستنة والبيّارات، فازدادت المساحة المزروعة بالحمضيات من ٢٩ ألف دونم، العام ١٩٢٢، الى ٣٠٠ ألف دونم، العام ١٩٣٧، أي [أكثر من] عشرة أضعاف، خلال خمس عشرة سنة فقط. وكانت بريطانيا هي المستورد الرئيس للبرتقال من فلسطين» (ص ٩٥).

وعالج الفصل الاول، من الجزء الثاني، مسألة ميزانية حكومة الانتداب في فلسطين. ويُستَخلص من الجداول الاحصائية الاساسية، وأهمّها *Statistical Abstract of Palestine* ، ان الحكومة كانت تموّل في الاساس، من جباية الضرائب، وبخاصة الجمارك على البضائع المستوردة، ومن مداخيل المشاريع الحكومية، كالقطارات، والبريد، وغير ذلك (ص ٩٦).

امّا الفصل الثاني، من الجزء الثاني، فقد تمّ تخصيصه لتناول رأس المال «القومي»، ورأس المال الخاص، وتنسيق، وتقسيم، العمل، فتناولت غوجانسكي الأهمية الخاصة لرأس المال الاجنبي العام، والخاص، ودورها في انتشار، وترسيخ، عملية الاستيطان الصهيوني. ووفقاً للمعطيات الشاملة، فقد كانت المهمة الاساسية لرأس المال العام، الخاص بالمؤسسات والشركات الصهيونية التي تشرف عليها الوكالة اليهودية، تتجسّد في «ان رأسمال الشركات الصهيونية قد شغّل، في عملية الاستيطان الصهيوني، مهمة رأسمال الدولة الرأسمالية، على الرغم من انه لم يكن رأسمال دولة. وهذا الرأسمال نشط لخلق ظروف أكثر ملاءمة للتغلغل الاستعماري اليهودي

الذي حمل الطابع الرأسمالي، وذلك من طريق تطوير فروع الاساس التي لا يسرع رأس المال الخاص الى الاستثمار فيها، بواسطة شراء الاراضي ونهب الفلاحين العرب، وبواسطة خلق الظروف الطبيعية لاستيعاب العمّال اليهود، وبواسطة تشجيع أشكال الاقتصاد التعاوني وبواسطة تشجيع الرأسمال الصغير، بهدف وضعهم، مباشرة، في خدمة أصحاب رؤوس الاموال (ص ١٠٧).

وتناول الفصل الثالث، من الجزء الثاني، تطوّر الصناعة والمصارف. واستُهل الفصل بالتأكيد ان تطوّر الصناعة في فلسطين كان جوبه «بنفس المصاعب التي جابهت التطوّر في المستعمرات، والبلدان التابعة الاخرى: سوق داخلية ضيّقة، لأن قسماً كبيراً من الاقتصاد الزراعي كان طبيعياً (أي معدّاً للاستهلاك الذاتي)؛ ونقص في رؤوس الاموال؛ ونقص أكبر في رؤوس الاموال الموجّهة الى الصناعة؛ ونظام مواصلات في مستوى منخفض؛ ونقص في الأيدي العاملة الماهرة، بما في ذلك اصحاب الخبرة والتكنولوجيا» (ص ١١٥). وحدّدت الباحثة مميّزات الحالة الصناعية في فلسطين، العام ١٩٢٨، بما يمكن ايجازه في: الاعتماد، في الاساس، على العمل اليدوي؛ والعمل في مشاغل حرفية صغيرة لا تستخدم العمل المأجور مطلقاً؛ وقلة، وندرة، استثمارات الاموال في الصناعة؛ وتركيز المشاريع الصناعية، والحرفية، في فروع النسيج والاغذية؛ وارتباط الانتاج الزراعي بالصناعة الحرفية؛ وانشغال الورش، والحرف، الكثيرة بانتاج المواد الاستهلاكية، كالمخبوزات والثياب والاحذية؛ وتطوّر الصناعة، بالاساس، في تل ـ أبيب وحيفا، بينما كان التطوّر الصناعي في المدن الاخرى بطيئاً.

وحلّلت غوجانسكي أسباب، ودوافع، تسارع خطى التطوّر الصناعي في فلسطين، في فترة ما بين الحربين العالميتين، بأن النمو، والتسارع، تجلّيا في «اقامة مصانع جديدة، وكهربة البلاد، وبناء موانىء جديدة (افتتح ميناء حيفا، العام ١٩٣٣)، وتوسيع شبكة المواصلات» (ص ١٢٧). وأوضحت ان هذا التطوّر اتخذ ثلاثة اتجاهات رئيسة، هي: «١ ـ اقامة مصانع كبيرة، يمتلكها، في الغالب، رأسمال أجنبي، قامت بانتاج، وتصنيع، المواد الخام المحلية (البوتاس) او المستورد (النفط)؛ ٢ ـ اقامة مصانع، وفي الغالب ورش حرفية، لانتاج سلع صناعية استهلاكية للسوق المحلية، ولتقديم خدمات الصيانة الى السيارات، وما أشبه؛ ٣ ـ مصانع حلّت منتوجاتها محل الواردات، بما في ذلك آلات وتجهيزات تقنية وبضائع استهلاكية» (ص ١٢٧). كما انتشرت المصارف في تلك الحقبة، وبلغ عددها، في أواسط الثلاثينات، «٨٩ مصرفاً، خمسة منها مسجّلة خارج البلاد، و٦١ مصرفاً تجارياً وخمسة مصارف للرهونات، وسبع جمعيات تعاونية للتمويل» (ص ١٣٩). وبلغت قيمة الودائع في المصارف المحلية الرئيسة، سنة ١٩٤٥، ١٠٧٩٥ جنيهاً فلسطينياً (ص ١٤٢).

الزراعة الرأسمالية، وتحوّلات التركيب الاجتماعي

كان طبيعياً ان يترافق رأس المال في فلسطين مع ظهور الرأسمالية بمعناها التجاري، وتحويل المزيد من الفلاحين المنتجين، الذين عملوا، في السابق، في مزارعهم الصغيرة، الى عمّال بأجر في اقتصاد زراعي قائم على التخصص وادخال الوسائل التكنولوجية الحديثة. وكان هذا الموضوع محور المعالجة في الفصل الرابع من الجزء الثاني، بالاضافة الى كل ما يتعلق برأسمالية الزراعة، وما يتعلق بها من تطوّرات في فلسطين، لا سيما شراء الاراضي من قبل المؤسسات الصهيونية. فبينما كانت الاراضي التي بحوزة اليهود، حتى سنة ١٩٢٠، تقدر بـ ٦٥٠ ألف دونم، بلغ مجموع ما في حوزتهم، في العام ١٩٤٥، ١٥٨٨٣٦٥ دونم. وقد تمّت عملية شراء الاراضي من قبل رأسماليين يهود ومؤسسات صهيونية (ص ١٥٩).

أمّا الفصل الخامس، فتناول التركيب الاجتماعي الحاصل جرّاء التطوّرات الاقتصادية وانعكاساتها على البنى الاجتماعية. واعتمدت الباحثة، في هذا المحور، على المعطيات الرقمية الخاصة بذلك. وفي هذا السياق، أشارت الى ان عدد السكان في فلسطين تضاعف ثلاث مرات بين العامين ١٩١٩ و١٩٤٧، نتيجة لهجرة اليهود، وللتكاثر الطبيعي للسكان المحليين، عرباً ويهوداً. فقد ازداد سكان فلسطين، في اثناء الانتداب البريطاني، ٣,٢ مرّة، كما وازداد عدد السكان العرب ٢,٤ مرة، بينما ازداد عدد اليهود ١١,٥ مرة، وارتفعت نسبتهم من تسعة بالمئة العام ١٩١٩، الى ٣٣ بالمئة العام ١٩٤٧، من مجموع السكان» (ص ٢٠١). وتمّ، في هذا

الفصل، استعراض الطبقات والشرائح الاجتماعية، في فلسطين، بمختلف الفئات، اعتماداً على احصاء السكان لسنة ١٩٣١، وتحليل المعطيات الرقمية اجتماعياً، بدءاً من المستخدمين في الزراعة، والعاملين في الصناعة والحرف والبناء والتجارة والشؤون المالية والخدمات، انتقالاً الى شروط العمل والأجور، ومنظمات العمّال والاضرابات. وفي هذا السياق، حلّلت غوجانسكي الصراع الطبقي في القطاع اليهودي، والقطاع العربي، من الانتاج، والطابع العنصري للهستدروت، ودورها في المخطط الاستيطاني الصهيوني، عبر احتلال العمل والسوق من العرب. كما تمّ التطرّق الى اقامة التنظيمات النقابية العربية، والكفاح المشترك اليهودي ـ العربي في بعض الاماكن، ودور الشيوعية في هذا الصراع.

وخصّصت المؤلفة الفصل السادس، الأخير من كتابها، لاستخلاصاتها واستنتاجاتها، والتي يمكن حصرها في ثلاثة استنتاجات رئيسة هي: ان التطور داخل فلسطين لم يكن تطوّراً متساوياً، نتيجة للدعم البريطاني للاستيطان، اضافة الى بروز نزعة العزلة كنتيجة أولية للاستيطان الصهيوني، وعزل القطاع اليهودي عن القطاع العربي، وأخيراً بروز ظروف اجتماعية ـ اقتصادية أدّت الى ظهور طابع مزدوج في فلسطين. وفي هذا السياق، عالجت غوجانسكي قرار هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين الى دولتين، يهودية وعربية، وما لقيه هذا المشروع من رفض شديد من القيادتين، الصهيونية والفلسطينية، الأمر الذي حال دون التقسيم، وأدّى، من بين ما أدّى اليه، الى سقوط الخيار الفلسطيني في اقامة الدولة الفلسطينية.

المنهج العام

من الواضح ان المؤلفة لجأت الى منهج التحليل المادّي في تفسير التاريخ، وتمكّنت من تجنّب الوقوع في اطلاق الاحكام المسبقة، أو وضع الاستنتاجات قبل المقدّمات. ولعلّ أبرز ما ساعدها في ذلك، هو حرصها الدؤوب على استيفاء معلوماتها من الجداول الاحصائية خلال فترة الانتداب البريطاني. فقد أُخذت، في الغالب، «من النشرات الرسمية لحكومة فلسطين، ومن المؤسسات البريطانية، ومن تقارير لجان التحقيق البريطانية والانكلو ـ اميركية، ومن نشرات المؤسسات الصهيونية المختلفة» (ص ١٢)، اضافة الى أدبيات ونشرات النقابات والاحزاب المختلفة. ويبدو، من خلال المعالجة، حرص الباحثة الشديد على اتباع الموضوعية، والتوصّل الى النتائج من خلال الحقائق الرقمية. أمّا في ما يتعلق بتقسيم الكتاب، وخطة العمل لانجازه، فقد جاءت منسجمة مع هدف البحث وموضوعه، انسجاماً كبيراً، حتى ان كل فقرة من فقرات فصوله جاءت مترابطة مع ما سبقها، ومع ما لحقها، ترابطاً جدلياً واضحاً. اضافة الى ذلك، فان الكتاب يتميّز بملاحقه. فقد جاءت مستحدثة وجديدة، وتنشر، لأول مرة، باللغة العربية؛ ولعلّ أبرزها «قوائم تركيز الاراضي» (ص ٤٠ ـ ٤٣)، اضافة الى تثبيت ٥٢ جدولاً، جاء معظمها مترجماً عن *Statistical Abstract of Palestine*، وجميعها ورد في سياق البحث.

باختصار، يمكن القول، ان تمار غوجانسكي نجحت في تحقيق الهدف البحثي، وتمكّنت من التوصل الى نتائج ذات صفة هامّة، في سياق الدراسات التاريخية الاقتصادية، خلال فترة الانتداب؛ وتمكّنت، بالتالي، من تدعيم وجهة نظرها السياسية، من خلال ربط ما توصّلت اليه من نتائج بما تشهده اسرائيل من مشكلات اقتصادية، واجتماعية، معاصرة.

سميح شبيب

مستجدات ذات أهمية

شهدت الساحة السياسية الفلسطينية، خلال الشهر المنصرم، نشاطاً ملحوظاً، توزّع على محاور أساسية عدّة، في مقدمها المواقف الفلسطينية المستجدة ازاء التعنّت الاسرائيلي، وتأثيرات هذا التعنّت في مبادرة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر. والمستجدات الفلسطينية تمثّلت بالتلويح بعقد المجلس الوطني الفلسطيني، وتصعيد الانتفاضة. فالاوساط القيادية الفلسطينية، وبعد مرور عام ونيّف على بدء هجوم السلام الفلسطيني، بدأت تُظهر تبايناً واضحاً، أقلّه على صعيدي التشاؤم والتفاؤل. «فالحوار [الاميركي ـ الفلسطيني] لم يحقق، حتى الآن، شيئاً على الارض، فيما يختص بالموقف الاميركي تجاه اسرائيل، واللغة التي تخاطب بها الولايات المتحدة الاميركية م.ت.ف.» (محمد كعوش، **الشرق الاوسط**، لندن، ١٦/١/١٩٩٠). وذهبت أوساط قيادية فلسطينية الى القول «ان الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل تخططان لالغاء م.ت.ف. من عملية السلام في الشرق الاوسط» (من مقابلة مع صلاح خلف (ابو اياد)، **الثورة**، بغداد، ١١/١/١٩٩٠).

من ناحية أخرى، ذكرت مصادر سياسية مطلعة، في القاهرة، ان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، طالب الرئيس المصري، حسني مبارك، خلال محادثاتهما، بتاريخ ١١/١/١٩٩٠، بتغيير اتجاه التحرّك المصري، والعربي، بعد ان أثبتت الفترة الماضية عدم جدوى الاتصالات مع الادارة الاميركية. وقال عرفات: «انه اذا لم يحصل تقدّم ايجابي في الموقف الاسرائيلي لصالح عملية السلام، فانه لا بدّ للدول العربية [من] ان تنتهج سياسة جديدة، مشتركة، لدعم الانتفاضة، مادياً ومعنوياً وعسكرياً»، وان يتمّ ا قرار تلك السياسة خلال قمّة عربية طارئة ستدعو المنظمة الى عقدها، لمناقشة الموقف المتدهور في عملية السلام. وطالب مصر بضرورة اجراء اتصالات مع الدول العربية، وخاصة الدول المنضوية في اطار مجلس التعاون العربي، للاتفاق على أسس السياسة الجديدة (**السفير**، بيروت، ١٢/١/١٩٩٠).

الى ذلك، رأت أوساط سياسية مصرية «ان الفلسطينيين قدّموا أقصى ما يستطيعون تقديمه من اجل احياء عملية السلام مرة أخرى، واستطاعوا ان يكسبوا تأييداً دولياً واسعاً». وتمنّت تلك الاوساط على الطرف الاميركي عدم الاكتفاء بتأكيد الرغبة في مواصلة جهود السلام، «والانتقال، مباشرة، الى مرحلة العمل الفعلي في هذا الصدد، لأن ممّا يشجّع اسرائيل على تجاهل جهود السلام تكرار ترديد واشنطن انها مستعدة للاستمرار في هذه الجهود، شريطة ان تكون هناك موافقة من الاطراف المعنيّة على ذلك، واسرائيل، بالطبع، لا يهمّها ان تستمر، أو ان تتواصل، جهود السلام» (**الاهرام**، القاهرة، ١٢/١/١٩٩٠).

خطة بيكر

لم يعد خافياً ان الادارة الاميركية نجحت في تحجيم الدور السياسي لاوروبا، وانها تريد من محاولاتها الالتفاف حول «الحل الوسط التاريخي» للصراع العربي ـ الاسرائيلي، القائم على مبدأ «توازن المصالح» لكل الاطراف، بما فيها الشعب الفلسطيني. فواشنطن، وعبر دبلوماسيتها غير الحازمة، ازاء عملية السلام في الشرق الاوسط، أفسحت في المجال، للجانب الاسرائيلي، للتملّص والالتفاف حول كافة المبادرات المطروحة. وكما هو واضح، فان واشنطن، وعبر دبلوماسيتها، تلك، تمارس الضغط على الاطراف كافة، لدفعها الى القبول بالشروط الاسرائيلية. وعبر تلك الدبلوماسية، فان ادارة الرئيس جورج بوش، «لم تضع لنفسها سياسية شرق أوسطية مستقلة، فتلقّفت، في سرعة، خطة شامير الانتخابية، وبنت على أساسها جملة المواقف والتكتيكات والمبادرات الاميركية

المتتالية، الامر الذي جعل من خطة شامير المراوغة البديل السياسي الموضوع موضع التعامل اليومي، ونحّى، بعيداً، فكرة المؤتمر الدولي التي أجمع عليها العرب والاوروبيون والسوفيات، ونالت، في مرحلة متأخرة، اهتمام بعض الاوساط الاميركية، التي راحت تسقط تحفظاتها من هذه الفكرة» (عيسى الشعيبي، **الدستور**، عمّان، ١١/١/١٩٩٠).

وفي هذا السياق، أشار الرئيس عرفات الى ان الادارة الاميركية تُعَدّ مسؤولة عن محاولات التسويف الاسرائيلية الراهنة، «بعدم اقدامها على اتخاذ اجراءات محدّدة لاجبار اسرائيل على بدء اجراءات التفاوض والسلام. وأكد عرفات ان التعنّت الاسرائيلي، سيقابله، في المرحلة المقبلة، موقف فلسطيني جديد، ومتغيّر، سيؤكد استعادة كل الاراضي والحقوق الفلسطينية، من خلال الاساليب السياسية والعسكرية كافة (**القبس**، الكويت، ١١/١/١٩٩٠).

من جهة أخرى، حثّ مستشار الرئيس عرفات، بسام ابو شريف، وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، على مواصلة محاولاته للاعداد لمحادثات فلسطينية ـ اسرائيلية في القاهرة، «وعدم الاذعان للابتزاز الاسرائيلي». وقال ابو شريف: «ان الوضع أصبح خطيراً حقاً، ويهدّد بالانفجار. وهذا يجعل الادارة الاميركية مسؤولة، بشكل مباشر، عن اتخاذ قرار شجاع يعيد الثقة في قدرة الولايات المتحدة الاميركية على الوفاء بالتزاماتها». وأضاف: «نأمل بألّا يضيّع السيد بيكر فرص السلام الموجودة حالياً في الشرق الاوسط» (**الدستور**، ١٢/١/١٩٩٠). ومن الجدير ذكره، في هذا السياق، ان واشنطن قامت بالابلاغ الى اسرائيل ومصر، بتاريخ ١٠/١/١٩٩٠، ان لدى الولايات المتحدة الاميركية أولويات أخرى غير النزاع في الشرق الاوسط (**النهار**، بيروت، ١١/١/١٩٩٠). وهذه اشارة واضحة الى التعنّت والتسويف الاسرائيليين. الّا ان هذا التصريح، دفع اوساطاً عربية الى التساؤل: «هل يكفي ملل الوزير بيكر لجعل قطار مبادرة السلام ينطلق؟» (هدى الحسيني، **الشرق الاوسط**، ١٤/١/١٩٩٠).

عبر تلك الاجواء، أكد الرئيس عرفات «انه لا يمكن تغييب منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولا القفز على حقوقنا الوطنية، لأننا اصبحنا جزءاً أصيلاً من حقيقة العصر الجديد، الذي بدأ يتفتح، وينفتح، على العالم. واننا، اذا كنّا غائبين ومغيّبين في [قمّة] بالطا، ودفعنا ثمنها وطناً، ودماء، وأرواحاً، وعذاباً، وآلاماً، فاننا في قمّة مالطا كنّا حاضرين بقوة»*.

وتعليقاً على المواقف الاميركية، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، رفيق النتشة، «ان الطرف الاميركي يفهم الحوار [الفلسطيني ـ الاسرائيلي] بأنه تسليم القضية الفلسطينية والتنازل عنها، تنازلاً نهائياً وكلياً، لاسرائيل، وان محور التفاهم يكون حكماً ذاتياً مع ممثلين فلسطينيين من داخل فلسطين، تتفاوض معهم، وتتشاورهم، بما يؤدي الى تثبيت الوطن الفلسطيني كجزء لا يتجزأ من ' أرض ـ اسرائيل ' تحت اسم ' يهودا والسامرة ' ، اي الغاء الشعب الفلسطيني والتعامل معه كفلسطينيين مقيمين اقامة مؤقتة في ' يهودا والسامرة ' ، والغاء التمثيل السياسي الفلسطيني، والغاء الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني» (من مقابلة مع رفيق النتشة، **الحوادث**، لندن، ١٩/١/١٩٩٠).

الى ذلك، رأت أوساط صحفية مطلعة «ان عرفات يواجه ضغطاً داخلياً. وهذا الضغط موجود بلا شك ويتنامى تدريجياً. ولعلّ التعبير عنه، فلسطينياً، قد بدأ في الدعوات المنطلقة من غير مكان عربي، امّا الى عقد مؤتمر وطني فلسطيني جديد، أو [الى] اعادة مراجعة السياسة الفلسطينية، و[الى] أين وصلت؟ وماذا أثمرت؟» (مازن مصطفى، **المصدر نفسه**، ٢٦/١/١٩٩٠).

تعنّت شامير واقالة وايزمان

مع اقتراب موعد الاجتماع الثلاثي المزمع عقده في واشنطن، شدّدت حكومة شامير هجومها على م.ت.ف. ومن الواضح، ان الحملة الاسرائيلية تعني، بصورة واضحة، رغبة الحكومة الاسرائيلية في «نسف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني، وتقويض دعائم مشروع السلام الاميركي ـ المصري،

* رسالة الرئيس عرفات في الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٩.

وابعاد ظروف تحقيق الكيان الفلسطيني، واسقاط جناح المعتدلين في م.ت.ف. وتعطيل كل انجاز يؤدي الى المؤتمر الدولي» (سليم نصار، **الحياة**، لندن، ١٩/١/١٩٩٠).

ركّز شامير هجومه على قيادة م.ت.ف. وأسّس موقفه على رفض حكومته التفاوض المباشر، أو غير المباشر، مع المنظمة، وطلب تعهّداً اميركياً بدعم موقفه كشرط لحضور الاجتماع الثلاثي في واشنطن. في المقابل، رفضت واشنطن تقديم هذا التعهّد لاسرائيل، وراحت، في الوقت عينه، تضغط على م.ت.ف. كي تقبل دوراً في تسمية الوفد الفلسطيني. وبسبب الطلب الاسرائيلي والرفض الاميركي حدث ما يشبه الازمة، فتأجل، أولاً، موعد الاجتماع الثلاثي، ثمّ بدأ الحديث عن احتمال عقده. ورأت أوساط صحفية «ان الشواهد السياسية الكثيرة تشير الى ان الأزمات بين تل ـ أبيب وواشنطن تنشأ حين تستنكف الادارة الاميركية عن تحديد موقفها بشكل حاسم... حين تترك الباب مفتوحاً، أو مواربا، في أي قضية؛ عندها تدرك اسرائيل ان اميركا لا تأمرها، وانها تفسح لها [في] مجال المناورة، فتشترط وتتشدّد، وتعلن انها تقبل، أو ترفض، كما يحلو لها؛ أمّا حين تكون الولايات المتحدة الاميركية قد حزمت أمرها، وأظهرت، بكل وضوح، رغبتها في موقف ما، فالتجارب تؤكد ان اسرائيل تمتثل، مهما كانت درجة صعوبة اتخاذ القرار ماثلة، داخل التحالفات الحكومية» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ١٥/١/١٩٩٠). أمّا وان الولايات المتحدة الاميركية لم تحسم الامر، ولم تقدّم رؤية واضحة بهذا الخصوص، فقد تمادت حكومة شامير، وعادت الى التحدث، مجدداً، عن اسرائيل الكبرى. وفي هذا السياق، اعتبر شامير «ان اسرائيل ربحت معركة كسب الوقت التي بدأتها مطلع ١٩٨٩ لوضع حدّ لانعكاسات الانتفاضة على خياراتها السياسية، ولاجهاض التحرك الفلسطيني». حتى انه لم يخف استنتاجه، حين قال: «ان العرب من حولنا في حالة يأس وذعر، ويجتاحهم شعور بالفشل، لأنهم يرون ان الانتفاضة لا تساعدهم» (عبدالوهاب بدرخان، **الحياة**، ١٦/١/١٩٩٠).

دلالات اقالة وايزمان

أصدر رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٩، قراراً باقالة الوزير عيزر وايزمان، من الحكومة، بناء على اعتقاده بأن وايزمان أجرى اتصالاً بمسؤولين في م.ت.ف. الّا ان شامير تراجع عن قراره فيما بعد، فأعاد وايزمان الى الحكومة على ان يقصيه فقط عن المجلس الوزاري المصغّر الذي يضمّ ١٢ وزيراً، نصفهم من «العمل»، ونصفهم الآخر من الليكود.

وعلى هذا الصعيد، اعتبرت فصائل م.ت.ف. في بيانات منفصلة، ان اقالة وايزمان توجّه ضربة الى اللقاء المقرّر عقده في واشنطن بين وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، وفق مقترحات بيكر، وتعرّض العملية السلمية للخطر. ورأت أوساط صحفية فلسطينية ان شامير أراد، من خلال اقالة وايزمان، «ان يثبت للولايات المتحدة الاميركية التصميم الرسمي الاسرائيلي على استبعاد م.ت.ف. من الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فأعلن ابعاد وزير العلوم [والتكنولوجيا]، عيزر وايزمان، من الحكومة المقلّصة بتهمة التقائه مع [مسؤولين في] م.ت.ف. وخرقه للقانون الاسرائيلي الذي يحظر ذلك» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٧/١/١٩٩٠). ومن نافل القول، ان قرار اقالة وايزمان يشكّل مؤشراً واضحاً «الى موقف اسرائيلي ثابت: لا مباحثات، ولا حوار، ولا اتصال، وبالتالي لا تفاوض مع م.ت.ف.» (كلوفيس مقصود، **الحياة**، ٧/١/١٩٩٠)، اضافة الى «ان الأزمة التي افتعلها شامير، يجب ان تضاف الى المؤشرات الواضحة الى أن اقتراحه اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة ما هو الّا عملية علاقات عامة ومحاولة للماطلة» (ماهر عثمان، **المصدر نفسه**، ٨/١/١٩٩٠). ومن شأن هذه الأزمة «الكشف عن حقائق كثيرة، جعلت المهتمين يدركون ان عملية السلام تحتاج الى المزيد من الجهود والضغوط... [و] كشفت عن شعور شامير بأنه محاصر، أولاً، من داخل تكتل الليكود، و[ثانياً] من خلال اتصالات حزب العمل مع م.ت.ف.» (**الشرق الاوسط**، ١٠/١/١٩٩٠).

الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني

على الرغم من أجواء التفاؤل باقتراب الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، في القاهرة، فقد تتالت الاحداث، لتؤكد ان احتمالات ذلك باتت

ضعيفة، ذلك ان «الجانب الاسرائيلي يتخذ موقفاً مسبقاً ضد أي لقاء مع م.ت.ف. وضد أي وفد له ارتباط بـ م.ت.ف.» (**الحرية**، نيقوسيا، ٢١/١/١٩٩٠). ويتوقع المراقبون، ان تؤكد اسرائيل موقفها هذا، خلال جلسات الاجتماع الثلاثي، الاميركي ـ المصري ـ الاسرائيلي، في واشنطن، ويتوقعون، أيضاً، قبل ذلك، ان تكون ثمّة صعوبات جدية تعترض عقد هذا الاجتماع؛ أهمها كيفية تشكيل الوفد الفلسطيني الى لقاء القاهرة. فـ «الاسرائيليون يقولون ان الوفد يجب ان يتشكّل من فلسطينيي الداخل فقط، والفلسطينيون يصرّون على ان يتشكّل من فلسطينيي الداخل والخارج»، اضافة الى ان الجانب الاسرائيلي يصرّ على «ان [يتمّ] تشكيل الوفد الفلسطيني... بالتشاور [فيما] بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة [الاميركية]، والفلسطينيون يقولون ان الوفد تشكّله م.ت.ف. امّا النقطة الاخرى، فتتعلق بكيفية اجراء الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، ٨/١/١٩٩٠).

وعلى الرغم ممّا شهدته جهود السلام من نكسات، وعثرات، فان دبلوماسيين مصريين ومراقبين سياسيين يعتقدون «بأن هنالك فرصة للاخذ والعطاء حول القضايا محل الخلاف، حول جدول الاعمال والشخصيات الفلسطينية الى المفاوضات مع اسرائيل. وبموافقة واشنطن، يحاول الرئيس المصري، حسني مبارك، تضييق [الفجوة بين] الخلافات بين اسرائيل وم.ت.ف. لتحقيق أول لقاء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي في القاهرة» (**القبس**، ٢٣/١/١٩٩٠).

عقد المجلس الوطني وتصعيد الانتفاضة

خلال مشاركته في المهرجان الثقافي الذي نظّمه الاتحاد العام لعمّال مصر والاتحاد العام لعمّال فلسطين، بمناسبة مرور ربع قرن على تأسيس «فتح»، ألقى الرئيس عرفات كلمة، أعلن فيها انه، في حال عدم الاستجابة الى جهود السلام التي تنتهجها م.ت.ف. والتي حظيت بالقبول العربي، والدولي، فانه سيعود الى المجلس الوطني الفلسطيني لاتخاذ ما يراه من اجراءات في ضوء التعنّت الاسرائيلي والانحياز الاميركي الى اسرائيل. وأوضح عرفات ان كل الجهود السلمية افشلتها اسرائيل، «حتى مقترحات جيمس بيكر، وزير الخارجية الاميركية، عندما اشترطت تحديد أسماء الوفد الفلسطيني، والّا تؤدي هذه المفاوضات الى مفاوضات لاحقة بعملية السلام» (**الحياة**، ١٢/١/١٩٩٠).

وفي هذا السياق، أوضح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، ان قادة فلسطينيين سيناقشون، خلال اسبوع، امكانية توجيه دعوة الى عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، «لدراسة التقدّم البطيء في جهود احلال السلام في الشرق الاوسط». وأوضح انه يؤيد عقد مثل هذه الدورة. وكان رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، أعلن، في اثناء زيارته للاردن، انه يؤيد الدعوة الى عقد اجتماع للمجلس الوطني، «لتقويم المرحلة المقبلة» (**المصدر نفسه**، ١٤/١/١٩٩٠).

الى ذلك، توقّع الرئيس عرفات تصعيداً جديداً للانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي في الفترة المقبلة، التي وصفها بمرحلة الاعداد للاضراب الكامل، تمهيداً للعصيان المدني الشامل، لانتزاع اعتراف اسرائيل بالاستقلال والدولة الفلسطينية. وأضاف عرفات انه لن يتحدث، الآن، عن صيغة أعمال التصعيد التي قد تلي العصيان المدني الشامل (**اليوم السابع**، ١٥/١/١٩٩٠). وأكد «ان قيادة م.ت.ف. تتعرّض لضغوط متزايدة من كوادر المنظمة والعناصر الفاعلة في الانتفاضة والجماهير الفلسطينية، من اجل اصدار تعليمات تسمح باستخدام السلاح ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين». وحذّر عرفات من ان صبر الفلسطينيين ينفد، وقال: «ان الأوامر تقضي، حتى الآن، بعدم استخدام السلاح في الانتفاضة» (**القبس**، ٢٦/١/١٩٩٠).

س. ش.

مؤشرات الى وفاق سوري ـ فلسطيني

تكاد الشكوى من تدنّي مستوى الدعم العربي لانتفاضة الشعب الفلسطيني، المادّي والسياسي، تشكل سمة عربية رافقت الانتفاضة. ومن تابع ما كتب في الصحف العربية، بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الثالث، يلحظ عمومية هذه الشكوى، وليس اقتصارها على الجانب الفلسطيني؛ وعلى سبيل المثال، لا الحصر، نورد بعضها:

○ «استُقبل دخول الانتفاضة عامها الثالث بحفاوة بالغة في العالم العربي... [بـ] كلام كثير، حماسي وعاطفي، لكن الكلام الجاد في الموضوع لم يسمع، حتى بدا وكأنه لم يُقَل. من ذلك الكلام نجتزىء نقطتين رئيستين: الأولى، ان الأمة العربية وقفت من الانتفاضة موقف الشاهد، وليس المشارك؛ والثانية، ان الانتفاضة تواجه خطر التوقف في عامها الثالث. ان الناس، في بلادنا، لم يتح لهم أن يتعرّفوا على حقيقة ما يجرى في الأراضي المحتلة... ولأنهم لم يعرفوا ما جرى بصورة كافية، فإنهم لم يشاركوا، كما يُرتجى منهم، في المساعدة والدعم؛ ولأننا لم نشارك، فالانتفاضة مهدّدة بالتوقف في عامها الثالث» (فهمي هويدي، **الأهرام**، القاهرة، ١٩/١٢/١٩٨٩، ص ٧).

○ «ويا أطفال الانتفاضة وشبابها وكهولها، في عامكم الثالث ماذا نقول؟ لقد جئتم من هذا الركام الذي اسمه بعض الاستقلالات العربية... من أين جئتم[؟] ولماذا تحملون الينا والى حكامنا الطيبين كل هذا الحرج؟... لقد كان لنا قضية، بها نتغنّى، وبها نتاجر، وباسمها نبيع، وعلى ظهرها نشتري؛ واليوم تحتكرون كل شيء هكذا بلمحة بصر. لم تعد فلسطين قضية عربية؛ صارت قضيتكم وحدكم، بكل أسف. صارت فلسطين، وصرتم، مشكلة عربية داخلية في كل وطن على حدة... فاتركونا وشأننا» (عمران أدهم، **الحوادث**، لندن، العدد ١٧٢٩، ٢٢/١٢/١٩٨٩، ص ١٩).

○ «ونحن نستعرض الخبر اليومي للانتفاضة المعجزة، التي ما زالت في عامها الثالث تؤكد قدرتها على الاستمرار بالنضال ضد الاحتلال، محافظة على أهدافها السياسية المشروعة بالتحرر، وإقامة الدولة المستقلة، وإقفال المخطط التوسعي الصهيوني المرسوم للسيطرة على الوطن العربي... يحق لنا أن نتساءل: ماذا فعل العرب لتصليب الانتفاضة، ودعمها، وضمان استمرارها؟... نتساءل لمعرفتنا ان العرب في هذه المعركة يدافعون عن ذاتهم وعن وجودهم... نحن على ثقة بأن الانتفاضة منحت الفلسطينيين هوية واضحة... وما يتطلبه الموقف، الآن، أن يجسّد العرب هذه الهوية، وأن يمنحوها بُعدها القومي الأصيل في عمل مرسوم وجهد حقيقي، بعيداً من حماسة الخطابة وحرارة التصفيق؛ فالانتفاضة بداية المعجزة الفلسطينية، من أجل معجزة عربية» (عبدالكريم عبدالرحيم، **البعث**، دمشق، ٢٥/١/١٩٩٠، ص ٣).

وفي محاضرة ألقاها، في الكويت، أمين عام حزب التجمّع الوحدوي التقدمي المصري، خالد محي الدين، حول دور الأحزاب وحركات التحرر في دعم الانتفاضة، قال ان الانتفاضة دخلت «أحشاء الوطن العربي كي تبقى جزءاً من حياتنا اليومية... [و] يجب ألّا يقتصر الاعتماد على دولة واحدة في التحرك ضد اسرائيل... [و] على الدول العربية، جميعاً، ممارسة الضغط على هذا الكيان، لا سيما تلك الدول التي لها علاقة جيدة مع الولايات المتحدة، حتى يرضخ للسلام... [وأشار] الى أهمية الدعم المادي، والعيني، في استمرار الانتفاضة... [حيث] ان ذلك سيكفل صمودها، واحياءها، على الدوام... [وحذّر] من مغبّة التخلي عنها، والتواني في تقديم الدعم والمساندة لها ' والاّ سيسجّل التاريخ وصمة عار لنا ' » (**القبس**، الكويت،

١٩٨٩/١٢/٢٧، ص ٤).

وفي غياب رأي عام عربي ضاغط على حكومات الدول العربية كي تقدم دعمها الى الانتفاضة الفلسطينية، لا يبقى الاّ المناشدة الفلسطينية الموجّهة الى تلك الحكومات. ففي كلمة في الندوة العمالية المصرية ـ الفلسطينية، التي عقدت في القاهرة، في ١٩٩٠/١/٧ «ناشد الرئيس الفلسطيني [ياسر عرفات] الدول العربية تقديم الدعم المادي للانتفاضة لملاحقة الخسائر الكبيرة التي تحدث في الجانب الفلسطيني... [فـ] في الوقت الذي يقوم الجانب الأميركي بتعويض اسرائيل، لا تقدّم الدول العربية الاّ أقل القليل، ممّا ينذر بتجفيف الموارد المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (**الحياة**، لندن، ١٩٩٠/١/١١). وطالب الدول العربية بـ «تنفيذ القرار الذي تمّ اتخاذه لتحصيل أجر يوم من كل مواطن عربي في السنة لصالح القضية الفلسطينية، وتحصيل دولار واحد على كل تذكرة سفر بالطائرة في الدول العربية لدعم الانتفاضة» (**الاهرام**، ١٩٩٠/١/١٣، ص ٩)؛ وانتقد الرئيس عرفات «العقم العربي» أمام الغطرسة الاسرائيلية، وقال ان «على العرب أن يشعروا، الآن، بالخطر الحقيقي لاسرائيل كبرى من النيل الى الفرات» (**الحياة**، ١٩٩٠/١/١٨). وأضاف: «ان القرارات العربية المالية الخاصة بدعم الانتفاضة لم تنفّذ، إلاّ بأقل الحدود. ان شعارهم هو: اذهب أنت وربك فقاتلا... ان البعض يغضب من قولي هذا، لكن لا بدّ [من] أن يعرف العالم ذلك بعد ٢٦ شهراً؛ [فـ] الحالة وصلت الى الحلقوم» (**المصدر نفسه**). انهم «لا يريدون أن يدفعوا الى منظمة التحرير الفلسطينية؛ وبعضهم يكتب اننا لسنا أمناء... وأنا أقول لهم: لماذا لم ترسلوا المال مباشرة الى الأرض المحتلة[؟] أنتم متّفقون مع وكالة دولية، لماذا لم ترسلوا اليها مباشرة[؟]» (من مقابلة مع الرئيس عرفات، **المصور**، القاهرة، العدد ٣٤٠٦، ١٩٩٠/١/١٩، ص ١٧). وعرض عرفات للصحافيين، الذين كانوا يحاورونه، اتفاق رئيس هيئة الاغاثة الدولية، جاك لوميل، مع وزراء الخارجيات العرب، حيث تعهدوا له دفع خمسة ملايين دولار شهرياً، لكنهم لم يدفعوا للهيئة المذكورة سوى ١٦ مليون دولار في العام ١٩٨٨، ومليون ونصف المليون دولار في العام ١٩٨٩ (**المصدر نفسه**).

هذا على صعيد الدعم المادي، أمّا على صعيد الدعم السياسي، فقد قال الرئيس الفلسطيني: «أعتقد بأن موقفاً عربياً متناسقاً، وموحّداً، يستطيع أن يعطي نتائج ايجابية... قليل من الضغوط العربية على أميركا، قليل فقط... نريد مزيداً من الضغط العربي على الولايات المتحدة» (**المصدر نفسه**، ص ٩٨)؛ حيث «ان الجهود السياسية والدبلوماسية العربية المبذولة، حالياً، تتمّ بصورة فردية وجزئية. [و] نحن نأمل [في] ان تتمكن الدول العربية، في وقت قصير، من أن تجمع جهودها حتى تكون محصلة أعمالها ملموسة؛ أمّا في الوقت الحاضر، فيؤسفنا جداً أن نقول، بكثير من المرارة، أن الجهود العربية المتكاملة، المنسّقة، التي تقوم بشكل جماعي، لم تتوافر حتى الآن» (من مقابلة مع سفير فلسطين لدى السعودية، رفيق النتشة، **الحوادث**، العدد ١٧٣٣، ١٩٩٠/١/١٩، ص ٣٣). والمطلوب عربياً، حسب قول عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن): «أولاً، الدعم المادي؛ وهو ليس على المستوى المطلوب حالياً؛ الشيء الآخر هو تحرّك لجنة الانتفاضة؛ فقد تمّ اتخاذ قرار في قمّة الجزائر بتشكيل هذه اللجنة؛ وأكدت قمة الدار البيضاء على ذلك؛ وفي لقاء وزراء خارجية الدول العربية الأخير، جرى النص عليها، وأضيفت مصر اليها؛ وبالتالي من المفروض أن تجتمع في أقرب فرصة ممكنة حتى تتحرك، ليس من أجل دعم الانتفاضة مادّياً فحسب، وانما من أجل دعمها اعلامياً، وسياسياً، ودبلوماسياً، ليشعر العالم بأن الأمة العربية تقف الى جانب الشعب الفلسطيني، ونضاله؛ ولا يجوز أن يفهم أن الأمة العربية في واد ونضال الشعب الفلسطيني في واد آخر» (من مقابلة مع محمود عباس، **الحوادث**، العدد ١٧٣٤، ١٩٩٠/١/٢٦، ص ٣٦).

ورأى الرئيس الفلسطيني، عرفات، ان «الانتفاضة لا بدّ [لها] من وجود حاضنة عربية... بعد ذلك، لا بدّ [من] أن يكون هناك حاضنة دولية، لأنه لا تصلح الحاضنة العربية وحدها... [وقد] حققنا بعض النجاحات في هذه الحاضنة العربية. حققنا أن تبنّت القمة العربية، في اجتماعين

استثنائيين... القرار السياسي الذي نتج عن المجلس الوطني، واعتبرت مبادرة السلام الفلسطينية مبادرة سلام عربية... ونحن قمنا، بدورنا، بتبنّي ما اتفق عليه مؤتمر القمة، وهو الموافقة على الانتخابات، على أن تجرى بعد انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة، وتحت اشراف دولي. مبادرة السلام الفلسطينية تمّ تبنّيها عربياً، [و] الموضوع الخاص بالانتخابات هو عربي تمّ تبنيه فلسطينياً» (من مقابلة مع الرئيس عرفات «المصور»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨).

وتتألف اللجنة الثمانية العربية لدعم الانتفاضة من العراق وسوريا وتونس والجزائر ومصر والأردن والسعودية وفلسطين والمغرب؛ وكان موضوع اجتماعها مدار بحث بين الرئيس المصري، حسني مبارك، والرئيس العراقي، صدام حسين، الذي قام بزيارة مفاجئة الى القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٨، وقد اقترحت مصر تشكيل اللجنة على ان تعقد أولى جلساتها في العاصمة المصرية (**الحياة**، ١٩٩٠/١/٢٩)؛ وقالت مصادر دبلوماسية مصرية: «ان القيادة العراقية أكدت ايمانها الكامل بالعمل على توحيد الصف العربي، من منطلق ان التحديات التي تواجهها الأمة العربية لا تفرّق بين عربي ينتمي الى العراق وآخر ينتمي الى المغرب» (**المصدر نفسه**)؛ حيث ان اللجنة ايّاها، التي تطالب منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيلها، وتحريكها، تضمّ طرفاً عربياً على خلاف مع المنظمة ومع العراق، وباتجاه الخلاف مع الأردن، مما يرهن عمل هذه اللجنة باستكمال المصالحات العربية، التي تقتضي، على الأقل، مصالحة سوريا مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم توسّع ما يبدو أنه مقدمة لخلاف سوري ـ أردني، على ان لا تقفل ضرورة مصالحة سوريا مع العراق.

العلاقات السورية ـ الفلسطينية

من الواضح للمتابعين لآلية العمل العربي المشترك تجاه دعم القضية الفلسطينية، ان هذه الآلية، كي تعمل بشكل سليم، تفترض وجود حدّ من الاتفاق الواضح بين مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ اذ ان دولتي المواجهة الاخريين، الأردن ولبنان، تدوران في فلك هذا الثلاثي؛ كما ان دول المساندة العربية، عادة، تكون داعمة لما تتفق عليه دول المواجهة. وعلى ذلك، رأى أحد المراقبين، بعد عودة العلاقات المصرية ـ السورية، ان أولى نتائجها هو توفّر «امكانية التنسيق بين... منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وسوريا ومصر، التي تتكفل بالمسؤولية الأولى في التوصل إلى التسوية الشاملة... [حيث] لا خلاف بين الأطراف على المؤتمر الدولي، ولا على التسوية، ولكن الأمر يتطلب اعطاء وقت لشرح أهداف الاجتهادات المبذولة... [كما] ان عودة علاقات دمشق والقاهرة تساهم في تحسين العلاقات الفلسطينية ـ السورية. والأمر المؤكد ان ما يساعد على ازالة الخلاف بين القيادتين، السورية والفلسطينية، ذلك التنسيق القائم بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، انطلاقاً من تمسّك الجانبين بالثوابت الفلسطينية» (أحمد نافع، **الأهرام**، ١٩٩٠/١/٥، ص ٥). وشرح الاجتهادات يقتضي، حسب مراقب آخر، «المصارحة... قبل المصالحة وبعدها... [فـ] الملف الفلسطيني، ونعني به الصراع العربي ـ الاسرائيلي بشكل عام، ومحاولات حلّه حلاً شاملاً عادلاً... [تتوقف] على مدى قدرة القاهرة ودمشق على اعادة التفاهم والتنسيق بينهما مع منظمة التحرير الفلسطينية، [وعليه] يتوقف نجاح، أو فشل، مثل هذه الجهود مستقبلاً، خاصة في ظل المتغيّرات الدولية الأخيرة» (صلاح الدين حافظ، **الأهرام**، ١٩٩٠/١/٣، ص ٧).

ورأت اوسط منظمة التحرير الفلسطينية الرأي عينه، من حيث ان عودة العلاقات المصرية ـ السورية ستسهم في اعادة، وتطبيع، العلاقات السورية ـ الفلسطينية. فـ «عودة العلاقات بين مصر وسوريا تعني، دون شك، ان السوريين قرّروا أن يعدلوا عن خطهم السابق بالنسبة الى عزلة مصر، وبالنسبة الى استراتيجية التحرّك السياسي؛ وكان خلافهم الرئيس مع منظمة التحرير [الفلسطينية]، في الماضي، هو اقتراب المنظمة من مصر والاردن. ومن هذا المنطلق يمكن أن تعود العلاقات الفلسطينية ـ السورية... [و] الطريق، الآن، [ممهّد] لدور سوري نشط في التسوية السياسية وعودة الدور السوري... المشترك مع مصر والمنظمة والدول العربية الأخرى» (من مقابلة مع د. نبيل شعث، **الحياة**، ٦ ـ

١٩٩٠/١/٧، ص ٣). وقال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، ان المنظمة حريصة على تطبيع العلاقات مع سوريا، «لكن على أسس واضحة، ومتوازنة. كانوا، في الماضي، يقولون يجب ان تقطعوا علاقاتكم مع مصر؛ سقط هذا الشرط الآن، لأنهم أعادوا علاقاتهم مع مصر؛ والأمر الآخر هو اننا اتخذنا موقفاً سياسياً في المجلس الوطني الفلسطيني، اعتُمد في الدار البيضاء، لا يمكن أن نتراجع عنه؛ والأمر الثالث، [هناك] أربعة آلاف سجين [فلسطيني] بدون أي سبب يجب أن يخرجوا من السجون السورية. في هذه الحالة تعود العلاقة الطبيعية، ولن يكون بيننا وبينهم أي سوء تفاهم... المهم ان يكون كل شيء واضحاً، وكل شيء معروفاً؛ فعقارب الساعة لن تعود الى وراء. واذا أراد السوريون ان يبنوا معنا علاقة، فيجب أن تكون هناك جدية في هذه العلاقة، ويجب أن تنتهي نظرة الوصاية، أو عقلية الوصاية، التي كانوا يمارسونها [علينا] من قبل» (من مقابلة مع أبو مازن، **الحوادث**، العدد ١٧٣٤، ١٩٩٠/١/٢٦، ص ٣٦). وقد حدّد الرئيس الفلسطيني، عرفات، شروط منظمة التحرير الفلسطينية لعودة العلاقات مع سوريا على النحو التالي: «أولاً، لا يجوز أن يبقى معتقل فلسطيني في سجن عربي؛ ثانياً، ألّا يكون هناك تدخّل في الشؤون الداخلية، و[في] استقلال القرار الفلسطيني؛ ثالثاً، الاعتراف بقرارات القمم العربية الخاصة بفلسطين» (من مقابلة مع الرئيس عرفات، «المصور»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٨). ورأى الرئيس عرفات «ان المشكلة المتعلقة بالقرار الفلسطيني المستقل قديمة، من سنة ١٩٧٦؛ أمّا المشكلة الأساسية الأخيرة [مع سوريا] فهي حصار بيروت... ونحن نحاول قدر امكاننا حلها... [فقد] وافقنا على دفن أخي الشهيد ' أبو جهاد ' فيها [دمشق]... على أساس أن نفتح صفحة جديدة. خرجنا من دمشق؛ وبعد ثلاثة أيام بدأت مجزرة صبرا وشاتيلا. نحن ما زلنا نحاول اعادة العلاقات مع سوريا، ولكن ضمن شروط موضوعية، أخوية، تصبّ في مواجهة العدو الاسرائيلي» (من مقابلة مع الرئيس عرفات، **الحياة**، ٣٠ ـ ١٩٨٩/١٢/٣١، ص ٥). فالانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما قال المسؤول السياسي لـ «فتح» في لبنان، زيد وهبه، «ومعها رياحها التي تهبّ على المنطقة، وعلى العالم، تخيف الكثيرين... ولن نبشّر، بعد الآن، بحصار بيت فلسطيني واحد. والقرار الفلسطيني يصدر عن ياسر عرفات بما يمثّل... [و] نحن نرحّب بأي تضامن عربي يقوم على أساس واضح وصريح، أي على أساس الاعتراف الرسمي والفعلي بمنظمة التحرير [الفلسطينية]... [فـ] الانتفاضة عنوان كبير لهذا الحجم الفلسطيني، الذي لا يجوز لأحد أن يفكر بالقفز من فوقه. لسنا ضد عودة العلاقات مع سوريا. لنا ٥٠٠٠ فلسطيني في السجون السورية؛ مخيماتنا في بيروت والبقاع والشمال ما زالت تعاني [من] حصار أمني؛ وعلى الأخوة في سوريا أن يدقّوا الباب الفلسطيني من بوابة منظمة التحرير [الفلسطينية]» (من مقابلة مع زيد وهبه، **القبس**، ٢٠ ـ ١٩٩٠/١/٢١، ص ١٣).

من جهتها، افادت تعليقات الصحافة السورية الرسمية بوجود أجواء ايجابية في سوريا، سواء نحو العمل العربي المشترك، أو دعم القضية الفلسطينية. فقد نقل عن افتتاحية صحيفة «تشرين» السورية الرسمية «ان الفترة المقبلة ستشهد أحداثاً، وتغيّرات، نوعية تصبّ، كلها، في اطار تعزيز أساليب العمل العربي المشترك وصيانة الأهداف العربية» (**الحياة**، ١٩٩٠/١/٤، ص ٤). كما كتبت «البعث»، صحيفة الحزب الحاكم في سوريا: «ان الوقت الحالي أكثر من مناسب وملائم معاً كي يكون ' لدينا، نحن العرب، خططنا المتكاملة والمتعددة الوجوه والغايات، لأننا بذلك وحده نواكب المتغيرات التي تجري هنا وهناك، بما يخدم مصالحنا القومية والوطنية، خصوصاً قضية فلسطين ' » (**المصدر نفسه**).

ومن المؤشرات الايجابية الى احتمال تطبيع العلاقات السورية ـ الفلسطينية، كما لاحظ المراقبون، مبادرة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم. فقد اقترح الفاهوم «تجميع كل القوى الفلسطينية داخل منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سليمة، ومن أجل دعم الانتفاضة، والاستمرار في النضال ضد الصهيونية» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/١/٤)؛ وقال، في سياق تعليل مبادرته، انها جاءت في «ضوء الموقف الأميركي الرافض لحقوق الشعب الفلسطيني، ومن أجل دعم مسيرة الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع

غزة المحتلين... [حيث] لا طريق آخر أمامنا سوى توحيد الجهد والوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية» (**السفير**، بيروت، ٦/١/١٩٩٠). ودعا الى وجوب «الاستفادة، إلى أقصى درجة، من حالة التقارب الحقيقي... بين سوريا ومصر، التي يمكن أن تشكل حجر الزاوية في تقارب عربي شامل لا بديل [منه]... اذا ما رغبوا في مكان محترم لهم بين التكتلات العالمية» (**المحرر**، باريس، العدد ٩٩، ١٣/١/١٩٩٠، ص ٢). وقد اجتمع الفاهوم، قبل اعلان مبادرته، بوزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، ووضعه في صورة المبادرة (**المصدر نفسه**).

وقد فُهمت مبادرة الفاهوم من قبل أوساط منظمة التحرير الفلسطينية على انها «جاءت نتيجة للتقارب بين مصر وسوريا» (**الحياة**، ٦ ـ ٧/١/١٩٩٠)، من جهة، وان «المبادرة، من وجهة نظر سورية، قد تكون محاولة لاظهار أن المشكلة ليست سوى مسألة فلسطينية داخلية... [و] المنظمة لا تريد أن تثير ضجة في شأن المبادرة، وستوجّه الدعوة إلى المنشقين لحضور الاجتماع المقبل للمجلس الوطني الفلسطيني» (**المصدر نفسه**). وقد رحّب الرئيس الفلسطيني، عرفات، بالفاهوم، دون التطرّق الى مبادرته، وقال: «هو [الفاهوم] عضو في المجلس الوطني؛ وأنا لم أمنع أحداً من المجيء الى المجلس الوطني الفلسطيني، والى المؤسسات؛ أهلاً وسهلاً في أول اجتماع للمجلس المركزي. هؤلاء الذين يتكلمون هم أعضاء في المجلس المركزي... والشهر القادم عندهم اجتماع في المجلس المركزي... وأرسلت اليهم، وقلت لهم: تفضلوا [الى] اجتماع المجلس المركزي القادم معزّزين مكرّمين... [و] أنا أتكلم عن أعضاء التنظيمات المعترف بها، وهي ' الصاعقة' والقيادة العامة وبعض الشخصيات المستقلة، مثل أخي خالد الفاهوم وأخي عبدالمحسن [أبو ميزر]» (من مقابلة مع الرئيس عرفات، «المصور»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١). وعلّق عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، على مبادرة الفاهوم قائلاً ان «الوحدة الوطنية في منظمة التحرير [الفلسطينية] قائمة، سواء جاءت منظمات دمشق أو لم تأت... ونحن لم نفصل خالد الفاهوم من المجلس الوطني، ولم نفصل ' الصاعقة' ، ولم نفصل جبريل... هؤلاء في المجلس الوطني، وبامكانهم العودة [الى] المجلس الوطني، لا أكثر ولا أقل» (من مقابلة مع عباس، «الحوادث»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦).

ومن المواقف الايجابية في اطار الاتجاه نحو التقارب السوري ـ الفلسطيني، اشار المراقبون الى موقف سوريا من مسألة خروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من مخيمات صيدا في جنوب لبنان وانتشارهم قوة فصل بين التنظيمين الشيعيين المتقاتلين «حزب الله» وحركة «أمل»، بعد ازدياد حدّة القتال فيما بينهما في منطقة اقليم التفاح. وقد اعتبر المسؤول السياسي لـ «فتح» في لبنان، زيد وهبه، «أن سوريا تبنّت موقفاً ايجابياً ازاء الانتشار الفلسطيني في جنوب لبنان بين التنظيمين الشيعيين المتقاتلين... [فـ] لم تنتقد خطوتنا؛ ولهذا نعتبر موقفها ايجابياً» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٨١، ٢١/١/١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩)؛ وأشار، في مؤتمر صحافي، عقده في صيدا، في ١٥/١/١٩٩٠، الى ان «العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية تسير في الاتجاه الصحيح» (**المصدر نفسه**).

أحمد شاهين

«تسويف» الحلول

شهدت العاصمة الاميركية، واشنطن، خلال الشهر الماضي، مشاورات مكثّفة مع الطرفين، المصري والاسرائيلي، لاخراج الجهود الرامية الى دفع عملية السلام في الشرق الاوسط من حالة الجمود الراهنة التي دفعت وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى التهديد بانسحاب بلاده من تلك الجهود، اذا لم يتمّ احراز تقدّم حقيقي وملموس، فيما ذكر مسؤولون ومحلّلون سياسيون اميركيون ان عملية السلام سقطت في هوّة عميقة، من المستبعد ان تنجح جهود الولايات المتحدة الاميركية، او الاطراف الاخرى، في انتشالها منها سريعاً.

وما كان لهذه النتيجة ان تتضح بهذا الشكل، لولا الطريقة التي تجنّب بها كل من الثلاثي المصري ـ الاسرائيلي ـ الاميركي ان يكون هو الطرف الواقع على المحك. امّا الدلائل على ذلك، فانها اكثر من ان تعدّ وتحصى. فبعد اسبوع من الاجتماعات في العاصمة الاميركية مع وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ووزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، كل على حدة، يبدو الجانبان، الآن، متباعدين اكثر من اي وقت مضى، في شأن اقامة حوار فلسطيني ـ اسرائيلي. ولمّا كان الامر كذلك، فقد حاول الطرف الاميركي، على لسان الناطق باسم البيت الابيض، مارلين فيتزووتر، التقليل، ما أمكن، من اهمية الاجتماع الثلاثي، حيث قال ان بلاده اقترحت الاجتماع الثلاثي «كوسيلة لمتابعة الحوار والبحث في مواقف الطرفين». وتابع: «هذا ليس اجتماع مفاوضات، ولا اريد ان اعلّق اهمية كبيرة عليه؛ ان اهمية الاجتماع هي في انه سيجمع الاطراف لبدء الحوار». واشار الى ان التحضيرات الاولية لا تزال مستمرة، ويتمّ، من خلالها، بحث في «تحفظات، وشروط، وقلق»، الاطراف المعنيّة. وقال، في اشارة غير مباشرة الى العراقيل التي خلقتها الشروط الاسرائيلية: «وهذا لا يعني نهاية المطاف، فنحن لا نزال نناقش الموضوع» (**نيويورك تايمز**، ١٩٩٠/١/٥).

تعطيل عجلة الحل

في خلال ذلك، رأت مصادر دبلوماسية ان مناقشة الموضوع تعني، تحديداً، مناقشة المشكلات التي باتت تواجه جهود دفع عملية السلام، خصوصاً لجهة تنفيذ خطة الانتخابات في الارض المحتلة، إنْ على صعيد مشكلة فلسطينيي القدس الشرقية، ورفض اسرائيل السماح لهم بالتصويت في تلك الانتخابات، حيث تصرّ الحكومة الاسرائيلية على ان لا حقّ لهم في ذلك، بينما ترى الولايات المتحدة عكس ذلك، أو على صعيد مشكلة دور منظمة التحرير الفلسطينية في التمثيل، وتسميتها اعضاء فريق الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترح اجراؤه في القاهرة، اذا ما عقد الاجتماع الوزاري الثلاثي، وحقق النجاح المطلوب (**الواشنطن بوست**، ١٩٩٠/١/٨).

بهذا المعنى، بعثت وزارة الخارجية الاميركية مذكرة رسمية الى الحكومة الاسرائيلية، ركّزت فيها على رفضها الاستجابة لـ «الضمانات» التي طالبت اسرائيل بها، مثل اقتصار جدول اعمال المفاوضات على موضوع الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعدم اشتراك فلسطينيين من خارج الارض المحتلة في الوفد الفلسطيني؛ الّا ان المذكرة، اكدت، من جديد، عدم نيّة الولايات المتحدة الاميركية الزام اسرائيل باجراء حوار مع م.ت.ف. لكنها اشارت، في المقابل، الى ان «الضمانات التي توافق الادارة الاميركية على تقديمها الى اسرائيل كافية لازالة قلقها، ومن شأنها ان تفسح في المجال للتقدم في العملية السياسية» (**الحياة**، لندن، ٦ ـ ١٩٩٠/١/٧).

والظاهر من المذكرة، ان واشنطن رفضت التجاوب، ولو بشكل محدود، مع الضمانات التي

تصرّ اسرائيل عليها، اي عدم اشراك م.ت.ف. في الحوار، واستبعاد طرح قيام دولة فلسطينية مستقلة من جدول اعمال المواضيع المثارة على طاولة المفاوضات. وحسب الاوساط الاميركية العليمة، لم تقبل وزارة الخارجية الاميركية الانجرار الى الضمانات الاسرائيلية، بل آثرت ابقاء المجال مفتوحاً امام المنظمة للدخول في الحوار، اذا ما توفّرت الظروف، وعدم التقيّد بجدول أعمال المواضيع التي ستتحكم بالحوار سلفاً (**ميدل ايست انترناشونال**، ٥/١/١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩).

واذا ما كانت وزارة الخارجية استهدفت، في مذكرتها، حشر اسرائيل في الزاوية، لحملها على تقديم بعض التنازلات، فان مناورة رئيس الحكومة، اسحق شامير، باقالة وزير العلوم والتكنولوجيا، عيزر وايزمان، استهدفت، في المقابل، اشعار الادارة الاميركية بأنه هو سيّد اللعبة السياسية في اسرائيل، وان لا سبيل الى تطويق معارضته لاشراك م.ت.ف. في محادثات السلام بأية وسيلة، حتى لو اضطره الامر الى تفجير الحكومة من الداخل واجراء انتخابات عامّة مبكرة. وليس ادّل على رغبته هذه من التصريح الذي ادلى به مستشاره للعلاقات العامة، آفي بازنر، في اعقاب الاعلان عن اقالة وايزمان، حين قال: «لقد ارسل شامير برسالة واضحة بأنه لن تكون هناك مفاوضات، وصفقات، واتصالات، مع م.ت.ف. وانّي على يقين، عندما تُدرس هذه الازمة في واشنطن، ان المسؤولين هناك سوف يفهمون عمق تصميم رئيس الوزراء على ان تكون المفاوضات مع الفلسطينيين هنا [في اسرائيل] وليس مع م.ت.ف.» (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ٦/١/١٩٩٠).

وفي اعتقاد اوساط مراقبة، فان المؤشرات تدل على ان شامير يحاول كسب الوقت بشتّى الطرق، من اجل منع البتّ بخطة بيكر قبل ايار (مايو) المقبل. ففي منتصف الربيع المقبل تبدأ، عملياً، معركة الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة الاميركية، التي تنتهي، رسمياً، في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل؛ ولا يعقل، حسب رأي شامير، ان يكون اي مرشح الى مجلس الشيوخ، او مجلس النواب، في وضع يمكّنه من دعم خطة بيكر، اذا كان مهتماً، فعلاً، بكسب اصوات اليهود، او عدم تعريض نفسه لحملة المنظمات اليهودية الموالية لاسرائيل.

لذلك، فان همّ شامير ينصبّ، في الوقت الحاضر، على خلق سلسلة طويلة من العراقيل، لمنع الادارة الاميركية، والحكومة المصرية، من دفع حكومته الى البتّ في خطة الوزير بيكر قبل حلول ايار (مايو) المقبل (ديكسون ديهل، **الواشنطن بوست**، ٣/١/١٩٩٠).

الثابت، في ضوء الجدل السياسي الدائر بين الاطراف المعنيّة، ان المساعي المبذولة لعقد الاجتماع الثلاثي تعثّرت. ولا شيء يعزّز هذا الاستنتاج سوى ما ذكرته مصادر دبلوماسية في واشنطن من ان بيكر ابلغ الى وزير الخارجية النرويجية، كيل بوندفيك، انه بدأ يفقد الامل في التوصّل الى مخرج من المأزق الذي وصلت اليه مقترحاته حول الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وانه قد يتخلى، في وقت قريب، عن خطته. واضافت المصادر قولها ان بيكر بدا في غاية التشاؤم، في ما يتعلق بالموقف في الشرق الاوسط. واستطردت، ان الوزير النرويجي حثّ بيكر على مواصلة مساعيه، قائلاً ان خطته تمثل الامل الوحيد للتقدم. ولكن الوزير الاميركي قال، ان الكثير من الامور الاخرى تحدث في العالم، وانه قد يقرّر، في وقت قريب، «تخصيص وقته لمناطق يوجد بعض الامل في انجاز امورها»؛ فيما ألمحت المتحدثة بلسان الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، للمرة الاولى، الى ان اللقاء الثلاثي قد لا يعقد على الاطلاق؛ وصرّحت: «من العبث عقد لقاء لا يؤدي الى نتيجة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢/١/١٩٩٠).

الاّ ان هذا «التحذير»، الذي خرج من دائرة السرية والتلميح الى دائرة العلن والتصريح، لا يعني ان الموضوع على وشك ان يُطوى؛ اذ انه من الصعب الانتقال، بخفّة، من مرحلة الى اخرى في المفاوضات، فكيف اذا كانت المفاوضات بصعوبة الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي؟ صحيح ان الحوار سيتأخر، ولكن عملاً بمبدأ معروف في المفاوضات الدولية، «تتأخر خطوتين لتندفع خطوة الى امام». من هنا، اوضح مسؤول في الخارجية الاميركية حدود هذا «التحذير»، بقوله «انه ليس مؤشراً الى ان الجهود الاميركية توقفت، او على وشك التوقف فعلاً، او مؤشراً الى قرب اعلان الادارة، رسمياً، انسحاب الولايات المتحدة الاميركية من دورها في جهود السلام، وانما الاعلان عن رغبة بيكر في رؤية

تقدّم اسرع، ورغبة جادّة في احراز تقدّم حقيقي، وفي الوقت [عينه] اعلان عن القلق من البطء، بل الجمود الذي تشهده منذ فترة». واضاف «انه تأكيد على ان الطريق نحو السلام ليس الّا الحوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وهو ما نحاول فتحه» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٣/١/١٩٩٠).

من جهة أخرى، اوضح مسؤول اميركي انه ما من جديد، ايجابي، تحقق، وان مسائل الخلاف بين الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، باقية، «ونأمل [في] الّا يؤدي استمرارها الى وقوع ما حذّر وزير الخارجية [الاميركية]، في وقت سابق، منه» (**المصدر نفسه**، ٢٧/١/١٩٩٠).

في هذا الخصوص، يعتقد الجانب الاميركي بأنه لا بدّ من دور لـ م.ت.ف. ولولا هذا الاقتناع لما كان هناك حوار في تونس منذ اكثر من عام. لكن هذا الاقتناع يلقّه، اليوم، «غموض بنّاء» يعتقد المسؤولون الاميركيون بضرورة استمراره في هذه المرحلة على الاقل، لأنه قد يساعد في حل قضايا الخلاف بين الاطراف، وبالتالي يحقق التقدّم نحو السلام. الّا ان بعض المراقبين السياسيين في واشنطن، عبّروا عن اعتقادهم بأن اتّباع الادارة لهذا النهج لن يفيد الّا شامير وحكومته، ويعطيهما المزيد من الوقت للاستمرار في المماطلة والمناورة وكسب الوقت (روبرت غولدمان، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٢/١/١٩٩٠).

مسؤول اميركي في وزارة الخارجية لا يختلف كثيراً مع تحليل اولئك المراقبين. لكنه قال: «ان الولايات المتحدة الاميركية لا تملك ذلك التأثير، او الضغط، الذي يتصوّره البعض، وان دورها هو دور مساعدة الاطراف على الالتقاء والتقدم، لا اجبارهم على قبول ما لا يريدون، سواء أكان الطرف اسرائيل او المنظمة». ومن هنا، فان دور الولايات المتحدة الاميركية سيستمر في المساعدة، ما دام هناك «أمل» في امكان احراز تقدّم؛ وان هذا الامل ما زال موجوداً عند الجميع (**الواشنطن بوست**، ٥/١/ ١٩٩٠)؛ فيما فسّرت مصادر مطلعة كلمة «الأمل»، هذه، بأنها باتت الغلاف، او الاطار الاوسع، للغموض الذي يكتنف اهتمام الادارة الحقيقي بعملية السلام، والكلمة المرادفة لتجنّب اعلان الفشل، او عدم الرغبة الجادّة في الضغط على الحكومة الاسرائيلية، بعدما بات واضحاً للادارة، ولغيرها، ان اسرائيل هي الطرف الذي يعرقل جهود السلام (**المصدر نفسه**).

الاعتقاد السائد في واشنطن، هو ان بيكر انما يلجأ الى هذا الاسلوب «التشاؤمي» في اطار خطة لتنفيذ نقاطه الخمس، في ضوء سياسة لا يمكن القول انها مرسومة سلفاً، كما كان الحال مع الادارات السابقة؛ ذلك ان الادارة الحالية تجد نفسها ازاء مراجعة يومية شاملة لسياساتها في الشرق الاوسط، وفي غيره من المناطق، في ضوء المتغيرات التي تشهدها بلدان اوروبا الشرقية، ويشهدها الاتحاد السوفياتي، وانعكاساتها على النزاعات الاقليمية، خصوصاً نزاع الشرق الاوسط. والواضح ان بيكر يجد نفسه ملزماً باتباع سياسة الضغط، او ما يمكن تسميته سياسة «حافّة الهاوية»، في مواجهة مواقف ثابتة لا تتغير لبعض الاطراف المعنيّة بالاجتماع الثلاثي المرتقب، وبالحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المنتظر (ابا ايبن، **نيويورك تايمز**، ٣/١/١٩٩٠).

ولا شك في ان وزير الخارجية الاميركية لا يرغب في الابتعاد من المنطقة، وإنْ اشاع هذا الجو من التشاؤم، او اليأس، لكنه لا يبدو، في الوقت عينه، مستعداً لممارسة الضغط اللازم على الحكومة الاسرائيلية، وإنْ لوّح بعض المسؤولين الاميركيين بتخفيض المساعدات لاسرائيل، وإنْ بدا، ايضاً، ان شامير يخاف من واشنطن، ومن سياستها في المنطقة (افتتاحية، **الواشنطن بوست**، ٥/١/١٩٩٠). فوزير الخارجية الاميركية يدرك جيداً ان مرحلة الضغط الفعلي على اسرائيل لم يأت اوانها، لجملة اعتبارات، لعل ابرزها داخلي، في اسرائيل والولايات المتحدة ذاتها، على حد سواء؛ فلا حزب العمل يبدو، حالياً، قادراً على كسب معركة انتخابية مضمونة، اذا انفرط عقد التحالف؛ ولا يبدو ان اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الاميركية تخلّى، بأكثريته، عن شامير وحكومته (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ٢٠/١/١٩٩٠).

بالطبع، تبقى المواقف في الامانات، لأنه لم يرشح، بعد، شيء من حقيقة الموقف الاميركي تجاه الضغط على اسرائيل، انّما بعض المصادر الاسرائيلية لا يبدي ارتياحه من الملاحظات الصادرة من بعض مراكز القرار الاميركي، التي ما

فتئت تتحدث عن وجود اهتمامات طارئة لدى الولايات المتحدة الاميركية في اوروبا الشرقية، مثلاً، اكثر من الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/١/٢٧). في هذا السياق، اكد مسؤول اميركي ان زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ الاميركي، السيناتور روبرت دول، ناقش اقتراحه الداعي الى خفض المساعدات الاميركية الى الشرق الاوسط، وخاصة الى خمس دول، من بينها اسرائيل، تتلقّى اكثر من نصف اجمالي المساعدات الخارجية الاميركية، مع المسؤولين في الادارة قبل اعلانه عن ذلك الاقتراح، وان المسؤولين ابدوا تأييدهم للاقتراح، لانه الوسيلة الممكنة، الآن، لتوفير المبالغ المطلوب تقديمها الى بعض بلدان اوروبا الشرقية. وكرّر المسؤول قوله: «ان الاقتراح ليس موجّهاً الى دولة محدّدة، او وسيلة ضغط عليها، وانما هو وسيلة لتوفير المرونة اللازمة للرئيس جورج بوش في اتخاذ الاجراءات والقرارات اللازمة، وليتمكّن من ممارسة سلطاته الدستورية». واعترف المسؤول، في تصريحه، بأن الاقتراح بداية لنهج جديد في المساعدات الخارجية، وانه، ايضاً، بداية «معركة» متوقعة بين البيت الابيض والكونغرس (**الشرق الاوسط**، ١٩٩٠/١/١٩).

السؤال الذي بات اكثر الحاحاً بعد طرح اقتراح السيناتور دول في اوساط المراقبين هو: هل هذا الاقتراح مقدمة لنهج جديد ستتّبعه الولايات المتحدة الاميركية في سياساتها الخارجية، نظراً الى المعطيات الجديدة في الواقع الدولي الحاضر، بعد التحوّلات الجذرية في اوروبا الشرقية؟ وبالتالي، هل سيكون نهجاً جديداً بالنسبة الى العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، او سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه اسرائيل، بصفتها اكثر الدول حظوة في تلقّي المعونات الاميركية؟

كثير من المراقبين والمحلّلين يجيبون عن ذلك بالقول، ان مجرّد البدء في البحث في موضوع المساعدات الاميركية لاسرائيل، ولو في اطار التحدث عن المساعدات الخارجية الاميركية عموماً، يعدّ مؤشراً الى ان نهجاً جديداً آخذ في التبلور سيحكم السياسة الخارجية الاميركية على المديين، المتوسط والبعيد، بالنسبة الى اسرائيل، وغيرها، وهو ما اشار اليه المسؤول الاميركي بقوله: «ان وضع السياسات الاميركية على المديين، المتوسط والبعيد، لا يأتي فجأة، وانما يُجرى وضع اسس تلك السياسات في اطار نظرة شمولية عميقة، تأخذ في الاعتبار المتغيّرات الجديدة والمصالح الاستراتيجية الاميركية (**المصدر نفسه**).

«معايير» التمثيل

في جانب آخر من الصورة، عملت الدبلوماسية الاميركية، طوال الشهر الماضي، على ايجاد صيغ للخروج من «مأزق» التمثيل الفلسطيني في الحوار المزمع عقده بين الفلسطينيين والاسرائيليين، تجنّبت فيه «لائحة الاسماء»، وركّزت على «المعايير» التي تحدّد هوية المفاوضين المقبولين لدى كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وحسب مصادر مطلعة على سير مهمة عمل الدبلوماسية الاميركية الجارية على هذا الصعيد، اشارت هي، نفسها، الى وجود سيناريو اميركي يرمي الى ايجاد سبل للتوفيق بين الموقفين، الفلسطيني والاسرائيلي، المتعارضين تماماً، في ما يتعلق بلائحة اسماء الوفد الفلسطيني. ويقوم السيناريو الاميركي على الآتي:

- تبحث الادارة الاميركية مع الاسرائيليين في هوية المفاوضين الفلسطينيين المقبولين لدى اسرائيل، من منطلق «المعايير» التي تحدد هوية المرفوضين قطعاً، فيتم، مثلاً، استثناء الفلسطينيين الذين ينتمون الى المنظمة، واولئك الذين تعتبر اسرائيل ان لهم سجلاً في العمل العسكري ضدها.
- بعد الاتفاق مع اسرائيل على مواصفات الفلسطينيين المقبولين كمفاوضين يطلب الى منظمة التحرير الفلسطينية، عبر مصر، ان تتقدم بلائحة اسماء تتطابق تماماً مع المواصفات والمعايير المتفق عليها.
- يتوجّه الاميركيون، بعدئذٍ، الى الاسرائيليين، ليقولوا لهم ان لديهم لائحة اسماء تتطابق مع المواصفات المقبولة، مع الحرص على ان «لا يقع نظر» الاسرائيليين على اللائحة، تجنّباً لأزمة بسبب تفسير ذلك بأنه مراجعة، او موافقة، اسرائيلية مسبقة على اللائحة.
- يتمّ الاعلان عن لائحة الاسماء في منبر له علاقة وثيقة وعلنية مع منظمة التحرير

الفلسطينية، ثمّ تعلن المنظمة انها توافق على لائحة المفاوضين، شرط ان لا تقول انها عيّنت المفاوضين نيابة عنها (**الحياة**، ١٩/١/١٩٩٠).

هذا السيناريو، حسب المصادر نفسها، حاول معالجة ثلاثة عناصر هي: اولاً، مشكلة من هو الطرف الذي يعلن لائحة الاسماء؟ وهذا عنصر قابل للمعالجة؛ ثانياً، مطالبة القيادة الفلسطينية بأن تكون مبادرة وضع اللائحة من حق م.ت.ف. ويعتقد المسؤولون الاميركيون بأن هناك صيغ في السيناريو المذكور تعالج هذه الناحية؛ ثالثاً، معالجة اصرار القيادة الفلسطينية على عدم السماح للاسرائيليين بشرط الموافقة المسبقة على لائحة اسماء المفاوضين الفلسطينيين. وهنا تبرز اهمية معادلة عدم «اطلاع» الجانب الاسرائيلي على اللائحة بعدما يعلن الجانب الاميركي عن ان الاسماء ستتطابق، تماماً، مع المعايير والمواصفات، المقبولة، اسرائيلياً (**المصدر نفسه**).

امّا جدول الاعمال للحوار الفلسطيني - الاسرائيلي، فانه «ليس صعباً»، حسب قول مسؤول اميركي اشار الى وجود «اتفاق» على التركيز، كنقطة انطلاق، على اقتراح الانتخابات، انما مع ضمان حق كل من الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي، بطرح ما يريده من مواقف في الجلسة الافتتاحية. «فالاهم هو بدء الحوار؛ ثمّ بناء الثقة؛ ثمّ توسيع رقعة الحوار». وفي هذا الصدد، ذكّرت اوساط أخرى بما جاء في رسالة وزير الخارجية الاميركية الى نظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، من اشارة الى عدم استعداد الولايات المتحدة الاميركية مغادرة طاولة المفاوضات، تلقائياً، اذا طرح الجانب الفلسطيني افكاراً ومواقف ادّت الى مغادرة الجانب الاسرائيلي احتجاجاً. وفسّر المراقبون هذه الاشارة بأنها عبارة عن رفض اميركي مسبق للمطلب الاسرائيلي القاضي بـ «ضمان» حصر المفاوضات، قطعاً، في خطة الانتخابات في الارض المحتلة (**المصدر نفسه**).

في خلال ذلك، اوضح شمعون بيرس، في اثناء زيارته للقاهرة، انه اخذ علماً بالسيناريو الجديد الذي تفكر به الخارجية الاميركية لحل معضلة تشكيل الوفد الفلسطيني. وقال بيرس، ان هذا السيناريو، الذي اطلق عليه رابين «مصرف الاسماء»، يمكن ان يكون مقبولاً من الطرف الآخر من الحكومة الاسرائيلية، اذا قُبل من مصر والفلسطينيين (**المصدر نفسه**، ٢٦/١/١٩٩٠).

وفي حين اعلن بيرس عن تفاؤله بالسيناريو الجديد، المطروح اميركياً، فان بيكر، صاحب النقاط الخمس، يبدو وكأنه ملزم بتبديد هذا التفاؤل؛ بل يبدو، احياناً، كأنه غير متحمس لخطته، كما كان في السابق. من هنا اعلن، في واشنطن، انه لا يستطيع مشاركة بيرس تفاؤله في ما يتعلق بقرب التوصل الى «انجاز» كبير في الجهود الراهنة لاحياء عملية المفاوضات، وقيام حوار فلسطيني - اسرائيلي. وقال بيكر، انه لا يستطيع استعمال العبارات عينها، التي استعملها بيرس في القاهرة؛ واضاف: «لست متأكداً من انني متشجع الى تلك الدرجة»، معرباً عن اعتقاده بأنه «لا يزال هناك المزيد من الجهود المطلوب بذلها لتحقيق التقدم». واشار الى تصريحاته السابقة التي ذكر فيها «ان تحقيق التقدم» في العملية «الصعبة جداً» يجب ان يقاس «بخطوات صغيرة»، مؤكداً ان الادارة مستمرة في بذل جهودها، وانه يعتزم المضيّ في هذه الجهود، «ما دمت اشعر بأن ثمّة أملاً في دفع العملية الى امام» (**المصدر نفسه**).

وبالطبع، فان «خيبة امل» الوزير الاميركي لها ما يبرّرها، خصوصاً في ضوء النتائج التي اسفرت عنها محادثاته مع رابين في واشنطن. في هذا السياق، افادت مصادر صحفية بأن وزير الدفاع الاسرائيلي حمل معه الى العاصمة الاميركية «اقتراح مقايضة»، عرضه على بيكر خلال اجتماعه معه، يتعلق، اساساً، بمسألة تشكيل الوفد الفلسطيني الى حوار القاهرة. وذكرت المصادر ان الاقتراح ارتكز على اربع نقاط، هي: اولاً، اشراك مُبعَد، او اثنين، في الوفد الفلسطيني لمحادثات القاهرة، بحيث يُتّفق على ذلك بين مصر واسرائيل؛ ثانياً؛ اشراك فلسطيني، او اثنين، من سكان القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني، شرط ان يكون لكل منهما مسكن آخر في الضفة الفلسطينية؛ ثالثاً، ان تعلن مصر اسماء اعضاء الوفد الفلسطيني؛ رابعاً، الّا يكون اعضاء الوفد من العاملين في هيئات ومؤسسات م.ت.ف. او من الذين قاموا، في السابق، بعمليات عسكرية ضد اسرائيل (ا. روزنثال، **انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٩/١/١٩٩٠).

بيد ان مراقبين محايدين اشاروا الى ان هذا الاقتراح هو بمثابة الرد الاسرائيلي على التحذير الذي وجّهته الادارة الاميركية الى اسرائيل لمماطلتها في الموافقة على عقد اللقاء الثلاثي في واشنطن، فيما اعتبر مسؤولون اسرائيليون ان التحذير الاميركي هو «مجرّد تكتيك معروف في المفاوضات، هدفه ممارسة الضغوط» (**المصدر نفسه**).

على هذا الاساس، اشاعت تصريحات رابين، بعد عودته الى تل ـ ابيب، الاعتقاد بأن المحادثات مع بيكر لم تنجح في تضييق الفجوة القائمة بين مواقف الطرفين، لكنه اضاف انه «اصبح يتفهّم اكثر الموقفين، المصري والفلسطيني، في اعقاب هذه المحادثات». واشار الى ان اللقاء الثلاثي بين وزراء خارجيات مصر واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية يمكن ان يُعقد عندما تقتنع الادارة الاميركية بوجود امكان لتضييق الهوة بين الاطراف؛ واعتبر ان «من الصعب الافتراض ان هذا اللقاء يمكن ان يحدث قبل حصول تقارب بين مصر واسرائيل». وقال، ان هذا التقارب يجب ان يتناول ثلاثة مواضيع، هي على التوالي، «تشكيل الوفد الفلسطيني لحوار القاهرة، والجهة التي ستعلن اسماء هذا الوفد، وجدول اعمال الحوار المقترح». واضاف: «عندما يتمّ التوصل الى تفاهم على المواضيع الثلاثة، عندها يمكن عقد الاجتماع الثلاثي» (**الحياة**، ٢ ـ ١٩٩٠/١/٢١).

ولا بدّ، أيضاً، من ذكر عامل جديد أُضيف الى خيبة الامل الاميركية. فقد لجأت الحكومة الاسرائيلية، مؤخراً، الى محاولة تعطيل فكرة اللقاء الثلاثي في واشنطن، واعلنت، عبر وزير خارجيتها، ارنس، عن بداية اللجوء الى مشروع اطلق عليه اسم «خطة الرفّ»، اي الخطة الموضوعة على الرفّ. وتعتمد هذه الخطة على محاولة دفع اقتراح شامير لاجراء الانتخابات في الارض المحتلة، ولكن من دون تنسيق مسبق مع واشنطن والقاهرة، وبالتالي من دون اي دور لـ م.ت.ف. اي انتخابات وحل من طرف واحد، هو الطرف الاسرائيلي، والحفاظ، بالتالي، على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تحت الاحتلال، ولكن بعد ايجاد قيادة محلية موالية لاسرائيل، عبر عملية انتخابات تجرى لهذا الغرض (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩٩٠/١/٢٠).

وفي تقدير اوساط سياسية مطلعة، في واشنطن، ان هذه التلميحات الاسرائيلية ترمي الى تعطيل فكرة الاجتماع الثلاثي المقترح، وافهام الولايات المتحدة الاميركية، بـ «رسالة» مفادها انه ليس بالامكان تجاوز تفاصيل كان يُنظر اليها بقدر اقل من الاهمية والانتباه، عندما اطلق بيكر خطته ذات النقاط الخمس بخطوطها العريضة (روزنثال، **مصدر سبق ذكره**).

براغماتية مستجدة

يبقى ان نشير الى ان هذه الخطوات، والتلميحات، الاسرائيلية باتت تتأثر، سلباً وايجاباً، بانعكاسات التقارب مع القطب الآخر في المعادلة الدولية، الاتحاد السوفياتي، الذي فضّل ان تأتي خطوته الجديدة في اتجاه اسرائيل عبر استقباله عيزر وايزمان، الذي اعلن، في موسكو، ان درجة العلاقات بين البلدين سترفع، طامحاً الى ان يكون هو رجل اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين موسكو وتل ـ ابيب (**الحياة**، ١٩٩٠/١/١١).

والواضح ان موسكو لم تتخل عن سياسة «الخطوة خطوة» تجاه اسرائيل، منذ عاودت الانفتاح عليها العام ١٩٨٧، الّا ان الجديد في السياسة السوفياتية يكمن في تحوّلها من مركز استقطاب الى لاعب يقرّ بالمشاركة في أي لعبة سياسية ضمن فريق يضمّ، ايضاً، الولايات المتحدة الاميركية واوروبا الغربية. فاللعبة، حسب القوانين الجديدة، تفرض الّا يكون الاتحاد السوفياتي منافساً للولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، بل ان يشاركها في البحث في حل. وقد جاء استقبال وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، لوايزمان، في هذا الوقت بالذات، مؤشراً الى نيّة الكرملين لعب دور مساعد، بعدما بدرت اشارات من واشنطن تعكس نفاد صبر بيكر حيال امكان عقد اجتماع اميركي ـ مصري ـ اسرائيل يمهّد لجولة اولى من الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي في القاهرة (**المصدر نفسه**).

كما ان رفع الاتحاد السوفياتي مستوى تمثيل م.ت.ف. في موسكو الى مستوى سفارة اراد به الاتحاد السوفياتي ان يثبت انه ما زال شريكاً لا يمكن تخطيه في السعي الى تسوية سلمية في

الشرق الاوسط. وجاء في بيان لوزارة الخارجية السوفياتية، نشرته وكالة «تاس»، ان موسكو ستعيّن سفيراً فوق العادة لدى اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في تونس (**المصدر نفسه**، ١٢/١/١٩٩٠).

على ان التحرك السوفياتي باتجاه الطرفين، الاسرائيلي والفلسطيني، لم يكن يخلو من «براغماتية»، عبّر عنها القائم بأعمال السفارة السوفياتية في بغداد، الكسندر غالاغين، حين اكد ان سياسة بلاده الخارجية «هي سياسة براغماتية تمليها المصالح وليس الايديولوجيات» (**القبس**، الكويت، ٢٦/١/١٩٩٠). وقد برزت هذه السياسة، بوضوح، في شأن مسألة هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، حيث برّر السفير السوفياتي في عمّان، الكسندر رينشوك، سياسة بلاده على هذا الصعيد، بالقول، ان موسكو لا يمكنها ان تفعل الكثير لمنع تدفّق اليهود السوفيات على اسرائيل، ولا «تملك سوى خيارات ضئيلة للسيطرة على الوضع؛ فالهجرة وحرية السفر جزء من سياستنا الليبرالية؛ ونحن، ببساطة، لا نستطيع ان نفرض اي قيود على اليهود السوفيات وحدهم، بينما نسمح للآخرين بمغادرة البلاد» (**الحياة**، ٣٠/١/١٩٩٠).

وبالمنطق البراغماتي عينه، استدعى النائب الاول لوزير الخارجية السوفياتية، يولي فورونتسوف، رئيس الفريق القنصلي الاسرائيلي في موسكو، اريه ليفين، وقدّم اليه ما يسمّى في اللغة الدبلوماسية «طرح افكار»، اعتبر فيه موقف القادة الاسرائيليين ازاء الارض المحتلة «عقبات جديدة على طريق التسوية السلمية». وقال ان التطوّرات الاخيرة في الشرق الاوسط بعثت في العالم آمالاً بتسوية النزاع، لكن قادة اسرائيل «اكدوا، مجدّداً، نهجهم الرامي الى ضمّ الاراضي الفلسطينية المحتلة، ورفضهم البحث عن حلول وسط». واضاف، ان سياسة الامر الواقع «تشير الى خطط توسّعية، تهدف اسرائيل، من خلالها، الى تحقيق حلمها الاكبر على حساب حقوق الشعب الفلسطيني... ومن الواضح وجود نيّة لفتح جبهة جديدة لقمع الانتفاضة الفلسطينية». واشار فورونتسوف الى ان القوانين السوفياتية تعدّل وفقاً للاعراف الدولية، بما فيها حق الدخول والخروج من البلد واليه، «لكن لا يمكن الّا ان يثير قلقنا كون جزء من ذوي الاصول اليهودية الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي، وبفعل انسياقهم للدعاية المغرضة، يصبحون اداة لتنفيذ مخططات منافية للقوانين، دانها الرأي العام العالمي». واكد ان على قادة اسرائيل ان «يضعوا في حسابهم العواقب الخطرة لمثل هذه التصرّفات» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار المستقبل المنظور، ترى اوساط مطلعة ان المراهنة على موقف سوفياتي «انقلابي» للحدّ من الهجرة اليهودية هو امر مستبعد كلياً، وبالتالي، فمن المستبعد، ايضاً، جرّ اسرائيل الى التخلّي، طوعاً، عن هذه الورقة المستجدة، ومنعها عن توظيفها لعرقلة الجهود المبذولة للوصول الى تسوية ما (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩/١/١٩٩٠؛ وغيدون رافائيل، **المصدر نفسه**، ٢٢/١/١٩٩٠).

وبالطبع، لا احد يستطيع تقدير ما ستؤول اليه الامور؛ انما الواقع الذي تتحرك من خلاله الاطراف المعنيّة لا يطمئن، خصوصاً وان ثمّة من يربط بين «خطة الرف» الاسرائيلية بشأن مستقبل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والاجتماع الثلاثي المقترح والهجرة اليهودية السوفياتية. وقد يبدو، للوهلة الاولى، ان الاوراق هذه بدأت تأخذ مكانها في لوحة الحلول، خصوصاً وانه من المستبعد تخطّي عراقيل عقد الاجتماع الثلاثي قبل التوصّل الى تخطي عقبة التمثيل الفلسطيني. ولهذا السبب ثمّة من يربط، ايضاً، بين هذه العراقيل والنهج الاميركي الذي ما زال يتبنّى الحلول المحلية، ويحاول ايجاد موقع لها على طاولة الشطرنج الشرق اوسطية.

ن. ح.

الانتشار شرق صيدا

شهدت المواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية العسكرية تطوّرات عدة بارزة خلال الفترة الممتدة بين ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩ و١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، قد تشكّل علامة فارقة في المسار المستقبلي القريب للاوضاع داخل، وخارج، الارض المحتلة. فمن جهة، بدأ يظهر بعض معالم الاعياء والشكوى لدى الجانب الاسرائيلي، خصوصاً لدى الجيش والمؤسسة الامنية، التي غدت تقرّ بفشل تكتيكات القمع المتّبعة، وتتخوّف من الآثار بعيدة المدى على خطط تطوير القوات المسلّحة الاسرائيلية. ويأتي ذلك وسط صدور تقرير عن جمعية حقوق الانسان الدولية «آمنستي انترناشونال» يتهم اسرائيل بتطبيق سياسة «قتل متعمّد» ضد الفلسطينيين العزّل؛ ومن الجهة الاخرى، بدأت القوات الضاربة الفلسطينية ولجان العمل داخل الارض المحتلة تتكيّف مع المستجدات، وتعدّل في سياساتها العسكرية، استجابة للرغبات الجماهيرية والمتطلبات الميدانية، وذلك من خلال تقليص عمليات الاقتصاص من العملاء والمتعاونين، وتخفيف المظاهر المسلّحة، وتشجيع الطلاب على الذهاب الى المدارس في الاوقات التي تحدّدها القيادة الموحّدة.

غير ان الامرين اللذين احتلا حيّزاً هامّاً من الاهتمام، واللذين سيكون لهما الاثر الكبير في المسارات المحلية، والاقليمية، فهما انتشار القوات الفلسطينية، مجدداً، داخل اقليم التفاح اللبناني، شرق صيدا، وعودة العمليات والمناوشات عبر الحدود الاردنية ـ الفلسطينية.

انتشار القوّات

يعود سبب التحرّك الفلسطيني الجديد في لبنان الى اندلاع القتال بين حركة «أمل» و«حزب الله» في اقليم التفاح، في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، غداة المعارك التي وقعت قبل أيام في البقاع الغربي، والتي انتهت بسيطرة الحزب على ثلاث قرى تابعة للحركة. وقد بدأت عناصر حزب الله بالتسلّل، بعد ذلك، الى اقليم التفاح، عبر منطقة جزين التي يسيطر عليها «جيش لبنان الجنوبي» العميل لاسرائيل. وعلى مدى اثني عشر يوماً، تمكّن مقاتلو الحزب من احتلال خمس قرى في المنطقة، هي اللويزة وعين قانا وكفر فيلا وجباع وكفر ملكي، اضافة الى تلّة بصليا الاستراتيجية التي كانت «فتح» سيطرت عليها في مطلع العام ١٩٨٩ وسلّمتها لحركة «أمل» قبل شهرين. وازاء هذه التطوّرات، احتشد ٦٠٠ مقاتل فلسطيني بمحاذاة خط الذار تحسّباً، ثمّ تدخلوا لقطع طرق تقدّم وامداد حزب الله شرق صيدا، بعد ان احتل الحزب، مؤقتاً، قرية مجيدل القريبة، ممّا أدّى الى احتجاز ٤٠ مقاتلاً وبضعة سيارات. وممّا أثار المخاوف الفلسطينية هو اقتراب خط هجوم حزب الله من المواقع القريبة من مخيمي عين الحلوة والميّه وميّه، حيث كان سيلتقي بحوالى ٢٠٠ مقاتل قدموا من الضاحية الجنوبية لبيروت الى منطقة عبرا شرق صيدا، ممّا سيهدّد أمن المخيمات وخطوط المواصلات الفلسطينية، والساحلية. والمثير في ذلك هو احتمال فرض حصار جديد على المخيمات، خاصة وان المصادر المحلية أكدت وجود حوالى ٣٠٠ مقاتل من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة برفقة مقاتلي حزب الله، ممّا يدل على ظهور تحالف جديد مناهض لقيادة م.ت.ف. في لبنان، علماً بأن رئيس تلك الجبهة، احمد جبريل، نفى ذلك في مؤتمر صحافي عقده في العاشر من الشهر (الحياة، لندن، ١٣ ـ ١٤/١/١٩٩٠).

هذا، وجاءت الخطوة الفاصلة في ٢ ـ ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، حين احتل حزب الله تلّة حمادة شرق قرية كفر حتى، وهو أقرب موقع الى منطقة السيطرة الفلسطينية. وقد حضّ ذلك قيادة «فتح»، في صيدا، على التدخّل الفوري، اذ أرسلت ٣٠٠ مقاتل الى تلة حمادة، بعد ان اخلاها حزب الله

طوعاً. لاقت هذه الخطوة ردود فعل متنوّعة، تراوحت بين امتعاض حزب الله (غير الرسمي) وتخوّف رئيس حركة «أمل» من «مؤامرة التوطين بين الاقليمين، تمهيداً للتقسيم» (اشارة الى اقليمي التفاح والخروب)، غير ان المفتي الجعفري الشيخ عبدالامير قبلان عبّر عن صميم المشاعر الشيعية بالقول: «نحن لسنا ضد الفلسطينيين اذا كان العنوان لانتشارهم هو الفصل بين المتقاتلين واذا كانت نيّاتهم حسنة. فاذا كانت الغاية الفصل بين حزب الله والشيعة في الجنوب، فنحن ممنونون» (**المصدر نفسه**، ٤/١/١٩٩٠). أمّا المسؤول السياسي لـ «فتح» في لبنان، زيد وهبه، فقد أوضح ان الانتشار سبقته اتصالات بالطرفين المتنازعين، عبّر خلالها، حزب الله عن تحفظاته، وان القوات الفلسطينية مستعدة للانتشار بمواقع اضافية اذا نشبت معارك أخرى (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٤ و٢١/١/١٩٩٠). والجدير بالذكر ان «الحرب الشيعية» كانت أدّت الى مقتل ٧٢ وجرح ٢٥٥ حتى تاريخ عملية الفصل الفلسطينية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤/١/١٩٩٠).

غير ان عودة المناوشات والتراشق بين حزب الله و«أمل»، وقيام الطرف الاول بجرح ثلاثة مقاتلين فلسطينيين في الخامس من كانون الثاني (يناير)، دفع قيادة «فتح»، مجدداً، الى نشر قواتها لضبط الموقف، حيث تراجع مقاتلو حزب الله في قرية كفر ملكي جزئياً، للسماح بانتشار مئة مقاتل من «فتح»، في السابع من الشهر، بينما تولّى ٣٠٠ ـ ٤٠٠ مقاتل فلسطيني آخر السيطرة على التلال المشرفة على قرى عنقون وصربا وكفر تبنيت، فيما عُزِّز الانتشار الاول في وادي الليمون وجوار مغدوشة. وبذلك ارتفع الحشد الفلسطيني الى حوالى ١٣٠٠ مقاتل من اصل قوة تقدر بـ عشرة آلاف مقاتل نظامي تابعين لقيادة م.ت.ف. في صيدا (**التقرير**، لندن، ١٥ ـ ٣٠/١/١٩٩٠). الّا ان الاهم من ذلك هو نجاح «فتح» في الامساك بتلال بصليا وجمادة والماريا الاستراتيجية، ممّا خلق حزاماً واقياً حول المخيمات، وأتاح للقوات السيطرة على خطوط امداد الاطراف الأخرى كافة (**الحياة**، ١٣ ـ ١٤/١/١٩٩٠).

وكان لهذا النجاح دلالاته؛ اذ رحّب به رئيس «جبهة الانقاذ» الموالي لسوريا، خالد الفاهوم، واعتبر ان القيادة السورية لا تعارض الانتشار الفلسطيني، وهو الامر الذي أكده، أيضاً، مسؤول «فتح»، زيد وهبه، معتبراً اياه اشارة الى سير العلاقات السورية ـ الفلسطينية «بالاتجاه الصحيح» (**المصدر نفسه**، ١١/١/١٩٩٠؛ و**فلسطين الثورة**، ٢١/١/١٩٩٠). غير ان حزب الله أعرب عن عدم سروره بالموقف الجديد، حيث اعتبر امين سرّه الشيخ صبحي الطفيلي ان الانتشار «خطأ»، ودعا «فتح» الى الانسحاب، ممّا أثار رفضاً مقابلاً من وهبه الذي قال: «نحن قوات فصل. وعندما ينتهي الاقتتال وتزول اسبابه نعود الى قواعدنا السابقة» (**الحياة**، ١١/١/١٩٩٠). وتصلّب موقف «فتح» أكثر اثر استشهاد مقاتل وجرح ثلاثة تابعين للحركة على أيدي حزب الله، في اليوم التالي، في اثناء عملية تموين في كفر ملكي؛ إذ حذّر قائد القوة العسكرية من احتمال الردّ على اعتداءات مماثلة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٣ ـ ١٤/١/١٩٩٠). وصادف ذلك اطلاق المبعوث الايراني الخاص الوكيل الاول لوزارة الخارجية، محمد علي بشارتي، الدعوة الى انسحاب القوات الفلسطينية. وفي هذا الخصوص، عبّرت قيادة «فتح» عن مرونة موقفها، أيضاً، فأكدت استعدادها على اخلاء الساحة لأي طرف آخر يعمل كقوة فصل، مقابل البيان الذي أصدره مخاتير ورؤساء مجالس منطقة شرق صيدا، الذي طالب السلطات اللبنانية بتحمّل مسؤولياتها لايقاف الاقتتال (**فلسطين الثورة**، ٢١/١/١٩٩٠؛ و**الحياة**، ٨/١/١٩٩٠).

توتر على الحدود الاردنية ـ الفلسطينية

اذا كان الانتشار الفلسطيني الجديد في شرق صيدا ينذر بتحوّلات، ويأتي نتيجة لصراعات اقليمية، خصوصاً في ما يتعلق بالموقف السوري (والايراني)، فان ازدياد الحوادث على حدود الاردن يعكس الضغوط والاعتبارات المشابهة الى حدّ بعيد. ويرى المراقبون ان اقتراب الاردن من العراق يزعج القيادة السورية (ولربما الايرانية)، في الوقت الذي تبحث الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت لواء دمشق عن جبهة غير جنوب لبنان للعمل،

عبرها، ضد اسرائيل. وجاء التجسيد الفعلي لهذا التوجّه، مثلاً، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، حين أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن اطلاق صاروخ كاتيوشا الى جوار مدينة بيسان، علماً بأنها اكدت، لاحقاً، ايقاف مثل تلك الاعمال عبر الحدود الاردنية (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩/١/١٩٩٠).

على أي حال، وقبل البحث في الدوافع، فقد حصلت عملية اطلاق نيران رشاشة من قبل مجهولين، في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، بالقرب من مستوطنة رامات غان، جنوب هضبة الجولان، دون احداث أية اصابات (**الحياة**، ٤/١/١٩٩٠). وتسارعت، بعد ذلك، الاحداث؛ اذ ادّعت اسرائيل بتعرّضها للنيران مرتين خلال ليل ٤/٥ الشهر، من على الاراضي الاردنية، فيما اتهم الاردن القوات الاسرائيلية بالمبادرة باطلاق النار في مناسبتين، وذلك في المنطقة الواقعة جنوب بحيرة طبريا (**المصدر نفسه**، ٥ و٦ و٧/١/١٩٩٠). ولم يمر سوى يوم، حتى أعلنت السلطات الاسرائيلية عن اكتشاف، وقتل، جندي اردني على مسافة عشرة كيلومترات داخل منطقة رامات غان، وكان الجندي اختفى من وحدته قبل ذلك بيوم. وكانت هذه هي الحادثة العاشرة على تلك الحدود خلال ١٣ شهراً (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٨/١/١٩٩٠).

هذا، وقد أعلنت جماعة المنشقين عن «فتح» (بقيادة ابو موسى) مسؤوليتها عن حادثتي اطلاق النار عبر الحدود، كما ادّعت، في الوقت عينه، بتنفيذ هجوم بالبنادق الآلية والقنابل اليدوية داخل قطاع غزة، علماً بأن أي طرف آخر لم يسجل وقوع ذلك الهجوم(**الحياة**، ٨/١/١٩٩٠). وأشار رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، في الوقت ذاته، الى وجود «متطرفين داخل الجيش وبين الشعب الاردني يريدون تعكير الهدوء السائد على طول الحدود»؛ بينما اشتبه وزير المواصلات، جاد يعقوبي، بالمسلمين الاصوليين (**المصدر نفسه**، ٨/١/١٩٩٠). الاّ ان التعبير الادق عن أبعاد هذه الظاهرة جاء على لسان وزير الدفاع، اسحق رابين، الذي رأى ان الانتفاضة في الداخل هي التي تؤدي الى ازدياد عمليات اطلاق النار عبر الحدود، بل واللجوء الى السلاح على الاراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ٩/١/١٩٩٠).

تطوّرات الانتفاضة

يمكن تقسيم احداث الاراضي المحتلة واتجاهاتها، في الفترة من ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩ الى ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، الى ثلاثة محاور اساسية، هي: تعاظم شك القيادة الاسرائيلية في فاعلية وعواقب تكتيكاتها؛ وتسليط الاضواء على سياسة القتل والقمع الدموي التي يدفع الفشل السلطات الاسرائيلية نحوها؛ واعادة تنظيم، ومنهجة، الاساليب المتبعة لدى القوات الضاربة الفلسطينية.

انعكس الاتجاه الاول عبر صفحات التقرير السنوي لمركز يافيه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، الذي شكك في جدوى اجراءات القمع كعامل رادع ضد المقاومة المدنية الفلسطينية. وقد لاحظ التقرير عدم تدنّي نسبة حوادث العصيان، على الرغم من أساليب الابعاد ونسف المنازل، وعدم تأثّر حالات الاعتداء على الاسرائيليين، أو قذف قنابل المولوتوف في أعقاب تنفيذ اجراءات القمع، حسب قول عضو المركز الحاكم العسكري السابق للضفة الفلسطينية، آرييه شاليف (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/١٢/١٩٨٩). وفي سعيها الى ايجاد السبل الناجعة لمنع استمرار الانتفاضة، قررت السلطات العسكرية الاسرائيلية اتباع سياسة جديدة مفادها مصادرة ممتلكات أولياء أمور الاطفال والفتيان الفلسطينيين القاصرين (دون الثانية عشرة من العمر)، في حال امتناعهم عن دفع الكفالات، أو الغرامات، لقاء اطلاق سراح اولادهم عند اعتقالهم، او ادانتهم بالمقاومة. ويأتي هذا القرار على خلفية القانون الاسرائيلي الذي يحظر سجن القاصرين، بل ويفرض اعادة تسديد الكفالة الى أهل المعتقل، مع دفع الفوائد وبدل غلاء المعيشة، اذا «ضبط» الاولاد سلوكهم لفترة معيّنة (**الحياة**، ٢٢/١٢/١٩٨٩). أمّا الآن، فلقد اصبح بامكان الجنود مصادرة أثاث الاهل، أو ـ في حالة عدم وجود أثاث ـ غلق الغرف داخل المنازل، كاجراء رادع، علماً بأنه يترتب اعادة الاثاث، أو فتح الغرف، عند قيام الاهل بتلبية الشروط المطلوبة (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٢/١٩٨٩؛

وانترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٣/١٢/١٩٨٩).

ولم يكن ذلك هو الاجراء المضاد الوحيد؛ اذ شملت السياسة الرسمية، أيضاً، مواصلة تسليح العملاء المحليين لمواجهة القوات الضاربة الفلسطينية (دافار، ٢٢/١٢/١٩٨٩)؛ وفي الوقت عينه، واصل المستوطنون اعتداءاتهم على المواطنين؛ اذ هدموا أساس منزلين في مخيم كندا، في رفح، في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، وألقوا قنبلة يدوية على مطعم في ضاحية بيتح تكفا، في ٢٩ الشهر، أدّت الى جرح عاملين فلسطينيين، بينما قام اعضاء مستوطنة يسغات زئيف بالاستيلاء على اراض تابعة لقريتي بيت حنينا وحزما، تمهيداً لمصادرتها وتحويلها الى مستعمرة جديدة (الحياة، ٢٠ و٣٠ ـ ٣١/١٢/١٩٨٩)؛ واستشهد مواطن برصاص المستوطنين، أيضاً، في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر)، بعد يوم من اصابته على يد حارس مدني في كيبوتس ايال. غير ان مختلف هذه المظاهر لم تكن أكثر من عوارض ثانوية، لم تخفِ المأزق الاسرائيلي الفعلي، حسبما ورد في تقرير بنك هابوعليم الاسرائيلي السنوي، الذي أكد ان كلفة استدعاء الاحتياط، خلال العام ١٩٨٨، وحده، بلغت ١٢٠ ـ ١٦٠ مليون دولار (يديعوت اخرونوت، ٢٨/١٢/١٩٨٩). والأهم من ذلك، ان هيئة اركان الجيش قدّرت الكلفة المباشرة المتوقعة لمواجهة الانتفاضة، خلال العام ١٩٩٠، بمبلغ ٤٥٠ مليون شيكل (٢٢٠ مليون دولار)، علماً بأن وزارة الخزانة لم توافق على منح الجيش الاّ ١٥٠ مليون شيكل لتغطية نفقاته (الحياة، ٣٠ ـ ٣١/١٢/١٩٨٩). وفي اطار آخر، انعكست الاوضاع القلقة وآثار الانتفاضة بارتفاع نسبة انتحار الجنود الى الضعف، مقارنة بالعام ١٩٨٨، اذ انتحر ٢٩ (منهم ٢٠ احتياطياً) بين الاول من نيسان (ابريل) وأواخر العام ١٩٨٩ (جيروزاليم بوست، ٢٠/١٢/١٩٨٩).

امّا الاتجاه الثاني لاحداث الارض المحتلة، فهو تكريس وترسيخ سياسة شبه رسمية من القمع الدموي المتعمّد، الذي شمل، بالتالي، تكييف نظام القضاء العسكري لخدمة السياسة العامة، وكان ذلك استنتاج جمعية حقوق الانسان الدولية «آمنستي انترناشونال»، التي مقرّها في لندن، والذي ورد في تقرير أُصدر في الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠. لقد طالبت الجمعية بمراجعة فورية، وملحّة، للاحكام المتعلقة باطلاق النار، وبتحقيق شامل، ودقيق، في انتهاكات حقوق الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة. وأشار التقرير الى ارتفاع نسبة اصابة الاطفال، وكثرة قتل الفلسطينيين الذين لم يشاركوا في أعمال عنف، اضافة الى علائم حجب العناية الطبية اللازمة عن الجرحى (ميدل ايست انترناشونال، ٥/١/١٩٩٠).

هذا، واعتبرت الجمعية كل ذلك بمثابة «تشجيع فعلي، وليس مجرّد تجاهل للانتهاكات الخطيرة». واستندت الجمعية، في رأيها هذا، الى حقيقة قيام النظام القضائي العسكري الاسرائيلي بتغطية، واخفاء، الجرائم الاسرائيلية، كما ظهر من خلال اخلاء سبيل العديد من الجنود والضباط المتهمين بقتل فلسطينيين عمداً. وخير دليل على هذا التواطؤ هو ما حدث في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، حين قلبت محكمة استئناف الحكم السابق الصادر بحق جندي قتل عربيين في قرية بني نعيم، على الرغم من اعترافه بأنه فعل ذلك مخالفاً الأوامر (الحياة، ١٥/١/١٩٩٠). وثمّة حالة بارزة أخرى، هي استشهاد شاب في بيت لحم، في ٢٨ الشهر السابق، اذ ادّعى الجيش بأن الشاب قتل بعد انذاره وفي اثناء هجومه على الجنود بفأس. لكن فريقاً تلفزيونياً اميركياً كان يصوّر الحادث اثبت، بما جاء في الفيلم، ان ذلك مخالف للحقيقة، الامر الذي فضح موقف الجيش واضطره الى فتح تحقيق واحالة جندي الى المحاكمة، ثمّ ادانته بالجريمة المتعمّدة، في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ (المصدر نفسه، ١٥/١/١٩٩٠). وكان الوضع مشابهاً لدى محاكمة العقيد يهودا مئير، المتهم بكسر عظام ١٢ فلسطينياً قرب نابلس، في أوائل العام ١٩٨٨؛ اذ قرّر المدعي العام التغاضي عن ملاحقته قانونياً بعد ثلاثة أسابيع من فتح قضيته، ممّا دفع عضو الكنيست يوسي ساريد الى التعليق بأن «هناك خللاً ما بالنظام وبآلية التحقيق»، وان من الخطأ «ان يقوم الجيش بالتحقيق مع نفسه والشرطة بالتحقيق في الحالات الوحشية التي ترتكبها الشرطة» (ميدل ايست انترناشونال، ١٩/١/١٩٩٠). واكتسبت

ملاحظات سارید أهمية خاصة اثر حادثة مقتل السجين الفلسطيني خالد الشيخ، المتهم بعضويته في «الجهاد الاسلامي»، في غزة، في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩؛ اذ أثبت التشريح الطبي وفاته تعذيباً على أيدي محقق جهاز الـ «شين بيت»، ممّا اضطر لجنة التحقيق، المشكّلة من أفراد الشرطة، الى التوصية بمقاضاة المعنيين بتهمة القتل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/١٢/١٩٨٩؛ **والحياة**، ٢٧/١٢/١٩٨٩ و١٠/١/١٩٩٠).

وفي سياق ما يتعرّض له ابناء الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة من عمليات قمع وابادة، أوردت القيادة الموحّدة للانتفاضة في بيانها الرقم ٥٠، الذي أُصدر في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ان عدد الشهداء الفلسطينيين خلال العامين الاولين من عمر الانتفاضة يقدّر بسبعمئة شهيد (٢٠٠ منهم اطفال)، وعدد الجرحى يقدّر بثمانين ألفاً (منهم أربعة آلاف اصيبوا بعاهات دائمة) (**فلسطين الثورة**، ٧/١/١٩٩٠). الى هذا، دلّت الاحصاءات اليومية على سقوط ١٩ شهيداً، خلال الفترة قيد الدرس، امّا الجرحى، فقد سقط عشرة يومياً، على الاقل، بالعيارات النارية، علماً بأن الاحصاءات الفلسطينية دلّت على سقوط ما معدّله ٥٦ ـ ٧٠ جريحاً يومياً، نصفهم بالعيارات النارية؛ اذ أُصدر احصاء أشار الى جرح ٣٩٠ بالعيارات النارية بين ١٨ و٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، و٣٤٨ بالضرب، و٤٨ بالاختناق أو بأسباب أخرى، عدا جرح ٥٠٠ مواطن خلال الفترة من ١ ـ ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ وحدها (**المصدر نفسه**، ٧ و١٤/١/١٩٩٠). كما شملت الاجراءات الاسرائيلية اعتقال المزيد من الشبان الناشطين خلال حملات دهم وغارات ليلية شنّتها القوات الاسرائيلية. ومن الامثلة على ذلك، اعتقال مئة من أعضاء القوات الضاربة التابعة لـ «فتح»، في قضاء رام الله، في الثامن من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠ (**الحياة**، ٩/١/١٩٩٠). امّا على صعيد الاحكام، فقد حكم بالسجن المؤبد على أربعة مواطنين، احدهم من غزة دين بقتل عدد من العملاء، في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، والثلاثة الآخرون من اريحا، اتهموا بقتل امرأة اسرائيلية واطفالها الثلاثة وجندي في هجوم مولوتوف، في ٢٠ الشهر، بينما أُصدر حكم على مواطن آخر بالسجن مدة ٢٠ سنة، بتهمة القاء ١٩ قنبلة مولوتوف، في اليوم عينه. وتعرّض مواطن من قرية ابطن (المحتلة العام ١٩٤٨) لحكم مؤبد أيضاً، بتهمة قتل اسرائيلي وجرح ٢٥ في هجوم بقنبلة يدوية، في حيفا، في آب (اغسطس) ١٩٨٨، وبالتخطيط لاغتيال رئيس الاركان السابق، رفائيل ايتان (**المصدر نفسه**، ٢٧/١٢/١٩٨٩). واخيراً، تواصلت عمليات هدم، وغلق، المنازل والغرف، لتشمل ١١ منزلاً، عدا انذار اصحاب خمسة منازل بنيّة الاقفال، او الهدم، خلال الفترة المعنيّة؛ علماً بأن الاحصاءات أوردت هدم ٤٤٠ غرفة داخل قطاع غزة، خلال عامين، وغلق ١٨٦ غرفة أخرى، ممّا أدّى الى تشريد ١٩٥٣ مواطناً (**المصدر نفسه**، ٢٧/١٢/١٩٨٩).

والاتجاه الثالث المتنامي داخل الارض المحتلة هو اعادة تنظيم، وتوجيه، القوات الضاربة الفلسطينية في جوانب محدّدة، اهمّها ضبط عمليات اعدام العملاء والمتعاونين مع العدو؛ اذ تراجع عدد القتلى منهم الى اثنين خلال كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، بعد ان بلغ معدّل ٩ ـ ١٣ سابقاً (**فلسطين الثورة**، ٧/١/١٩٩٠). وجاء ذلك نتيجة نجاح القيادة الموحّدة والقيادات المحلية بضبط بعض الجماعات الشابة، وهو الامر الذي سعت م.ت.ف. الى تكريسه بواسطة بيانها، في ٢٨ الشهر، والذي خوّل القيادة المركزية، برئاسة الرئيس ياسر عرفات، وحدها، اتخاذ قرار الاعدام بحق أي متعاون (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٩/١٢/١٩٨٩). غير انه تمّ اعدام عدة أشخاص اضافيين، في ١٧ و١٩ و٢٦ و٢٧ و٢٨ الشهر، وأيضاً في التاسع والعاشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ممّا عاد ورفع المعدّل الى سبعة شهرياً. لكن تأكد الاتجاه الجديد العام أيضاً من خلال تنظيم عشرات العروض والمسيرات شبه العسكرية في الايام القريبة من ذكرى انطلاقة «فتح»، حيث بلغت حوالى ٣٩ عرضاً خلال النصف الثاني من كانون الاول (ديسمبر)، و٢٥ عرضاً خلال الاسبوع الاول من العام الجديد، على الرغم من حظر التجول في عموم الارض المحتلة عشية الذكرى؛ اذ سار الشبان بلا اسلحة غالباً، تخفيفاً للمظاهر العسكرية (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩/١/١٩٩٠).

غير ان تنظيم العروض جاء، أيضاً، ليؤكد حيوية القوات الضاربة ولجان العمل والشبيبة وغيرها؛ وتمثّل ذلك بانتعاش وتيرة الهجمات على قوات الاحتلال، على الرغم من اجراءات القمع كافة، حيث حصلت حادثة القاء مولوتوف أو حرق سيارة واحدة على الاقل كل يوم، فيما أكدت المصادر المحلية حرق ٢٠٠ سيارة اسرائيلية في القدس، وحدها، خلال العام ١٩٨٩ (**الحياة**، ٣٠ ـ ١٩٨٩/١٢/٣١). كما حصلت هجمات فردية جريئة؛ اذ هاجمت امرأة بسكين جنوداً دهموا قرية جابا، في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، بينما طُعنت مجنّدة في القدس، في ١٥ الشهر التالي، وذلك عدا العثور على جثة مستوطن قتيل في ظروف غامضة، قرب عناتا، في الثامن من الشهر. وممّا يجدر ذكره، في هذا الاطار، نشاط ابناء الارض المحتلة العام ١٩٤٨؛ اذ تمّ تسجيل عدة عمليات حرق باصات اسرائيلية واعتراض طريق العمّال العرب المياومين في جوار قرية ابطن ومجدو، في اوائل العام ١٩٩٠، فيما تمّ اعتقال ستة شبان في عكا، في الثامن من كانون الثاني (يناير)، بشبهة تعطيل مراكب صيد اسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/١/٩). واخيراً، سجّلت الوقائع، أيضاً، انفجار عبوة ناسفة داخل مستوطنة كفر سابا، في ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، دون ايقاع اصابات؛ وانفجار قنبلة يدوية داخل شعفاط، قرب القدس، في ١٣ الشهر التالي، فيما أعلنت الشرطة الاسرائيلية عن اكتشاف دفعتين من الرسائل الملغومة المرسلة من قبرص وتركيا واليونان الى أشخاص عاديين في اسرائيل، في مطلع العام ١٩٩٠ دون معرفة الفاعلين (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/١/٨).

د. يزيد صايغ

القرار بشأن الاجتماع الثلاثي بعد اجتماع مركز الليكود

بات من شبه المؤكد، اذا لم يطرأ أي عامل جديد، ان يعقد اللقاء الثلاثي بين وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، في الحادي عشر من شباط (فبراير) الجاري، بعد ان تمّ تقريب وجهات النظر بين مختلف الاطراف، في ما يتعلق بالضمانات المطلوبة لكل من اسرائيل وم.ت.ف. للبدء في الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترح، من أجل تطبيق خطة الانتخابات في الاراضي العربية المحتلة.

فقد كان واضحاً، خلال الاسابيع القليلة الماضية، ان حدود المناورة الاسرائيلية بدأت تضيق، وذلك من خلال تصريحات، وتلميحات، أميركية عدة، أشارت الى قرب نفاد صبر الادارة الاميركية من المماطلة، والتسويف، اللذين تتبعهما اسرائيل، خصوصاً رئيس حكومتها، اسحق شامير. وعلى الرغم من بعض الذرائع التي حاولت الحكومة الاسرائيلية استخدامها، من اجل كسب المزيد من الوقت، وتأجيل الاجتماع الثلاثي المقترح الى أطول فترة زمنية ممكنة، الاّ ان الارباك الاسرائيلي الداخلي، من جهة، والموقف الدولي الضاغط، والمرونة التي أبداها الطرف المصري ـ الفلسطيني، من الجهة الاخرى، قلّصا، الى حد بعيد، حدود المناورة الاسرائيلية، الامر الذي أملى على اسرائيل اظهار بعض المرونة ازاء المواضيع التي شكّلت، حتى الآن، عقبة في وجه بدء اللقاء الثلاثي المرتقب.

وقد تبلور الموقف الاسرائيلي، خلال الفترة القصيرة الماضية، من خلال محاور ثلاثة: زيارة سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتاين، للعاصمة الاميركية، واشنطن، للبحث في مسألة الضمانات التي كانت طلبتها اسرائيل؛ وزيارة وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، للولايات المتحدة الاميركية؛ وزيارة القائم بأعمال رئيس الحكومة رئيس حزب العمل، شمعون بيرس، للقاهرة، للتباحث مع المسؤولين المصريين حول تشكيل الوفد الفلسطيني، وشروط بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي في القاهرة.

روبنشتاين و«المسودة» الاميركية

في النصف الثاني من كانون الاول (ديسمبر) الماضي، قام سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتاين، بزيارة لواشنطن، للتباحث مع طاقم من وزارة الخارجية الاميركية، برئاسة دنيس روس، في الضمانات التي كانت اسرائيل طلبتها من الادارة الاميركية، قبل الدخول في المباحثات حول تشكيل الوفد الفلسطيني الى الحوار المزمع عقده في القاهرة، بين وفدين، اسرائيلي وفلسطيني، وكذلك من اجل استيضاح موقف الولايات المتحدة الاميركية في مسألة الافتراضات التي أقرّها الطاقم الوزاري الاسرائيلي، في حينه، بشأن مبادرة السلام (**هآرتس**، ٢٠/١٢/١٩٨٩). ويذكر، ان الضمانات التي تطلبها اسرائيل تتمحور، في جوهرها، في استبعاد م.ت.ف. من عملية السلام في المنطقة، وفي كل مراحلها المختلفة.

وفي اطار زيارته، أجرى روبنشتاين مباحثات مع سفير مصر في الولايات المتحدة الاميركية، المكلّف من الرئيس المصري، حسني مبارك، بالتباحث مع الاميركيين بشأن «الافتراضات المصرية». وقد عرض روبنشتاين للسفير المصري الدور الذي يمكن ان تلعبه مصر في المفاوضات. وأكد ان اسرائيل «تنظر، بايجابية، الى ان تبدي مصر موقفاً مستقلاً؛ وان لا تعمل كساعي بريد... [وتطلب] اسرائيل ان لا تطرح مصر، في الاتصالات التي تجريها، وفي اللقاء الثلاثي المتوقع، مواقف م.ت.ف. بل ان تتخذ موقفاً محايداً» (داليا شاحوري، **عل همشمار**، ٢١/١٢/١٩٩٠).

وكشفت التقارير الصحفية الاولية، التي تسرّبت من مباحثات روبنشتاين في واشنطن، وربما كانت تعبّر، في جزء منها، عن رغبات اسرائيلية أيضاً، ان قضايا اسرائيل والفلسطينيين والدول العربية ليست مطروحة على جدول الاولويات العليا ضمن المشاكل التي تريد الادارة الاميركية الاشتغال بها في هذه الفترة. وقد اتضح للاميركيين انه ثمّة مشاكل أكثر حدّة من مشاكل اسرائيل، مثل العلاقات المتدهورة بينها وبين بنما، وكذلك مسألة علاقات الولايات المتحدة الاميركية ونيكاراغوا، «وان الجهد الاساس الذي يوظفه الاميركيون، الآن، هو في حل مشاكلهم؛ وقد تمّ وضع المشكلة الاسرائيلية ـ الفلسطينية على نار خفيفة» (**هآرتس**، ١٩٨٩/١٢/٢٠).

ومهما يكن من أمر، فقد توّجت لقاءات روبنشتاين والطاقم الاميركي المفاوض بـ «مسودة» نقلها المسؤول الاسرائيلي على شكل رسالة من وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس. وقد اشتملت «المسودة» على الضمانات التي يمكن ان تقدّمها الولايات المتحدة الى اسرائيل، كمقدمة لحدوث اللقاء مع الوفد الفلسطيني. وقد حملت الرسالة عنوان «مسودة الولايات المتحدة الاميركية»؛ وطلب الاميركيون المحافظة على سرّيتها من التسريب الى وسائل الاعلام. وقد نصّت على النقاط التالية:

« ○ يقرر وزير الخارجية الاميركية ان اسرائيل ردّت بايجاب على خطته ذات النقاط الخمس.

« ○ لقد بذلت الولايات المتحدة الاميركية جهوداً حثيثة، من أجل تشجيع دول في العالم العربي على الاعتراف باسرائيل، لكن من دون نجاح، في هذه المرحلة.

« ○ تعمل الولايات المتحدة الاميركية على الغاء القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن تعريف الصهيونية بانها شكل من أشكال العنصرية. ويقول لنا أصدقاؤنا، ان تحقيق تقدّم في الموضوع الفلسطيني، يساعد في الغاء هذا القرار.

« ○ بالنسبة الى توطين اللاجئين العرب، فانه اذا ما طرأ تقدّم بشأن الانتخابات في المناطق المحتلة، وعلى عتبة المفاوضات، كنتيجة من المفاوضات التي ستبدأ في القاهرة، فانه يمكننا منح أهمية لهذا الموضوع. وعلى أية حال، لا توجد نوايا لاستثمار أموال اميركية فيه.

« ○ ان كل الضمانات، التي تقدّمها الولايات المتحدة الاميركية الى اسرائيل يجب ان تطرح على نفس المستوى مع روحية اطار خطة النقاط الخمس.

« ○ لن يكون هدف الولايات المتحدة الاميركية، في الجهود الحالية، جعل اسرائيل تتباحث مع م.ت.ف.

« ○ ان الولايات المتحدة الاميركية لن تكون ضامنة لتصرفات الفلسطينيين، أو للقضايا التي سوف يطرحونها في اللقاء.

« ○ يمكن للطرفين، في كلمات الافتتاح، في لقاء القاهرة، طرح مواضيع أخرى؛ ولن يكونا مضطرين الى اقتصارها حول موضوع اجراء الانتخابات فقط.

« ○ يتمّ، بموافقة الطرفين، اجراء المباحثات بين اسرائيل والفلسطينيين، مستقبلاً، في أماكن أخرى، وليس في القاهرة فقط» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/١/٥).

وجاء في ختام «مسودة» الضمانات التي كتبها بيكر، «ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، وأنا شخصياً، على اقتناع، بأن 'المسودة' تتضمّن ما هو ملائم لتهدئة قلق اسرائيل. وهي سوف تجعل في الامكان احراز تقدّم في المسار [السياسي]» (**المصدر نفسه**).

ومن جهته، قدّم سكرتير الحكومة الاسرائيلية تقويمه للموقف الاميركي الى طاقم الاربعة في اسرائيل، وأجمله في النقاط التالية:

« ○ لقد رفض الاميركيون طلب [روبنشتاين] ان يتكوّن أعضاء الوفد الفلسطيني، الذي سيتباحث مع الوفد الاسرائيلي، من سكان المناطق [المحتلة]؛ وهم يؤكدون على مشاركة اثنين من الفلسطينيين، من خارج المناطق [المحتلة].

« ○ تقترح الولايات المتحدة الاميركية ان تعلن اسماء الوفد الفلسطيني، لأول مرة، في احد البيانات التي تصدرها قيادة الانتفاضة في المناطق [المحتلة].

« ○ لقد رفض الاميركيون طلب روبنشتاين

ان تحصر كلمات الافتتاح، في مباحثات القاهرة، في وقت محدّد، وان لا يشكّل مضمونها ارباكاً بالنسبة الى اسرائيل.

« ○ ان مفاوضي روبنشتاين، في الادارة الاميركية، وكذلك سفير مصر في الولايات المتحدة الاميركية، الذين التقاهم، رفضوا تسليمه الرد المصري على خطة النقاط الخمس. وأوضحوا له ان ذكر م.ت.ف. تكرّر مرات عدة [في الرد المصري]. وان تسليم الرد لاسرائيل يحتمل ان يربك جزءاً من اعضاء الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، كان التقويم الاسرائيلي لـ «المسودة» الاميركية، ايجابياً. وقد اعتبرت بمثابة «تقدّم ما»، وخصوصاً البند الذي تضمن فيه الولايات المتحدة الاميركية ان «ليس من هدفها، في المرحلة الحالية، ان تجعل اسرائيل تتفاوض مع م.ت.ف.» (**هآرتس**، ١٩٩٠/١/٧)؛ وذلك على اعتبار ان الاسرائيليين لا يعتبرون ان ثمّة، في المسار السياسي، مرحلة أخرى غير الانتخابات في المناطق المحتلة.

ويبدو، حسب الاسرائيليين، ان الولايات المتحدة الاميركية لا تعتزم الدخول في مواجهة ضد اسرائيل حول مسألة مشاركة سكان القدس الشرقية في المباحثات الاسرائيلية ـ الفلسطينية. وهي تركّز جهودها على اسماء الفلسطينيين، بدلاً من البحث في مبدأ مشاركتهم (**يؤاب كارني، المصدر نفسه**).

ورأت اطراف اسرائيلية أخرى، ان استخدام عبارة «في المرحلة الحالية» تستهدف منع حدوث تناقض بين الضمانات الممنوحة لاسرائيل، وما تقترحه الولايات المتحدة الاميركية على م.ت.ف. الذي يتضمّن «ان مشاركة م.ت.ف. مرتبطة بتصرّفاتها خلال المسار». وحسب قول المصادر نفسها، فان الصيغة «تبقي باب مشاركة م.ت.ف. مفتوحة، في مرحلة ما بعد الانتخابات، في المناطق [المحتلة]، أي في المفاوضات على التسوية المرحلية» (**عكيفا الدار، المصدر نفسه**).

ذكر مصدر اميركي لصحفيين اسرائيليين التقاهم في واشنطن، انه لم يطرح، في المباحثات مع روبنشتاين، موضوع القدس الشرقية مطلقاً؛ لأن الاميركيين ما زالوا «يريدون بذل جهود من اجل مشاركة عرب القدس الشرقية». وأضاف المصدر، الذي رفض الافصاح عن شخصيته، ان الولايات المتحدة الاميركية لم تستجب لطلبات اسرائيل في موضوعين: «١ ـ بينما اقترحت حكومة اسرائيل، في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، ان التحادث مع الفلسطينيين يبدأ، فقط، بعد تشكيل الوفد الفلسطيني، الذي سوف يكون مقبولاً من الاطراف كافة، فقد امتنعت الولايات المتحدة الاميركية عن الالتزام بذلك. وحسب المصدر، من الواضح ان الاميركيين مهتمون في مشاركة مبعدين في الوفد الفلسطيني؛ ٢ ـ بينما افترضت اسرائيل، عندما قبلت نقاط بيكر، ان المباحثات مع الفلسطينيين تنحصر في مبادرة الانتخابات، فان الولايات المتحدة الاميركية تؤكد رأيها القائل ان يمنح كل وفد فرصة لأن يضمّن كلمته الافتتاحية أي موضوع يختاره» (**المصدر نفسه**).

ولدى عرض نتائج زيارته للولايات المتحدة الاميركية الى الطاقم الوزاري المصغّر، بتاريخ ١٩٩٠/١/١٠، اعترف روبنشتاين بأن الاميركيين لم يستجيبوا للطلبات الاسرائيلية التالية: «ان لا يشتمل الوفد على مبعدين، أو سكان القدس الشرقية؛ وان لا يبتعد جدول الاعمال من النقاش في مسألة الانتخابات؛ وان تلتزم الولايات المتحدة الاميركية تقديم تأييد غير متحفظ في معارضة اسرائيل لمشاركة م.ت.ف. في المسار [السياسي]» (**معاريف**، ١٩٩٠/١/١١).

وقد ذكرت مصادر اسرائيلية ان الخلاف مع الادارة الاميركية يتركّز، الآن، على عبارة «في المرحلة الحالية» لا تطلب الولايات المتحدة الاميركية من اسرائيل التفاوض مع م.ت.ف. حيث يريد الاسرائيليين شطب هذه العبارة؛ الّا ان الاميركيين يرفضون ذلك، لاسباب عدة: «فهم غير مضطرين الى تقديم مثل هذا الالتزام الى الأبد؛ وهم يشيرون الى ان الولايات المتحدة الاميركية ومصر بذلتا جهوداً كبيرة لاقناع م.ت.ف. في عدم افشال المسار. وتقديم مثل هذا الالتزام، كما تطالب به اسرائيل، يحتمل ان يسبب في ان تقرر م.ت.ف. ان ليس لديها ما تخسره، فتعمل على افشال المسار» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/١/١١).

ورأى الصحفي يوسف حاريف ان عبارة «في

المرحلة الحالية» تمّت صياغتها بذكاء. وهي تحتوي، على ما يبدو، على تقديم ضمان الى اسرائيل بأن م.ت.ف. لن تشارك في المفاوضات. ولكن يوجد فيها، على ما يبدو، أيضاً، ضمان لـ م.ت.ف. بأنه، في مرحلة ما، مستقبلاً وليس حالياً، سوف تدخل في المسار» (**المصدر نفسه**، ١٢/١/١٩٩٠).

وقد أظهرت الاتصالات اللاحقة لزيارة روبنشتاين، التي أُجريت بين وزارتي الخارجية، الاميركية والاسرائيلية، ان الادارة الاميركية قدّمت طمأنات معيّنة الى اسرائيل، مضمونها ان اسرائيل «لن تفاجأ بمن سيشارك من الفلسطينيين؛ وان اسرائيل لن تطالب باجراء حوار مع من لا ترغب في التفاوض معه». لكن ليس معنى هذا ان عليها ان ترفض ان يضمّ الوفد الفلسطيني مبعدين. وكذلك، تحدث الاميركيون، صراحة، عن ان اسرائيل لا تستطيع ان تختار اعضاء الطرف الفلسطيني الذي سوف تتباحث معه حول مبادرة السلام، أو ان تضع 'فيتو' ضده» (**المصدر نفسه**).

وقد أكد الاميركيون، حسب حاريف، انه لن تعطى ضمانات سرية لأي طرف. وهم ارادوا بذلك تهدئة مخاوف اسرائيل بشأن تقديم ضمانات سرية أُعطيت لـ م.ت.ف. مقابل موافقتها على منح ضوء اخضر للفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، للتجاوب مع المبادرة الاسرائيلية. وأوضح حاريف، ان شامير يحاول تقليل نقاط الخلاف مع حزب العمل، ومع الادارة الاميركية. فهو يميل، على ما يبدو، الى الاعتقاد بأنه اذا ما حصل على ضمان مكتوب، وقاطع، بأن م.ت.ف. لن تشارك في المفاوضات، «فان الخلافات حول ضمانات أكثر لن تشكل خطراً كبيراً، وربما تختفي تماماً، لأن م.ت.ف. سوف ترفض المسار بأكمله» (**المصدر نفسه**).

الى هذا، فان ثمّة رداً اسرائيلياً رسمياً لم يسلّم، بعد، للادارة الاميركية، كجواب على «مسودة» بيكر. ويبدو ان الاميركيين يتفهّمون الضائقة التي يعاني منها شامير داخل الليكود. وفي هذا الاطار، ذكرت اوساط في الليكود ان شامير سوف يحاول تأجيل الحسم، في هذا الموضوع، في الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر، الى ما بعد اجتماع مركز الليكود، في السابع من شباط (فبراير) ١٩٩٠ (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٩٠)؛ وذلك، وعلى الرغم من محاولات حثيثة يبذلها زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، للاسراع في طرح الموضوع على الطاقم الوزاري، للحسم فيه داخل الحكومة.

وسرّبت أوساط أخرى معلومات مفادها ان الرد الاسرائيلي سُلّم شفهياً للولايات المتحدة الاميركية، وذلك عبر اتصالات هاتفية تمّت بين وزارتي الخارجية، الاميركية والاسرائيلية، عُبّر، في خلالها، عن مواقف وزراء الليكود والعمل، كل على حدة. وقد كشف الوزير الاسرائيلي موشي شاحال (معراخ) بعض نقاط الرد الاسرائيلي، وقال انه اعتماداً على ما جاء في الرد الاسرائيلي، فان لقاء وزراء خارجيات الولايات المتحدة ومصر واسرائيل سوف يعقد قريباً. وأضاف انه توجد، ايضاً، آمال في الوصول الى تشكيل وفد فلسطيني مقبول لدى الاطراف كافة. وهناك تقدّم، أيضاً، في شأن انضمام مبعدين الى الوفد. وأشار الى سابقة مماثلة «أعاد بها، وفي حينها، وزير الدفاع، اريئيل شارون، ثلاثة من المبعدين الى اسرائيل. [أمّا] بشأن رفض الليكود تسمية مرشحين من القدس الشرقية، فيمكن التوصّل، أيضاً، الى صيغة حل لها» (**يديعوت احرونوت**، ١٩/١/١٩٩٠).

وأكدت أوساط اسرائيلية أخرى ما كشفه شاحال، فقالت ان اتصالات روبنشتاين مع المسؤولين الاميركيين تواصلت بعد عودته الى اسرائيل، لحل مشكلة الضمانات التي تطلبها اسرائيل. وفي اطار تلك الاتصالات، تمّ نقل رسالة تضمّنت مواقف بُلورت في مكاتب شامير وارنس وبيرس؛ لكن ذلك لا يعتبر جواباً اسرائيلياً رسمياً، لأن الرد الاسرائيلي سوف «يبحث فيه ويحسم أمره في الطاقم الوزاري المصغّر» (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من تكذيب مكتب رئيس الحكومة لهذه المعلومات، الّا ان وزراء الاشتراطات في الليكود (اريئيل شارون، ودافيد ليفي، واسحق موداعي) اتهموا رئيس الحكومة بنقض الاتفاق الذي ينص على عدم ارسال رد الى الولايات المتحدة الاميركية قبل اجتماع الطاقم الوزاري. ودعا الوزراء الثلاثة الى عقد اجتماع طارىء للمجلس الوزاري المصغّر، للبحث في «الخطوط الحمر» لمبادرة السلام الاسرائيلية. وقال الوزير ليفي: «يجب اتخاذ

كل القرارات الحاسمة الآن». وطالب بـ «طرح موقف موحّد على المسؤولين الاميركيين؛ أو حل الحكومة» (**المصدر نفسه**).

وكشفت مصادر صحفية اسرائيلية عن ان اسرائيل وافقت، خلال الاتصالات الاخيرة مع الاميركيين، على تمكين سكان القدس الشرقية، المرشحين الى المشاركة في الوفد الفلسطيني، في ان يسجّلوا كمقيمين في مدن أخرى في الضفة الفلسطينية، وان يمثّل المرشحون الفلسطينيون المشاركون في الوفد أنفسهم فقط، من دون تحديد تضنيف معيّن لهم (**معاريف**، ٢٢/١/١٩٩٠). وحسب المصادر نفسها، فان رئيس الحكومة الاسرائيلية طلب من الادارة الاميركية المحافظة على سرّية الاتفاق، على الاقل حتى نهاية اجتماع مركز الليكود في السابع من شباط (فبراير) ١٩٩٠، حيث سيطلب شامير، في الاجتماع المذكور، التصويت على منحه الثقة الشخصية به؛ وسوف يكون، بعدها، قادراً على قيادة الليكود الى هذا الحل الوسط، الذي سيجعل في الامكان عقد لقاء وزراء خارجيات الدول الثلاث في واشنطن. وكذلك، عقد اللقاء بين وفدين، اسرائيلي وفلسطيني، في القاهرة. امّا المشكلة الوحيدة التي بقيت موضع خلاف، حسب تلك المصادر، فهي مشكلة الاعلان عن تشكيل الوفد. فبينما «تصرّ م.ت.ف. على اعلان تشكيل الوفد من تونس، فان شامير يعارض ذلك بشدة» (**المصدر نفسه**). الّا ان أوساطاً أخرى ذكرت، لاحقاً، انها متفائلة في ايجاد حل لمشكلة الاعلان عن تشكيل الوفد؛ ويبدو ان شامير «سوف يوافق، في نهاية الامر، على ان تلقى المهمة على كاهل مصر» (**عل همشمار**، ٢٥/١/١٩٩٠). وقد أوجدت الولايات المتحدة الاميركية حلاً لمشكلة تشكيل الوفد عبر صيغة مفادها ان تركيب الوفد الفلسطيني سوف يكون حسب الاسماء، وليس حسب الصفة التي تصنّف الاشخاص بتصنيفات مختلفة، او حسب مناطق اقامتهم. وجاء هذا الاقتراح الاميركي من اجل «تجاوز مواجهة اسئلة، مثل من يمثّل فلسطينيي القدس الشرقية؟ أو من يمثّل الفلسطينيين من خارج المناطق [المحتلة]؟» (**معاريف**، ٢١/١/١٩٩٠).

رابين في واشنطن

يبدو ان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الساعي الى انجاح مبادرة السلام الاسرائيلية، والذي يبذل جهوداً حثيثة لاحباط نوايا رئيس حزب العمل، شمعون بيرس، الهادفة الى فك شراكة حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، سارع في التوجّه الى واشنطن، في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، من اجل بلورة الحلول الوسط، التي تمّت الموافقة عليها عبر الاتصالات بين اسرائيل والادارة الاميركية.

وقد تبيّن ان الحلول الوسط التي وافق عليها طاقم الاربعة، بتاريخ ١٠/١/١٩٩٠، كانت بُلورت بواسطة طاقم خاص، شُكّل في وزارة الدفاع الاسرائيلية، للبحث في ايجاد حلّين لمشكلتي مشاركة المبعدين وسكان القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني، الى مباحثات القاهرة. وقد وجد طاقم وزارة الدفاع ان «جميع الزعماء الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، يملكون، تقريباً، منازل اضافية في المناطق [المحتلة الاخرى]. وبذلك، فانهم يستطيعون المشاركة في الوفد [الفلسطيني]» (**عل همشمار**، ١٠/١/١٩٩٠).

وعلى الرغم من الطابع غير الرسمي الذي وصفت به زيارة رابين، فان الوزير الاسرائيلي بحث، خلال اسبوع من اقامته في الولايات المتحدة الاميركية، مع مسؤولي الادارة الاميركية، وفي مقدمهم وزير الخارجية بيكر، في المواضيع التي كانت مجال خلاف مع الادارة الاميركية، في ما يتعلق بمسار السلام، وهي: «تشكيل الوفد الفلسطيني؛ [و] مَنْ هي الجهة التي سوف تعلن عن تشكيل الوفد؛ [و] جدول اعمال اللقاء الفلسطيني - الاسرائيلي» (**يديعوت احرونوت**، ١٩/١/١٩٩٠).

مصادر صحفية اسرائيلية ذكرت ان رابين بحث مع الادارة الاميركية في «افكار جديدة» لدفع مسار السلام على قاعدة مبادرة الحكومة الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٩٠). وأضافت المصادر، ان الافكار التي طرحها رابين تجعل في الامكان حصول تقدّم في مسار السلام.

وكشفت مصادر اسرائيلية أخرى عن بعض ما تمّ التباحث في شأنه بين رابين وبيكر؛ فكتبت: «ان رابين لم يحضر معه الى واشنطن اقتراحات

سياسية نيابة عن شامير؛ بل احضر معه مواقفه هو ليعرضها على بيكر على شكل اسئلة محدّدة. وتركّزت اسئلة رابين حول مركبات اساسية ثلاثة. ولدى تطرّقه الى تلك المركبات، قال رابين ان المسألة هي الاسئلة بالذات، التي اذا لم يحدث تفاهم حولها، فمن الصعب الافتراض انه يمكن عقد اللقاء الثلاثي، في واشنطن. وقد اقترح رابين حلاً لمشكلة من هي الجهة التي تعلن عن تشكيل الوفد الفلسطيني والتي ما زالت قائمة، وذلك باختيار أحد البدائل الثلاثة التالية: «إمّا ان تعلن الولايات المتحدة الاميركية عن تشكيل الوفد [الفلسطيني] في اثناء عقد اللقاء الثلاثي لوزراء خارجيات الدول الثلاث؛ وإمّا ان تعلن مصر عن تشكيل الوفد، باعتبارها الدولة المضيفة للحوار؛ وإمّا ان تعلن كل من الولايات المتحدة الاميركية، واسرائيل، ومصر، في آن، عن ذلك التشكيل» (**عل همشمار**، ٢٦/١/١٩٩٠).

وقد خرج رابين بانطباع ايجابي من لقاءاته مع الاميركيين، فقال ان بيكر يعمل، بجدية، لانجاح المبادرة الاسرائيلية للانتخابات. ورابين لا يرى ان الوقت يضغط على بيكر. فحسب اعتقاده، ان حكومة الوحدة الوطنية لا تزال قادرة على التغلّب على العقبات، والسير الى أمام في طريق السلام (**المصدر نفسه**).

ونقلت المصادر الصحفية الاسرائيلية عن رابين تقويمه لمواقف شامير ازاء الحلول الوسط التي طرحها مع الادارة الاميركية، فقال: «ان شامير يمكنه، اذا لم يهزم من قبل وزراء الاشتراطات، قبول الحلول المطروحة في شأن تركيب الوفد الفلسطيني (الذي سوف يضمّ مبعدين وممثلين عن العرب في القدس الشرقية)». لكن رابين يعتقد بأن الامر «لن يتحقق بسهولة، وفوراً. ففي البداية، يجب انتظار اجتماع مركز الليكود. وبعد ذلك، فقط، سوف يكون الاستمرار ممكناً في عملية الاقناع». وأضافت المصادر نفسها، انه لا يمكن استبعاد احتمال ان يكون بيكر أبلغ الى رابين انه اذا ما أظهر شامير موقفاً غير محتمل، «فسوف يكون مستعداً، وفي الوقت المناسب، لتحريك المسار، وذلك بالاعراب عن نفاد الصبر» (**المصدر نفسه**).

والى جانب المواضيع السياسية، المتعلقة بمسيرة السلام في المنطقة، بحث رابين في أوجه التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وفي مسألة تخفيض المساعدات المالية المقدّمة من الحكومة الاميركية الى اسرائيل، والتي أُعلن عن تخفيضها في السنوات المقبلة. وفي تقريره الى الحكومة الاسرائيلية، في هذا الشأن، بتاريخ ٢١/١/١٩٩٠، ذكر رابين ان اقتراح السناتور روبرت دول تخفيض المساعدات الخارجية الاميركية لا يمثّل رأيه الشخصي، ولا حتى رأي الرئيس الاميركي جورج بوش فقط، بل ان الاقتراح يحظى بتأييد واسع في البيت الابيض، وفي الكونغرس. ومن العوامل التي أوردها رابين، في تقريره، وتتسبّب، حسب رأيه، في تزايد اعداد المؤيدين في الادارة الاميركية لتخفيض المساعدات الى اسرائيل، هو «الشعور السائد في الولايات المتحدة الاميركية بأن اسرائيل لا تبذل ما يكفي من جهود لانقاذ مسار السلام المتعثّر؛ وحدوث تغيير في سلّم الاولويات الاميركية، في أعقاب التطوّرات في الكتلة الشرقية». وأضاف رابين، ان اصدقاء اسرائيل في الكونغرس الاميركي أبلغوا اليه ان مسيرة السلام المتعثّرة، «تجعل من الصعب عليهم، تبنّي قضايا اسرائيل المطروحة على الكونغرس» (**هآرتس**، ٢٢/١/١٩٩٠).

بيرس؛ البحث عن الذات

في اطار الاتصالات التي أُجريت بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل لتذليل العقبات المتعلقة بالضمانات التي تطالب بها الحكومة الاسرائيلية، كشرط مسبق للدخول في المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية، جاءت زيارة زعيم حزب العمل، بيرس، للقاهرة، في النصف الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، لتبدو، في السياق العام، كأنها مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً، بتلك الاتصالات. الّا ان المراقبين قالوا، ان تلك الزيارة لم تكن سوى استمرار لمعركة التنافس القائمة بين بيرس ورابين على الامساك بدفّة العمل السياسي في حزب العمل. ويدعم المراقبون رأيهم بالقول، انه، في القاهرة كما في واشنطن، تتعزّز القناعة بأن المحور القوي جداً في اسرائيل هو «محور شامير ـ رابين، الذي تعضده الحكومة. وهو المحور الوحيد القادر على فتح باب المفاوضات» (عكيفا الدار، **هآرتس**، ٢٨/١/١٩٩٠).

وقد رأى البعض ان توجّهات بيرس تتفق مع توجّهات الرئيس المصري، حسني مبارك، في هذه المرحلة. وكلاهما يؤيد ان تلعب م.ت.ف. دوراً في المفاوضات، الأمر الذي يرفضه محور شامير ـ رابين، مستنداً، في ذلك، الى تأييد، ودعم، الولايات المتحدة الاميركية. ونظراً الى ان مبارك «لا يريد المواجهة مع الادارة الاميركية مباشرة، فانه على استعداد لفعل كل شيء لتفكيك حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل؛ وكذلك مساندة بيرس على البحث في صيغ معيّنة لاخفاء نوايا الاعتراف بـ م.ت.ف. التي تقف في [الانتظار]» (موشي زاك، **معاريف**، ١٩٩٠/١/٢٩).

وذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان ما اقترحه بيرس على المسؤولين في القاهرة هو ان تتنازل مصر عن مكانتها الرائدة في المشكلة الفلسطينية، من اجل اعادة الاردن الى المركز على الخارطة السياسية، وهذا يتعارض مع مواقف رابين الذي اقترح ان تكون القاهرة مفصلاً رئيساً في العلاقة الاسرائيلية ـ الفلسطينية. وأضافت المصادر نفسها، ان بيرس اقترح الاردن، «نظراً الى انه ينادي، حالياً، بالعودة الى فكرة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. ومعنى ذلك، بالنسبة الى مصر، ان عليها التنازل عن المكانة الخاصة التي تتمتّع بها لصالح الاردن... أي اعادة ' الخيار الاردني ' الى الواجهة، واحياء اتفاق حسين ـ عرفات؛ بمعنى التخلّي عن فكرة الحوار المباشر، والعودة الى المؤتمر الدولي» (بنحاس عنباري، **عل همشمار**، ١٩٩٠/١/٢٤).

الى هذا، واذا ما كان صحيحاً ان بيرس طرح، فعلاً، مثل هذه الافكار في القاهرة، فان مثل هذا الطرح، في هذه الظروف، يتفق مع الفكرة التي تفيد بأن بيرس يرغب في تغيير المبادرة السياسية، لأنها ترتبط، بشكل او بآخر، بتغيير الحكومة في اسرائيل، أي ان فشل خطة شامير ـ رابين يؤدي، بطبيعة الحال، الى سقوط حكومة الوحدة الوطنية التي تتبنّى الخطة؛ وبالتالي يتمّ احياء خطة بيرس. وفي هذا الاطار، كتب الصحفي ابراهام تال: «ان بيرس قدّم، في القاهرة، اقتراحات غير مقبولة من رئيس الحكومة، وهو يستغل الفرص لكي يبعث فكرة المؤتمر الدولي من جديد. ويفعل كل ذلك من اجل هدف واضح، هو ان خطواته هذه تقرّب موعد تفكيك الحكومة [الاسرائيلية]». وحسب رأي الصحفي تال، فان المصريين أبلغوا الى بيرس، انهم يعلّقون آمالاً على استمرار حكومة الوحدة، من اجل تحقيق السلام. وأضاف، ان المصريين والاميركيين على اقتناع بأنه اذا ما تفكّكت الحكومة الاسرائيلية الحالية، فان «احتمالات السلام لن تكون أفضل ممّا هي عليه الآن؛ بل ربما سوف تكون اسوأ منها، سواء اذا ما حقق بيرس شراكة مع المتدينين وأقام حكومة ذات قاعدة ضيّقة، او اذا ما أُجري تقديم موعد الانتخابات» (**هآرتس**، ١٩٩٠/١/٢٥).

الاسحقان والمصالح الجامعة

وعلى الرغم من تأكيد السياسيين الاسرائيليين الدائم انهم يضعون مصلحة اسرائيل العليا فوق كل مصلحة أخرى، فقد تداخلت، في الفترة الاخيرة، المواقف على الساحة السياسية ـ الحزبية الاسرائيلية، وتركت انعكاسات عديدة، سواء على المواقف الداخلية، أو على المواقف السياسية الخارجية، بما يخدم، احياناً، المصالح الحزبية، والشخصية. فشامير، مثلاً، بدا، في الاسابيع الماضية، كأنه يدير معركته الشخصية الاخيرة، ووظّف لذلك جهداً كبيراً حتى يشكّل الحصن القوي لليكود تجاه خطر فقدان السلطة. فالتهديد بفك الشراكة، الذي يواجهه من حزب العمل، ليس تهديداً شكلياً؛ بل قد يكون احتمالاً واقعياً. ورأى بعض الاسرائيليين انه، في اللحظة التي سوف يتضح فيها ان الليكود يرفض المبادرة السياسية، فانه لن يكون لدى حزب العمل أية ذريعة للاستمرار في الشراكة معه داخل الحكومة. وينطبق الامر عينه على رابين أيضاً، وعلى باقي القوى المتصارعة داخل الحزب. ومن هذه الزاوية، فان بيرس، الذي يعمل بدأب على تشكيل حكومة مقلّصة، «يقدم خدمة كبيرة الى شامير؛ اذ لا يوجد شيء يخشاه مركز الليكود أكثر من احتمال فقدان السلطة... [وان] تراجع شامير [في مركز الليكود] سوف يقود الى سقوط الحكومة؛ وهذا معناه الدخول في مرحلة ضياع وحرب على السلطة في الليكود لا تبقي ولا تذر» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٩٠/١/٢٦).

واذا ما تحقق لوزراء «الاشتراطات» انتصار

على شامير في مركز الليكود، وتسبّبوا في استقالته، كما أُعلن غير مرة، فان هذا الموقف سوف يشكّل نقطة تحوّل في الليكود. «فهو سيفقد مكانته كحزب مركزي؛ وسوف يتقلّص، بالتدريج، الى حزب صغير، يضمّ متطرفين، ولن تقوم له قائمة». واذا كان صحيحاً، ايضاً، ان شامير ليس لوبا الياف في أفكاره، فان الصحيح، أيضاً، انه طرح مبادرة «تتضمّن انتخابات في المناطق [المحتلة]، ومفاوضات مع وفد فلسطيني منتخب. وهو على استعداد لمنح سلطة فلسطينية مستقلة [!]، والدخول في مفاوضات على الوضع النهائي للمناطق [المحتلة!]. ومن يؤيد مثل هكذا اقتراح، فانه يتنازل، عملياً، عن 'ارض - اسرائيل الكاملة'؛ وليس هامّاً ما هي التصريحات التي يطلقها. وفي مثل هذا الوضع القائم، فان البرنامج الافضل هو السير في مسار السلام الذي يتمتّع باجماع قومي واسع. ومثلما حدث في مسار السلام مع مصر، كذلك فان المسار الحالي، عندما يطبّق، سوف يسجّل لصالح الليكود» (**المصدر نفسه**).

أمّا بالنسبة الى رابين، الذي يتمسّك ببقاء الحكومة الحالية، ويبذل جهوده من اجل مسار التسوية، باعتباره «فرصة زمنية» اضافية، فانه يربط استمرار بقائه في الحكومة بتطورَيْن: الاول، حدوث تحرك ما في الاتصالات السياسية الجارية لبدء الحوار الفلسطيني - الاسرائيلي؛ والثاني يتعلق بالاجتماع المرتقب لمركز الليكود، والمواقف التي ستصدر عنه (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/١/٢٥).

وازاء تمسّك رابين وشامير ببقاء الحكومة الحالية، والدفاع عنها، كل في مواجهة أخصامه داخل حزبه، رأى احدهم ان ما يوحّد موقف الاسحقين هو انهما يتقاسمان الشراكة في مخاصمة ياسر عرفات وبيرس. وحسب اعتقاد شامير، فان حكومة يترأسها بيرس «سوف تجري مفاوضات مع عرفات، يتمّ، في نهايتها، كما هو واضح، التنازل عن مناطق [محتلة]، واقامة دولة فلسطينية. [وان] نفور رابين من عرفات، لا يقل عمّا يكنّه له شامير؛ لكنه يحافظ، حتى الآن، على بقية من ماء وجه بيرس. وان خشيته من الدخول في مفاوضات مع عرفات، كان الدافع الذي قاد رابين الى اتخاذ المبادرة، لوضع صيغة حل وسط (في قضية وايزمان)، وسحب البساط من تحت قدمي بيرس.

«وباختصار، فان شامير يستخدم المعراخ حاجزاً على طريق مسار السلام؛ امّا رابين، فانه يستخدم الليكود حاجزاً على طريق بيرس. وهكذا يمكن لكل منهما مساعدة الآخر، والتقدّم، معاً، على طريق لا خروج منه، مع ان الواقع معقّد أكثر من ذلك. فرابين يريد التخلّص، في النهاية، من الانتفاضة، وهو يدرك انه من دون تحرّك سياسي لا يوجد أمل كبير في ان يتخلّص من تحمّل مسؤولية سقوط مزيد من القتلى والجرحى، وتشويه خصائص [اسرائيل]. وهو يدرك ايضاً، انه من دون مبعدين، يتمّ اعادتهم، ومشاركة سكان القدس الشرقية، لا يحتمل ان يجرى أي تحرّك في اتجاه [تنفيذ فكرة] الانتخابات في المناطق [المحتلة]» (عكيفا الدار، **هآرتس**، ١٩٩٠/١/٧).

وفي حقيقة الأمر، حاول بيرس استغلال كل فرصة ممكنة، وكان آخرها أزمة اقالة وايزمان، من اجل تفكيك حكومة الوحدة الوطنية، وتشكيل حكومة ذات قاعدة ضيّقة. ولكن رابين شكّل حجر عثرة في وجه طموحات بيرس. وقد عمل محور شامير - رابين، بنجاح حتى الآن، لمنع تفكيك الحكومة؛ بل ان رابين بذل مساعي هامّة في واشنطن، من اجل تحقيق هذا الهدف؛ وذلك من خلال البحث في حلول للمشاكل العالقة، التي لا تزال تحول دون عقد الاجتماع الثلاثي، وبدء الحوار الفلسطيني - الاسرائيلي. والاساس الذي يستند اليه رابين، في كل ذلك، حسب ما كتبه احدهم، هو ان مواقف رابين لم تنضج، بعد، للانضمام الى دائرة بيرس. «فرابين الذي يتمتّع بدعم الادارة الاميركية، يعتقد بأن الوقت لم يحن بعد، للاقرار بانتهاء المسار السياسي، الذي يشكّل الذريعة لبقاء، أو خروج، المعراخ من الحكومة التي يرأسها شامير» (شمعون شيفر، **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/١/٢١).

محمد عبد الرحمن

أزمة اقالة وايزمان

تزامنت الازمة الحكومية القصيرة التي تمثّلت في اقدام رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، على اقالة عيزر وايزمان من منصبه الوزاري، ثمّ العودة عن هذا القرار في أقل من ٤٨ ساعة، في اسرائيل مع عودة سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتاين، من واشنطن، بعد اختتام سلسلة من المحادثات مع مسؤولي وزارة الخارجية الاميركية بشأن شروط اسرائيل لعقد اللقاء الوزاري الثلاثي لوزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، تمهيداً لبدء الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني في القاهرة.

لقد اتضح من التقرير الذي قدّمه روبنشتاين الى الحكومة الاسرائيلية حول نتائج محادثاته مع وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان الجدل بشأن الشروط الاسرائيلية المسبقة لعقد اللقاء الوزاري الثلاثي لم تتمّ تسويته، ممّا حدا بشامير الى رمي «قنبلة وايزمان» داخل الحكومة، لكسب المزيد من الوقت، قبل ارسال ردّه على مقترحات واشنطن. هذا لأنه تبيّن، فيما بعد، ان المعلومات حول اتصالات وايزمان برجال م.ت.ف. كانت في حوزة شامير قبل ما لا يقل عن ستة شهور، وقد قام باطلاع القائم بأعماله وزير المالية، شمعون بيرس، ووزير الدفاع، اسحق رابين، عليها.

وفي هذا السياق، كشفت صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية النقاب، بتاريخ ١٩٩٠/١/٥، عن ان وزير الخارجية الاميركية، بيكر، سلّم سكرتير الحكومة الاسرائيلية، روبنشتاين، رسالة الى نظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، تضمّنت نص الوثيقة التي وافقت عليها الادارة الاميركية، واطلقت عليها اسم «مسودة الولايات المتحدة الاميركية». وقد فهم من مضمون الوثيقة ان جميع الضمانات التي سوف تمنحها الولايات المتحدة الاميركية ينبغي ان تتلاءم مع روح مشروع بيكر ذي النقاط الخمس.

وعلم ان هذه الوثيقة جاءت على أرضية التجاذب بين تل ـ أبيب وواشنطن منذ الاعلان عن الموافقة المصرية ـ الاسرائيلية على مشروع بيكر؛ كما جاءت، أيضاً، في ظل رفض الحكومة الاسرائيلية عقد اللقاء الوزاري الثلاثي، ما لم يسبقه تفاهم اميركي ـ اسرائيلي يوفّر لاسرائيل الضمانات التي تطالب بها، وفي مقدمها استبعاد دور م.ت.ف. وحصر جدول اعمال اللقاء في اجراءات الانتخابات في المناطق المحتلة.

اضافة الى الوثيقة الاميركية، تسرّبت معلومات، من واشنطن، تفيد بأن الولايات المتحدة الاميركية رفضت الطلب الاسرائيلي بحصر أعضاء الوفد الفلسطيني بشخصيات من داخل المناطق المحتلة فقط. كما أن واشنطن حاولت، خلال المباحثات بين روبنشتاين والمسؤولين الاميركيين، وعبر الرسائل المتبادلة مع القاهرة، حثّ اسرائيل ومصر (وبالتالي م.ت.ف.) على ان يتمّ نشر اسماء اعضاء الوفد الفلسطيني، للمرة الاولى، في احد بيانات القيادة الوطنية الموحّدة في المناطق المحتلة، الامر الذي رفضه روبنشتاين (هآرتس، ١٩٩٠/١/٧).

الردّ الاسرائيلي على واشنطن

بعد قيام سكرتير الحكومة الاسرائيلية، روبنشتاين، بنقل مضمون مباحثاته في واشنطن، والوثيقة الاميركية، الى المسؤولين الاسرائيليين، عقد الطاقم الوزاري الرباعي الاسرائيلي لهذا الغرض. وبعد انفضاضه، لم يصدر عنه أي بيان، واكتُفي بالقول ان الطاقم الاسرائيلي المصغّر سوف يعقد اجتماعاً لاحقاً، يتبلور، خلاله، الرد الاسرائيلي الرسمي، قبل زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لواشنطن، خلال الاسابيع القليلة المقبلة، حيث من المفترض ان يلتقي، خلال تلك الزيارة،

بعدد من المسؤولين الاميركيين، وبضمنهم وزير الخارجية بيكر؛ كما كان من المتوقع، أيضاً، ان تقوم الادارة الاميركية بايفاد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، دنيس روس، الى المنطقة، لاستجلاء الخطوات الواجب اتخاذها لدفع الجهود الاميركية الرامية لعقد اللقاء الوزاري الثلاثي الى امام. لكن رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، استبق عقد اجتماع الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر وفجّر الازمة باقالة وايزمان، خلال اجتماع الحكومة الاسرائيلية الاسبوعي، حيث طلب، قبيل انفضاض الاجتماع بقليل، تقديم بيان خاص (دافار، ١/١/١٩٩٠).

نص بيان شامير

«اعضاء الحكومة؛

«اشعر بأن من واجبي تقديم البيان التالي بحضور الحكومة:

«استناداً الى صلاحياتي، وفقاً للبند ٢١ أ (أ) من قانون تأسيس الحكومة، أرى من واجبي اطلاع الحكومة على انني قرّرت اقالة الوزير عيزر وايزمان من منصبه. بيان حول هذا سوف يقدّم الى الكنيست، أيضاً، وفقاً لمتطلبات القانون.

«السبب في ذلك هو قيام الوزير وايزمان، بشكل مباشر وغير مباشر، خلال فترة من الزمن، باجراء اتصالات مع م.ت.ف. خلافاً للقانون، وخلافاً لخطوط الاساس للحكومة الاسرائيلية.

«لقد التقى [وايزمان]، قبل فترة معيّنة، بممثل رسمي لـ م.ت.ف. في احدى الدول الاوروبية؛ وفي الآونة الاخيرة، بعث برسائل الى زعيم م.ت.ف. [ياسر] عرفات، وتلقّى منه رسائل عبر مبعوث خاص.

«ليس هذا كل شيء؛ فالوزير وايزمان نفسه يدرك جيداً ما أقصده؛ وقد اعترف بهذا بحضور ممثل رسمي...

«اعضاء الحكومة؛

«لم أتخذ قراري حول هذه الخطوة بسهولة، التي هي، بطبيعة الحال، ذات ابعاد... لا اعتقد بأن هناك شخصاً في اسرائيل يستطيع استيعاب سماحي للوزير وايزمان بالاستمرار، والجلوس، في الحكومة، التي من وراء سياستها يسعى الى تجاوز كل القواعد والمسؤولية المشتركة.

«بالتحديد، في هذه الايام التي تفرض على الحكومة اجراء مفاوضات حول قضايا اساسية وحسّاسة، ليس من الممكن ان يكون في داخلها عضو يسمح لنفسه باجراء اتصالات مع الجانب المعادي...

«ان اقالة الوزير وايزمان تصبح سارية المفعول بعد ٤٨ ساعة» (هآرتس، ١/١/١٩٩٠).

امّا رسالة بيرس الى شامير بشأن اقالة وايزمان، فقد نصّت على ما يلي:

«حضرة رئيس الحكومة؛

«في جلسة الحكومة، بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٩، استخدمت صلاحيات وفقاً للبند ٢١ أ (أ) من قانون الاساس للحكومة، لاقالة الوزير عيزر وايزمان من منصبه. اننا نرفض بيانك هذا، ونطالبك بالتراجع عنه.

«ان بيانك يتناقض مع قواعد تصرّف رئيس حكومة تجاه اعضاء حكومته. اذا كانت لديك ادعاءات ضد وزير، ليس من المعقول ان تستخلص العبر وتصدر بحقه حكماً، دون التحادث معه قبل ذلك.

«لقد ورد في الاتفاق الائتلافي للحكومة، بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٩، ما يلي:

« ' (١ ـ ٥) رئيس الحكومة لا يقوم باستخدام صلاحياته تجاه اقالة وزير من منصبه وفقاً للبند ٢١ أ (أ) من قانون اساس الحكومة، طوال فترة خدمتها، الّا بموافقة القائم بأعمال رئيس الحكومة... ' .

«مثل هذه الموافقة لم تصدر عن القائم بأعمال رئيس الحكومة؛ وبيانك يشكّل خرقاً اساسياً للاتفاق الائتلافي.

«ان عدم تراجعك عن بيانك يلقي عليك كامل المسؤولية تجاه ازمة خطرة، بكل ما يترتب عليها من نتائج.

«مع تحياتي؛ شمعون بيرس» (المصدر نفسه).

لجنة الخارجية والامن

في سياق مناقشة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست لأزمة اقالة وايزمان وتأثيرها في مسار السلام، قال وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، في حضور اللجنة: «اعتقد بأن مسار السلام لن يتضرر نتيجة للازمة الحكومية»، مضيفاً ان الوزير وايزمان يدرك تماماً قرارات الحكومة، ومُلزم بها. لهذا، لا يحق له العمل خلافاً لقراراتها. «لكن من غير الصحيح تفسير اقالته بأن مسيرة السلام سوف تتضرر؛ فالعكس هو الصحيح؛ اذ من الصعب ادارة المسيرة السلمية عندما يكون في الحكومة وزير لا يوافق على قراراتها، ويعمل من وراء ظهرها» (**عل همشمار**، ٢/١/١٩٩٠).

امّا القائم بأعمال رئيس اللجنة عضو الكنيست، بنيامين بن ـ اليعيزر (معراخ)، فقد ردّ على ارنس بقوله؛ «اذهب، اذهب الى واشنطن؛ باسم من أعطت مصر موافقتها على مشروع بيكر؟ هل الولايات المتحدة الاميركية لا تعلم، او لا ترغب ان تعلم[؟] باسم من ردّت مصر؟ لماذا انت ذاهب؟ هل انت ذاهب لارضاء الذات، أو من اجل كسب الوقت؟» (**المصدر نفسه**).

وفي الاطار عينه، عقّب عضو الكنيست، يوسي ساريد، بقوله: «لقد اتّهم شامير وايزمان بالخيانة، التي حُكمها الاعدام. لقد حدث مثل هذا الامر في رمال ريشون ليتسيون ـ وكان ساريد يشير بهذا الى ماضي شامير في حركة ' ليحي ' ـ » وأضاف: «هذه المرة، لا يحتاج شامير الى مسدّس؛ فمن المحتمل ان يقوم شخص آخر بتنفيذ المهمة».

امّا عضو الكنيست ابراهام بورغ (معراخ)، فقد دخل في صلب الموضوع؛ اذ قال: «لقد نجح وايزمان في التوصّل الى اتفاقات مع م.ت.ف. بينما ارنس هو المسؤول عن الجمود السياسي» (**المصدر نفسه**).

الكنيست

على اثر وقوع ازمة وايزمان، قامت سبع كتل من المعارضة بتقديم اقتراحات لحجب الثقة عن الحكومة. غير ان النهاية التي آلت الازمة اليها تركت الكنيست على هامش الاحداث.

وعندما عُلم بأمر التسوية بين شامير ووايزمان، اجتمعت كتل راتس ومبام وشينوي وقرّرت سحب اقتراحاتها لحجب الثقة. مع هذا، طالبت الكتل الحكومة بتقديم بيان في الكنيست حول مجمل «القضية المخجلة».

وقد أوضحت الكتل الثلاث قرارها برفضها المشاركة في «المهزلة التي فعلتها حكومة رابين ـ شامير في الايام الاخيرة». وجاء في بيان الكتل الثلاث «ان القضية المضحكة التي حدثت تعبّر، عملياً، عن موافقة الحكومة على قيام وزراء بالاتصال بـ م.ت.ف.». وأضاف: «ينبغي على الحكومة القيام بخطوة أخرى لا يمكن الحؤول دونها، وهي الاعتراف بضرورة التفاهم العلني، وبشكل رسمي، مع م.ت.ف. من اجل السير قدماً بالمسيرة السياسية» (**المصدر نفسه**، ٣/١/١٩٩٠).

كذلك، اعلنت كتلتا حداش و«التقدمية» عن سحب اقتراحيهما بحجب الثقة. ومقابل هذا، تقدّمت كتلتا هتحياه ومولیدت باقتراحي حجب ثقة عن الحكومة، في أعقاب التسوية التي تمّ التوصل اليها، على أساس ابعاد «وايزمان من الطاقم الوزاري المصغّر لمدة سنة ونصف السنة، مع بقائه عضواً في الحكومة». ووصفت كتلة هتحياه التسوية بأنها بمثابة حل وسط بين الحكومة وم.ت.ف. اذ قالت: «ان رئيس الحكومة، الذي نعت وايزمان بالتعاون مع اخطر اعداء اسرائيل، انهار في اللحظة الاخيرة. ومن خلال الرغبة في عدم تعرّض كرسيّه للخطر عرّض اسرائيل للخطر. لقد انقذ المعراخ وبعث برسائل الى الولايات المتحدة الاميركية والعالم أجمع تقول ان الحكومة، التي يرأسها، مستعدة، بالفعل، لاجراء مفاوضات مع م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**). كذلك، قدّمت عضو الكنيست، غيئولاه كوهين، من هتحياه، ورفائيل ايتان، من تسوميت، اقتراحاً لاطلاق سراح ايفي نتان من سجنه، في أعقاب السماح لوايزمان بالاستمرار في الحكومة. وأضافت كوهين: «من الافضل أيضاً ضمّ ايفي نتان الى الحكومة، لكي يعزّز جناح م.ت.ف. في داخلها» (**معاريف**، ٣/١/١٩٩٠).

وقال عضو الكنيست يائير تسبان (مبام): «لقد بدأت القضية كمأساة وانتهت بمهزلة... لقد

أبقى اسحق شامير، في حكومته، شخصاً نعته بالمتعاون مع أخطر اعداء اسرائيل، بينما بيرس ورابين اللذان يدركان جيداً ان أي تقدّم في المسيرة السياسية مشروط بالتنسيق المباشر، أو غير المباشر، مع م.ت.ف. قد ساهما، مجدداً، في تقوية القيود المعادية للشعب الفلسطيني التي تضعها حكومة الشلل القومي» (**عل همشمار**، ٣/١/١٩٩٠).

كذلك، وصف عضو الكنيست، امنون روبنتشاين (شينوي)، تسوية ازمة الاقالة بأنها «تسوية عفنة وغير محترمة للاطراف كافة، داعياً حزب العمل الى القول علناً: انه لا يوجد أي احتمال للسلام دون التفاهم مع م.ت.ف. والاستقالة من الحكومة» (**معاريف**، ٣/١/١٩٩٠).

وفي السياق ذاته، قال عضو الكنيست، دادي تسوكر (راتس): «لقد اظهرت القضية حكومة شامير - رابين بكامل قبحها». ورحّب تسوكر ببقاء الوزير وايزمان في الحكومة، لأنه «في هذا المسار حدث تطوّر هام، وفقاً له يتواجد في حكومة اسرائيل وزراء اجروا اتصالات مع م.ت.ف.». وأضاف: ان «محاولة رئيس الحكومة لنسف المسيرة السياسية لم تنجح، على غرار عدم نجاح محاولة شامير ورابين للتهرب من المفاوضات المباشرة مع م.ت.ف.» (**المصدر نفسه وعل همشمار**، ٣/١/١٩٩٠).

امّا كتلة حداش، فقد رأت ان التسوية التي تمّت تعزّز خطوات العرقلة التي يقوم بها شامير وحكومته تجاه مسيرة السلام، وتراكم العوائق الاضافية امام التفاهم مع الشعب الفلسطيني. لقد كشفت التسوية عن استمرار المعراخ في التذيّل وراء سياسة الليكود (**عل همشمار**، ٣/١/١٩٩٠).

امّا القائمة التقدمية، فقد رأت ان القضية اعطت الشرعية للاتصالات بـ م.ت.ف. وان محاولة شامير لايقاف المسار ذهبت هباء (**المصدر نفسه**).

شاركها هذا الرأي وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون (ليكود)، ولكن من منطلق آخر. فقد صرّح، بعد اجتماع وزراء القيود، قائلاً: «لقد شاهدنا امراً خطيراً، هو عدم قدرة شامير على الصمود أمام الضغط... لقد شقّت الطريق امام الاتصالات بـ م.ت.ف. بمجرّد بقاء وايزمان في الحكومة... لقد شاهدنا نموذجاً للاسلوب الخاطىء المعمول به لاتخاذ القرارات» (**المصدر نفسه**، ٥/١/١٩٩٠).

كذلك خرج نائب رئيس الحكومة وزير البناء والاسكان عن صمته؛ اذ قال: «لسنا شركاء في تلك التسوية التعيسة، التي بدأت بمسرحية وانتهت بفضيحة... هذا ما يحدث لليكود عندما لا يشارك جزء من قيادته في المعلومات والقرارات» (**المصدر نفسه**).

اهداف شامير

لقد أراد شامير تحقيق اهداف عدة جرّاء تفجيره ازمة وايزمان، في مقدّمها هدفه المتعلق بالتخلّص من مبادرته السياسية بشكل خاص، ومن المسيرة السياسية، بشكل عام، المرتبطة بمستقبل الاراضي الفلسطينية المحتلة وبدور م.ت.ف. المتوقّع في المفاوضات المرتقبة.

لقد فجّر شامير الازمة، «وربما اصبح من السهل عليه، الآن، ان ينام وان ينوّم معه المسار السياسي. شامير غاضب على وايزمان، ليس بسبب مصافحته م.ت.ف. في جنيف، وانما بسبب خشيته من ان تفكر قيادة م.ت.ف. بجدية في الدخول في مسار المفاوضات. وان نصائح وايزمان [للمنظمة] تهدد بسلب أمل شامير الكبير في ان تحبط م.ت.ف. المسار السياسي. وحول هذا الامر، يصعب على شامير التسامح» (**المصدر نفسه**).

وفي الاطار عينه، قال شامير، في حديث مع شخصيات رفيعة المستوى في الليكود: «ينبغي علينا السير ونحن مرفوعي الرأس. لقد أوقفنا اللعبة الخطرة مع م.ت.ف.». فالحكومة، على حدّ قوله، «مستمرة بالعمل بقيادتنا. فحكومة بدوننا سوف تدخل، على الفور، في مفاوضات مع م.ت.ف. ويجب علينا الحؤول دون ذلك، من اجل مستقبل اسرائيل» (**معاريف**، ٣/١/١٩٩٠).

ويسود الاعتقاد لدى البعض في اسرائيل، بالنسبة الى تفجير أزمة اقالة وايزمان، ان توقيتها يعود الى زيارة وايزمان الى الاتحاد السوفياتي. وعلى حدّ قول بعض المصادر الاسرائيلية، فان السوفيات كانوا اعدّوا برنامجاً لوايزمان، بحيث يتضمّن لقاء مع عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود

عباس (ابو مازن). وكانت زيارة زعيم حزب العمل، بيرس، الى موسكو أُجّلت بسبب رفض بيرس اللقاء بأبي مازن (**عل همشمار**، ٢/١/١٩٩٠).

كذلك، كانت الولايات المتحدة الاميركية هي الهدف الرئيس لمناورة شامير. فمنذ الموافقة الاسرائيلية على مشروع بيكر، اعتقد شامير، ووزير خارجيته ارنس، بأن ارفاق قبول المشروع بستة اشتراطات سوف يجبر الولايات المتحدة الاميركية على السير قليلاً في اتجاه اسرائيل. وبعد عودة سكرتير الحكومة الاسرائيلية، روبنشتاين، من واشنطن، اتضح لشامير انه «باستثناء تنازلات شكلية، فالاميركيون لم يقدّموا الى الاسرائيليين شيئاً... وكان واضحاً ان شامير يبحث عن التوقيت الملائم لتفجير المباحثات؛ وان السؤال كان، فقط، متى؟ فمعظم التقويمات تحدثت عن لقاء يعقد بين وزراء خارجيات اسرائيل ومصر والولايات المتحدة الاميركية في واشنطن... لهذا، قرّر شامير انه من الافضل تفجير المسار منذ الآن، قبل حشر اسرائيل في الزاوية» (موطي باسوك، **المصدر نفسه**، ٣/١/١٩٩٠).

وفي السياق عينه، قال افرايم سنيه (رئيس الادارة المدنية الاسرائيلية السابق في المناطق المحتلة): «على ما يبدو، كان هدف شامير، منذ البداية، تعليق مسار التفاهم مع الفلسطينيين حتى نهاية فصل الربيع، وعندها يتمّ القضاء عليه نهائياً. ففي هذا الفصل، تبدأ، في الولايات المتحدة الاميركية، معركة انتخابات الكونغرس، التي تشغل الاوساط السياسية الاميركية كافة.

«ومنذ بداية نيسان (ابريل)، تقريباً، وحتى نهاية تشرين الاول (نوفمبر) ١٩٩٠، لن يجرؤ أي سياسي اميركي عاقل على استخدام الضغط على اسرائيل، او التسلّح به. لهذا، ففي حال استمرار الجمود السياسي حتى نيسان (ابريل) يصبح من الممكن الافتراض انه سوف يستمر حتى نهاية العام ١٩٩٠. وفي مثل هذا الوضع، فان المتشددين في م.ت.ف. سوف يردّون على استمرار الجمود بمزيد من التطرّف؛ وعندها لن تقوم قائمة لمسار السلام.

«ومن اجل الحؤول دون حل الائتلاف الحكومي على خلفية المواجهة مع الادارة الاميركية، استبق شامير الامر وبادر الى تفجير الازمة الحالية، لأنه لا توجد ذريعة أكثر نجاحاً لاحداث أزمة، واكثر ضماناً من الناحية الانتخابية، من اتصالات وزير في حزب العمل مع العدو م.ت.ف. فالازمة ليست أزمة وايزمان واتصالاته؛ انها أزمة حكومة النظرتين الاستراتيجيتين المتعارضتين والمتعايشتين معاً. انها أزمة الشراكة السياسية غير الممكنة، والتي وصلت الى استنفاد اغراضها... ولولا تفجّر أزمة وايزمان، لكانت انفجرت ازمة خلال شهر، أو شهرين، حول موضوع آخر غير مثير، مثل اسماء اعضاء الوفد الفلسطيني في محادثات القاهرة، أو مسألة تصويت عرب القدس الشرقية» (**هآرتس**، ٢/١/١٩٩٠).

وهكذا يتضح ان وايزمان كان وسيلة وليس غاية بعد الازمة التي واجهها شامير ازاء القبول المصري ـ الفلسطيني بخطة بيكر، الذي وضع شامير تجاه خيارين: «امّا قبول الشروط الاميركية لاستمرار مسار السلام، وعبر هذا اتباع سياسة تتعارض مع مواقف الليكود؛ وامّا رفض مبادرة بيكر والتسبّب بأزمة مع الاميركيين، وحلّ حكومة الوحدة الوطنية على خلفية رفض الليكود تليين مواقفه من اجل السير قدماً بمسار السلام. هذان الخياران كانا سيئين بالنسبة الى شامير. فقبول شروط الولايات المتحدة الاميركية معناه فقدان زعامته في الليكود، والتنكّر للمبادىء التي يؤمن بها. ومن جهة أخرى، فان رفض خطة بيكر معناه الذهاب الى انتخابات جديدة، في وضع لا يتمتّع فيه الليكود بتأييد جارف من قبل الرأي العام؛ اذ يمكن، ببساطة، الاشارة الى الليكود على انه المتسبّب في الفجوة مع الاميركيين، وافشال المسار السياسي لاسباب اجرائية ثانوية، وليس بسبب المحافظة على مصالح حيوية لاسرائيل، التي تحظى باجماع قومي. امّا اقالة الوزير وايزمان من الحكومة، حتى ولو افترضنا ان لها ما يبررها بسبب اتصالاته بـ م.ت.ف. فهي تساعد شامير على التخلّص من المصيدة التي وقع فيها في قضية مسار السلام» (دان افيدان، «وسيلة اسمها عيزر»، **دافار**، ٢/١/١٩٩٠).

وعلّق آخر على تصرّفات شامير، ابتداء من اتهام وايزمان بالخيانة تقريباً وربما ايضاً خرق مبدأ المساواة أمام القانون، وحتى تسريب معلومات

استخباراتية، بأنها تمّت بوعي وادراك كاملين من قبله، لكي يحقق هدفاً سياسياً. وقد تحقق هذا الهدف بكامله: «ومن الآن فصاعداً، سوف يكون واضحاً للجميع، في اسرائيل والعالم، انه لن يكون هناك رأيان مختلفان في موقف حكومة اسرائيل بشأن محادثات محتملة، مباشرة او غير مباشرة، مع م.ت.ف. ان كل تلميحات شمعون بيرس، وكل تصريحات وايزمان وبايلين وبرعام الجريئة، قد عرضت امام العالم على انها لا مضمون سياسي لها» (غاد ياتسيف، «اساس القضية»، **عل همشمار**، ١٩٩٠/١/٥).

وكتب الصحفي افنير ريغف، ان قضية وايزمان «سوف تؤثر، لمدة طويلة، في الجهاز الدبلوماسي، والسياسي، في اسرائيل، حتى بعد عملية انهائها الاجرائية. ان المذاق المرّ الذي بقي في أفواه السياسيين، من اليسار واليمين، لن يزول بسرعة. لقد أوضح سكرتير الحكومة، الياكيم روبنشتاين، في اثناء وجوده في الولايات المتحدة الاميركية، بصورة لا تقبل التأويل، ان حكومة برئاسة شامير لن تجري مفاوضات مع م.ت.ف. وان المحاولة الاميركية لتليين مواقف رئيس الحكومة في هذا الموضوع محكوم عليها بالفشل التامّ...

«لكن مهما يكن الامر، فان م.ت.ف. تشكّل المحور المركزي الذي تدور حوله معركة كبيرة. فالولايات المتحدة الاميركية ومصر والاردن وشخصيات اسرائيلية كلها تقوم بنقل الرسائل من، والى، م.ت.ف. كل هذا الخليط توقف عند باب مكتب رئيس الحكومة، الذي عاد وأعلن انه لا، ولن، يكون أي حوار مع م.ت.ف. طالما هو رئيس للحكومة...

«وقد ردّت أوساط اميركية على محاولة اقالة وايزمان بقولها، انه، بهذا، وجّه شامير رسائل الى اطراف ثلاثة، هي حزب العمل ووزراء الاشتراطات والاميركيون في واشنطن. وعلى الاميركيين ان يفهموا ان المفاوضات مع م.ت.ف. لن تقود الى أية نتيجة. امّا حزب العمل، فسوف يكون ملزماً باتخاذ قرارات سريعة ازاء مواقفه تجاه م.ت.ف. كما أوضح شامير لوزراء الاشتراطات انهم لا يملكون سبباً لخوض صراع ضده، وينبغي، الآن، الوقوف معاً ضد مواقف الولايات المتحدة الاميركية ومواقف حزب العمل، التي تضغط من اجل تغيير السياسة وفتح نافذة للتفاهم مع م.ت.ف.» (افنير ريغف، «اشارات شامير الثلاث»، **المصدر نفسه**، ١٩٩٠/١/٤).

الجامع المشترك للحكومة

لقد اجّل تطويق ازمة وايزمان البحث في مستقبل حكومة الوحدة الوطنية، انتظاراً لحدوث أزمة جديدة. وعلى الرغم من تبادل الاتهامات التي وصلت الى درجة النعت بالخيانة، وعلى الرغم من التصريحات التي أدلى بها طرفا الائتلاف حول اقتراب موعد حلّ الحكومة، فقد تمّت خلال ٤٨ ساعة، تسوية أزمة وايزمان عبر التوصّل الى حلّ وسط للقضية. ووصف احد الصحفيين هذا الوضع، فكتب: «هناك تقاطع مصالح بين كل من شامير ورابين ادّى الى انجاز اتفاق الحل الوسط. لقد أوضح مبعوثو رابين، وكذلك رابين نفسه، لوايزمان انه من المحتمل ان يجد نفسه وحيداً، في حال اصرّ على التمسّك بمواقفه المؤيدة لـ م.ت.ف. ومن الافضل له قبول التسوية» (يوسف حاريف، «التراجع»، **معاريف**، ١٩٩٠/١/٣).

أيّد هذا الرأي صحفي آخر؛ اذ كتب: «كم يبدو عجيباً ان كلا الاسحقين، شامير ورابين، يتمسّكان بهذه الحكومة، كل لاسباب مختلفة ومتناقضة. لقد قال شامير ان حكومة وحدة وطنية تستطيع كبح المفاوضات مع م.ت.ف. ولهذا، فهو مستعد لابقاء وزير في حكومة، ليس فقط تحدث مع م.ت.ف. بل تعاون معها من اجل افشال اهداف حكومة اسرائيل.

«كما ان رابين يدّعي بأن حكومة وحدة وطنية فقط تستطيع السير قدماً بمسار السلام. لكن مثله يدرك انه دون الاتصال مع ممثلي م.ت.ف. لن يتزحزح ذلك المسار قيد انملة.

«والامر الذي جعل الاسحقين متحالفين هو خصماهما المشتركان، ياسر عرفات وشمعون بيرس. لقد قال شامير والمقرّبون منه ذلك صراحة. فشامير يعتقد بأن حكومة برئاسة بيرس سوف تجري مفاوضات مع عرفات، تكون نهايتها التنازل عن المناطق [المحتلة] [واقامة] دولة فلسطينية. ونفور رابين من عرفات لا يقلّ عنه نفور شامير، ولكنه تخلّص، منذ فترة، من البقية الباقية لخوفه من بيرس. وهكذا يتبيّن ان الخوف من المفاوضات

مع عرفات كان الدافع الذي قاد رابين الى صيغة الحل الوسط لكي يسحب البساط من تحت قدمي بيرس» (عكيفا الدار، «أزمة من اجل الكبح»، هآرتس، ٧/١/١٩٩٠).

وفي السياق ذاته، كتب الصحفي موشي زاك: «ان الانجاز الذي نجح شامير في تحقيقه، خلال ٤٨ ساعة من بداية الازمة، هو وقوف الحكومة، بأجمعها، ضد المفاوضات مع م.ت.ف. لكنه، خلال انتصاره، وقع في خطأين تكتيكيين: الاول، عدم تصرّفه بلطف تجاه المهزوم واستخدام تعبير ان وايزمان طرد من الطاقم الوزاري...؛ والثاني اعترافه بأنه اخذ في الاعتبار، خلال حل الازمة، احتمال تشكيل حكومة مقلّصة برئاسة المعراخ...

«على الرغم من هذا كله، فشامير لم يساوم على مبدأ عدم التباحث مع م.ت.ف. بل على العكس، لقد تعزّز هذا المبدأ بدعائم اتفاقية وايزمان» (معاريف، ٥/١/١٩٩٠).

آراء وتعليقات

تباينت الآراء والتعليقات حول اسباب، وابعاد، الأزمة التي اجتاحت حكومة الوحدة في اسرائيل. فالاستنتاجات والدلائل التي نتجت عنها كانت كثيرة، ومتنوّعة، على الصعد كافة، البرلمانية والحزبية والشعبية، وبشكل خاص في ما يتعلق بكشف النوايا الحقيقية للنخبة السياسية الحاكمة في اسرائيل ازاء المسيرة السياسية في الشرق الاوسط، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على تراب وطنه.

لقد اعتبر البعض ان رئيس الحكومة الاسرائيلية أثار مشكلة اقالة وايزمان من منصبه، بهدف توصيل رسائل الى الاطراف كافة، المحلية والاقليمية والدولية، ذات العلاقة بالمسيرة السياسية، يؤكد فيها «الخطوط الحمر» التي لا يمكن ان يتجاوزها، وخصوصاً مسألة التفاوض مع م.ت.ف. والتخلّي عن الاراضي المحتلة. امّا البعض الآخر، فقد اعتبرها رفعاً لمستوى النقاش في اسرائيل ازاء الاتصالات واللقاءات مع م.ت.ف. من مستوى نقاش وسائط الاعلام ومستوى الكنيست الى مستوى النقاش داخل الحكومة.

فالاتصالات بـ م.ت.ف. من قبل بعض الشخصيات والتيارات السياسية الاسرائيلية لم تعد، منذ تعديل قانون الارهاب من قبل الكنيست الذي اعتبر الاتصال بأعضاء م.ت.ف. مخالفة يعاقب عليها القانون، تتمّ في الخفاء، من قبل الذين يؤمنون بضرورة اجراء تلك الاتصالات، من اجل مصلحة الشعبين، والتوصّل الى صيغة تفاهم لايجاد حل للقضية الفلسطينية. وقد تكثّفت هذه الاتصالات، وارتفع مستواها، على أرضية مبادرات السلام التي طرحت من جانب الطرفين. فالوزير وايزمان اعلن، مراراً، عن آراء وأفكار منفتحة تدعو الى ضرورة التفاوض مع م.ت.ف. كخطوة لا بدّ منها من اجل ايجاد حل لمشكلة الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، وبالتالي تحقيق السلام في المنطقة. اضافة الى ذلك، فقد أوضح وايزمان، بعد الأزمة، انه قام، في حينه، بتقديم تقارير الى «الشاباك» حول الاتصالات كافة التي اجراها د. احمد الطيبي في تونس مع م.ت.ف. وان معظم المعلومات السرية التي في حوزة شامير حول الاتصالات «مصدرها ما قدّمه وايزمان الى الشاباك؛ وان القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، كان على علم بالاتصالات التي اجراها وايزمان مع م.ت.ف.» (عل همشمار، ٢/١/١٩٩٠).

وكتبت صحيفة «دافار» الاسرائيلية (٢/١/١٩٩٠) ان وايزمان صرّح، قبل تسوية الازمة، بأن «الجميع يجرون اتصالات بـ م.ت.ف. [وكشف عن] انه حين كان يتكلم بالهاتف مع تونس كان على الطرف الثاني من الهاتف المفتوح شمعون بيرس نفسه». وهدّد وايزمان بنشر قائمة بأسماء القادة السياسيين في حزب العمل، وغيره، الذين اجروا اتصالات مع م.ت.ف.

وأضاف المصدر عينه، ان المعلومات السرية التي استخدمها رئيس الحكومة، شامير، لتفجير أزمة وايزمان كان حصل عليها منذ شهور عدة (في تموز - يوليو ١٩٨٩). وقد تضمّنت معلومات استخباراتية من «الموساد» وليس من «الشاباك» (المصدر نفسه، ٣/١/١٩٩٠). وقد قدّمت في تقرير مفصّل عن لقاء وايزمان بممثل م.ت.ف. في جنيف، نبيل الرملاوي، بتاريخ ٦/٦/١٩٨٩، والذي

استغرق ساعة كاملة في غرفة وايزمان في احدى فنادق جنيف. كذلك تضمّنت المعلومات شريطاً مسجّلاً لمحادثة هاتفية أُجريت بين وايزمان، من جهة، وتونس، من الجهة الاخرى؛ وكان المتحدث هناك د. الطيبي، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩. وقد قدّم خلالها وايزمان نصيحة الى قيادة م.ت.ف. بقبول مشروع وزير الخارجية الاميركية، بيكر، ذي النقاط الخمس. واشار الى م.ت.ف. بضرورة اضافة قيود على المقبول، على غرار ما فعلته اسرائيل (**عل همشمار**، ٢/١/١٩٩٠). وفي هذا الصدد، قال شامير: «لقد عمل وايزمان من خلف ظهر الحكومة، من خلال تقديمه النصح الى اشد اعداء اسرائيل خطورة» (**المصدر نفسه**، ١/١/١٩٩٠).

وفي خضم تلك الدوّامة، كان واضحاً، منذ البداية، انه لا توجد للحزبين الكبيرين في اسرائيل مصلحة في استمرارها، لأن ذلك يعني ـ حسب معادلة القوى السياسية القائمة ـ التوجّه نحو انتخابات مبكرة، لا يرغب في اجرائها الحزبان في المرحلة الحالية. لذلك، كانت صيغة الحل الوسط التي بلورها وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين (معراخ)، بالاشتراك مع وزير العدل الاسرائيلي، دان مريدور (ليكود)، والتي قضت بابعاد وايزمان من الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر، واستمرار عضويته في الحكومة، وزيراً للعلوم والتكنولوجيا.

وأفادت مصادر في مكتب رئيس الحكومة بأن خشية شامير من نجاح المعراخ بتشكيل حكومة ضيّقة مع المتديّنين كانت وراء الاعتبارات التي دفعت رئيس الحكومة الى التنازل عن طلبه باقالة وايزمان من الحكومة، والاكتفاء بابعاده من الطاقم الوزاري المصغّر.

فعندما اتضح لشامير ان الميزان السياسي يميل باتجاه حكومة مقلّصة مؤلفة من ٦٢ عضو كنيست (٣٩ معراخ، عشرة يسار، و١٣ متدينين متزمتين: اغودات يسرائيل وشاس وديكل هتوراه) قرّر الاستجابة لمناشدة وزير الدفاع، رابين، والاكتفاء، هذه المرة، بـ «نصف عقاب» الذي وصف في مكتب رئيس الحكومة بالكلمات التالية: «وايزمان أُنزل صفّاً، لكنه بقي في مدرستنا» (**معاريف**، ٣/١/١٩٩٠). وفي المقابل، رأى رابين، الذي يعارض، أيضاً، تشكيل حكومة مقلّصة برئاسة بيرس، ان حل الكنيست واجراء انتخابات مبكرة على خلفية «الاتصالات بـ م.ت.ف. سوف يلحق ضرراً بالمعراخ» (**المصدر نفسه**).

في هذه الاجواء الضاغطة، تمّت تسوية الازمة في لقاء استغرق أقل من سبع دقائق بين شامير ووايزمان، قام، على اثره، سكرتير الحكومة الاسرائيلية، روبنشتاين، بتلاوة البيان التالي على الصحفيين:

«التقى هذا الصباح [٢/١/١٩٩٠] رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بوزير العلوم والتكنولوجيا، عيزر وايزمان. وقد أكد رئيس الحكومة، بحضور وايزمان، الخطورة التي يراها في كل اتصال مع منظمات [الفدائيين]، وفي مقدمها م.ت.ف. ثمّ عاد وأكد رئيس الحكومة، مجدداً، على الخطوط الاساس للحكومة وقراراتها التي تمنع القيام بالاتصالات مع م.ت.ف.

«لقد وافق الوزير وايزمان على ملاحظات رئيس الحكومة، وسوف يعمل وفقاً لخطوط الاساس للحكومة، ووفقاً لقراراتها.

«وفي ختام المحادثات، قال الوزير وايزمان، انه استقال من الطاقم السياسي ـ الامني. وقال رئيس الحكومة للوزير وايزمان، انه سوف يعاد النظر في عضويته في الطاقم الوزاري بعد عام ونصف العام» (**المصدر نفسه**).

صلاح عبد الله

ملاحقة الشخصيات الوطنية والاسلامية

اتّسمت احداث كانون الثاني (يناير) الماضي بتعقّب سلطات الاحتلال الاسرائيلي لعدد من الشخصيات الوطنية، والاسلامية، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ وملاحقتها للحد من تحركاتها الميدانية، وسط اجواء محمومة لمنع أي منها من اجراء اتصالات مع الخارج، على اختلاف مستوى الاتصالات هذه، وبغض النظر عن طبيعتها. وكان مدير جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، في مقدم الذين طالتهم إجراءات سلطات الاحتلال الاسرائيلية، فيما تعرّض آخرون لاجراءات أقل. ومن جهة أخرى، بدأت السلطات الاسرائيلية محاكمة زعيم حركة «حماس»، الشيخ أحمد ياسين. وكشفت المحاكمة عن تخوّفات اسرائيلية من تنامي نفوذ «حماس» وعن محاولة من جانب اسرائيل لتعميم اجراءاتها، لتشمل الشخصيات الوطنية، والاسلامية، في الضفة والقطاع.

بدأت اجراءات السلطات الاسرائيلية ضد فيصل الحسيني منذ كانون الاول (ديسمبر) الماضي، حين أصدرت قراراً بمنعه من دخول الضفة الفلسطينية لمدة ستة شهور. وحصر القرار تحركات الحسيني في نطاق مدينة القدس، حيث مكان اقامته الدائم. واتهم قرار المنع، الذي وقّعه القائدان العسكريان الاسرائيليان للضفة والقطاع، الحسيني بانه «يشكّل تهديداً للأمن العام». أمّا الحسيني، فربط، من جانبه، بين القرار وتصاعد الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة؛ وقال: «حققت الانتفاضة، في عامها الأول، وجودها الفعلي في المنطقة، وتوّجته باعلان الاستقلال؛ وحققت، في عامها الثاني، دعم وتأييد الرأي العام العالمي؛ وهي، الآن، تجتهد، وتسعى، في عامها الثالث، الى اختراق الحصار الاسرائيلي الرسمي والوصول الى الرأي العام الاسرائيلي في شوارعه داخل اسرائيل ذاتها»*. ولقيت تقديرات الحسيني هذه توافقاً في الرأي مع عدد آخر من الشخصيات الفلسطينية. وذكر فلسطينيون من الضفة والقطاع أنهم يريدون اقناع الناخبين الاسرائيليين بالضغط على زعمائهم لحملهم على التحدث الى م.ت.ف. وهم، في مساعيهم هذه، يبحثون عن وسائل إقناع جديدة يصلون، من خلالها، الى قلوب الاسرائيليين من غير المقتنعين بقضيتهم. وضرب الحسيني مثلاً على ذلك حين زار اسرائيلياً يرقد في مستشفى، بعد اصابته بشلل في هجوم شنّه فلسطيني على باص اسرائيلي، في حزيران (يونيو) ١٩٨٩، واسفر، في حينه، عن مقتل ١٦ اسرائيلياً (الحياة، لندن، ١٨/١/١٩٩٠). ردّت سلطات الاحتلال الاسرائيلية على التحركات السلمية التي قام بها الحسيني، وآخرون، باصدار قرار جديد منع الحسيني بموجبه من السفر الى خارج البلاد. وصادق على القرار وزير الداخلية الاسرائيلية، ارييه درعي، الذي ذكر ان الحسيني ممنوع من السفر الى الخارج لمدة ثلاثة شهور، طالما توفّرت أرضية للقول «ان مغادرته تلحق الضرر بأمن اسرائيل». وأصدرت قرارات أخرى بالمنع من السفر شملت كلاً من المحاضر في جامعة بيرزيت، د. ساري نسيبة الذي منع من التوجّه الى الأردن؛ ورئيسة اتحاد لجان العمل النسائي في الضفة الفلسطينية، زهيرة كمال، وهي من أنصار الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنعت من السفر الى الخارج لمدة ثلاثة شهور. كما منع من السفر ستة آخرون، بينهم أربعة نقابيين من القدس، هم محمد دويك وعدنان النتشة وصبرى الصفدي وصلاح أبو قطيش. وكان دويك تلقّى رسالة من وزير الداخلية الاسرائيلية تخبره بقرار المنع من السفر لمدة شهر،

* شؤون فلسطينية ، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٦٣.

بسبب «إشتباه بأن [مغادرته] الى الخارج سوف تسبب ضرراً أمنياً لاسرائيل، وسوف تستغل لمقابلة عناصر معادية ودعم أهدافهم». بالاضافة الى هؤلاء، منع رجل الاعمال النابلسي، سعيد كنعان، وكذلك رئيس اتحاد نقابات العمال في الضفة الفلسطينية، شاهر سعيد، من السفر الى القاهرة لحضور مؤتمر عمّالي عقد هناك (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٠/١/٧). وعقّب الحسيني على قرارات المنع هذه بتصريح أدلى به الى الاذاعة الاسرائيلية، قال فيه «ان هذا العمل القمعي يدل، مجدداً، على ان الحكومة الاسرائيلية لا تريد للفلسطينيين أن يوصلوا صوت السلام الى الخارج» (**الحياة**، ٦ ـ ١٩٩٠/١/٧).

تابعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية اجراءاتها ضد الحسيني، واغتنمت فرصة تحقيق أجري مع أعضاء خليّة من بلدة سلوان لتلفّق تهمة أمنية له. فقد وجّه المدعي العام الاسرائيلي، رون شابيرو، بتاريخ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، الى الحسيني اتهاماً بتقديم مساعدات الى خليّة معادية، ومقابلة أعضائها. واعتبر الاتهام هذا، وهو الأول من نوعه، دليلاً على وجود رابطة مباشرة للحسيني مع الانتفاضة. جاء الاتهام خلال محاكمة خمسة شبان من سلوان متهمين بالانتماء الى الجيش الشعبي الفلسطيني وم.ت.ف. أمام المحكمة العسكرية في اللد، حيث اتهم المدعي العام الحسيني بتقديم ٩٠٠ شيكل الى احد المتهمين الخمسة، ويدعى محمد عيسى زيتون (٣٥ عاماً)، ليقوم بشراء بزّات موحّدة لأعضاء الخلية. واشار المدعي العام الى ان اتفاقاً على اللقاء مرة أخرى تمّ بين الحسيني وأعضاء الخليّة، غير انه لم يعقد بسبب اعتقال سلطات الاحتلال الاسرائيلية اعضاء الخلية قبل الموعد المحدّد للقاء.

وجاء في تفاصيل الاتهام، أيضاً، ان الحسيني قابل، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩، محمد زيتون الذي أبلغ اليه عن تشكيل الخلية، وطلب منه مساعدة مالية لشراء البزات الموحّدة. أمّا المتهمون الاربعة الآخرون، فهم سامي رجبي (٢٤ عاماً) وسامي أبو دياب (٢٠ عاماً) وخميس رجبي (٢٣ عاماً) وعلاء الدين قراعين (١٩ عاماً)، واتهموا، ايضاً، برشق حجارة واقامة حواجز ترابية في سلوان (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٠/١/١٩).

من جهته، استنكر الحسيني الاتهام، ونفى صلته بأعضاء الخلية، وأبلغ الى الاذاعة الاسرائيلية انه لا يعرف أربعة من المتهمين. أمّا الخامس، محمد زيتون، فقد عمل في بيته في مجال الصيانة (**المصدر نفسه**).

في تعليقه على الحملة الاسرائيلية، صرّح الحسيني الى صحيفة «الفجر» المقدسية بأن حملة التشهير الاسرائيلية ضده تستهدف «التشويش على خطط العمل الفلسطيني من اجل تغيير الرأي العام الاسرائيلي». واضاف ان هذه الحملة «هي، في الدرجة الأولى، [رد على] الاعلان بأن السنة الحالية [هي] سنة التوجّه الى الرأي العام الاسرائيلي» (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٩٠/١/٢١).

بعد يومين من توجيه الاتهامات الى الحسيني، قامت الشرطة الاسرائيلية باعتقاله، واعلنت انه متهم بـ «اقامة علاقات مع منظمة معادية، وتقديم خدمات لها، وتشجيع النشاطات التي تقوم بها» (**الحياة**، ٢٠ ـ ١٩٩٠/١/٢١). وما أن دخل الحسيني باحة المحكمة حتى تقدّم منه اسرائيليان ينتميان الى عصابة مئير كهانا الفاشية. وحاول أحدهما ضربه فيما بصق الثاني على وجهه، وأسمعاه شتائم وكلاماً بذيئاً، ثمّ فرّا من المكان دون أن يلحق بهما أي من رجال الشرطة المتواجدين بكثرة في المكان («الاتحاد»، **مصدر سبق ذكره**).

أثار اعتقال الحسيني ردود فعل محلية ودولية مستنكرة، أجمعت على أن اعتقاله هو تخريب على جهود السلام المبذولة، ومن شأنه تعزيز عدم الثقة لدى الفلسطينيين، والعالم، بخطة الحكومة الاسرائيلية ونواياها السياسية (**المصدر نفسه**). وعقدت الشخصيات الوطنية، في الضفة الفلسطينية، مؤتمراً صحافياً في «الفندق الوطني» في القدس، بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٠، تحدث فيه كل من رئيس رابطة الصحافيين العرب، رضوان أبو عياش، ود. صائب عريقات، والمحامي زياد أبو زياد، والمحاضر غسان الخطيب، والمحاضر رياض المالكي، وزهيرة كمال، وسكرتير حركة «شينوي» الاسرائيلية، موشي عميراف، ود. جانيت افيت من حركة «السلام الآن» الاسرائيلية، ورئيسة جمعية انعاش الاسرة

في البيرة، سميحة خليل. وتلا أحمد البديري بياناً خاصاً حول اعتقال الحسيني اصدرته جمعية الدراسات العربية في القدس، جاء فيه ان اعتقال الحسيني حدث في ظروف «بدأ يتضح فيها تأثير مبادرة السلام الفلسطينية على الرأي العام الاسرائيلي، الذي عبّر عن نفسه، منذ فترة قصيرة، وذلك من خلال مسيرة السلام التي أُجريت في القدس، في نهاية كانون الأول (ديسمبر) الماضي». وقدمت كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام اقتراحاً عاجلاً الى جدول أعمال الكنيست الاسرائيلي، طالبت فيه بالبحث في موضوع اعتقال الحسيني. وبعث النائب، توفيق طوبي، ببرقية احتجاج الى وزير الشرطة، طالب فيها باطلاق سراح الحسيني (**المصدر نفسه**). من جهة أخرى، احتجت الادارة الاميركية، لدى الحكومة الاسرائيلية، بشدة، على اعتقال الحسيني. وجاء على لسان المتحدثة باسم الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر: «فوجئنا وانتابنا القلق لنبأ توقيف السلطات الاسرائيلية، مرة أخرى، فيصل الحسيني وعدداً من فلسطينيي الصف الاول». وأضافت: «ان مثل هذه الاجراءات تنسف ثقة الفلسطينيين بعملية السلام، وتعزّز مناخ عدم الثقة القائم بينهم وبين الاسرائيليين». وكان السفير الاميركي في تل ـ ابيب، وليام براون، أبلغ الى السلطات الاسرائيلية موقف الادارة الاميركية؛ وطلب منها توضيحات حول خطوتها التعسّفية هذه؛ واوضح براون، من جهته، ان اعتقال الحسيني يعدّ «اشارة خاطئة الى الفلسطينيين في وقت تبذل جهود مكثّفة لفتح حوار بينهم وبين الاسرائيليين» (**المصدر نفسه**).

على الصعيد الاسرائيلي، كشف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في معرض ردّه على اسئلة عدد من الصحافيين، الابعاد الحقيقية لاعتقال الحسيني. فقد استبعد شامير، بشكل مطلق، مشاركة الحسيني في محادثات القاهرة المتوقع اجراؤها بين وفد فلسطيني وآخر اسرائيلي. وقال شامير، رداً على سؤال ما اذا كانت علاقات الحسيني بـ م.ت.ف. تحول دون مشاركته في المحادثات: «اطمئنوا... لن يكون هناك». واضاف: «في رأيي، يعتبر الحسيني غير مؤهل أصلاً؛ وذلك لأنه من سكان القدس» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٠/١/٢٤). أمّا الحسيني، فعقب على كلام شامير بقوله: «ان من سيقرر أعضاء الوفد الفلسطيني [الى الحوار] ليس شامير بالتأكيد. والشيء عينه ينطبق على عرفات الذي لا يستطيع التدخل في تشكيل الوفد الاسرائيلي. واذا كان شامير يعتقد بأن اسرائيل ستملي على الفلسطينيين أعضاء وفدهم، أو ان يملي الفلسطينيون على الاسرائيليين اعضاء وفدهم، فان أحدنا يستغبي الآخر» (**المصدر نفسه**).

بعد الافراج عنه، بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، تحدث الحسيني باللغتين الانكليزية والعبرية في حضور حشد من الصحافيين الاسرائيليين والاجانب، وفنّد ادعاءات السلطات الاسرائيلية واتهامه بالانتماء الى تنظيم غير مشروع. وقال، ان اسباب اعتقاله هي محض سياسية. ووعد بأن يعمل، بجدية أكبر، من أجل السلام. وقال: «ان عملية الاعتقال زادتني قوّة». واضاف: «ان تلفيق التهم الي كان بهدف ادانتي وحرماني من الاشتراك في وفد الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، اذا ما حدث ذلك» (**الاتحاد**، ١٩٩٠/١/٢٣).

محاكمة الشيخ ياسين

في اطار ملاحقة الشخصيات الوطنية، والاسلامية، بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، مؤخراً، بمحاكمة الزعيم الروحي لحركة «حماس»، الشيخ احمد ياسين (٥٤) عاماً، وكانت السلطات حددت موعداً لمحاكمته بتاريخ ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩. وقررت ان تجرى المحاكمة في قاعة خاصة تابعة لوزارة الصحة الاسرائيلية، اقيمت بالقرب من حاجز ايرز، شمال غزة، على ان تتولى قوات من الجيش الاسرائيلي حراسة المكان، ويقتصر حضور جلسات المحاكمة على وسائط الاعلام والمحامين والمراقبين الدوليين (**هآرتس**، ١٩٨٩/١٢/٢٢). وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عرضت على الشيخ ياسين، قبل موعد محاكمته، ابعاده من البلاد بدلاً من تقديمه الى المحاكمة، الاّ انه رفض العرض الاسرائيلي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١٢/١٨).

بدأت محاكمة الشيخ ياسين في موعدها. وقد رفض الشيخ ياسين، في بداية الجلسة

الأولى، الاعتراف بشرعية المحكمة الاسرائيلية التي مثل أمامها. وصرّح أحد محامي الدفاع، باسم المتهم، بـ «ان هذه المحكمة تعمل في إطار الاحتلال الاسرائيلي، وأن لا صفة شرعية لها على الاطلاق». ورفضت المحكمة الحجج هذه، وانتقلت الى قراءة بنود الاتهام الذي تضمّن خمس عشرة تهمة (**الحياة**، ٤/١/١٩٩٠)، منها إصدار الشيخ ياسين أوامر بقتل فلسطينيين متعاونين مع اسرائيل، وتجنيد أفراد قتلوا جنديين اسرائيليين، والتحريض على القيام بأعمال عنف، وكتابة منشورات وزّعتها «حماس»، وترؤس اجتماعات شهرية ضمّت قادة «حماس» عقدت في منزله، في غزة (**الشرق الاوسط**، لندن، ٤/١/١٩٩٠)، ونقل أموال بقيمة ستمئة دولار لتمويل الانتفاضة («الحياة»، **مصدر سبق ذكره**). وذكرت مصادر اسرائيلية أن قائمة الاتهام هذه استندت الى إعترافات أدلى بها الشيخ ياسين، في اثناء استجوابه الذي قام به رجال الـ «شين بيت» الاسرائيليين. وكان الشيخ ياسين اعترف، في مقابلة أجراها معه البرنامج العربي في التلفزة الاسرائيلية، في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩، في اثناء اعتقاله، بدوره القيادي في «حماس» («الشرق الاوسط»، **مصدر سبق ذكره**). بعد التداول، تمّ تأجيل الجلسة التالية للمحاكمة الى موعد لم يحدد، حتى يتمكّن محامو الدفاع من دراسة ملف الاتهام. وعرف من المحامين، الذين تولّوا الدفاع عن الشيخ ياسين، المحامي فايز ابو رحمة («الحياة»، **مصدر سبق ذكره**). يذكر ان الشيخ ياسين اعتقل سابقاً بتهمة تخزين أسلحة في مسجده في غزة، وأُطلق سراحه في عملية تبادل أسرى تمّت، خلال العام ١٩٨٥، بين اسرائيل والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة («الشرق الاوسط»، **مصدر سبق ذكره**). وأُعيد اعتقال الشيخ ياسين في أيار (مايو) ١٩٨٩، ووجهت اليه تهم القتل والخطف والحصول على أموال من الخارج ووجود علاقات له بقوى مسلّحة («هآرتس»، **مصدر سبق ذكره**، ١٨/١٢/١٩٨٩). وجاءت الخطوة الأخيرة في محاكمة ياسين محاولة للضغط على «حماس» التي تعتقد سلطات الاحتلال بأن تنامي قوتها يشكّل مصدر قلق لها (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٢/١٩٨٩).

على هامش ذلك، حققت «حماس» فوزاً كبيراً في انتخابات جمعية المهندسين في قطاع غزة، التي أُجريت بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، حيث فازت قائمتها بخمسة مقاعد من أصل تسعة. أُجريت الانتخابات في مقر جمعية الشبان المسيحيين في غزة، في حضور ٤٤٩ مهندساً من أصل ٥٠٠ مهندس يحق لهم التصويت. وأسفرت نتائج الاقتراع عن فوز الكتلة الاسلامية بخمسة مقاعد، فاز بها كل من جمال الخضري، الذي نال ٢٠٢ صوت، وماهر مدوخ، ونال ١٧١ صوتاً، وجعفر شاهين، وحصل على ١٦٣ صوتاً، وعبدالكريم محسن، ونال ١٥١ صوتاً. وجاءت الكتلة الوطنية في المرتبة الثانية، فنال انصارها: حاتم ابو شعبان، ٢١٦ صوتاً، وسعيد خرمة، ٢١٣ صوتاً، وعبدالسلام زقّوت، ١٨١ صوتاً. وفاز عقيل مطر، الذي شكل كتلة بمفرده حملت اسمه، بـ ٢١١ صوتاً (**النشرة العربية** (نيقوسيا)، بيسان برس، ٢٧/١/١٩٩٠).

ربعي المدهون

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١٢/١٩٨٩ الى ١٥/١/١٩٩٠

١٦/١٢/١٩٨٩

• تواصلت الاشتباكات والمواجهات بين المواطنين وقوات الجيش الاسرائيلي في انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأصيب ٨٤ مواطناً بجروح، في حين توقفت حركة المرور في العديد من المناطق؛ واطلق سائقو السيارات أبواق سياراتهم، احتجاجاً على قيام الجيش الاسرائيلي بمصادرة سيارات لفلسطينيين (**الدستور**، عمّان، ١٧/١٢/١٩٨٩).

• أفادت مصادر مطلعة، في واشنطن، بأن كبار المسؤولين في البيت الابيض ووزارة الخارجية الاميركية اظهروا «ارتياحهم» لموقف م.ت.ف. في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي ساهم في تفادي مواجهة عربية ـ اميركية محتملة، بسبب مشروع قرار يرفع درجة التمثيل الفلسطيني في المنظمة الدولية الى «دولة مراقب» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٦ ـ ١٧/١٢/١٩٨٩).

• أعرب وزير الخارجية الاميركية الاسبق، سايروس فانس، عن سعادته بانبعاث عملية السلام من جديد، بعد النقاط التي طرحها الرئيس المصري، حسني مبارك؛ كما أعرب عن أمله في ان يتقدم الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وان يجلس الجانبان، الفلسطيني والاسرائيلي، لاجراء محادثات مباشرة، للتوصل الى التسوية الشاملة. واضاف فانس، الذي التقى الرئيس مبارك، انه «لا بدّ من خطوة أولى لتحريك الموقف بعقد اللقاء الثلاثي بين وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل» (**الاهرام**، القاهرة، ١٧/١٢/١٩٨٩).

١٧/١٢/١٩٨٩

• مضى المواطن الفلسطيني عمر اديب محمد جرّار (٢٧ عاماً)، من برقين، على درب الشهادة في مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، اصيب خلالها اكثر من مئة مواطن، فيما تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة عدد من سيارات العدو الاسرائيلي، الذي واصل عملياته القمعية والاعتقال العشوائي وفرض حظر التجول ضد عدد من المدن، والقرى، والمخيّمات، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الدستور**، ١٨/١٢/١٩٨٩).

• اقترحت السلطات الاسرائيلية على الزعيم الروحي لحركة «حماس»، الشيخ احمد ياسين، ابعاده من البلاد، بدلاً من تقديمة الى المحاكمة؛ لكنه رفض الاقتراح. يذكر ان الشيخ ياسين كان اعتقل في أيار (مايو) ١٩٨٩ بتهمة القتل، والخطف، والحصول على أموال من الخارج، وعلاقات بقوى مسلّحة (**هآرتس**، ١٨/١٢/١٩٨٩).

• حذّر العراق اسرائيل من مغبّة شنّ هجوم على أهداف عراقية، وأعلن انه سيتصدى لأي محاولة من هذا القبيل. وذكرت صحيفة «الثورة» العراقية، في تعليق لها على حرب مضادة دعائية تشنّها أوساط عالمية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل لنجاح العراق، مؤخراً، في اطلاق صاروخ «العابد» الناقل للاقمار الاصطناعية، «انه مهما تكن الاهداف وما تبثّه اسرائيل من نيّات عدوانية وتهديدات، فان هناك حقيقة يعرفها العدو الصهيوني، وهي ان العراق، العام ١٩٨٩، هو عراق الاقتدار والردّ المناسب». وكان مسؤولون اسرائيليون هدّدوا بضرب قواعد اطلاق الصواريخ العراقية (**القبس**، الكويت، ١٨/١٢/١٩٨٩).

• اعلن نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بتروفسكي، في مؤتمر صحافي عقده في نيويورك، ان الاتحاد السوفياتي سوف يعارض محاولة الولايات المتحدة الاميركية الغاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذي يصف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية (**دافار**، ١٨/١٢/١٩٨٩).

• عبّر القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، في المؤتمر الدولي

للبرلمانيين لاصلاح هيكلية الحكم في اسرائيل المنعقد في تل ـ أبيب، عن تأييده لانتخاب شخصية رئيس الحكومة سوية مع تغيير اسلوب انتخابات الكنيست. واعتقد بيرس بأنه عبر هذا الاسلوب، فقط، يستطيع رئيس الحكومة ان يمثّل، بشكل صحيح، الاغلبية، ويحسم في القرارات المصيرية. وقال ان «منصب رئيس الحكومة ليس ادارة الحكومة، بل اتخاذ قرارات. وفي انتخابات مباشرة، يستطيع المتديّنون والعلمانيون، من اليهود والعرب، التأثير في الحل السياسي المطلوب، بينما لا تستطيع الحكومة، اليوم، بسبب الاتفاقات الائتلافية، التوصّل الى قرارات هامّة. وهي بذلك لا تمثّل الآراء السائدة» (دافار، ١٨/١٢/١٩٨٩).

١٨/١٢/١٩٨٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، حيث أطلعه على آخر التطورات داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، وخاصة ما يتعلق منها بالانتفاضة الشعبية هناك. وشدّد الرئيس عرفات، في تصريح أدلى به الى محطة التلفزة الجزائرية، على أهمية استمرار الانتفاضة، ودعمها بكل الوسائل، وضرورة تحرّك اللجنة السباعية الخاصة بالانتفاضة، التي شُكّلت في قمّة الجزائر، لمتابعة دعم الانتفاضة. وأشار الرئيس عرفات الى انه بحث مع الرئيس بن جديد في سبل الافادة من الحوار العربي ـ الاوروبي، في باريس، من اجل عمل عربي ـ اوروبي لصالح قضية الشعب الفلسطيني، والقضايا العربية السياسية، والاقتصادية، وأهمية اشراك اوروبا في هذه التحرّكات، والافادة، أيضاً، من الموقف الاوروبي، كجزء من الموقف الدولي لدعم القضية الفلسطينية (وفا، تونس، ١٨/١٢/١٩٨٩).

• ساد في الاراضي الفلسطينية المحتلة اضراب شامل، فتوقفت حركة المواصلات العامّة وأُغلقت المتاجر، فيما تواصلت الصدامات بين المواطنين والجنود الاسرائيليين. وذكرت تقارير ان حوالى مئة مواطن اصيبوا بجروح خلال المصادمات، التي وقع أعنفها في رفح، حيث جرح ١٢ مواطناً، وفي مخيم الشاطىء، في غزة، حيث أصيب ١٣ آخرون. وتركزت الاشتباكات الضارية في نابلس، وقرية بني نعيم التي تخضع لحظر تجول منذ عشرة أيام؛ كذلك في رام الله والبيرة، اثر غلق وسط رام الله بالاتربة والصخور. من جهة أخرى، تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم زجاج، واعطاب، حوالى عشرين سيارة عسكرية اسرائيلية، واصابة جنديين بحجارة، كما جرحت مستوطناً يهودياً، اصيب بحجر في رأسه، في بني نعيم (الدستور، ١٩/١٢/١٩٨٩).

• نفى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، وجود خلافات بين مصر و م.ت.ف. في ما يتعلق بعملية السلام في الشرق الاوسط. وقال، في تصريح الى وكالة اسوشيتدبرس أدلى به في الكويت، ان هناك اتفاقاً تامّاً بين مصر والمنظمة على ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (الاهرام، ١٩/١٢/١٩٨٩).

• وصفت مصادر اسرائيلية عملية اطلاق النار على دورية عسكرية كانت تقوم بمهمة استطلاعية على الحدود مع مصر بأنها «خطيرة للغاية». واضافت، انها «ليست المرة الاولى التي تتمّ فيها عملية اطلاق نار، انطلاقاً من على الاراضي المصرية باتجاه دوريات عسكرية اسرائيلية». وكان ناطق عسكري اسرائيلي أعلن، بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٩، عن حادث اطلاق النار على الدورية بالقرب من رفح، بعد مرور ٤٨ ساعة على وقوع الحادث. وقال ان أيّاً من افراد الدورية الاسرائيلية لم يصب في الهجوم (القبس، ١٩/١٢/١٩٨٩).

• انتحر الجّند الاسرائيلي، عوفر زهافي، من وحدة المظليين، في قاعدة للمجندين الاغرار تابعة للجيش الاسرائيلي. وقد قام قائد المنطقة الوسطى، اسحق مردخاي، بتعيين ضابط تحقيق، للتحقيق في ظروف، وملابسات، الحادث، اضافة الى التحقيق مع الشرطة العسكرية، حسبما يعقب، دائماً، كل حادث انتحار أو محاولة انتحار في صفوف الجيش الاسرائيلي (دافار، ١٩/١٢/١٩٨٩).

• افتتح، في موسكو، مؤتمر المنظمات اليهودية السوفياتية بمشاركة تسعة تنظيمات أساسية وعدد من الكتل الصغيرة من مدن سوفياتية عدة. وتجمّع قرب «مركز السينما»، حيث عقد المؤتمر، بضع مئات من متظاهرين رفعوا لافتات كتب عليها: «ارحلوا من هنا»، و«موسكو ليست مكاناً للقتلة الصهيونيين». وتلقى المؤتمر تحية من رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير؛ وحضر الافتتاح مدعوون من بلدان ومن منظمات عالمية عدة، ابرزهم الامين العام للمؤتمر اليهودي العالمي، ايسي ليبلر (الحياة، لندن، ١٩/١٢/١٩٨٩).

• أعلن الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان ادارته تسعى الى ان يكون للفلسطينيين «صوت» في المحادثات الرامية الى التوصّل الى حل سلمي لأزمة الشرق الاوسط. ووصف العملية الجارية، التي يقوم بها وزير خارجيته، جيمس بيكر، بأنها «عملية صعبة». وقال: «اعتقد بأن ما يحاول بيكر القيام به هو ان يكون للفلسطينيين صوت في المحادثات، والعملية صعبة جداً، واعتقد بأن [الرئيس المصري حسني] مبارك يحاول ان يفعل الشيء عينه». وأوضح بوش ان ما تسعى اليه حكومته هو «ايجاد وسيلة لبدء المحادثات» (**الواشنطن بوست**، ١٩/١٢/١٩٨٩).

١٩٨٩/١٢/١٩

• اكدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. مجدداً، «الحق المطلق للمنظمة في تشكيل وفدها الفلسطيني واعلانه» الى الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترح. وجاء في بيان أصدرته اللجنة التنفيذية في ختام اعمالها التي استغرقت يومين في العاصمة التونسية، انها «تؤكد، من جديد، استعدادها لبدء حوار فلسطيني ـ اسرائيلي وفق الاسس التي حدّدها المجلس المركزي، الذي عقد، مؤخراً، في بغداد». وأضاف البيان ان هذا الحوار يجب ان «يشكّل خطوة تمهيدية لانعقاد المؤتمر الدولي، تحت اشراف دولي، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، اضافة الى مصر والسويد» (**الدستور**، ٢٠/١٢/١٩٨٩).

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات عدة بين المواطنين فيها وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأصيب، خلالها، جنودي اسرائيل بجروح، كما اصيب عدد من المواطنين. وأغلقت السلطات الاسرائيلية مدرستين في غزة حتى اشعار آخر، ومدرسة ثالثة في القدس لمدة يوم واحد، وهدمت مخزناً تجارياً في بيت عور التحتا، وفرضت نظام حظر التجول على عدد من المناطق لشنّ حملات اعتقال وجباية اموال وازالة مظاهر وطنية فيها، فيما استمر حظر التجول مفروضاً على بني نعيم منذ التاسع من الشهر الجاري؛ كما تواصل فرض حظر التجول المسائي والليلي على جنين، ومخيمها، ومخيم الدهيشة، منذ حوالى ثلاثة شهور (**الاتحاد**، حيفا، ٢٠/١٢/١٩٨٩).

• قال معلّق صحيفة «هآرتس» العسكري، زئيف شيف، ان اسرائيل تبذل جهوداً حثيثة من اجل اطلاق سراح اسراها لدى مجموعات اسلامية تخضع لسلطة ايران، أو لتأثيرها؛ وان هذا الامر مرتبط بصفقات معقّدة مع دول مصنّفة دولاً عدوة، مثل ايران (**هآرتس**، ٢٠/١٢/١٩٨٩).

• ذكرت مصادر صحفية في واشنطن، ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، كان أبلغ الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، في اثناء زيارة هذا الاخير لواشنطن، ان على اسرائيل ان تلتزم مشروعها للانتخابات، وعليها ان تقوم بالدور المطلوب منها لدفع عملية السلام، لا سيما ان الطرف الآخر أقدم على خطوات ايجابية عدة على هذا الصعيد (**نيويورك تايمز**، ٢٠/١٢/١٩٨٩).

١٩٨٩/١٢/٢٠

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في قصر الندوة، في عمّان، اجتماعاً مغلقاً مع ملك الاردن، حسين، تناول الجهود المبذولة للتوصّل الى تسوية عادلة لأزمة الشرق الاوسط، وما تمّ من اتصالات، ومشاورات، في هذا الصدد، والعلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، وحرص الجانبين على حمايتها وتطويرها (**وفا**، ٢٠/١٢/١٩٨٩).

• انضمّ المواطن الفلسطيني خالد كمال الشيخ علي (٢٧ عاماً)، من غزة، الى قائمة شهداء الانتفاضة، حيث فارق الحياة في مركز للاستجواب، نتيجة للتعذيب على ايدي رجال «الشين بيت» الاسرائيليين. وكان الشهيد عضواً في منظمة الجهاد الاسلامي. من جهة أخرى، تواصلت المواجهات والاشتباكات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأصيب أكثر من ثمانين فلسطينياً بجروح، فيما واصلت القوات الاسرائيلية حملات الدهم وفرض حظر التجول، واعتقلت أكثر من ثلاثين فلسطينياً (**الدستور**، ٢١/١٢/١٩٨٩).

• جاء في كتاب «الميزان العسكري في الشرق الاوسط، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩»، الذي أصدره اللواء (احتياط)، شلومو غازيت، عن مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ـ أبيب، ان العراق بات على مسافة خمس الى عشر سنوات من تطوير سلاح نووي، وان النجاح العراقي في هذا المجال، اضافة الى انجازاته في تكنولوجيا الصواريخ، يحتمل ان تضيف بعداً جديداً الى التهديدات القائمة في المنطقة (**دافار**، ٢١/١٢/١٩٨٩).

١٩٨٩/١٢/٢١

• اختتم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، زيارته الرسمية للاردن التي استمرت يومين، حيث اجتمع، خلالها، مع الملك حسين، ورئيس وزراء الاردن، مضر بدران، وكبار المسؤولين في الحكومة، وأجرى محادثات تركّزت على دعم الانتفاضة، والعلاقات الثنائية بين الاردن وفلسطين، والجهود الدبلوماسية الجارية لحل القضية الفلسطينية (وفا، ٢١/١٢/١٩٨٩).

• استشهدت المواطنة عزّية محمد محمود العويضات (٥٠ عاماً)، من قرية الشيوخ، اثر تعرّضها لضرب مبرح من قبل الجنود الاسرائيليين قبل ثلاثة أيام من استشهادها واصابتها بنزيف داخلي؛ واستشهد، كذلك، عايش وجيه خطاطبة (١٧ عاماً)، من بيت فوريك، وزاهي توفيق صالح (٢١ عاماً)؛ في حين أصيب ٨٥ مواطناً بجروح خلال مواجهات عدة دارت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وقع أعنفها في بيت فوريك. من جهة أخرى، ساد، في قطاع غزة، اضراب شامل، احتجاجاً على قتل سجين فلسطيني عُذِّب حتى الموت، ورافق الاضراب اشتباكات عنيفة، اصيب خلالها عشرات المواطنين (الدستور، ٢٢/١٢/١٩٨٩).

• تمّ تحديد تاريخ ٣١/١٢/١٩٨٩ موعداً لبدء محاكمة زعيم حركة «حماس»، الشيخ احمد ياسين؛ وسوف تعقد جلسات المحاكمة في قاعة خاصة، تابعة لوزارة الصحة الاسرائيلية، أقيمت قرب حاجز ايرز. وأفادت مصادر رفيعة المستوى في الجيش الاسرائيلي بأن قوات الجيش سوف تقوم بحراسة القاعة خلال المحاكمة، التي سوف يسمح بدخولها لوسائط الاعلام، ولمحامين، ولمراقبين دوليين، فقط (هآرتس، ٢٢/١٢/١٩٨٩).

• اطلع سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتاين، القيادة السياسية الاسرائيلية على مضمون محادثاته مع المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية، وقال ان الولايات المتحدة الاميركية مستعدة للتعهّد بأن لا يطلب من اسرائيل اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. لكنها تصرّ على ان يشمل الوفد الفلسطيني الى المحادثات مع الوفد الاسرائيلي شخصيات فلسطينية من خارج المناطق المحتلة، وان لا يقتصر جدول الأعمال خلال المحادثات على موضوع الانتخابات في المناطق المحتلة (هآرتس، ٢٢/١٢/١٩٨٩).

• قالت مصادر رفيعة المستوى في الجيش الاسرائيلي ان تنامي قوة حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» في قطاع غزة اصبح مصدر قلق لاسرائيل. وأضافت المصادر عينها ان استعداد «حماس» لضمّ ممثل عنها في المحادثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية هو موقف تكتيكي لا يدلّ على تغيير في مواقف الحركة من هذا الموضوع (هآرتس، ٢٢/١٢/١٩٨٩).

١٩٨٩/١٢/٢٢

• انضمّ أربعة شهداء الى قائمة شهداء الانتفاضة، فيما استمرت الصدامات والمواجهات ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية، وجرح أكثر من ١١٥ فلسطينياً نتيجة اصابتهم بالرصاص، أو الاعتداء عليهم بالضرب، او استنشاق الغاز. فقد استشهد اياد سعيد عدس (١٥ عاماً)، اثر اصابته برصاصة في رأسه خلال اشتباكات وقعت في قرية جبع؛ واستشهدت مواطنة من القرية ذاتها، عندما تصدّت لمجموعة من جنود الاحتلال حاولت اقتحام منزلها واعتقال احد المطلوبين؛ كما استشهد جمال يعقوب الرمحي في اشتباكات وقعت في البيره؛ ومحمد جميل الكامل (١٣ عاماً)، من التعامرة، متأثراً بجروح اصيب بها في آب (اغسطس) الماضي، خلال صدامات في بيت لحم (الدستور، ٢٣/١٢/١٩٨٩).

• دعا البابا يوحنا بولص الثاني الى اقامة وطن قومي فلسطيني، وحثّ اسرائيل على احترام العدالة والحوار. وقال، في كلمته السنوية الى الكرادلة في الفاتيكان، ان سكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ما زالوا بلا وطن، وبلا «دولة يشعرون فيها بأنهم مواطنون لهم حقوق كاملة» (الحياة، ٢٣/١٢/١٩٨٩).

• أكدت مصادر صحفية، في واشنطن، ان مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، سوف يحمل، في جولته المقبلة على المنطقة، بعضاً من الافكار التي قد تمهّد الى «حلحلة» العقدة المتمثّلة بتشكيل الوفد الفلسطيني في العملية السياسية الجارية (نيويورك تايمز، ٢٣ ـ ٢٤/١٢/١٩٨٩).

١٩٨٩/١٢/٢٣

• مضى مواطنان فلسطينيان على درب

الشهادة، وجرح ٢٣ آخرون في صدامات خاضها المواطنون ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية. والشهيدان هما عماد محمد الاطرش (١٧ عاماً)، ومحمد الحوراني، من رفح، وأصيب كل منهما برصاصة في الرأس. واثر ذلك، اندلعت مصادمات عنيفة، جرح خلالها ١٢ مواطناً، كما جرح ستة مواطنين آخرون في قطاع غزة. من جهة أخرى، لا يزال حظر التجول مفروضاً على مخيم طولكرم، لليوم الثاني على التوالي؛ فيما أعلنت سلطات الاحتلال مدينتي رام الله والبيره وقرية بيتونيا مناطق عسكرية مغلقة. وشنّت قوات الاحتلال عمليات اقتحام ودهم طاولت قرى بيت كاحل وبروقين وسنجل وكفر ثلث، ومنازل في قلقيلية، وأغلق طريقان فرعيسان في قرية الطور (**الدستور**، ١٩٨٩/١٢/٢٤).

• اجتمع الطاقم الرباعي الاسرائيلي المؤلف من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والقائم بأعماله وزير المالية، شمعون بيرس، ووزير الدفاع، اسحق رابين، ووزير الخارجية، موشي ارنس، وبحث في نتائج محادثات سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتاين، في واشنطن. وخلال الاجتماع، ساد انطباع بأن مهمة روبنشتاين لم تستطع سدّ الثغرات القائمة بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، بسبب اصرار واشنطن على ان يشمل الوفد الفلسطيني الى المحادثات الاسرائيلية ـ الفلسطينية اثنين من المبعدين، وان يبقى جدول أعمالها مفتوحاً (**دافار**، ١٩٨٩/١٢/٢٤).

• ذكر مساعد القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، الذي عاد، مؤخراً، من الاتحاد السوفياتي، ان بيرس سيقوم بزيارة الى الاتحاد السوفياتي بين الثالث والتاسع من كانون الثاني (يناير) المقبل (**دافار**، ١٩٨٩/١٢/٢٤).

١٩٨٩/١٢/٢٤

• جرحت قوات الاحتلال الاسرائيلية ١١٢ مواطناً على الاقل، وفرضت حظر التجول على رفح وضواحيها، وعلى مخيمات الدهيشة والعزة وعايدة، واصلت حصارها العسكري لقرية بيت فوريك، لليوم الرابع على التوالي. من جهة أخرى، لفّ الوجوم مدينة بيت لحم، مهد السيد المسيح، في اليوم الأول من عيد الميلاد المجيد، في الوقت الذي اختفت المظاهر الاحتفالية، وحلّت محلها المظاهر العسكرية الاسرائيلية، حيث أقامت القوات الاسرائيلية، منذ الفجر، حواجز تفتيش عند عدد من مداخل المدينة، وأخرى في وسطها، وسدّت ثمانية مداخل تؤدي الى ساحة كنيسة المهد. وقد أوقف الجنود الاسرائيليون المواطنين عند حواجز بعيدة من كنيسة المهد، ولم يسمحوا لغير المسيحيين باجتيازها، وأخضع عدد من المواطنين، كانوا على طريقهم الى الكنيسة للصلاة، لتفتيش شخصي مذلّ. ومزّقت سلطات الاحتلال ٣٥ بطاقة شخصية لمواطنين مسيحيين، لمنعهم من التحرك بحرية لاداء الصلاة في كنيسة المهد، التي خلت، تماماً، من ابناء المدينة، بسبب تنفيذهم اضراباً عاماً، تلبية لدعوة القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة بالاضراب في منطقة بيت لحم، تضامناً مع شهداء الانتفاضة (**الدستور**، ١٩٨٩/١٢/٢٥). من جهة أخرى، كشف تشريح جثة المعتقل خالد كمال الشيخ علي، الذي توفي في نهاية الاسبوع الماضي في قسم «الشاباك» في سجن غزة، عن ان وفاته لم تكن طبيعية، وان ثمّة احتمالاً لحدوث الوفاة بسبب الضرب الذي تعرّض له خلال تحقيق أُجري معه قبل وفاته (**هآرتس**، ١٩٨٩/١٢/٢٥).

• ذكر عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، ان عدداً من الطلاب الفلسطينيين في رومانيا قتل برصاص الشرطة السرية خلال المواجهات التي دارت بين مؤيدي جبهة الانقاذ الوطني وانصار تشاوشيسكو. وقدّر عبدربه عدد الطلاب الفلسطينيين في رومانيا بأربعة آلاف طالب (**الدستور**، ١٩٨٩/١٢/٢٥).

• اتخذ، في جلسة الحكومة الاسرائيلية، قرار يقضي بتمديد خدمة رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، لسنة اضافية، حتى نيسان (ابريل) ١٩٩١. والمعروف ان فترة خدمة رئيس الاركان هي ثلاث سنوات، قابلة للتمديد سنة اضافية، أو الى اكثر من ذلك في بعض الحالات (**هآرتس**، ١٩٨٩/١٢/٢٥).

• أوضح استطلاع للرأي، أُجري في الولايات المتحدة الاميركية، ان تغيّراً ملحوظاً طرأ على النظرة الاميركية الى اسرائيل، منذ بدء الانتفاضة (**هآرتس**، ١٩٨٩/١٢/٢٥).

١٩٨٩/١٢/٢٥

• تواصلت المواجهات والصدامات في الاراضي

الفلسطينية المحتلة، فأصيب نحو سبعين مواطناً بجروح. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية ان ١٢ فلسطينياً جرحوا بالرصاص في قطاع غزة، تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٢٠ عاماً. كما وقع جرحى في بيت أمّر، وفي نابلس. وهوجمت سيارة اسرائيلية بزجاجة حارقة في القدس، دون ان يسفر الهجوم عن خسائر (الدستور، ٢٦/١٢/١٩٨٩). من جهة أخرى، أكد عالم التشريح، د. مايكل بادان، الذي حضر بشكل خاص من نيويورك ممثلاً لعائلة الشيخ علي، في عملية تشريح جثمان الشهيد خالد كمال الشيخ علي، الذي فارق الحياة بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٩، في ظروف غير طبيعية، ان الوفاة حدثت نتيجة فقدان دم في أعقاب حصول نزيف داخلي، نتيجة للضرب، بقوة، على البطن (دافار، ٢٦/١٢/١٩٨٩).

• طالب كبير اساقفة جنوب افريقيا، الاسقف ديزموند توتو، الحاصل على جائزة نوبل للسلام العام ١٩٨٤، باستقلال فلسطين. وقال توتو لنحو ٥٠٠ شخصية، معظمهم من الاجانب، في كنيسة القديس جورج الانغليكانية، في القدس، في موعظة مشحونة بالانفعالات: «ان الله هو الذي يقضي على الأقوى. ان الله هنا وهم يواجهونكم ويطلقون النار عليكم ويقتلونكم». من جهة أخرى، اعربت اسرائيل عن عدم ارتياحها للمقارنة التي عقدها الاسقف توتو بين نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة (الدستور، ٢٦/١٢/١٩٨٩).

• تبيّن من استقصاء للرأي العام اجراه المعهد الاسرائيلي للبحوث العسكرية، وشمل ما يزيد على خمسين الف طالب يهودي، من مناطق عدة، ان حوالى ٤٠ بالمئة من الشبان الاسرائيليين يكنّون مشاعر العداء الشديد للعرب، وان حوالى ٦٠ بالمئة يشعرون برغبة قوية في الانتقام؛ وهي نسب أعلى ممّا كانت عليه قبل ١٤ عاماً (دافار، ٢٦/١٢/١٩٨٩).

• ارجأ القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، سفره الى الاتحاد السوفياتي الى موعد لم يحدده. وقد أعلن بيرس قراره هذا في ختام جلسة الحكومة، التي ناقشت الميزانية العامة للدولة. وعلّل ذلك بعدم انتهاء الاستعدادات الخاصة بالمحادثات الاقتصادية (دافار، ٢٦/١٢/١٩٨٩).

• ذكرت مصادر دبلوماسية، في واشنطن، ان الاتصالات التي أُجريت في العاصمة الاميركية، خلال الشهر الماضي، شملت التداول في عدد من الصيغ، للتغلّب على مشكلة تشكيل الوفد الفلسطيني. وقالت المصادر ان المشكلة الحقيقية التي تواجه تشكيل الوفد لا تتعلق بالاشخاص، وانما بأسلوب اختيارهم، واعلانهم، ودور منظمة التحرير الفلسطينية في هذه العملية، والذي تسعى اسرائيل الى استبعاده، كلياً (الواشنطن بوست، ٢٦/١٢/١٩٨٩).

٢٦/١٢/١٩٨٩

• استدعى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، سفراء الدول الاشتراكية المعتمدين في بغداد وعبّر لهم عن قلق م.ت.ف. الشديد ازاء تعرّض بعض الطلبة الفلسطينيين للاعتداءات من قبل بعض العناصر غير المسؤولة في بعض المدن الرومانية، نتيجة لانجرارها وراء الحملة الاعلامية الكاذبة، والمغرضة، التي اطلقتها اذاعة اوروبا الحرة وبعض أجهزة الاعلام المجرية، في محاولة لزجّ اسم الفلسطينيين، والسوريين، والليبيين، وغيرهم من العرب، في احداث رومانيا. وطلب الرئيس عرفات من الحضور التعاون لوضع حدّ لهذه الحملة الظالمة (وفا، ٢٦/١٢/١٩٨٩).

• تصاعدت اعمال الانتفاضة في مختلف انحاء الارض المحتلة مع اقتراب الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية. واستشهد المواطن فرج يوسف ظاهر ابو فخيدة (٢٦ عاماً)، من قرية الجانية، القريبة من رام الله، برصاص جنود اسرائيليين اقتحموا القرية؛ كما جرح أكثر من ١٣٠ مواطناً في المواجهات التي اتسمت بضراوة بالغة. واشعل شبان فلسطينيون النار في حافلة اسرائيلية قرب قرية زلقة (الدستور، ٢٧/١٢/١٩٨٩).

• نفّذ الجيش الاسرائيلي اعتداءات عسكرية برية، وجوية، ضد قواعد ومواقع للفدائيين على الجبهة الشرقية في جنوب لبنان؛ وقامت الطائرات الاسرائيلية، بعد الظهر، بقصف قواعد للفدائيين جنوب مدينة بيروت (هآرتس، ٢٧/١٢/١٩٨٩).

• توجّه عضو الكنيست، حاييم اورون (ميام)، باستجواب الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، يتعلق بتسعة حوادث وفاة في المناطق المحتلة، طاولت اطفالاً تتراوح اعمارهم بين ٣ ـ ١٤ سنة، ولم تعرف نتائج التحقيق فيها (هآرتس، ٢٧/١٢/١٩٨٩).

١٩٨٩/١٢/٢٧

• شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة نشاطاً سياسياً خاصاً في ظل الاضراب العام الذي اعلنته وشمل القطاعات كافة. وأعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلية مناطق اريحا ونابلس ومخيم قلنديا وقرية قرعون مناطق عسكرية مغلقة في وجه وفود السلام الاجنبية، ومنعت الصحافيين من مرافقة وفد أجنبي الى مدينة بيت ساحور، التي شملها امر الغلق. كما أُعلن منع التجول في مناطق فلسطينية أخرى، منها قرية الجانية وجنيد ومنطقتا الحرم والسوق في الخليل. وأُلقي افراد من حرس الحدود الاسرائيليين، خلال صدامات مع شبان الانتفاضة، قنبلة غاز على منزل محمد الحسيري، فأصيب طفله (٢٠ يوماً) باختناق، كما اصيبت زوجته وعدد من الجيران (**الاتحاد**، ١٩٨٩/١٢/٢٨). وبلغت حصيلة جرحى الاشتباكات، في عموم الضفة والقطاع، ٧٥ جريحاً فلسطينياً؛ كما أسفرت حملات الدهم والاعتقال عن احتجاز عشرين مواطناً آخرين (**الدستور**، ١٩٨٩/١٢/٢٨).

• طالبت حركة تسومت الاسرائيلية وزير الداخلية الاسرائيلية بطرد المطران ديزموند توتو على الفور. وقال عضو الكنيست رفائيل ايتان، زعيم الحركة، انه منذ وصل المطران توتو الى اسرائيل لم يفوّت اي فرصة للتنديد باسرائيل واعلان تضامنه مع م.ت.ف. (**دافار**، ١٩٨٩/١٢/٢٨).

• حالت أوساط امنية اسرائيلية دون دخول اثنين من بين مبادري ومنظمي اجتماع السلام الدولي الذي يعقد في نهاية الاسبوع في القدس، وهما عضو برلمان من فنلندا، ورئيس اللجنة التحضيرية الاوروبية لعقد الاجتماع ميكوتولوسكي، الذي اعتقل أمس الاول، عندما وصل مطار بن ـ غوريون وأُصعد الى طائرة، وأُبعد الى فرانكفورت. كذلك منع دخول الخوري جان ماري لمبرت، المقيم في جنيف ليدير اعمال المنظمات غير الحكومية التي تتعاطف مع القضية الفلسطينية من جانب الامم المتحدة (**دافار**، ١٩٨٩/١٢/٢٨).

• وصل اسرائيل، صباح امس، ٤٦٠ مهاجراً يهودياً من الاتحاد السوفياتي. وهذا أكبر عدد من المهاجرين السوفيات يصل اسرائيل في يوم واحد خلال السنوات العشر الاخيرة. وقد تمّ استيعاب المهاجرين بشكل مباشر في أماكن عدة في اسرائيل (**دافار**، ١٩٨٩/١٢/٢٨).

• طلب وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، من الحكومة الاسرائيلية ان يأتي وفدها الى الاجتماع الثلاثي بموقف يعبّر عن رأيها مجتمعة، وليس عن رأي قسم منها، بقصد دفع عجلة السلام في المنطقة الى أمام (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٩/١٢/٢٨).

١٩٨٩/١٢/٢٨

• تصاعدت حدّة الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فوقع أعنفها في حي الشجاعية، في غزة، ومخيم المغازي، فيما دعت جماعة «المكابي» الاسرائيلية الى تدمير مسجد قبّة الصخرة والمسجد الاقصى وازالتهما من الوجود. وذكرت تقارير حول الاشتباكات ان حوالى ٨٥ مواطناً جرحوا، واعتقل آخرون، خلال عمليات دهم قامت بها القوات الاسرائيلية. في المقابل، تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم، واعطاب، حوالى ٣٥ سيارة اسرائيلية، واضرمت النار في حافلة في ساحة المهد، في بيت لحم (**الدستور**، ١٩٨٩/١٢/٢٩).

• ادّعى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بأنه على الرغم من اعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسوريا، فان سوريا مستمرة بالاعداد لحرب ضد اسرائيل. واعلن شامير، في حضور قادة فرع تل ـ أبيب لحزب الليكود، الذين عقدوا اجتماعاً في «متسوده زئيف»، ان التغييرات التي يشهدها العالم لم تصل، حتى الآن، الى منطقة الشرق الاوسط (**هآرتس**، ١٩٨٩/١٢/٢٩). ووصف شامير خطة اسرائيل للتسوية بأنها «مبادرة منطقية»، وقال انه ينبغي القبول بكل ما جاء فيها. وأضاف: «يجب الّا ننسى ان كل المباحثات الجارية اليوم مع الدول الكبرى والولايات المتحدة الاميركية تدور حول مبادرتنا السلمية، التي تمثّل الحدّ الأعلى للتنازلات» (**المصدر نفسه**).

١٩٨٩/١٢/٢٩

• وقعت مصادمات عنيفة في القدس بين آلاف المتظاهرين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، عقب أكبر تظاهرة سلمية منذ اندلاع الانتفاضة، فجرح العشرات، بينهم الطبيب السويسري ناغو همبرت (٣٩ عاماً)، واعتقل جنود الاحتلال عشرات آخرين. وكان نحو ثلاثة آلاف متظاهرة، فلسطينية واسرائيلية ومن دعاة السلام الاوروبيات، قد شاركن في تظاهرة

سارت في موكبين التقيا في القدس الغربية. وقد ارتدت المتظاهرات ملابس سوداء، دلالة احتجاج على الاحتلال الاسرائيلي، وذلك في اطار تظاهرات تجرى تحت شعار «١٩٩٠ ـ عام السلام» (الدستور، ٣٠/١٢/١٩٨٩). من جهة أخرى، امر مفتش عام الشرطة الاسرائيلية، دافيد كراوس، باجراء تحقيق حول النهاية العنيفة التي ختمت بها التظاهرة (دافار، ٣٠/١٢/١٩٨٩).

• صرّح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، بأن م.ت.ف. اقترحت على سوريا عقد اجتماع مشترك في النصف الاول من كانون الثاني (يناير) المقبل، وتنتظر ردّ دمشق على اقتراحها. وأوضح عبدربه، في تصريح الى مجموعة من الصحافيين، انه تمّ ابلاغ الاقتراح الفلسطيني الى وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، في باريس، على هامش اعمال المؤتمر الوزاري الاوروبي ـ العربي (الحياة، ٣٠ ـ ٣١/١٢/١٩٨٩).

٣٠/١٢/١٩٨٩

• هاجمت قوات الاحتلال الاسرائيلية، بالعيارات المطاطية وقنابل الغاز ومدافع الماء، دعاة سلام، فلسطينيين واسرائيليين وأجانب، تظاهروا في شكل سلسلة بشرية احاطت بأسوار القدس القديمة، في اطار تظاهرات «١٩٩٠ ـ عام السلام». وذكرت وكالة رويتر ان ستين شخصاً، على الاقل، اصيبوا بجروح، وان عشرات اعتقلوا خلال التظاهرة. وأوضحت وكالة الصحافة الفرنسية ان أكثر من ألف وثمانمئة ناشط من دعاة السلام اتوا من ١٨ بلداً للمشاركة في هذا التجمّع الذي شارك فيه أكثر من ٢٥ الف شخص، كوّنوا سلسلة بشرية حول اسوار القدس، ورفعوا لافتات كتب عليها: «١٩٩٠ ـ عام السلام». من جهة أخرى، ذكر متحدث باسم الرابطة الايطالية ان عضو البرلمان الايطالي، داتشا فالنت، جرحت، في اثناء المصادمات، واعتقلت لساعات عدة (الدستور، ٣١/١٢/١٩٨٩).

• اجتمع الطاقم الوزاري الرباعي الاسرائيلي لبلورة موقف، تمهيداً للقاء وزراء خارجيات اسرائيل ومصر والولايات المتحدة الاميركية، في واشنطن. وأفاد مصدر مقرّب من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بأنه الى حين عقد اللقاء الثلاثي من المتوقع وصول موظفين اميركيين الى اسرائيل، لاستكمال النقاش حول الضمانات التي طالبت اسرائيل بها (دافار، ٣١/١٢/١٩٨٩).

٣١/١٢/١٩٨٩

• كانت ليلة أمس «ليلة سلام» في الاراضي الفلسطينية المحتلة. فقد أُضيئت المشاعل على سطوح المنازل، وأُقيمت الصلوات، واطلقت الدعوات من المساجد، والكنائس، والمنازل، من اجل السلام. جاء ذلك تلبية لنداء وجّهته القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، وجاء فيه ان هذا النشاط يعتبر رسالة شكر وتقدير الى المؤيدين لحقوق الشعب الفلسطيني، ورمزاً لاصرار هذا الشعب على المثابرة في نضاله حتى النصر. وورد في النداء ان تواجد المئات من الشخصيات الاوروبية، التي أتت لاعلان تضامنها مع الدولة الفلسطينية المستقلة، انما «يعزّز ثقتنا بأنفسنا، وثقة جماهيرنا بعدالة قضيتها». من جهة أخرى، استمرت الصدامات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فاصيب عشرات الفلسطينيين بجروح، واعتقل عشرات آخرون. وقد فرض حظر التجول على مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (الرأي، عمّان، ١/١/١٩٩٠).

• ابلغ رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى الحكومة، في جلستها الاسبوعية، قراراً اتخذه يقضي باقالة وزير العلوم، عيزر وايزمان، من منصبه. وقال انه سوف يقدم بياناً الى الكنيست يراعي المسائل القانونية بهذا الصدد. وأوضح شامير ان سبب اقالته وايزمان يعود الى التقاء الاخير ممثلاً رسمياً لـ م.ت.ف. في احدى الدول الاوروبية، وارساله رسائل الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وتلقّي رسائل منه، عبر وسيط. وأضاف شامير: «كيف استطيع السماح للوزير وايزمان بالاستمرار في عضوية الحكومة التي عمل من وراء ظهرها، متجاوزاً كل القواعد والمسؤولية المشتركة. لقد تمنّيت ان يستقيل وايزمان من تلقاء نفسه، وحادثت القائم بأعمالي حول ذلك، وعندما لم أُفلح، لم يبق امامي سوى اتخاذ هذه الخطوة» (دافار، ١/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، قرّر وزراء المعراخ في الحكومة الطلب الى شامير سحب كتاب اقالة الوزير وايزمان، وأكدوا، في قرار اتخذوه خلال جلسة عقدوها في مكتب القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية، شمعون بيرس، ان «حل الازمة لن يكون الاّ بسحب شامير كتاب الاقالة» (المصدر نفسه).

١٩٩٠/١/١

• فرضت قوات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول على مليون فلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، في محاولة للحؤول دون تنظيم تظاهرات، استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحّدة الرقم ٥٠، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة «فتح». وعلى الرغم من ذلك، اطلق متظاهرون الالعاب النارية وردّدوا هتافات وطنية ونددوا بالاحتلال، وسمعت زغاريد النسوة تنطلق في غير مكان (**الرأي**، ٢/١/١٩٩٠).

• أكد مراسل صحيفة «معاريف» الاسرائيلية ان جهازي «الشاباك» و«الموساد» قدّما تقارير حول «اتصالات» وزير العلوم والتكنولوجيا، عيزر وايزمان، بمسؤولين في م.ت.ف. امّا الاتهامات التي دفعت رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى وصف وايزمان بالخائن، فهي اجتماع هذا الاخير بممثل م.ت.ف. في جنيف، د. نبيل الرملاوي، في الصيف الماضي، واجراء اتصال هاتفي برجال من م.ت.ف. في تونس؛ وارسال رسائل ونصائح الى م.ت.ف. عبر د. احمد الطيبي (**معاريف**، ٢/١/١٩٩٠).

• تبيّن من استقصاء للرأي العام في اسرائيل، خاص بصحيفة «معاريف»، اجراه معهد البحث «فلسكا» في تل ـ أبيب، ان ٦١ بالمئة من الاسرائيليين يعتقدون بأنه ينبغي على حزب العمل البقاء في الحكومة، على الرغم من أزمة وايزمان. وتبيّن، أيضاً، ان نسبة المؤيدين لخطوة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ضد عيزر وايزمان، أعلى بقليل من نسبة المعارضين لاقالته (**معاريف**، ٢/١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١/٢

• عقد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، اجتماعاً مع رئيس هيئة الانقاذ الوطني السودانية، الفريق عمر حسن البشير، وتركّز البحث، خلال الاجتماع، على قضايا ذات اهتمام مشترك، وعلى تطورات القضية الفلسطينية. وكان الرئيس عرفات وصل الخرطوم، وصرّح، في المطار، بأنه يزور السودان «استجابة لدعوة من الاشقاء للبحث في كل ما يهمّ الأمة العربية، والاسلامية، وبخاصة القضية الفلسطينية» (**الحياة**، ٣/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، اصدر الرئيس عرفات، في بغداد، مرسوماً يقضي بمنح المواطنة الايطالية، ماريزا مانيو، المواطنة الفلسطينية الشرفية. ويعدّ هذا المرسوم تقديراً من الشعب الفلسطيني لوقوف المناضلة مانيو الى جانب الشعب الفلسطيني، والتي توّجته بمشاركتها في مسيرة السلام، التي نُظّمت في القدس، في أواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، حيث اصيبت برصاصة، اطلقها جندي اسرائيلي، فأفقدتها احدى عينيها (**وفا**، ٢/١/١٩٩٠).

• شهد معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة احتفالات واسعة النطاق بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية. ورفع، في هذه المناسبة، علم فلسطين والشعارات الوطنية في غير مكان، ونظّمت استعراضات وطنية. من جهتها، واصلت قوات الاحتلال فرض حظر التجول على معظم المناطق في الضفة والقطاع، اللذين تواصلت فيهما الاشتباكات بين المواطنين والقوات الاسرائيلية، ممّا أسفر عن استشهاد المواطن علاء الدين بدر الخطيب (١٧ عاماً)، في بلدة الرام، قرب القدس، واصابة أكثر من ١٢٠ مواطناً بجروح (**الرأي**، ٣/١/١٩٩٠).

• أفادت مصادر في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بأن خشية شامير من نجاح المعراخ في تشكيل حكومة مقلّصة بالتعاون مع المتديّنين كانت احد الاعتبارات التي دفعت رئيس الحكومة الى التنازل عن طلبه بابعاد وايزمان من الحكومة، والاكتفاء بابعاده من الطاقم الوزاري المصغّر (**معاريف**، ٣/١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١/٣

• أصيب أكثر من مئة فلسطيني بجروح مختلفة في اشتباكات وقعت بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وذكرت تقارير ان الجنود الاسرائيليين استخدموا اسلحتهم الرشاشة في مناطق الاشتباك كافة، بالاضافة الى قنابل الغاز المسيل للدموع. وأوردت الانباء استشهاد المواطن محمد مصلح خليل (٦٤ عاماً)، من بيت ليد، قضاء طولكرم، عند الحاجز العسكري الاسرائيلي على مثلّث دير شرف. وكان خليل اصيب بنوبة قلبية نقل على اثرها الى مستشفى رفيديا، غير ان جنود الحاجز اوقفوا السيارة التي نقلته لمدة ساعة كاملة، ممّا

ادّى الى وفاته عند الحاجز. من جهة أخرى، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات طاولت ١١٢ مواطناً نصفهم من مدينة الخليل (الراي، ١٩٩٠/١/٤).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير المالية، شمعون بيرس، ان امكانية تشكيل حكومة مقلّصة بقيادة المعراخ لا تزال مطروحة على جدول الاعمال. وأضاف «ان الامر يتوقف على مسيرة السلام؛ فطالما بقيت مستمرة فسوف أظل راضياً على نحو ما؛ امّا اذا توقفت، فاننا سوف نستخلص كل العبر، والخيارات امامنا ليست معدومة. امّا بالنسبة الى الشراكة مع المتدينين في حكومة مقلّصة، فلا ينبغي الاستخفاف بذلك؛ فقد بدأ يتضح، شيئاً فشيئاً، ان السلام يحوز على اهتمام المعسكر الديني» (معاريف، ١٩٩٠/١/٤).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة مع التلفزة الاسرائيلية، تعقيباً على أزمة اقالة الوزير عيزر وايزمان: «لقد تصرّفت كما ينبغي. ولو حدث وحُلّت الحكومة على خلفية أزمة وايزمان، لكان من المحتمل تشكيل حكومة مقلّصة برئاسة المعراخ، ممّا يشكل محنة لاسرائيل، وخطراً عليها». وأضاف، ان خيار حكومة مقلّصة برئاسة الليكود ليس وارداً اليوم. وعلّق على احتمال اجراء انتخابات بقوله: «لا أخشى اجراء الانتخابات، لكن الامر يتطلب تكاليف مالية كبيرة ويتسبب بأضرار كبيرة لاسرائيل» (معاريف، ١٩٩٠/١/٤).

• دلّ استطلاع للرأي، شمل ألف يهودي، على ان خمسين بالمئة ممّن أُجري استطلاعهم يؤيدون التفاوض مع م.ت.ف. وأشار الاستطلاع، الذي أجراه د. ابراهام ديسكين، من قسم العلوم السياسية في الجامعة العبرية، في القدس، في اوائل كانون الاول (ديسمبر) الماضي، ان ٢٤ بالمئة ممّن شملهم الاستطلاع وعرّفوا بانفسهم انهم من ناخبي الليكود يؤيدون التفاوض مع م.ت.ف. وان ٢٢ بالمئة من ناخبي احزاب اليمين (تسومت وموليدت وهتحياه) اعربوا عن تأييدهم لاجراء مثل هذه المفاوضات، بينما قال عشرون بالمئة منهم انهم ربما يؤيدون ذلك (الاتحاد، ١٩٩٠/١/٤).

• توقّع رئيس ادارة الوكالة اليهودية، سيمحا دينتس، ان يصل اسرائيل، من اوروبا الشرقية، خلال السنوات العشر المقبلة، حوالى مليون مهاجر يهودي، من بينهم مئة ألف يصلون خلال العام الحالي، خلافاً للتوقعات التي أشارت الى احتمال وصول هذا العدد خلال ثلاث سنوات. وأضاف دينتس: «سوف نحتاج، هذا العام، الى ميزانية تصل الى مليارَي دولار لاستيعاب يهود الهجرة» (معاريف، ١٩٩٠/١/٤).

١٩٩٠/١/٤

• انضم شهيدان جديدان الى موكب شهداء الانتفاضة، فيما تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية. والشهيدان هما محمد ابو شعار (٢٦ عاماً)، الذي استشهد في مستشفى تل هشومير اثر اصابته برصاصة اطلقها جندي اسرائيلي خلال مصادمات وقعت في القدس، في الثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) الماضي؛ ومختار قرية بئر السكة، القريبة من طولكرم، وقد فارق الحياة داخل شاحنة لنقل السجناء. وكان المختار تعرّض لاستجواب من قبل الشرطة الاسرائيلية قبل أيام على استشهاده. الى ذلك، اصيب أكثر من ثمانين مواطناً بجروح خلال اشتباكات اليوم، ولقي مستوطنان حتفيهما في حادث تصادم وقع بين سيارتهما وسيارة عسكرية (الراي، ١٩٩٠/١/٥).

• ذكرت مصادر اسرائيلية ان قوات الجيش الاسرائيلي منعت محاولة تسلّل من الحدود الاردنية، وأطلقت النار على شخصين حاولا عبور نهر الاردن بالقرب من مستوطنة غيشر (القبس، ١٩٩٠/١/٥). في المقابل، صرّح مصدر اردني مسؤول بأن القوات الاسرائيلية فتحت النار على مزارعيْن في منطقة الشونة الجنوبية. وبعد سماع اطلاق النار، قدمت دورية اردنية الى المنطقة، وتبيّن عدم اصابة أي من المزارعين بأذى. وقال المصدر ان المزارعين لم يكونا مسلّحين، ولم يحاولا عبور النهر (الحياة، ١٩٩٠/١/٥). من جهة أخرى، ذكرت الشرطة الاسرائيلية ان الخبراء الاسرائيليين في مصلحة البريد اكتشفوا رسائل ملغومة وصلت اسرائيل من اليونان. وكانت رسائل أخرى وصلت اسرائيل من قبرص، مطلع الاسبوع الجاري (الاتحاد، ١٩٩٠/١/٥).

• وجّه وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية،

اريئيل شارون، نقداً شديد اللهجة الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بعد تراجعه عن قراره بابعاد الوزير الاسرائيلي، عيزر وايزمان، من الحكومة، والاكتفاء بابعاده من الطاقم الوزاري المصغّر. وادّعى شارون بأن تراجع شامير عن قراره فتح الطريق للاتصالات بـ م.ت.ف. وقال: «لقد شاهدنا نموذجاً للاسلوب الخاطىء في اتخاذ القرارات» (**عل همشمار**، ١٩٩٠/١/٥).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في حضور وفد من اعضاء الكونغرس الاميركي، ان ازمة اقالة وايزمان في اسرائيل، والتطوّرات الاخيرة في العالم، وعدم توفّر الاستعدادات الكافية لدى المصريين، ادّت، جميعها، الى تأجيل اللقاء الثلاثي بين وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، من كانون الثاني (يناير) الى شباط (فبراير) المقبل. وأضاف، ان استمرار عملية السلام مرتبط بنتائج لقاء وزراء الخارجيات الثلاثة (**عل همشمار**، ١٩٩٠/١/٥).

• قال الناطق باسم البيت الابيض الاميركي، مارلين فيتزووتر، ان بلاده اقترحت الاجتماع الثلاثي «كوسيلة لمتابعة النقاش، والبحث في مواقف الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي»، وتابع، في سياق تقليله من اهمية الاجتماع: «هذا ليس اجتماع مفاوضات، ولا اريد ان اعلّق اهمية كبيرة عليه؛ ان اهمية الاجتماع هي انه سيجمع الاطراف لبدء الحوار». وأشار الى ان التحضيرات الاولية لا تزال مستمرة، ويتمّ، خلالها، البحث في «تحفظات، وشروط، وقلق»، الاطراف المعنيّة. وقال، في اشارة غير مباشرة الى العراقيل التي خلقتها الشروط الاسرائيلية: «وهذا لا يعني نهاية المطاف، ونحن لا نزال نناقش في الموضوع» (**نيويورك تايمز**، ١٩٩٠/١/٥).

١٩٩٠/١/٥

• اسفرت الاشتباكات والصدامات بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية عن اصابة ٤٥ مواطناً بجروح واعتقال ٢١ آخرين. وفرضت السلطات الاسرائيلية حظر التجول على مناطق عدة في الخليل، منها سوق القصبة والحرم الابراهيمي وسوق الخضار والسهلة. كذلك، لا يزال حظر التجول سارياً على مخيم طولكرم، لليوم السابع على التوالي، وعلى مخيم قدّورة، لليوم الثامن، فيما لا تزال قرية فرعون معلنة منطقة عسكرية مغلقة، وذلك لليوم الثالث على التوالي (**الراي**، ١٩٩٠/١/٦).

• بعثت الادارة الاميركية بمذكرة رسمية الى الحكومة الاسرائيلية، اعتبرتها هذه الاخيرة «سلبية»، خصوصاً لجهة الضمانات التي طلبتها. فقد جاء في المذكرة انها «يجب ان تتماشى مع الاطار العام لخطة بيكر»، وان الولايات المتحدة الاميركية «ترفض الاستجابة لبقية الضمانات التي تطالب اسرائيل بها، مثل اقتصار جدول اعمال المفاوضات على موضوع الانتخابات، وعدم اشراك فلسطينيين من خارج الارض المحتلة في الوفد الفلسطيني» (**نيويورك تايمز**، ٦ ـ ١٩٩٠/١/٧).

١٩٩٠/١/٦

• شهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات وصدامات عنيفة في ظل التواجد العسكري الاسرائيلي المكثّف وحظر التجول المفروض. فقد احتفلت الطوائف المسيحية الشرقية بعيد الميلاد وسط اجراءات عسكرية مشدّدة، لم تشهد مدينة بيت لحم مثيلاً لها من قبل، فاقيمت الحواجز العسكرية الاسرائيلية عند مداخل كنيسة المهد، وأُخضع المواطنون للتفتيش، ومُنع المصلّون من دخول ساحة المهد، بحجة «ان ليس لهم علاقة بعيد الميلاد المجيد» (**الراي**، ١٩٩٠/١/٧).

• نفى الاردن، لليوم الثاني على التوالي، ادعاءات اسرائيلية في شأن حادث اطلاق نار عند خط وقف النار بين الاردن واسرائيل. وصرّح مصدر اردني مسؤول بأن القوات الاردنية سمعت، عند الساعة الثانية بالتوقيت المحلي من صباح الجمعة (١٩٩٠/١/٥)، «اصوات رشقات نارية اطلقتها القوات الاسرائيلية، الّا انها لم تجد اي أثر لحادث، أو مرور اشخاص». وكان مصدر عسكري اسرائيلي صرّح بأن دورية اسرائيلية تعرّضت ليل الخميس / الجمعة لرشقات اطلقت من على الاراضي الاردنية، جنوب بحيرة طبريا. وفي وقت لاحق، صرّح المصدر بأن حادثاً مماثلاً وقع بعد الظهر في المكان ذاته. وذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية ان مسلّحين مجهولي الهوية اطلقوا النار من الاردن على قوات اسرائيلية، عبر الحدود. مرتين على الموقع ذاته (**الحياة**، ٦ ـ ١٩٩٠/١/٧).

• اعلن عضو الكنيست الاسرائيلي، حاييم اورون، في أعقاب اصدار وزير الداخلية الاسرائيلية امراً يمنع بموجبه فيصل الحسيني من الخروج من اسرائيل، انه ينوي التقدّم باقتراح عاجل الى الكنيست لمناقشة الامر. وقال: «ان حكومة اسرائيل تملأ الدنيا ضجيجاً عن مسيرة السلام، في حين تقوم بغلق قنوات التفاهم مع الزعامة الفلسطينية، الواحدة تلو الاخرى» (**عل همشمار**، ٧/١/١٩٩٠).

• قال رئيس طاقم البيت الابيض الاميركي، جون سونونو، الى رؤساء اللجنة اليهودية الاميركية الذين التقاهم، ان الولايات المتحدة الاميركية لن تقدّم الى اسرائيل ضمانات للحصول على قروض لاستيعاب الهجرة من الاتحاد السوفياتي، اذا ما استمرت اسرائيل في اقامة المستوطنات الجديدة في المناطق المحتلة. وتعتبر هذه المرة الاولى التي يربط فيها البيت الابيض، بشكل واضح، تقديم المساعدات الى اسرائيل بالتعهّد بعدم اقامة مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة. وقد شارك في اللقاء نائب الرئيس الاميركي، دان كويل (**عل همشمار**، ٧/١/١٩٩٠).

• ذكرت مصادر سياسية، رفيعة المستوى، في القدس، ان الاتحاد السوفياتي ألغى، عملياً، معارضته لمبادرة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، على الرغم من امتناعه عن قول ذلك بشكل رسمي. وأضافت المصادر نفسها، ان بيكر سوف يلتقي، في موسكو، في بداية شباط (فبراير)، بنظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، ويبحث معه في سبل استمرار عملية السلام في الشرق الاوسط (**عل همشمار**، ٧/١/١٩٩٠).

• حمّل رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، الجيش الاردني مسؤولية القاء القبض على خلايا الفدائيين الذين يتسلّلون من على الاراضي الاردنية، والمسؤولية عن اطلاق النار من وراء الحدود (**عل همشمار**، ٧/١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١/٧

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في طرابلس الغرب، مع الرئيس الليبي، معمّر القذافي، وأُجري بحث في الاوضاع السياسية والمستجدات في المنطقة، وما يشهده العالم من متغيّرات؛ كذلك أُجري بحث في اوضاع الانتفاضة، وأهمية تقديم الدعم والمساندة لها (**وفا**، ٧/١/١٩٩٠).

• انضمّ شهيدان جديدان الى قافلة شهداء الانتفاضة الفلسطينية، واصيب ٨٥ مواطناً في اشتباكات عنيفة وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. فقد استشهد المواطن كمال احمد ابو خليل (١٨ عاماً)، من قرية عتّيل، شمال طولكرم، اثر صدامات وقعت بين اهالي قريته وقوات الاحتلال؛ وقد اعترض أهالي القرية، اثر الحادث، حافلة اسرائيلية واضرموا النار بها. كما استشهد فادي الزبقلي (١٨ عاماً)، من بيت لحم، متأثراً بجروح اصيب بها في ٢٩/١٢/١٩٨٩ (**الراي**، ٨/١/١٩٩٠).

• ذكرت مصادر فلسطينية، في تونس، ان لقاء عقد يوم السبت، بتاريخ ٦/١/١٩٩٠، بين سفير الولايات المتحدة الاميركية في تونس، روبرت بيلّترو، والسفير الفلسطيني، حكم بلعاوي، تناول جهود السلام الجارية. وأشار المصدر الى ان الاجتماع الجديد جاء في اطار الحوار الفلسطيني ـ الاميركي المتواصل لاستكمال المحادثات، والمشاورات، الجارية لتحقيق تقدّم عملي في مسيرة السلام (**الحياة**، ٨/١/١٩٩٠).

• قال مصدر عسكري اسرائيلي ان الجندي الاردني الذي أُطلقت عليه النيران وقتل خلال اقتحام وحدة من المظليين الاسرائيليين للموقع الذي تحصّن فيه على بُعد حوالى ٤٠٠ متر شمال ـ شرق الحمّة، كمن في موقعه هذا لمدّة ثلاثة أيام، وهو الذي أطلق النار ثلاث مرات في اتجاه جنود الجيش الاسرائيلي في المنطقة؛ وان كلاً من رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، وقائد المنطقة الوسطى، اسحق مردخاي، وضباطاً كباراً كانوا في مرمى نيران بندقيته قبل ساعات قليلة من تصفيته (**معاريف**، ٨/١/١٩٩٠).

• ضُمّ وزير الاتصالات الاسرائيلية، جاد يعقوبي، الى الطاقم الامني ـ السياسي المصغّر، بدلاً من الوزير عيزر وايزمان، بناء على اقتراح تقدّم به رئيس الحكومة، اسحق شامير، بالتنسيق مع القائم باعماله، شمعون بيرس، وحاز على الاجماع (**معاريف**، ٨/١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١/٨

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات،

الى نجامينا في أول زيارة يقوم بها لتشاد. وجاءت الزيارة بعد ٢٤ ساعة من المحادثات التي عقدها الرئيس عرفات مع الرئيس الليبي، معمّر القذافي. وكان الرئيس التشادي، حسين حبري، في مقدّم مستقبلي الرئيس الفلسطيني، لدى وصوله مطار العاصمة، حيث أُجريت، في قاعة الشرف، في المطار، محادثات أولية بين الجانبين، انتقلا بعدها الى المدينة في موكب رسمي. واستقبل عرفات بالمراسم المخصصة لرؤساء الدول؛ اذ عُزف النشيد الوطني وأُجري استعراض لحرس الشرف. وحيّا عرفات، في تصريح صحافي مقتضب، موقف الحكومة التشادية المؤيد للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وأعرب عن أمله في تعزيز العلاقات (**الحياة**، ٩/١/١٩٩٠).

• دمّرت قوات الاحتلال الاسرائيلية خمسة منازل لفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وذكرت مصادر ان القوات الاسرائيلية اكتشفت، في منطقة رام الله، شبكة من الناشطين المقرّبين من «فتح»، ذكر انهم مسؤولون عن هجمات عدة ضد فلسطينيين متعاونين مع السلطات الاسرائيلية، وعلى حافلات اسرائيلية. وأضافت، ان الجيش الاسرائيلي دمّر اربعة منازل يملكها افراد الشبكة في رام الله. على صعيد آخر، هاجم شبان حي الثوري، في القدس، بالحجارة دورية عسكرية اسرائيلية، وحطموا زجاج سيارتها. وكان آخرون، من بيت حنينا، هاجموا، الليلة الماضية، سيارة لمستوطنين، في اثناء مرورها على شارع مستوطنة زئيف، قرب قريتي بيت حنينا وحزما وحطموا زجاجها. الى ذلك، شهدت مناطق الخليل وبيت لحم ورام الله ومخيمات قطاع غزة اشتباكات متفرّقة بين سكانها الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلية (**الراي**، ٩/١/١٩٩٠).

• حذّر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الاردن من استمرار تسلّل مسلّحين من على أراضيه الى اسرائيل. وقال: «لقد زاد الاردنيون قواتهم على طول الحدود مع سوريا، للحؤول دون التسلل الى الاردن، وكذلك على طول الحدود مع اسرائيل، وقد استطاعوا افشال العديد من المحاولات؛ لكننا لا نحاكم الاردن وفقاً لنواياه؛ بل، قبل كل شيء، وفقاً للنتائج، وبشكل خاص عندما يكون الامر متعلقاً بجنود اردنيين» (**عل همشمار**، ٩/١/١٩٩٠).

• قدّم عضو الكنيست، مئير فلنر، استقالته الى رئيس الكنيست الاسرائيلي، وسوف يحل مكانه، عضواً في الكنيست، الرئيس السابق لبلدية ام الفحم، هاشم محاميد. يذكر ان فلنر أمضى ٤٢ عاماً عضواً في الكنيست (**عل همشمار**، ٩/١/١٩٩٠).

• رأت مصادر دبلوماسية، في واشنطن، ان المشكلات التي باتت تواجه جهود دفع عملية السلام هي «مشكلة فلسطينيي القدس المحتلة، ورفض اسرائيل السماح لهم بالتصويت في الانتخابات المقبلة، حيث تصرّ الحكومة الاسرائيلية على ان لا حق لهم في ذلك، بينما ترى الولايات المتحدة الاميركية العكس، بالاضافة الى مشكلة دور منظمة التحرير الفلسطينية في التمثيل، وتسميتها اعضاء فريق الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترح اجراؤه في القاهرة، اذا ما عقد الاجتماع الوزاري الثلاثي وحقق النجاح المطلوب» (**الواشنطن بوست**، ٩/١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١/٩

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، القاهرة، بعدما انهى زيارة «صداقة وعمل» لتشاد استغرقت ٢٤ ساعة، عقد، خلالها، أكثر من اجتماع مع الرئيس حسين حبري، ورَفَع علم دولة فلسطين على سفارتها في نجامينا. وقد اصطفت حشود على الطريق المؤدية الى المطار لتحيته، بصحبة مضيفه، في سيارة مكشوفة لدى مغادرته البلاد. ويستقبل الرئيس المصري، حسني مبارك، صباح اليوم، الرئيس عرفات، قبل المشاركة في الاسبوع الثقافي الذي يرعاه الرئيسان في ذكرى مرور ٢٥ عاماً على انطلاقة الثورة الفلسطينية. وكان الرئيس عرفات عقد اجتماعات تمهيدية مع وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد (**الحياة**، ١٠/١/١٩٩٠).

• دخلت الانتفاضة الفلسطينية، اليوم، شهرها السادس والعشرين باعلان الاضراب الشامل في انحاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ فامتنع العمّال عن التوجّه الى اعمالهم في المصانع والورش الاسرائيلية، ووقعت مظاهر احتجاج في مناطق عدّة من الضفة والقطاع، اللذين شهدا أعمال هدم، وقمع، شملت هدم ثلاثة منازل في القطاع، وانذار اصحاب منزلين آخرين في نابلس. كما استمر نظام حظر التجول مفروضاً على بلدة عنبتا، لليوم الثالث على التوالي (**الاتحاد**،

١٠/١/١٩٩٠).

• نفى مكتب وزير الدفاع الاسرائيلي الانباء التي ذكرت ان وزير الدفاع، اسحق رابين، بلور اقتراحات عدة تهدف الى ايجاد حل لموضوع التمثيل الفلسطيني، من بينها اقتراح بتقديم الدعوة الى شخصيات من القدس الشرقية لحضور اللقاء الفلسطيني ـ الاسرائيلي، في القاهرة، وفقاً لعناوين سكنهم في المناطق المحتلة. واقترح لحل مسألة تمثيل الفلسطينيين في الشتات انضمام فلسطينيين مسجلين كسكان في المناطق المحتلة، هاجروا قبل سنوات عدّة برغبتهم الشخصية الى فرنسا، وغير معروفين كأعضاء في أي مؤسسة تابعة لـ م.ت.ف. من جهة أخرى، نفى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الانباء القائلة انه وافق على صيغة يكفل فيها وزير الدفاع اعادة بعض المبعدين الى المناطق المحتلة، ممّن لم يقوموا، منذ ابعادهم، في أية أنشطة لـ م.ت.ف. (هآرتس، ١٠/١/١٩٩٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في اجتماع لنشطاء الليكود، في عكا، انه لا ينبغي ان يستمر عيزر وايزمان وزيراً في الحكومة، وان مثل هذا الامر لن يطول. فقد زعم شامير انه لم يكشف عن كل ما يتعلق باتصالات وايزمان بـ م.ت.ف. وانه فضّل عدم اقالة وايزمان لتفادي المخاطرة بمستقبل حكومة الوحدة الوطنية (هآرتس، ١٠/١/١٩٩٠).

• وافق الكنيست، باجماع اصوات الاحزاب الصهيونية، على قرار يدعو الحكومة الاسرائيلية الى «تعزيز» مكانة القدس. وصوّت ضد القرار نائب رئيس الكنيست من المعراخ، نواف مصالحة، الذي أعلن قائلاً: «انا عربي، ولا أمثل الصهيونية»؛ واتخذ القرار بموافقة كل من الليكود والمعراخ وشاس والمفدال واغودات يسرائيل وهتحياه وتسومت ومولیدت، وجاء فيه: «يعود الكنيست ويقرّ بأن القدس الكاملة، عاصمة اسرائيل، ليست، ولن تكون، خاضعة للتفاوض». ودعا الكنيست الحكومة الاسرائيلية الى توضيح نواياها بشكل جيّد حول موضوع السيادة الاسرائيلية على القدس، خلال مناقشات مبادرتها السياسية، وفي كل مرحلة من مراحل تنفيذها (هآرتس، ١٠/١/١٩٩٠).

• توقّع نائب وزير الخارجية الاسرائيلية، بنيامين نتنياهو، احتمال هجرة نصف مليون يهودي من الاتحاد السوفياتي بعد عامين؛ ووصف موجة الهجرة اليهودية الحالية من الاتحاد السوفياتي بأنها تشبه خروج اليهود من مصر. وقال ان اسرائيل، الآن، باتت بحاجة الى خطة طوارىء لاستيعاب المهاجرين (هآرتس، ١٠/١/١٩٩٠).

• قالت مصادر دبلوماسية في واشنطن، ان وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ابلغ الى وزير الخارجية النرويجية، كيل بوندفيك، انه بدأ يفقد الامل في التوصّل الى مخرج من المأزق الذي وصلت اليه مقترحاته حول الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وانه قد يتخلّى، في وقت قريب، عن خطته. وأضافت المصادر ان بيكر بدا في غاية التشاؤم، في ما يتعلق بالموقف في الشرق الاوسط، وقالت ان بيكر قد يقرّر، في وقت قريب، «تخصيص وقته لمناطق في العالم يوجد بعض الامل في انجاز امورها» (الواشنطن بوست، ١٠/١/١٩٩٠).

١٠/١/١٩٩٠

• عقد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مقرّ رئاسة الجمهورية المصرية، جلسة مباحثات مع الرئيس المصري، حسني مبارك، تناولت آخر التطوّرات على صعيد الموقف العربي، والفلسطيني، واستغرقت زهاء الساعة (الاهرام، ١١/١/١٩٩٠).

• أُصيب ستون مواطناً في اشتباكات وقعت اليوم مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. كما اعتقلت سلطات الاحتلال أكثر من مئتي مواطن، خلال حملة اعتقال تركّزت على قريتي ترقوميا واذنا، وعلى مخيم البريج في قطاع غزة، وعلى عدد من قرى منطقة رام الله ومخيماتها. وسارعت سلطات الاحتلال الى فرض حظر التجول على هذه المناطق، التي تعرّضت منازلها لعمليات تخريب منظّم، بحجة التفتيش عن فلسطينيين مطلوبين (الراي، ١١/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، عاد أكثر من ٣٢٠ ألف طالب فلسطيني الى مدارسهم في الضفة الفلسطينية، بعد شهرين من غلقها من قبل سلطات الاحتلال العسكرية الاسرائيلية (المصدر نفسه).

• اجرى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، اتصالاً هاتفياً بنظيره الاسرائيلي، موشي ارنس، واتفق معه على استمرار الاتصالات بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، للتوصل الى اتفاق حول ضمانات واشنطن لنقاط بيكر الخمس. واطلع ارنس بيكر

على النتائج التي توصل اليها الطاقم الرباعي الذي تدارس الموضوع، والذي يأمل في بلورة الموقف الاسرائيلي عمّا قريب (**معاريف**، ١٨/١/١٩٩٠).

• ينظر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بخطورة بالغة، الى لقاء عيزر وايزمان بوزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، ويرى ان خضوعه لطلب عدم ضمّ رئيس الفريق القنصلي الاسرائيلي في موسكو، اريبه لفين، الى اللقاء، اهانة ومسّ بمصالح اسرائيل. وعلّق وايزمان قائلاً: «رأيت ان من الافضل حضور اللقاء، والابلاغ الى شيفاردنادزه انه اخطأ بعدم سماحه للفين بحضور الاجتماع». وأضاف: «لقد أكدت لشيفاردنادزه انني لا استطيع ان أفهم سبب عدم اعادة العلاقات الدبلوماسية بين تل ـ أبيب وموسكو حتى الآن» (**معاريف**، ١١/١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١/١١

• استشهدت الطالبة ميرفت يحيى ملش (١٤ عاماً)، من بيت لحم، بعد ان صدمتها سيارة يملكها عميل لسلطات الاحتلال الاسرائيلية، فيما تواصلت الاشتباكات، والتظاهرات، الليلة الماضية واليوم، وشهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تصعيداً ملحوظاً في الصدامات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها السادس والعشرين، ممّا ادّى الى اصابة أكثر من ثمانين فلسطينياً بجروح مختلفة، في وقت واصلت قوات الاحتلال حملات القمع، والاقتحام، والدهم، والاعتقال العشوائي، فشملت عدداً كبيراً من مخيمات الضفة والقطاع، وأسفرت عن اعتقال ١٤ مواطناً (**الرأي**، ١٢/١/١٩٩٠).

• ذكر مراسل صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، ان وزارة الخارجية الاسرائيلية أعدت مشروعاً ينص على ان تعلن اسرائيل عن اجراء انتخابات في المناطق المحتلة من جانب واحد، عندما يتضح فشل محاولة عقد اللقاء التحضيري في القاهرة. وقال مصدر في مكتب وزير الخارجية الاسرائيلية، انه لا يزال من السابق لأوانه الاهتمام بهذا الموضوع، لأن الاتصالات مع الولايات المتحدة الاميركية حول الضمانات التي طلبتها اسرائيل لا تزال مستمرة. وسوف تنقل اسرائيل الى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، قريباً، ملاحظاتها على مسودة الضمانات الثانية التي بعثت بها واشنطن الى اسرائيل (**دافار**، ١٢/١/١٩٩٠).

• سلّم مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية، يوسف حاريش، جميع المواد السرية التي جمعها جهازا «الشاباك» و«الموساد»، والمتعلقة بالاتصالات التي اجراها الوزير عيزر وايزمان مع شخصيات في م.ت.ف. وتحتوي المواد على نص المكالمات الهاتفية التي أجراها الوزير وايزمان مع انصار م.ت.ف. وأفادت الناطقة بلسان وزارة العدل الاسرائيلية بأن حاريش بدأ بدراسة المواد، وانه سوف يقرر، في ضوء ذلك، ما اذا كان سيكلف الشرطة بالتحقيق مع الوزير وايزمان بتهمة خرق القانون الذي يحظر اجراء اتصالات مع اعضاء في منظمات «ارهابية» (**دافار**، ١٢/١/١٩٩٠).

• الحت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، للمرة الاولى، ان الاجتماع الثلاثي قد لا يعقد على الاطلاق؛ وصرّحت: «من العبث عقد لقاء، اذا كان لن يؤدي الى نتيجة تذكر» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢/١/١٩٩٠).

١٩٩٠/١/١٢

• شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أدّت الى اصابة عدد من المواطنين واعتقال آخرين. وأعلن اهالي المعتقلين في معتقل انصار ـ ٣ اعتصاماً عند مقر الصليب الاحمر. وهاجم شبان فلسطينيون سيارات اسرائيلية في عدد من المدن والقرى. وفيما رفعت قوات الاحتلال حظر التجول عن عنبتا، الذي دام خمسة أيام متتالية، اقتحمت مخيم نور شمس واعتدت على سكانه، واجبرتهم على ازالة المظاهر الوطنية. من جهة أخرى، تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية، أمس، من مهاجمة حافلة لمستوطنين على شارع المستشفى في طولكرم، وسيارات عسكرية عدة على شارعي الشهيدين مروان المدني وحمدي ابو سفاقة، في الحي الشرقي من المدينة (**الرأي**، ١٣/١/١٩٩٠).

• نفى ناطق سوفياتي وجود نيّة لرفع درجة تمثيل الفريقين القنصليين، السوفياتي والاسرائيلي، في كل من تل ـ أبيب وموسكو، الى درجة بعثة دبلوماسية. من جهة أخرى، أشار النائب الاول لمدير الاعلام في

الخارجية السوفياتية، فاديم بيرفيلييف، الى ان قرار رفع درجة التمثيل الفلسطيني الى سفارة، الذي اتخذ مؤخراً، «تمّ بناء على طلب الجانب الفلسطيني». وقال انه يعكس مستوى العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية (**الحياة**، ١٣/١/١٩٩٠). من جهة أخرى، انتقدت واشنطن، في شكل غير مباشر، قرار الاتحاد السوفياتي رفع درجة التمثيل الفلسطيني في موسكو الى مستوى سفارة. وقالت المتحدثة الرسمية بلسان وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، «ان تقرير وكالة انباء تاس غير واضح حول ما قام به السوفيات؛ لكن أي عمل منفرد لتدعيم وضع ما يسمّى دولة فلسطين سينعكس، سلباً، على جهود السلام الراهنة». وأضافت، ان الادارة الاميركية اعلنت، منذ بداية عملية السلام، ان المطلوب هو توجّه عملي الى حل المشاكل، وان اختبار الجدية السوفياتية يكمن في مدى استعداد موسكو لاتخاذ، ودعم، خطوات عملية، وهي تعرف ما هي هذه الخطوات». وأكدت ان بلادها «حضّت الاتحاد السوفياتي على اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٣ ـ ١٤/١/١٩٩٠).

• أعربت الناطقة الرسمية باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، عن أمل الادارة الاميركية في ان تحدث في الشرق الاوسط «نبضات» شبيهة بتلك التي تحدث في العالم، خصوصاً في اوروبا الشرقية، تؤدي الى التغيير المطلوب لايجاد حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، مبدية استعداد بلادها للمساعدة في تحقيق ذلك (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٣ ـ ١٤/١/١٩٩٠).

١٣/١/١٩٩٠

• أصيب اربعة جنود اسرائيليين بحجارة شبان الانتفاضة في مدينتي بيت لحم ونابلس، وبلدة يَعْبَد، قضاء جنين، في حين تمكّن هؤلاء الشبان من الحاق الضرر بثلاثين سيارة اسرائيلية، منها اربع عشرة تابعة للجيش الاسرائيلي. وذكرت تقارير ان المجموعات الضاربة الفلسطينية اشعلت النار بسيارة للمستوطنين اليهود، وأخرى لشركة اسرائيلية في قرية العبيدية، قضاء بيت لحم، وفي مدينة الخليل، وان السيارتين احترقتا بالكامل. من جهة أخرى، اصيب أكثر من خمسين فلسطينياً بجروح مختلفة في الاشتباكات التي دارت في مناطق عدة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين؛ واعتقل ٧٥ مواطناً، غالبيتهم من الخليل، والطور والعيسوية في القدس، وزيتا وسنجل وسلواد وعناتا ورام الله (**الرأي**، ١٤/١/١٩٩٠).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في مؤتمر صحافي عقده في نيويورك، ان النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي هو الاطول والاكثر تعقّداً في مجمل النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وأضاف، انه لا يمكن النظر الى الانتفاضة على انها سلسلة من الاحداث الجنائية، كما يحلو للعديد من الاميركيين رؤيتها، «لأن ما يجرى في المناطق [المحتلة] ليس صراعاً حول حقوق الانسان... انه تناحر عدائي بين كيانين مختلفين عن بعضهما البعض، في الانتماء القومي والديني، وفي السياسة» (**دافار**، ١٤/١/١٩٩٠).

• دعا رئيس كتلة المعراخ في الكنيست عضو الكنيست حاييم رامون الحكومة الاسرائيلية الى السماح لسكان المناطق المحتلة بالقيام بانشطة سياسية قانونية. وكان رامون يرد على الانباء التي تحدثت عن وجود خطة لدى وزارة الخارجية الاسرائيلية لتنفيذ الحكم الذاتي في المناطق المحتلة من جانب واحد. وأضاف رامون: «اذا كان وجود هذه الخطة حقيقة، فينبغي على الحكومة الاسرائيلية اثبات صدق نواياها وعدم اعتماد سياسة العصا وحدها، بل والجزرة ايضاً، تجاه اولئك السكان الذين يؤيدون التسوية والتفاوض مع اسرائيل» (**دافار**، ١٤/١/١٩٩٠).

١٤/١/١٩٩٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، حيث تبادل الطرفان الرأي والمشورة حول آخر تطوّرات الموقف السياسي على الساحات المختلفة. واستمر الاجتماع ٤٥ دقيقة، عقد، بعدها، الرئيسان جلسة مباحثات مغلقة. وكان الرئيس عرفات اجتمع، صباح اليوم، مع وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد (**وفا**، ١٤/١/١٩٩٠).

• شهدت الاراضي الفلسطينية المحتلة مواجهات عنيفة بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي، أسفرت عن استشهاد المواطن عبدالله الريحاوي،

من رفح، واصابة أكثر من سبعين بجروح، واعتقال حوالى خمسين آخرين، فيما واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملات القمع، المتمثّلة في اقتحام المنازل والمحال التجارية، وهدمها، وغلقها، وفرض حظر التجول (**الراي**، ١٥/١/١٩٩٠).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، ان الجيش الاسرائيلي سوف يبذل كل ما في استطاعته للمساهمة في عمليات استيعاب المهاجرين الجدد. وأضاف ان باستطاعة الجيش المساعدة في عملية الاستيعاب الاجتماعي للمهاجرين، عبر تدريسهم اللغة العبرية، وبتبنّي المهاجرين من قبل الوحدات، ومن قبل عائلات أفراد الجيش النظامي ايضاً (**دافار**، ١٥/١/١٩٩٠).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، في جلسة الحكومة الاسبوعية التي ناقشت تقرير الوزير عيزر وايزمان، حول زيارته للاتحاد السوفياتي، انه يجب عدم التسرّع والركض وراء الاتحاد السوفياتي، فـ «تأثيره في الشرق الاوسط آخذ في الانكماش» (**دافار**، ١٥/١/١٩٩٠).

• أوضح مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية ان التحذير الذي اطلقته وزارته ليس مؤشراً الى ان الجهود الاميركية توقفت، أو على وشك التوقف فعلاً، أو مؤشراً الى قرب اعلان الادارة، رسمياً، انسحاب الولايات المتحدة الاميركية من دورها في جهود السلام، وانما اعلان عن رغبة وزير الخارجية، جيمس بيكر، «في رؤية تقدّم أسرع، ورغبة جادّة في احراز تقدّم حقيقي، وفي الوقت عينه اعلان عن القلق من البطء، بل الجمود، الذي تشهده عملية السلام منذ فترة» (**نيويورك تايمز**، ١٥/١/١٩٩٠).

١٥/١/١٩٩٠

• تواصلت الاشتباكات بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح، واعتقال آخرين. وقامت جرّافات اسرائيلية بهدم منزل موسى محمد عميرة، في قرية صور باهر؛ وتمكّن مجهول من طعن مجنّدة اسرائيلية في سوق العطارين في المنطقة القديمة من القدس. وفي رام الله، لا تزال مدارس مخيم الجلزون، التابعة لوكالة غوث اللاجئين (اونروا)، مغلقة، لليوم الثاني على التوالي؛ كما استمر الحصار العسكري مفروضاً على المخيم ذاته، منذ اسابيع عدة (**الراي**، ١٦/١/١٩٩٠).

• أُطلقت صواريخ كاتيوشا عدة، صباح أمس، من على الاراضي اللبنانية باتجاه اصبع الجليل. وعثر، خلال أعمال التفتيش التي قام بها الجيش الاسرائيلي، على شظايا صواريخ من عيار ١٢٢ ملم. وقد اطلقت الصواريخ من خارج منطقة «حزام الامن» في جنوب لبنان. وهذه هي المرة الثانية، خلال بضعة اسابيع، يطلق فيها الفدائيون صواريخ كاتيوشا من عيار ١٢٢ ملم، يصل مداها الى ما يزيد على ٢٠ كيلومتراً (**هآرتس**، ١٦/١/١٩٩٠).

• علم من مصدر فلسطيني مسؤول، في عمّان، ان أول سفير لدولة فلسطين في الاردن، الطيب عبدالرحيم، قدّم اليوم الاثنين، نسخة من أوراق اعتماده. واستقبل وزير الخارجية الاردنية، مروان القاسم، السفير عبدالرحيم، وهو عضو في اللجنة المركزية لـ «فتح». وأكد القاسم، خلال الاستقبال، «ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية، على قاعدة الثقة المتبادلة والمصلحة المشتركة». وجدّد القاسم «التأكيد على التضامن العربي، من اجل تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (**الحياة**، ١٦/١/١٩٩٠).

• وجّه وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية، اريئيل شارون، نقداً شديداً الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، دون ان يذكر اسمه، متهماً اياه بأنه كان أول من أجرى مفاوضات مع م.ت.ف. وقال شارون، في حضور مئة من اتباعه اجتمعوا في مكتبه، في القدس، تحضيراً لجلسة مركز الليكود: «ان حادثة وايزمان خطرة، ولا مثيل لها؛ وعدم اتخاذ اجراءات ضده ليست أقلّ خطراً؛ لكن يجب الاعتراف بأن شخصيات رفيعة المستوى في الليكود، كانت في طليعة الذين التقوا مع رجال م.ت.ف. مثل جميل الطريفي وسري نسيبة» (**هآرتس**، ١٦/١/١٩٩٠).

• عرض شموئيل طوليدانو، الذي شغل، في الماضي، لمدة احد عشر عاماً، منصب مستشار الشؤون العربية على مدى ثلاثة فترات حكم رؤساء حكومة في اسرائيل مشروع سلام جديد. ووفقاً لهذا المشروع، تتخذ الحكومة الاسرائيلية قراراً يقضي بانسحاب اسرائيل من على المناطق المحتلة خلال خمس

سنوات مع اجراء تعديلات طفيفة؛ وان لا تعارض اقامة دولة فلسطينية، في حال اعلنت الاطراف ذات العلاقة بالامر عن انهاء حالة الحرب بينها وبين اسرائيل (**هآرتس**، ١٦/١/١٩٩٠).

• امتنع المسؤولون الاميركيون عن التعليق على تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، لجهة توطين المهاجرين اليهود السوفيات في الارض المحتلة. لكن مصدراً مطلعاً في وزارة الخارجية قال ان ادارة الرئيس جورج بوش «تعارض بناء المستوطنات، وترفض ان تخصص ايّاً من المساعدات الحكومية الاميركية الى اسرائيل للمستوطنات في الارض المحتلة». وقال المصدر، ان واشنطن «تنتظر تلقّي النص الكامل لحديث شامير قبل التعليق مباشرة عليه» (**نيويورك تايمز**، ١٦/١/١٩٩٠).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ درور، يحزقئيل؛ «الاقليات في اسرائيل؛ هويّة وطنية وولاء سياسي»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٨٦٩ ـ ٨٧٥؛ نقلاً عن **استراتيجيا شاملة لاسرائيل**، القدس: اكدمون، ١٩٨٩.

٢ موشيوف، دافيد؛ «[النزوح من اسرائيل يتمّ] في هدوء»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٩٢٩ ـ ٩٣٠؛ نقلاً عن **دافار**، ٢/١/١٩٩٠.

٣ Hoffman, Charles and Dan Izenberg; "Soviet Emigration; Who Will Cover the Cost?", *The Jerusalem Post International*, 23/12/1989, pp. 1 - 2.

○ الاحزاب والتكتلات

٤ شديد، جمال؛ «الحقيقة الناقصة؛ شامير اتهم وايزمان بالاتصال بالمنظمة والعقوبة ' نصف اقالة ' »، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ٧٨٠، ١٤/١/١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢١.

٥ عبدالرحمن، محمد؛ «أزمة اقالة وايزمان وابعادها المختلفة [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ٨٩١ ـ ٨٩٩.

٦ Baram, Haim; "The Weizman Affair; A Victory for the Peace Camp", *Middle East International*, No. 366, 5/1/1990, pp. 6 - 8.

○ الاستيطان والمستوطنات

٧ الزبيدي، ماجد؛ «قطاع غزة بين الاستيطان الاسرائيلي والضائقة السكنية [ملف]»، **وطني** (سيراجيفو)، السنة ٧، العدد ١٠٠، ١٥/١/١٩٩٠، ص ٣٦ ـ ٤١.

٨ Horovitz, David; "Settlers 1989; The Passion and the Purpose", *The Jerusalem Post International*, 23/12/1989, pp. 9 - 10.

○ الاقتصاد

٩ الحسيني، مصطفى محمد؛ «ميزانية ١٩٩٠ بين ' الاصلاح ' الاقتصادي والمساس الاجتماعي [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٨٨٣ ـ ٨٩١.

١٠ Alawnah, Atif Kamal; "The Impact of the Intifadah on the Palestinian and Israeli Economies", *New Outlook*, Vol. 32, No. 11 - 12 (297 - 298), November / December 1989, pp. 20 - 23.

○ بيانات وتصريحات وخطب

١١ «نص بيان شامير أمام الحكومة باقالة وايزمان»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٩٣٤ ـ ٩٣٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١/١/١٩٩٠.

١٢ «نص خطاب شامير الى وايزمان باقالته»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٩٣٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١/١/١٩٩٠.

١٣ «[نص] رسالة بيرس الى شامير [بشأن اقالة وايزمان]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٩٣٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١/١/١٩٩٠.

١٤ "Israeli Government Election Plan, Jerusalem, 14 May 1989", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XIV, No. 1 (73), Autumn 1989, pp. 145 - 148.

١٥ "Prime Minister Yitzhak Shamir's Speach to the Likud Central Committee, Tel - Aviv, 5 July 1989", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XIV, No. 1 (73), Autumn 1989, pp. 148 - 156.

○ الشؤون العسكرية

١٦ «تطوّرات عسكرية وتسليحية اسرائيلية»، **وطني**، السنة ٧، العدد ١٠٠، ١٥/١/١٩٩٠، ص ٢٦ ـ ٢٩.

١٧ صايغ، يزيد؛ «الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ تعاون اسرائيل وجنوب افريقيا [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٠٢ ـ ١٠٥.

١٨ مظلوم، جمال؛ «ابعاد مشاركة اسرائيل في برنامج ' حرب النجوم ' »، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٧٩ ـ ٩٥.

(انظر ايضاً، ٦٠)

○ العلاقات الخارجية

١٩ بن ـ بورات، يوئيل؛ «ولكن لماذا ايران بالذات؟»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٩٠٢ ـ ٩٠٥؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٢٢/١٢/١٩٨٩.

٢٠ شلحت، انطوان؛ «الثابت والمتحوّل في اسرائيل برسم عصر الانفراج [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٨٧٦ ـ ٨٨٣.

٢١ العبدالله، هاني؛ «اسحق شامير في واشنطن؛ اجواء باردة ونتائج باهتة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٥٠ ـ ١٥٥.

٢٢ Avineri, Shlomo; "Israel and Eastern Europe; Our Second Home", *The Jerusalem Post International,* 6/1/1990, p. 8.

٢٣ Collins, Frank; "The US Pays $4 Billion in Interest on Money Borrows to Give Israel", *The Washington Report on Middle East Affairs,* Vol. VIII, No. 9, January 1990, p. 21.

٢٤ Klich, Ignocio; "Israelis in Colombia; The Plot Thickens", *Middle East International,* No. 364, 1/12/1989, pp. 17 - 18.

٢٥ Shalev, Menachem; "Israel, Japan to Improve Relations", *The Jerusalem Post International,* 18/11/1989, p. 3.

٢٦ Shapiro, Allan E.; "Israel and Eastern Europe; When the Crisis of Legitimacy Comes", *The Jerusalem Post International,* 6/1/1990, p. 8.

فلسطين

○ الاجتماع

٢٧ «جمعية بيت لحم لتأهيل المعاقين؛ خطوة على درب الامل غير المفقود؛ عطاء وطني وجهد انساني كبير»، **الاستقلال** (نيقوسيا)، العدد ١٩، ٢٩/١١/١٩٨٩، ص ٧.

٢٨ «جمعية الهلال الاحمر في البيره ودورها الطليعي»، **الاستقلال**، العدد ١٨، ٢٢/١١/١٩٨٩، ص ٧.

٢٩ «دور جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في احتضان مصابي وجرحى احداث الانتفاضة»، **الاستقلال**، العدد ٢١، ١٣/١٢/١٩٨٩، ص ٧.

٣٠ العريضي، نجاة؛ «بحث عن المعاقين ومؤسساتهم داخل الاراضي المحتلة؛ (١)»، **الاستقلال**، العدد ٢١، ١٣/١٢/١٩٨٩، ص ٨.

٣١ ـــ ، ـــ ؛ «بحث عن المعاقين ومؤسساتهم داخل الاراضي المحتلة؛ (٢)»، **الاستقلال**، العدد ٢٢، ٢٠/١٢/١٩٨٩، ص ٨.

٣٢ عوّاد، حنان؛ «المرأة الفلسطينية والمسلك الثوري»، **الاستقلال**، العدد ١٨، ٢٢/١١/١٩٨٩، ص ١٤.

٣٣ Haddad, Mon'im; "Palestinian Folklore Research; A Short History; (1)", *Palestine,* Vol. 14, No. 97, 16/11/1989, pp. 13 - 15.

٣٤ ـــ، ـــ ; "Palestinian Folklore Re-search; A Short History; (II)", *Palestine*, Vol. 14, No. 98, 16/12/1989, pp. 13 - 15.

(انظر، أيضاً، ٤٦، ٩٠، ١٠٩، ١١٠، ١٣٩)

○ الاحزاب والتكتلات

٣٥ Litani, Yehuda; "Militant Islam in the West Bank and Gaza", *New Outlook*, Vol. 32, No. 11 - 12, November / December 1989, pp. 40 - 42.

٣٦ Steinberg, Matti; "The PLO and Palestinian Islamic Fundamentalism", *The Jerusalem Quarterly*, No. 52, Fall 1989, pp. 37 - 54.

○ الاقتصاد

٣٧ علاونة، عاطف؛ «الادارة الضريبية في الضفة الغربية؛ دورها في تحقيق الاهداف الضريبية الاسرائيلية»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١١، العدد ٧٨، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ١٤٨ ـ ١٧٠.

٣٨ فاشه، منير؛ «مفهوم التنمية للضفة الغربية وقطاع غزة، ودور المنظمات غير الحكومية ضمن الظروف الحالية؛ (١)»، **الاستقلال**، العدد ١٨، ٢٢/١١/١٩٨٩، ص ٨.

٣٩ ـــ، ـــ ؛ «مفهوم التنمية للضفة الغربية وقطاع غزة، ودور المنظمات غير الحكومية ضمن الظروف الحالية؛ (٢)»، **الاستقلال**، العدد ١٩، ٢٩/١١/١٩٨٩، ص ٩.

٤٠ الفريضي، نورالدين؛ «اسرائيل تعرقل، وتتلف، الصادرات الفلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨٠، ١٤/١/١٩٩٠، ص ٣٥ ـ ٣٦؛ نقلاً عن **الحياة** (لندن)، ٢٢/١٢/١٩٨٩.

٤١ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)؛ «التقرير السنوي [للمؤتمر]: (١) تحديات جديدة للاقتصاد الفلسطيني»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٧٦، ١٠/١٢/١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٣٨.

٤٢ ـــ، «(٢) حق المرور العابر للصادرات والواردات الفلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٧٧٦، ١٠/١٢/١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٣٧.

٤٣ ـــ، «(٣) اعباء بدايات الانفصال عن الاقتصاد الاسرائيلي»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٧٧، ١٧/١٢/١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٣٨.

٤٤ ـــ، «(٤) امكانات تعزيز الامن الغذائي الفلسطيني تبدو مشجّعة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٧٨، ٢٤/١٢/١٩٨٩، ص ٣٤ ـ ٣٦.

٤٥ ـــ، «(٥) الهيكل الحالي للقوة العاملة الفلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٧٩، ٧/١/١٩٩٠، ص ٣٦ ـ ٣٨.

٤٦ ـــ، «(٦) مشاكل التجارة الخارجية الفلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨٠، ١٤/١/١٩٩٠، ص ٣٤ ـ ٣٥.

٤٧ «[نص] اعلان السوق الاوروبية المشتركة بخصوص معاملة المنتوجات الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٨، تشرين الاول ـ كانون الاول (اكتوبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

٤٨ Dillman, Jeffrey D.; "Water Rights in the Occupied Territories", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 1 (73), Autumn 1989, pp. 46 - 71.

٤٩ Hiltermann, Joost R.; "Worker's Rights during the Uprising [Report]", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 1 (73), Autumn 1989, pp. 83 - 91.

٥٠ "Israel Wages War on Palestinian Agriculture", *Palestine*, Vol. 14, No. 96, 1/11/1989, pp. 12 - 13.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

٥١ ابن بلّه، احمد؛ «الانتفاضة نموذج عبقري للثورة المستقبلية»، **النشرة** (اثينا)، السنة ٥، العدد ١٣٠، ١٨/١٢/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٥.

٥٢ «احصائية بعدد شهداء الانتفاضة ومجريات الاحداث في قطاع غزة خلال عامين»، **الاستقلال**، العدد ٢١، ١٣/١٢/١٩٨٩، ص ٣.

٥٣ «استشهاد الرفيق أيمن الرزة يشعل الارض تحت اقدام المحتلين»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢١، العدد ٩٨٥، ٢٦/١١/١٩٨٩، ص ٢٠.

٥٤ بن ـ موشي، نفتالي؛ «تقصير الجبهة»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٩٢٢ ـ ٩٢٣؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٢٧/١٢/١٩٨٩.

٥٥ «بني نعيم والانتفاضة؛ القرية بدون مياه منذ اندلاع الانتفاضة، وأهلها ممنوعون من السفر»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣٤٢، ٣١/١٢/١٩٨٩، ص ١٣ ـ ١٥.

٥٦ «تكيّف ربّات البيوت مع الانتفاضة»، **الاستقلال**، العدد ١٧، ١٥/١١/١٩٨٩، ص ١٤.

٥٧ حسنين، سهيل؛ «الانتفاضة الفلسطينية وسياسة سلطات الاحتلال العسكري من منظار علم الاجرام؛ الحلقة الاولى»، **الاستقلال**، العدد ٢٣، ١٣/١/١٩٩٠، ص ٧.

٥٨ حطّاب، يونس؛ «فلسطينيو ١٩٤٨ يحيون 'يوم الانتفاضة'»، **الحرية**، العدد ٣٤١، ٢٤/١٢/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٧.

٥٩ الرابطة الاسلامية للشباب الفلسطيني في المملكة المتحدة وايرلندا، «نداء بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الثالث»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ٧، العدد ٤، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ٣٧.

٦٠ ساغير، دان؛ «يشدّون الحزام [في الجيش الاسرائيلي] كالعادة [جرّاء الانتفاضة]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٩٣١ ـ ٩٣٣؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠.

٦١ شعبان، عبدالحسين؛ «بيت ساحور وفكرة العصيان المدني»، **صوت البلاد** (بلغراد)، السنة ٥، العدد ١٨٦، ١٥/١٢/١٩٨٩، ص ٤٢ ـ ٤٤.

٦٢ صادق، عوني؛ «بعد عامين من الانتفاضة؛ ماذا تغيّر في عقلية المحتل؟»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٧، ١٠/١٢/١٩٨٩، ص ٣١ ـ ٣٣.

٦٣ صالح، جهاد؛ «في الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الثورة؛ الانطلاقة مستمرة في الانتفاضة»، **نضال الشعب** (نيقوسيا)، العدد ٥٣٨، ٣٠/١٢/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١٢.

٦٤ صايغ، يزيد؛ «تصاعد المقاومة الشعبية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٣٨ ـ ١٤٢.

٦٥ العاروري، تيسير؛ «من سيصرخ اولاً؛ الفلسطينيون أم الاسرائيليون؟»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٦ ـ ٩.

٦٦ عبدالحميد، مهنّد؛ «[نابلس]، جبل النار يهزم الهجوم الاسرائيلي الكبير»، **الحرية**، العدد ٣٤٠، ١٧/١٢/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٧.

٦٧ عبدالرحمن، محمد؛ «الانتفاضة اسقطت الخيار العسكري الاسرائيلي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٤٣ ـ ١٤٩.

٦٨ عبدالرحمن، نصري؛ «عام على ميلاد دولة فلسطين؛ لا بديل من استمرار وتصاعد الانتفاضة؛ لا بديل من مواصلة هجوم السلام الفلسطيني»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٤، ١٩/١١/١٩٨٩، ص ٧ ـ ١١.

٦٩ عمر، علي؛ «بيت ساحور أقوى من بنادق الاحتلال»، **الحرية**، العدد ٣٣٣، ٢٩/١٠/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ١٩.

٧٠ ـــ، ـــ؛ «مجازر الاحتلال؛ نابلس تردع المحتلين وتبقى شامخة»، **الحرية**، العدد ٣٣٩، ١٠/١٢/١٩٨٩، ص ٢٥ ـ ٢٦.

٧١ «في نهاية السنة الثانية؛ احصائية حول الانتفاضة في قطاع غزة»، **الحرية**، العدد ٣٤١، ٢٤/١٢/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٧٢ قادري، عمر؛ «الانتفاضة والمؤشرات الجديدة»، **المجاهد** (الجزائر)، العدد ١٥٣٦، ١٢/١/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٧.

٧٣ القانون من اجل الانسان (الحق)، «سجن جنيد؛ تقويم للسجن الاسرائيلي الجديد في نابلس»، **الحرية**، العدد ٣٤٢، ١٩٨٩/١٢/٣١، ص ٢١ ـ ٢٤.

٧٤ «قرية أذنا ـ الخليل؛ المطارد احد افراد العائلة»، **الحرية**، العدد ٣٤٢، ١٩٨٩/١٢/٣١، ص ١٥ ـ ١٧.

٧٥ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، «[نص النداء الرقم ٥٠، نداء انطلاقة الثورة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٧٩، ١٩٩٠/١/٧، ص ٨ ـ ٩.

٧٦ ـــ ، «[نص] ملحق بالنداء الرقم ٥٠»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٨٠، ١٩٩٠/١/١٤، ص ٧.

٧٧ كيالي، ماجد؛ «فلسطينيو الـ ١٩٤٨ والانتفاضة؛ الظروف الاجتماعية والسياسية واشكاليات التفاعل والمشاركة»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٩، ١٩٨٩/١٢/٣١، ص ٣٣ ـ ٣٧.

٧٨ كيوان، ماهر؛ «القمع الاسرائيلي والاسس القانونية لحماية المدنيين تحت الاحتلال [ملف]»، **الحرية**، العدد ٣٤٣، ١٩٨٩/١/١٤، ص ٤٠ ـ ٤٨.

٧٩ ـــ ، ـــ ؛ «مسيرة '١٩٩٠ عام السلام' في القدس؛ سلسلة بشرية ضخمة تحيط بمدينة القدس»، **الحرية**، العدد ٣٤٣، ١٩٩٠/١/١٤، ص ١٨ ـ ٢٠.

٨٠ مباركة، محمد؛ «الانتفاضة في شهرها الثالث والعشرين؛ تحوّل نوعي ثوري ضد الاحتلال»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٦٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٣.

٨١ «مخيم قدّورة ودوره في سيمفونية التحدي والانتفاضة»، **الاستقلال**، العدد ١٧، ١٩٨٩/١١/١٥، ص ٧.

٨٢ المدهون، ربعي؛ «عامان من الانتفاضة؛ التأثير والتأثُّر [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٩٦ ـ ١٠١.

٨٣ ـــ ، ـــ ؛ «المناطق المحتلة؛ مسيرات ووقت للسلام [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٦٢ ـ ١٦٦.

٨٤ مصطفى، أبو علي؛ «الانتفاضة وسياسة الاكتفاء الذاتي»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٩٠، ١٩٩٠/١/١٤، ص ٨ ـ ١٣.

٨٥ مكتب العرب للصحافة ـ القدس، «بيت ساحور خط التماس الاول للانتفاضة»، **الاستقلال**، ١٩٨٩/١١/٢٩، ص ٨.

٨٦ المناصرة، محمد؛ «انتفاضة ضد القيّم والمفاهيم البالية؛ انعكاسات الانتفاضة على المجتمع الفلسطيني في فلسطين المحتلة»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٣٢ ـ ٣٦.

٨٧ «نحالين؛ المقبرة التي تحدّت المجزرة»، **الحرية**، العدد ٣٤٣، ١٩٩٠/١/١٤، ص ١٤ ـ ١٦.

٨٨ «[نص] بيان صادر عن الملتقى القومي الثاني للابداع العربي الادبي والفني [المنعقد في طرابلس الغرب] حول الانتفاضة»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٦، العدد ٢٩٠، ١٩٨٩/١١/٢٧، ص ٣٤ ـ ٣٥.

٨٩ هيرست، ديفيد؛ «الحجارة التي هزّت العالم»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٩، ١٩٨٩/١٢/٣١، ص ٣٩ ـ ٤١؛ نقلاً عن **الغارديان**، ١٩٨٩/١٢/٩.

٩٠ الوزير، انتصار (أم جهاد)؛ «دور اللجان الشعبية والمرأة الفلسطينية في الانتفاضة [محاضرة]؛ الحلقة الاولى»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٦، العدد ٢٨٠، ١٩٩٠/١/١٥، ص ١٤ ـ ١٧.

٩١ يوسف، سمير (مُعد)؛ «أثر الانتفاضة على المفهوم الاسرائيلي للسلام»، **الاستقلال**، العدد ٢٢، ١٩٨٩/١٢/٢٠، ص ١٢.

٩٢ Abu Amr, Ziad; "The Intifadah; Causes and Factors of Continuity", *New Outlook*, Vol. 32, No. 11 - 12 (297 - 298), November / December 1989, pp. 7 - 11.

٩٣ Avnery, Uri; "The Intifadah; Substance and Illusion", *New Outlook*, Vol. 32, No. 11 - 12 (297 - 298), November / December 1989, pp. 12 - 13.

٩٤ Black, Ian; "Stones that Shake the World", *The Guardian Weekly*, 17/12/1989, p. 10.

٩٥ Frachon, Alain and Yves Heller; "Intifadah Becomes a Way of Life", *The Guardian Weekly*, 17/12/1989, p. 13.

٩٦ Frachon, Alain; "The Glorious Intifadah Turns into a Dirty War", *The Guardian Weekly*, 29/10/1989, p. 13 - 15.

٩٧ Gilat, Zvi; "The Intifadah and the Israeli Press", *New Outlook*, Vol. 32, No. 11 - 12, November / December 1989, pp. 37 - 39.

٩٨ Greenberg, Joel; "The Year the Intifadah Turned on Itself", *The Jerusalem Post International*, 16/12/1989, p. 3.

٩٩ Habash, George; "The Intifadah and the Arabs", *Middle East International*, No. 363, 17/11/1989, pp. 21 - 22.

١٠٠ Husseini, Faisal; "A New Face to the Midle East", *New Outlook*, Vol. 32, No. 11 - 12 (297 - 298), November / December 1989, pp. 14 - 15.

١٠١ "Intifadah Begins Third Year; Israeli Occupation Terminally Ill", *Palestine*, Vol. 14, No. 98, 16/12/1989, pp. 2 - 3.

١٠٢ "Israel in the Dock; Amnesty Catalogues Israeli Human Rights Violations", *Palestine*, Vol. 14, No. 97, 16/11/1989, pp. 10 - 11.

١٠٣ Kuttab, Daoud; "Curfews and Killings Mark the Anniversary", *Middle East International*, No. 365, 15/12/1989, pp. 3 - 4.

١٠٤ —, — ; "Two Years of the Intifadah; (1) The Ups and Downs of the Second Year", *Middle East International*, No. 365, 15/12/1989, pp. 15 - 16.

١٠٥ Makovsky, David; "Media Impact", *The Jerusalem Post International*, 18/11/1989, pp. 9 - 11.

١٠٦ Medad, Yisrael; "Intifadah; An Arab Failure", *The Jerusalem Post International*, 30/12/1989, p. 8.

١٠٧ Negbi, Moshe; "On Occupation, Intifadah, and Constitutional Crisis in Israel", *The Jeursalem Quarterly*, No. 52, Fall 1989, pp. 18 - 36.

١٠٨ Pines, Ayala M.; "Israeli Burnout and the Intifadah", *New Outlook*, Vol. 32, No. 11 - 12, November / December 1989, pp. 34 - 36.

١٠٩ Roy, Sara; "Changing Political Attitudes Among Gaza Refugees", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 1 (73), Autumn 1989, pp. 72 - 82.

١١٠ Rubinstein, Danny; "The Political and Social Impact of the Intifadah on Palestinian Arab Society, *The Jerusalem Quarterly*, No. 52, Fall 1989, pp. 3 - 17.

١١١ Sharp, Gene; "The Intifadah and Nonviolent Struggle", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 1 (73), Autumn 1989, pp. 3 - 13.

١١٢ Sivan, Emmanuel; "Israel's Decolonization Crisis", *New Outlook*, Vol. 32, No. 11 - 12 (297 - 298), November / December 1989, pp. 16 - 19.

١١٣ "The Intifadah's Masked Youths", *The Jerusalem Post International*, 23/12/1989, p. 1 - 2.

القضية الفلسطينية

١١٤ ابو طالب، حسين؛ «السعودية والصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ السعودية والتوظيف السياسي للنفط العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣»، **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، السنة ٧، العدد ٣٠، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٧٣ ـ ٢٠٦.

١١٥ بويحيى، سالم؛ «العلاقات بين عمّال تونس وفلسطين ومواقف الطبقة العاملة التونسية من القضية الفلسطينية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٦»، **المجلة التاريخية المغربية** (تونس)، السنة ١٦، العدد ٥٥ ـ ٥٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩،

ص ١٥ ـ ٣٢.

١١٦ ثابت، احمد؛ «الوعي القومي بقضية فلسطين وحدود العلاقة بين الوطنية والقومية»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٢٥ ـ ٣٦.

١١٧ الحجة، رشيد؛ «القضية الفلسطينية في الكتب السويدية»، الافق (نيقوسيا)، السنة ٩، العدد ٢٧١، ١٤/١٢/١٩٨٩، ص ٤٤ ـ ٤٦.

١١٨ حيدري، نبيل؛ «دبلوماسية 'الغموض البنّاء' [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٣٢ ـ ١٣٧.

١١٩ زارتمان، وليام؛ «السياسة الاميركية في الشرق الاوسط»، لوموند ديبلوماتيك (جنيف)، السنة ٢، العدد ١٤، تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

١٢٠ شاهين، احمد؛ «الشأن الفلسطيني في محاور ثلاثة [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٢٤ ـ ١٣١.

١٢١ شبيب، سميح؛ «اشتراطات على 'خطة بيكر' [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٢٠ ـ ١٢٣.

١٢٢ الصالحي، عبدالرحمن؛ «مسألة تدويل القدس بين السياسة والقانون الدولي»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٤٤ ـ ٥٩.

١٢٣ عبدالله، صلاح؛ «الرد المصري ـ الفلسطيني والارتباك الاسرائيلي [تقرير]»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٥٥ ـ ١٦١.

١٢٤ العبسة، محمد شهير؛ «افريقيا وقضية فلسطين»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٦٠ ـ ٧٨.

١٢٥ نافعة، حسن؛ «رأي حول استراتيجية للتفاوض مع اسرائيل»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٣٧ ـ ٤٣.

Adams, Michael; "America, Zionism, and the Prospects for Peace", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 1 (73), Autumn 1989, pp. 32 - 45.

١٢٦

Garfinkle, Adam; "Getting It Right? US Mideast Policy in the Bush Administration", *The Jerusalem Quarterly*, No. 52, Fall 1989, pp. 55 - 78.

١٢٧

Gottlieb, Gidon; "Israel and the Palestinians", *Foreign Affais*, Vol. 68, No. 4, Fall 1989, pp. 109 - 126.

١٢٨

"Hearing of the Senate Foreign Relations Committee for the Confirmation of John Kelly as Assistant Secretary of State for Near East and South Asian Affairs, Washington, D.C., 5 June 1989 (Excerpts)", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 1 (73), Autumn 1989, pp. 170 - 176.

١٢٩

"European Community (EC) Declaration on the Middle East, Madrid, 27 June 1989", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 1 (73), Autumn 1989, pp. 121 - 122.

١٣٠

Olson, Robert K.; "Silent in Gaza; The European Factor in Israeli - Palestinian Peace", *The Washington Report on Middle East Affairs*, Vol. VIII, No. 9, January 1990, pp. 13 - 14.

١٣١

Rothstein, Robert L.; "Getting to Maybe; Large Steps to End a Larg Stalemate in the Arab - Israel Peace Process", *The Jerusalem Quarterly*, No. 52, Fall 1989, pp. 79 - 107.

١٣٢

Segal, Jerome; "Does the State of Palestine Exist?", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XIX, No. 1 (73), Autumn 1989, pp. 14 - 31.

١٣٣

منظمة التحرير الفلسطينية

١٣٤ عبدالحق، احمد؛ «رئيس الدولة وضع مرسوم مؤسسة الاحوال المدنية؛ بطاقة هوية للفلسطينيين أينما كانوا»، فلسطين الثورة، السنة ١٨، العدد ٧٧٨، ٢٤/١٢/١٩٨٩، ص ٨ ـ ١٠.

١٣٥ عبدالرحمن، اسعد؛ «التحوّل السياسي الفلسطيني؛ المعاني والظروف والعوامل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١٢ ـ ٢٤.

١٣٦ غور مردخاي؛ «اجتماع اسرائيلي ـ فلسطيني حتميّة يفرضها الواقع»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ١٠/٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٩١٨ ـ ٩٢٠؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٩٠/١/٩.

١٣٧ Lalor, Paul; "The PLO's Two Rising Stars", *Middle East International*, No. 363, 17/11/1989, pp. 19 - 21.

١٣٨ Law, John; "Why Arafat's Gamble has So Far Failed", *Middle East International*, No. 364, 1/12/1989, pp. 16 - 17.

١٣٩ "'Transfer' on the Quiet; Israel's Sundering of Palestinian Families", *Palestine*, Vol. 14, No. 96, 1/11/1989, pp. 10 - 11.

(انظر، ايضاً، ٣٦)

○ بيانات وتصريحات وخطب

١٤٠ «[نص كلمة فلسطين التي القاها رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في الجمعية العامة للامم المتحدة، بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٩، لدى افتتاح اعمالها حول القضية الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٧٧، ١٩٨٩/١٢/١٧، ص ٨ ـ ٩.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

١٤١ «[نص بيانها في الارض المحتلة في الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الثورة]»، **الحرية**، العدد ٣٤٣، ١٩٩٠/١/١٤، ص ٢٢.

١٤٢ «المجلس المركزي [الفلسطيني] مدعوّ الى تطوير الانتفاضة ورفض الخطط التي تتجاهل وحدة الشعب الفلسطيني ووحدانية تمثيل المنظمة [بيان المكتب السياسي للجبهة، بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٥]»، **الحرية**، العدد ٤٤٢، ١٩٨٩/١٠/٢٢، ص ٨ ـ ٩.

١٤٣ «[نص] رسالة نايف حواتمة بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الثالث»، **الحرية**، العدد ٣٣٩، ١٩٨٩/١٢/١٠، ص ٥.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

١٤٤ «[نص بيانها في الارض المحتلة، بتاريخ ١٩٩٠/١/١، في ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية]»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٩٠، ١٩٩٠/١/٤، ص ١٨ ـ ١٩.

١٤٥ «[نص رسالة حبش بمناسبة مرور ٢٢ عاماً على انطلاقة الجبهة الشعبية ودخول الانتفاضة عامها الثالث]»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٧، ١٩٨٩/١٢/١٠، ص ٨ ـ ١١.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

١٤٦ «[نص قراره بانشاء المؤسسة الوطنية للاحوال المدنية، بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٧٨، ١٩٨٩/١٢/٢٤، ص ١٠.

١٤٧ «[مقتطفات من لقائه مع كوادر الثورة الفلسطينية في الكويت]»، **الصخرة**، السنة ٦، العدد ٢٧٣، ١٩٨٩/١١/٢٧، ص ٤ ـ ٥.

١٤٨ «[نص رسالته الى جماهير الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة عامها الثالث]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٧٧، ١٩٨٩/١٢/١٧، ص ٤ ـ ٧.

١٤٩ «[نص رسالته السنوية في الذكرى الخامسة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٣ ـ ١١.

▷ اللجنة التنفيذية

١٥٠ «[نص بيان صادر عن دورة اجتماعاتها في الفترة ما بين ١٥ ـ ١٩٨٩/١٢/١٧]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٨، العدد ٧٧٨، ١٩٨٩/١٢/٢٤، ص ٤ ـ ٥.

المقابلات

١٥١ ابو شريف، بسام؛ «عندنا ما يكفي من الايدي لمصافحة اسرائيل؛ أرسلنا رداً ايجابياً الى البيت الابيض»، **الاستقلال**، العدد ١٩، ١٩٨٩/١١/٢٩، ص ١٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر.

١٥٢ احمد، عبدالرحيم (امين عام جبهة التحرير العربية)؛ «التعاطي مع خطة بيكر ينهي المؤتمر الدولي؛ [دعم الارض المحتلة غير كافٍ]»، **الاستقلال**، العدد ٢٢، ٢٠/١٢/١٩٨٩، ص ٦.

١٥٣ ايميني، رينزو (رئيس اللجنة البرلمانية الاوروبية المختصة بالعلاقة مع الكنيست الاسرائيلي)؛ «على اوروبا ان تسرع نحو الشرق الاوسط»، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٨٦، ١٥/١٢/١٩٨٩، ص ٣٥.

١٥٤ برادة، محمد (عضو اللجنة المركزية لـ «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» في المغرب)؛ «الانظمة متحسّسة من الدلالات التي تنطوي عليها الانتفاضة»، **الفكر الديمقراطي** (نيقوسيا)، العدد ٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٣٦ ـ ١٤٠.

١٥٥ بكري، محمد؛ «أريد دولتي الفلسطينية؛ ففيها أعيش وأبدع»، **الافق**، السنة ٩، العدد ٢٧١، ١٤/١٢/١٩٨٩، ص ٤٤ ـ ٤٦.

١٥٦ بن سعيد، محمد (أمين عام «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» في المغرب)؛ «تطوير الانتفاضة يتطلب الانتفاض ضد انتظاريتنا السلبية»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ٩، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩، ص ١٣٠ ـ ١٣٥.

١٥٧ جوهر، ابراهيم؛ «العلاقة بين م.ت.ف. والصحفيين في الوطن المحتل، علاقة الخندق والهدف والمنطق الواحد»، **الاستقلال**، العدد ٢٣، ١٣/١/١٩٩٠، ص ٦.

١٥٨ حدادين، بسام (نائب اردني)؛ «احترام قرارات القيادة الشرعية الفلسطينية هو أهمّ مطلب لدعم الانتفاضة»، **الاستقلال**، العدد ٢٢، ٢٠/١٢/١٩٨٩، ص ٤.

١٥٩ الحسيني، فيصل؛ «شامير يعرقل خطة بيكر؛ هذا وقت التماسك والتضامن وتأجيل الخلافات»، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٨٦، ١٥/١٢/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ١٩.

١٦٠ حواتمة، نايف؛ «المنظمة تصرّ على حقها في تشكيل الوفد الفلسطيني، وترفض الوصاية الثلاثية على تشكيله»، **الحرية**، العدد ٣٤٢، ٣١/١٢/١٩٨٩، ص ٦ ـ ١٠.

١٦١ الخياط، عبدالعزيز (الويزر السابق للاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية في الاردن)؛ «المسجد الابراهيمي تحوّل الى كنيس يهودي، والحفريات حول الاقصى ازالت المعالم الاسلامية»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٧٢٤، ١٧/١١/١٩٨٩، ص ٥١.

١٦٢ دحبور، احمد؛ «الانتفاضة لم تغيّر الشعر»، **نضال الشعب**، العدد ٥٣٤، ٤/١١/١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٣٨.

١٦٣ زيادين، يعقوب (امين عام الحزب الشيوعي الاردني)؛ «نحن مع تعددية الآراء تحت سقف الحزب وضمن اطاره؛ [الانتفاضة الفلسطينية تعزّز توجّه الجماهير العربية نحو الديمقراطية والتقدّم]»، **صوت الوطن**، السنة ١، العدد ٣، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٩.

١٦٤ السائح، عبدالحميد؛ «لم تصل قضيتنا شاطىء السلامة، ولكننا نسير على الطريق الصحيح؛ الخلاف مع ' حماس ' لا يمس الجوهر الفلسطيني، ولا شروخات بين ' حماس ' وقيادة الانتفاضة»، **الاستقلال**، العدد ٢١، ١٣/١٢/١٩٨٩، ص ٦.

١٦٥ شامير، اسحق؛ «لو كنت فلسطينياً لكنت رغبت بوجود دولة فلسطينية»، **الاستقلال**، العدد ٢١، ١٣/١٢/١٩٨٩، ص ١٢.

١٦٦ شعث، نبيل؛ «نريد مصر طرفاً، وليس وسيطاً»، **المجلة** (لندن)، العدد ٥١٣، ١٢/١٢/١٩٨٩، ص ١٥.

١٦٧ شوري، بير (نائب وزير خارجية السويد)؛ «على الولايات المتحدة واسرائيل مواجهة الواقع والتعامل مباشرة مع م.ت.ف.»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٨٩، ٣١/١٢/١٩٨٩، ص ٣٨ ـ ٣٩.

١٦٨ شيفر، هلموت (وزير الدولة للشؤون الخارجية في المانيا الاتحادية)؛ «لا بدّ من ان تشترك منظمة التحرير [الفلسطينية] في عملية السلام»، **المجلة**، العدد ٥١٤، ١٩/١٢/١٩٨٩١٢، ص ١٣٣.

١٦٩ الصوراني، جمال؛ «لا بدّ من انتفاضة دعم عربية شاملة»، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٨٧، ١٥/١/١٩٩٠، ص ١٦ ـ ١٧.

١٧٠ طه، المتوكل؛ «[لم يبق شيء نخاف عليه حتى نخاف]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٧٧٤، ٢٦/١١/١٩٨٩، ص ٤٢ ـ ٤٤.

١٧١ عاروري، تيسير؛ «لا يجوز المساواة بين الانتفاضة والعصيان الوطني الشامل»، **الهدف**، السنة ٢١، العدد ٩٩٠، ١٤/١/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٦.

١٧٢ عمر، اسحق (رئيس هيئة الاركان في الجيش السوداني)؛ «دعم اسرائيل لقوات قرنق مستمر]»، **الوطن العربي** (باريس)، العدد ٦٦٩، ٨/١٢/١٩٨٩، ص ٢٤ ـ ٢٥.

١٧٣ غزلان، علي (رئيس لجنة المحامين في الضفة الغربية)؛ «دورة الاعتقال السنوية في ظل الانتفاضة تصل الى ٤٠ ألف معتقل»، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٨٦، ١٥/١٢/١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٢٨.

١٧٤ قمصية، سمير؛ «الصناديق الخيرية في الكويت في خدمة الشعب الفلسطيني وانتفاضته»، **الاستقلال**، العدد ١٨، ٢٢/١١/١٩٨٩، ص ٥.

١٧٥ الكرد، مصطفى؛ «أنا ترابي من [هذه] الارض، واسمي عربي فلسطيني»، **صوت فلسطين**، العدد ٣٦٣، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، ص ٤٤ ـ ٤٧.

١٧٦ مدانات، عيسى (عضو مجلس النواب الاردني)؛ «جبهة عربية شعبية لمساندة الانتفاضة»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٩٢، ١١/١٢/١٩٨٩، ص ١٧ ـ ١٨.

١٧٧ مصطفى، ابو علي؛ «الوقت يسير لصالحنا والعدو سيتعب؛ العام الثالث للانتفاضة سيكون نوعياً بمواجهة اسرائيل»، **الاستقلال**، العدد ٢٣، ١٣/١/١٩٨٩، ص ٦.

١٧٨ الوزير، انتصار (ام جهاد)؛ «نحن بصدد توحيد الخدمات الاجتماعية ضمن جهاز واحد»، **الاستقلال**، العدد ٢٢، ٢٠/١٢/١٩٨٩، ص ١٤.

١٧٩ Abu Zayyad, Ziad; "Only the Intifadah Ensures the Political Process", *New Outlook*, Vol. 32, Vol. 11 - 12, November / December 1989, pp. 28 - 29.

١٨٠ Darawsheh, Abdel Wahab; "The Intifadah and Israeli Arabs", *New Outlook*, Vol. 32, No. 11 - 12, November / December 1989, pp. 30 - 31.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٨١ الشورة الفلسطينية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩؛ الرواية الاسرائيلية الرسمية (ترجمة احمد خليفة)، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١١٤ ـ ١١٩ (مراجعة سميح شبيب).

١٨٢ الخولي، مصطفى؛ الانتفاضة والدولة الفلسطينية، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٩٢، ١١/١٢/١٩٨٩، ص ٤٢ (مراجعة ابراهيم العريس).

١٨٣ Cohen, Mitchell; *Zion and State; Nation, Class and the Shaping of Modern Israel*, ***International Journal of Middle East Studies***, Vol. 21, No. 3, August 1989, pp. 436 - 438 (Reviewed by Russell A. Stone).

١٨٤ Dann, Uriel; *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism; Jordan, 1955 - 1967*, ***Middle East International***, No. 363, 17/11/1989, p. 23 (Reviewed by Paul Lalor).

١٨٥ Ghabra, Shafeeq; *Palestinians in Kuwait; The Family and the Politics of Survival*, ***International Journal of Middle East Studies***, Vol. 21, No. 3, August 1989, pp. 431 - 432 (Reviewed by Tawfiq E. Farah).

١٨٦ Hofmann, Paul; *The Viennese Splendour; Twilight and Exile*, ***The Jerusalem Post International***, 23/12/1989, p. 16 (Reviewed by Fritz Pojer).

١٨٧ Lalor, Paul; *Towards a Palestinian Entity*, ***Middle East International***, No. 366, 5/1/1999, pp. 20 - 21 (Reviewed by Tony Crowe).

١٨٨ Levin, Nora; *The Jews in the Soviet Union since 1917*, ***Commentary***, Vol. 88, No. 6, December 1989, pp. 70 - 72 (Reviewed by Richard Pipes).

١٨٩ Lustick, Ian S.; *For the Land and the Lord; Jewish Fundamentalism in Israel,* ***The Jerusalem Post International,*** 16/12/1989, p. 16 (Reviewed by Nissim Rejwan).

١٩٠ Mattar, Philip; *The Mufti of Jerusalem; Al-Hajj Amin Al-Hussayni and the Palestinian National Movement,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XIX, No. 1 (73), Autumn 1989, pp. 95 - 97.

١٩١ Meyers, Carol; *Discovering Eve; Ancient Israeli Women in Context,* ***The Jerusalem Post International,*** 16/12/1989, p. 18 (Reviewed by Henry Near).

١٩٢ Muslih, Muhammed Y.; *The Origins of Palestinian Nationalism* ، شؤون فلسطينية العدد ٢٠٢، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ١١٠ ـ ١١٣ (مراجعة نبيل حيدري).

١٩٣ Nicosia, Francis; *The Third Reich and the Palestine Question,* ***Middle Eastern Studies,*** Vol. 25, No. 4, October 1989, pp. 563 - 565 (Reviewed by Martin Kramer).

١٩٤ Pinkus, Benjamin; *The Jews of the Soviet Union,* ***Commentary,*** Vol. 88, No. 6, December 1989, pp. 70 - 72 (Reviewed by Richard Pipes).

١٩٥ Prital, David; *The Jews of the Soviet Union; Volume 12,* ***The Jerusalem Post International,*** 30/12/1989, p. 16 (Reviewed by Avi Beker).

١٩٦ Sharon, Ariel; *Warrior; The Autobiography of Ariel Sharon,* ***Commentary,*** Vol. 88, No. 6, December 1989, pp. 60 - 64.

١٩٧ Tannous, Izzat; *The Palestinians; Eyewitness History of Palestine under British Mandate,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XIV, No. 1 (73), Autumn 1989, pp. 97 - 99.

١٩٨ Toaff, Ariel (Ed.); *The Mediterranean and the Jews; Banking, Finance and International Trade (XVI - XVIII Centuries),* ***The Jerusalem Post International,*** 13/1/1990, p. 16 (Reviewed by Kenneth R. Stow).

١٩٩ Weill, Asher (Ed.); *Beit Hanassi; The Home of Israel's Presidents,* ***The Jerusalem Post International,*** 16/12/1989, p. 16 (Reviewed by Fay Cashman).

الكتب

٢٠٠ ابـو الريش، سعيـد؛ **بار السان جورج وكر الجـواسيس في بيروت**، لنـدن: ريـاض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٩، ٢٥٠ صفحة.

٢٠١ احمـد، رفعت سيّـد؛ **وثائق حرب فلسطين؛ الملفـات السريّـة للجنـرالات العـرب**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩، ٥١٧ صفحة.

٢٠٢ ارونسون، جيفري؛ **سياسة الامر الواقع في الضفـة الغربية؛ اسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ الى الانتفـاضـة**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ٤٠٤ صفحات.

٢٠٣ بكري، مصطفى؛ **خطة اغتيال ياسر عرفات**، القاهرة: سيناء للنشر، ١٩٨٩، ١٥٩ صفحة.

٢٠٤ برافو، موشي؛ **خطة ارض اسرائيل في الماضي والحـاضر والمستقبل؛ الجـوانب السيـاسية والجغرافية؛ وجهة نظر اسرائيلية** (ترجمة بدر عقيلي)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٠، ص ٢٤٠.

٢٠٥ جامعة بيرزيت، **الجامعة في ظل الانتفاضة؛ تقرير عام، مسيرة الجامعة خلال فترة اغلاقها الحـاليـة ١٩٨٧؟**، بيرزيـت: جامعـة بيرزيت، ١٩٨٩، ١٦ صفحة.

٢٠٦ حسن، جعفر هادي؛ **فرقة القرائين اليهود؛ دراسـة في نشأة الفرقة وعقائدها وتاريخها الى العصر الحاضر**، بيروت: مؤسسة الفجر، ١٩٨٩، ١٥٠ صفحة.

٢٠٧ حسـين، عدنـان السـيّـد؛ **التـوسّـع في الاستـراتيـجيـة الاسرائيليـة**، بيروت: دار النفائس، ١٩٨٩، ٣٣٠ صفحة.

٢٠٨ خليل، سمير سلامة؛ **على دروب الاستقلال؛ شهـادات من واقـع الحال في فلسطين**، تونس: م.ت.ف. ـ دائرة الاعلام، ١٩٨٩، ٨٠ صفحة.

٢٠٩ خليـل، محمـد لطفي ياسـين؛ **التجـربـة**

الاعتقالية في السجون الاسرائيلية، عمّان: دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ١٧٦ صفحة.

٢١٠ عبوشي، واصف؛ **فلسطين قبل الضياع؛ قراءة جديدة في المصادر البريطانية** (ترجمة علي الجرباوي)، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، [١٩٨٩؟]، ٣٩١ صفحة.

٢١١ العزوني، نبيل عارف؛ **عارف العزوني رائد من رواد الادب العربي**، بلا مكان نشر: بلا ناشر، ١٩٨٩، ١٥٦ صفحة.

٢١٢ عدوان، عبدالجبار؛ **ثمن الاستقلال**، لندن: دار الانتفاضة، ١٩٨٩.

٢١٣ عيسى، عبدالله؛ **قدائي في المخابرات الاسرائيلية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٩، ٩٩ صفحة.

٢١٤ سيغف، شموئيل؛ **المثلث الايراني؛ الكتاب الثاني؛ دراما العلاقات الايرانية ـ الاسرائيلية ـ الامريكية** (مترجم)، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٠، ٣١٨ صفحة.

٢١٥ شحادة، رجا؛ **قانون المحتل؛ اسرائيل والضفة الغربية** (ترجمة محمود زايد)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ٢٤٩ صفحة.

٢١٦ **فهد القواسمي؛ شهيد وقضية**، الناصرة: لجنة احياء ذكرى الشهيد القواسمي، ١٩٨٦، ١٢٨ صفحة.

٢١٧ منصور، سيلفي؛ **جيل الانتفاضة**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠، ١٨٥ صفحة.

٢١٨ Alexander, Yonah and Joshua Sirai; *Terrorism; The PLO Connection,* Bristol, PA: Crane Russak, 1989, 259 Pages.

٢١٩ Baumman, Pari; *Annotated Bibliography on Palestinian Women,* Jerusalem: Arab Thought Forum, 1989, 63 Pages.

٢٢٠ Dann, Uriel; *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism; Jordan, 1955 - 1967,* New York: Oxford University Press, 1989, 217 Pages.

٢٢١ Deshen, Shlomo; *The Mellah Society; Jewish Community Life in Sherifian Morocco,* Chicago: University of Chicago Press, 1989, 152 Pages.

٢٢٢ Hewedy, Amin; *Militarization and Security in the Middle East; Its Impact on Development and Democracy,* New York: St Martin's Press, 1989, 144 Pages.

٢٢٣ Khamsin, Series; *Eight Contributed Articles; Palestine; Profile of an Occupation,* London: Zed Books, 1989, 183 Pages.

٢٢٤ Kramer, Gudrun; *The Jews in Modern Egypt, 1914 - 1952,* Seattle: University of Washington Press, 1989, 330 Pages.

٢٢٥ Lockman, Zachary and Joel Beinin (Eds); *Intifadah; The Palestinian Uprising against Israeli Occupation,* Boston: South-End Press, 1989, 423 Pages.

٢٢٦ Louis, Wm. Roger and Roger Owen (Eds); *Suez 1956; The Crisis and its Consequences,* New York: Oxford University Press, 1989, 428 Pages.

٢٢٧ Medding, Peter Y.; *Israel State and Society, 1948 - 1988; Studies in Contemporary Jewry,* New York: Oxford University Press, 1989, 430 Pages.

٢٢٨ Rapoport, Louis; *Confrontations; Israeli Life in the Year of the Uprising,* Boston: Quilan Press, 1988, 240 Pages.

٢٢٩ Sharif, Gershon; *Land, Labor and the Origins of the Israeli - Palestinian Conflict, 1882 - 1914,* New York: Cambridge University Press, 1989.

٢٣٠ Shohat, Elia; *Israeli Cinema; East / West and the Politics of Representation,* Austin: University of Texas Press, 1989, 312 Pages.

٢٣١ Sicker, Martin; *Israel's Quest for Security,* New York: Praeger Publishers, 1989, 204 Pages.

٢٣٢ Sobhani, Sohrab; *The Pragmatic Entent; Israeli - Iranian Relations, 1948 - 1988,* New York: Praeger Publishers, 1989, 179 Pages.

٢٣٣ *Statistical Abstract of Israel 1989, No.*

٢٣٤ *The Intifadah; A Message from Three Generations of Palestinians,* [London]: Knight Financial Services Corp., 1988.

٢٣٥ Tschirge, Dan; *The American Search for Mideast Peace,* West Port, CT: Praeger Publishers, 1989, 312 Pages.

٢٣٦ Weisburd, David; *Jewish Settler Violence; Defiance as Social Reaction,* University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1989.

٢٣٧ White, Patrick; *Let Us Be Free; A Narrative before and during the Intifadah,* Clifton, N.J.: Kingston Press, 1989, 134 Pages.

اعداد : ماجد الزبيدي

مركز الابحاث
منظمة التحرير الفلسطينية

قائمة المنشورات

نشر مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، منذ انشائه سنة ١٩٦٥، العديد من الكتب والكراريس والدراسات، في سلاسل مختلفة، وبلغات مختلفة. وقد نفد معظم تلك الكتب. وتضم هذه القائمة، فقط تلك الكتب التي لا تزال نسخ محدودة متوفرة منها، ويمكن بيعها.

- ابو رجيلي، خليل؛ **الحمضيات في فلسطين المحتلة** ، ١٩٧٢، ١١٨ ص (دولار).
- ابو النمل، حسين؛ **بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي** ، ١٩٧٥، ٢٠٨ ص (دولاران).
- بدران، نبيل؛ **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني** ، الجزء الثاني (١٩٤٨ - ١٩٦٧)، ١٩٧٩، ٢٠٤ ص (٣ دولارات).
- بشير، تحسين؛ **النشاط الاعلامي العربي في الولايات المتحدة** ، ١٩٦٩، ٥٥ ص (دولار).
- بوتاني، سمير؛ **الدول الاسكندنافية واسرائيل** ، ١٩٦٩، ١٤٢ ص (دولار).
- جبر، مروّه؛ **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين (١٩٤٥ - ١٩٦٥)** ، ١٩٨٩، ٢٥٦ ص (٦ دولارات).
- جريس، صبري؛ **تاريخ الصهيونية**، الجزء الثاني (١٩١٨ - ١٩٣٩)، ١٩٨٦، ٥٨٧ ص (١٥ دولاراً).
- جريس، صبري؛ **اليمين الصهيوني، نشأة وعقيدة وسياسة**، ١٩٧٨، ٨٧ ص (دولاران).
- حداد، يوسف؛ **المجتمع والتراث في فلسطين، قرية البصة** ، ١٩٨٥، ٢٦٨ ص (٨ دولارات).
- الحسن، بلال؛ **الفلسطينيون في الكويت** ، ١٩٧٤، ١٨٠ ص (دولار).
- حلاق، د. حسان؛ **موقف لبنان من القضية الفلسطينية (١٩١٨ - ١٩٥٢)**، ١٩٨٢، ٤٢١ ص (١٠ دولارات).
- حوراني، فيصل؛ **الفكر السياسي الفلسطيني (١٩٦٤ - ١٩٧٤)**، ١٩٨٠، ٢٤٧ ص (٤ دولارات).
- رزوق، د. اسعد؛ **المجلس الاميركي لليهودية**، دراسة في البديل اليهودي للصهيونية، ١٩٧٠، ٢٧١ ص (دولاران).
- سرية، د. صالح عبدالله؛ **تعليم العرب في اسرائيل** ، ١٩٧٣، ٢٢٥ ص (٣ دولارات).
- سخنيني، عصام؛ **فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني** ، ١٩٨٥، ٢٧٤ ص (٥ دولارات).
- شبيب، سميح؛ **حزب الاستقلال العربي في فلسطين (١٩٣٢ - ١٩٣٣)**، ١٩٨١، ١٤٨ ص (٤ دولارات).

قائمة المنشورات

- الشريف، د. ماهر؛ **الشيوعية والمسالة القومية العربية في فلسطين (١٩١٩ ـ ١٩٤٨)**، ١٩٨١، ٢١٦ ص (٥ دولارات).
- الشعيبي، عيسى؛ **الكيانية الفلسطينية ـ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (١٩٤٧ ـ ١٩٧٧)**، ١٩٨٠، ٢٧٠ ص (٣ دولارات).
- الشقيري، احمد؛ **مشروع الدولة العربية المتحدة**، ١٩٦٧، ٤٦ ص (دولار).
- صايغ، انيس؛ **الجهل بالقضية الفلسطينية**، ١٩٧٠، ٧٩ ص (دولار).
- طنوس، د. عزت؛ **الفلسطينيون: ماض مجيد ومستقبل باهر**، ١٩٨٢، ٦١٦ ص (١٠ دولارات).
- عبدالحميد، عيسى؛ **ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة**، ١٩٧٣، ٢٠٨ ص (دولار).
- عبدالرحمن، د. اسعد؛ **منظمة التحرير الفلسطينية ـ جذورها، تأسيسها، مساراتها**، ١٩٨٧، ٤٠٥ ص (١٠ دولارات).
- عزمي، محمود؛ **القوات الاسرائيلية المحمولة جواً**، ١٩٨١، ١٧٤ ص (دولار).
- قدري، قيس مراد؛ **الصهيونية وأثرها على السياسة الاميركية**، ١٩٨٢، ١٦٣ ص (٥ دولارات).
- **قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الشرق الأوسط وفلسطين (١٩٦٤ ـ ١٩٨٧)**، ١٩٨٨، ١٢٤ و ٢٦١ ص (بالعربية والانكليزية والفرنسية)، (١٠ دولارات).
- قوره، نزيه؛ **تعليم الفلسطينيين، الواقع والمشكلات**، ١٩٨١، ١٤٨ ص (٤ دولارات).
- محارب، عبدالحفيظ؛ **هاغاناه، اتسل، ليحي، العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨**، ١٩٨١، ٤٤٣ ص (٨ دولارات).
- **من الارشيف الصهيوني**؛ ١٩٧٥، ٩٣ ص (دولاران).
- هداوي، سامي؛ **الاعلام العربي والقضية الفلسطينية**، ١٩٦٩، ٦٣ ص (دولار).
- هلال، علي الدين؛ **كندا وقضية فلسطين**، ١٩٧٠، ١٦٧ ص (دولار).
- ياسين، موفق؛ **مشكلات تعليم ابناء فلسطين في مراكز تجمعاتهم الكبرى في الدول العربية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٣)**، ١٩٧٦، ١٦٨ ص (دولاران).

● ●

Al - Abid, Ibrahim; *A Handbook to the Palestine Question.* 1971, 168 p ($3.00).

Al - Abid, Ibrahim; *Human Rihgts in the Occupied Territories 1971.* 1973, 239 p ($2.00).

قائمة المنشورات

Al - Abid, Ibrahim; *Israel and Human Rights.* 1969, 173 p ($3.00).

Al - Abid, Ibrahim; *Israel and Negotiations.* 1970, 29 p ($1.00).

Amad, Adnan; *Documents and Reports on the Israeli Violations of Human and Civil Rights.* 1975, 144 p ($1.00).

Baramki, Demerti; *The Art and Architecture of Ancient Palestine.* 1969, 208 p ($3.00).

Black September; 1970, 156 p ($3.00).

Dajani, Ahmad Sidqi; *The P.L.O. and Euro - Arab Dialogue,* 1981, 61 p ($1.00).

Darwish, Mahmoud (Ed.); *Palestinian Leaders Discuss the New Challenges for the Resistance.* 1974, 80 p ($1.00).

The Holy Land Under Israeli Occupation. 1969, 48 p ($1.00).

John, Robert & Sami Hadawi; *The Palestine Diary, Vol. 1, 1914 - 1945.* 1970, 421 p ($6.95).

Jansen, Michael; *The Three Basic American Decisions on Palestine.* 1970, 54 p ($1.00).

Qadi, Leila *S.; Arab Summit Conferences and the Palestine Problem.* 1966, 221 p ($3.00).

Qadi, Leila S.; *The Arab - Israeli Conflict: The Peaceful Proposals 1948 - 1972.* 1973, 108 p ($1.00).

Kishtainy, Khalid; *The New Statesman and the Middle East.* 1972, 124 p ($3.00).

Kishtainy, Khalid; *Verdict in Absentia : A Study of the Palestine Case as Represented to the Western World.* 1969, 118 p ($1.00).

Kishtainy, Khalid; *Whither Israel: A Study of Zionist Expansionism.* 1970, 220 p ($3.00).

Razzouk, As'ad; *Greater Israel.* 1970, 326 p ($3.00).

Razzouk, As'ad; *The Partisan Views of Reverend James Parkes.* 1970, 56 p ($1.00).

Resolutions, Recommendations and Declarations of the Organization of African Unity on the Middle East and Palestine (1964 - 1987); [in English, French and Arabic], 1988, 261 & 124 p ($10.00).

Sayegh, Anis; *Palestine and Arab Nationalism.* 1970, 86 p ($1.00).

Shibl, Yusuf (Ed.); *Essays on the Israeli Economy.* 1969, 277 p ($3.00).

Sirhan, Bassim; *Palestinian Children: "The Generation of Liberation".* 1970, 53 p ($1.00).

Stevens, Richard P.; *Zionism, South Africa and Apartheid: The Paradoxical Triangle.* 1969, 37 p ($1.00).

قائمة المنشورات

Tomeh, George J.; *Immigration or Mobilization. The 28th Zionist Congress: January 18 - 28, 1972.* 1973, 199 p ($1.00).

A Verdict on Sponsored Terrorism: The Bouchiki Case. 1974, 64 p ($1.00).

Yahia, F.; *The Palestine Question in International Law.* 1970, 222 p ($3.00).

Al-Abid, Ibrahim; *Militarisme, Racisme et Expansionnisme: Trois Aspects Fondamentaus De L'Etat Israelien.* 1970, 62 p ($1.00).

Dajani, Ahmad Sidqi; *L'O.L.P. et le dialogue Euro-Arabe,* 1981, 50 p ($1.00).

Koch, Howard; *Six Cents Jours une Reevaluation de la Confrontation israelo - Arabe Depuis juin 1967.* 1970, 80 p ($1.00).

Sayegh, Fayez A.; *La Palestine, Israel et la Paix.* 1970, 48 p ($1.00).

Sayegh, Anis; *Darstellungen zum Pallastina Problem Verschiedene Aspette der Tragodie* 1968, 370 p ($1.00).

ترسل الطلبات، مع شيك او حواله بريدية، الى:

P.L.O. Cultural Section
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)

No. 203 , February 1990

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى